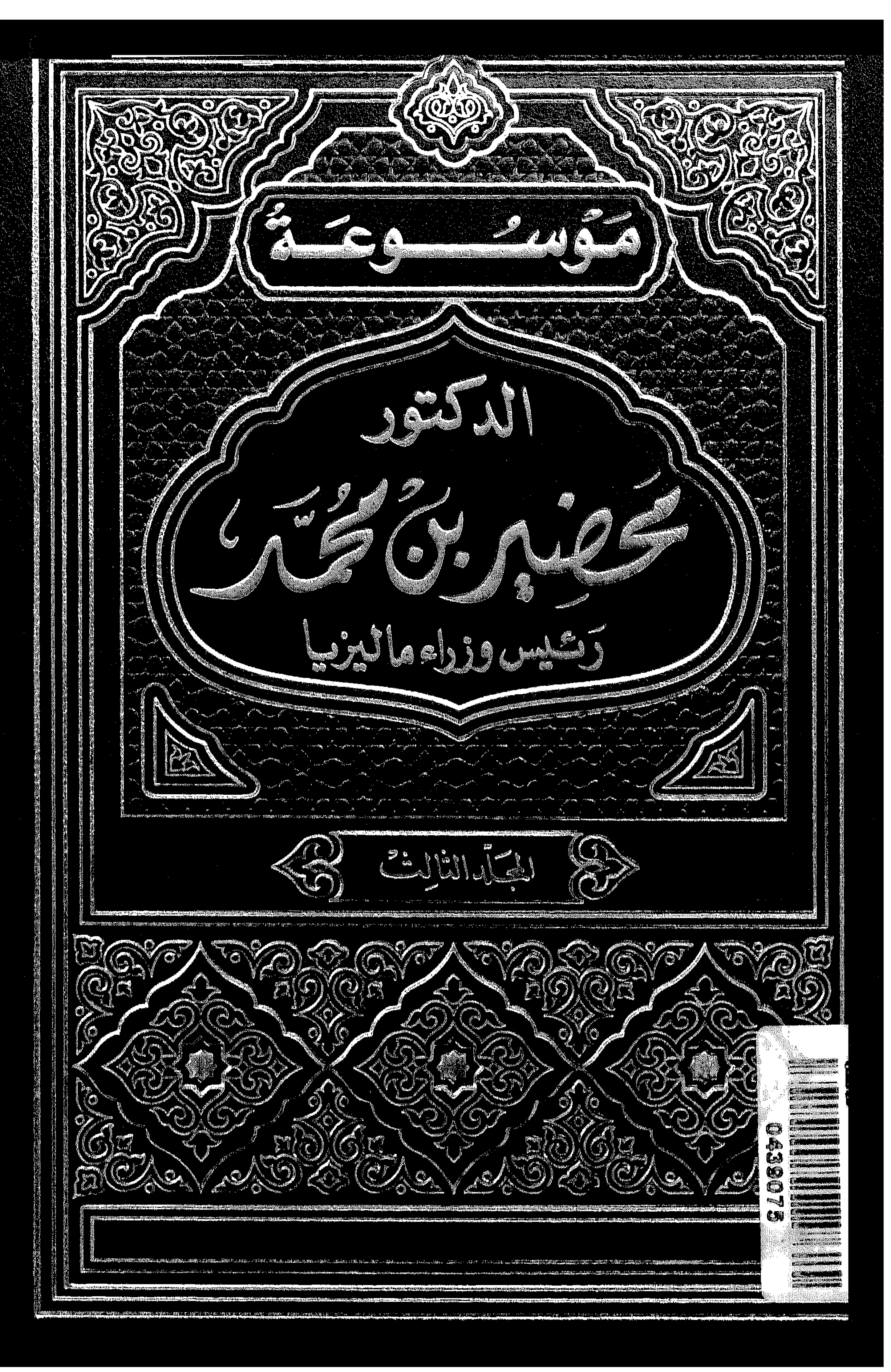
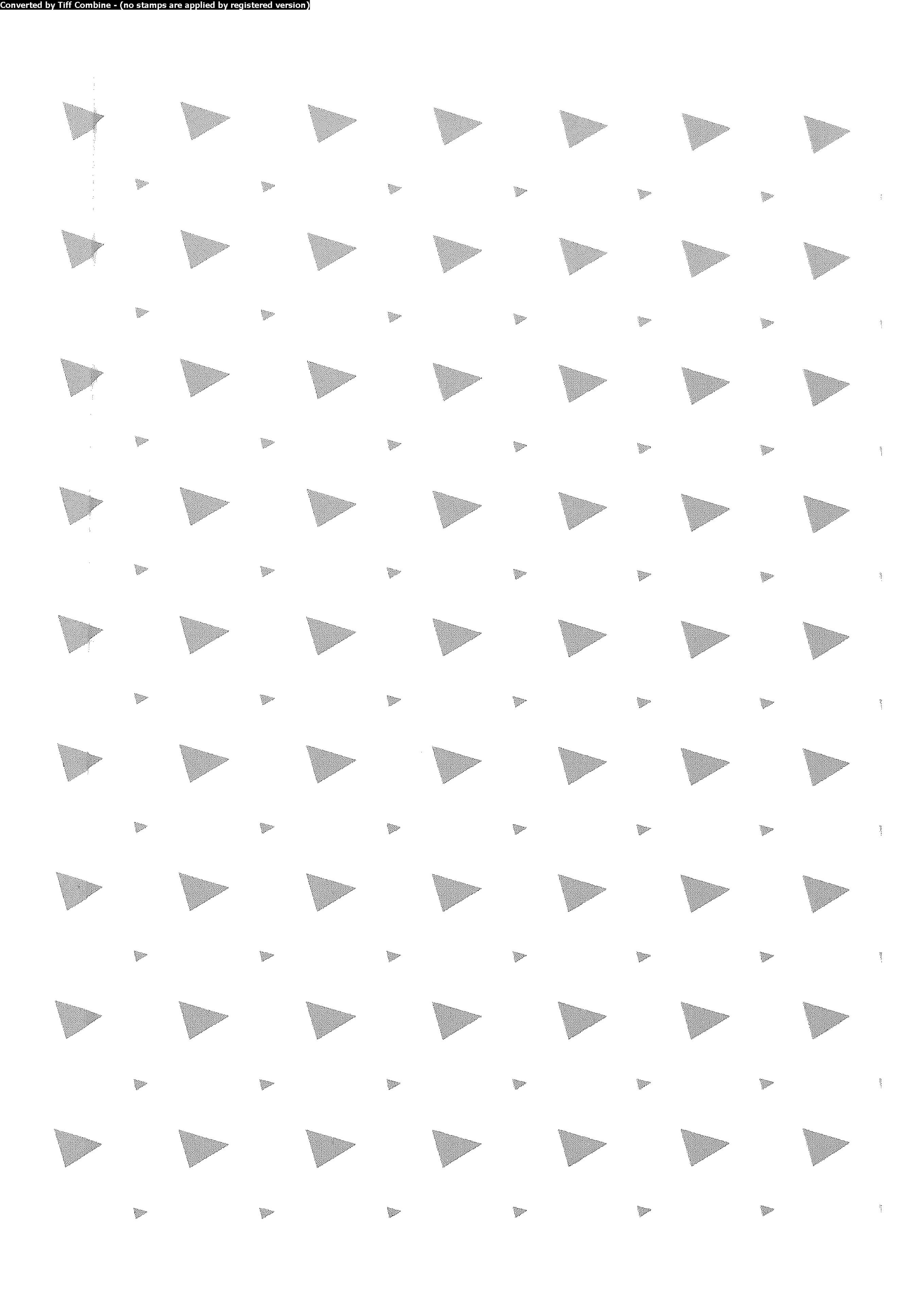

موسوعة
الدكتور
محضير بن محمد
رئيس وزراء ماليزيا
المجلد الثالث
0439075





موسوعة

الدكتور

محضير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

المجلد الثالث



موسوعة

الدكتور
محضير بن محمد
رئيس وزراء ماليزيا

المجلد الثالث

آسيا

الناشرون

دار الكتاب المصري
القاهرة

دار الكتاب اللبناني
بيروت

دار الكتاب - ماليزيا

دار الفكر - كوالالمبور

الدكتور

محضير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

● الترجمة والمراجعة

نخبة من كبار المترجمين والأساتذة المتخصصين من جامعات القاهرة والأزهر والأسكندرية وعين شمس وحلوان.

د. عبدالرحمن الشيخ
د. ياسر شعبان
أ. فاروق لقمان
أ.طلعت الشايب
د.توفيق علي منصور
أ.احمد محمود
أ.عبدالحميد دابوه
د.رمضان بسطاويسي
أ.احمد عبدالحميد
أ. محمد رشدي

دار الكتاب المصري

٣٣ شارع قصر النيل تليفون : ٣٩٢٢١٦٨ / ٣٩٣٤٣٠١ / ٣٩٢٤٦١٤
القاهرة ص.ب: ١٥٦ عتبة الرمز البريدي ١١٥١١ - برقيا: كتا مصر - القاهرة
فاكسميلي ٣٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢)
Fax: (202) 3924657 القاهرة Att: Mr. Hassan El-Zein

دار الكتاب اللبناني

بيروت

شارع مدام كوري - تجاه فندق بريستول - بيروت
تليفون: ٧٣٥٧٣٢ / ٧٣٥٧٣١ ص.ب ٨٣٣٠ - ١١
بيروت - لبنان . برقيا: داكلبان - فاكسيملي ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١)
Fax: (9611) 351433 بيروت Att: Mr. Hassan El-Zein

DARULFIKIR – Kuala-Lumpur

دار الفكر كوالالمبور

العنوان:- 329B Jalan Abd Rahman Idris, off Jalan Raja Muda, 50300 Kuala-Lumpur
Tel:- 603-26981636 / 603 – 26913892 Fax:- 603 - 26928757

First Edition 2004 A.D - 1424 H
I.S.B.N 977-238-738-7

الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
رقم الإيداع ٢٠٠٣/٩٧١٢

الجزء الأول

تأملات في أوضاع آسيا



المحتويات



الفصل الأول
طريق آسيا لاسترداد وضعها السوى

منذ بضع مئات من السنين كانت آسيا قارة بلا مستقبل ، ويعتقد الكثيرون الآن أننا نشاهد عودة التاريخ ؛ فآسيا مرة ثانية أصبحت قارة بدون مستقبل .

غربت الشمس وذُبح التنين وانقرضت النمور ، وانتهينا جميعا ، وربما كان ذلك صحيحا .

فمما لاشك فيه أن هذا سوف تثبت صحته إذا لم نستطع نحن الآسيويين أن نستجمع إرادتنا الهائلة وإبداعنا العميق ؛للإصلاح ولإعادة البناء ولاسترداد وضعنا السوى ولاستعادة حيويتنا كاملة .

فإذا فشلنا فى جعل كل شعبنا وجميع الشركات والمنظمات والمؤسسات تستجيب ببطولة وبما فيه الكفاية لدواعى الأزمة الحالية فسوف نتردى بسرعة فائقة فى هاوية سحيقة ، وسوف تتبدد آمالنا وطموحاتنا وتنتهى الدفعة الشرق آسيوية للحفاظ على موعدنا مع موقعنا الصحيح فى الأسرة الدولية .

ولكن ما العمل الآن إذا كنا حريصين على موعدنا مع التاريخ ؟

فلدينا اليوم العديد من الخبراء والمنظمات الذين يقدمون لنا العلاج السريع ، الذى يعتبر بمثابة المعادل الاقتصادى لجرعات الدواء السحرية التى تؤدى بنا سريعا إلى طريق الخلاص .

وكل منا يعرف جلاميد الصخر التى انهالت علينا من جبل الليبرالية ، عقيدة السوق الحرة ، ويغرينا الآخرون بأن كل شىء سوف يكون على ما يرام إذا نحن سلكنا طريق التحرر وأعدنا تنظيم صفوفنا وانفتحنا على العالم .

ويبدو البعض أكثر تحديدا حين يقول : سيكون كل شيء على ما يرام ؛ إذا سمحنا للحرية الكاملة لرؤوس الأموال العالمية أن تفعل ما تشاء ، وتكون مقيدة فقط بأيدى قوة السوق السحرية .

وحتى البعض الآخر يبدو أكثر تركيزا ، بدقة تماثل دقة الليزر ، فيقول (سوف تحل جميع المشكلات ويبزغ فجر يوم جديد ؛ إذا نحن سمحنا للممولين الأجانب بشراء قطاعنا المالى - وخاصة بنوكنا - حتى لا تكون عندنا بنوك ولا مؤسسات مالية نملكها بعد ذلك) .

أستميحكم عذرا فى أن أختلف عن هذه الحلول المفرطة فى البساطة ، وأعتقد أن طريقنا إلى الخلاص لا يكمن فى عقيدة مبسطة ، وأعتقد أننا ينبغى علينا أن نكون واقعيين تماما ، ونتبع السياسة التى تحقق لنا النتائج المرجوة ، وفى يقينى أن الأمر لا يهمنا إذا كانت القطة سوداء أو بيضاء ؛ فالعبرة بتأكدنا فقط من أنها رائعة فى اصطياد الفئران .

والمطلوب ليس فقط صيغة واحدة ، بل مائة سياسة ودراسة وعمل مختلف ألوانها فلا تجدى خطة واحدة لجلب الرخاء للجميع ولكل الدول ، ففى علوم الاقتصاد والتنمية الوطنية مثل ما فى الطب ؛ ليس هناك سبيل نمطى واحد للعلاج .

ولكى تنجح السياسات والأعمال فى نظرى لابد أن تتناسب مع الحاجات المحددة والشروط المحددة والظروف المحددة .

ونظرا إلى أنه لم يكن هناك نموذج شرق آسيوى للنجاح قبل انهيار عام ٩٧ ، فليس هناك نموذج واحد شرق آسيوى واحد للنجاح بعد انهيار عام ٩٧ وبينما كنا فيما مضى نستطيع أن نتعلم من تبادل الخبرات فيما بيننا ، يتحتم علينا أن نصوغ بأنفسنا عبارات النجاح الفردى . .

وعلى أية حال ، فمن أجل أن تؤتى هذه العبارات المتنوعة ثمارها أرى أنها يجب أن تتوافر فيها الخصائص التالية :

أولا - يجب أن تشتمل جهودنا جميعا من أجل استرداد وضعنا السوى على نظرة شاملة ، فلا نستطيع أن نتحمل عواقب إهمال الاستقرار السياسى والطمأنينة الاجتماعية والتماسك عندما نركز على اهتمامنا بالاقتصاديات ، ولسوء الحظ ، لدينا -الآن- كثير من النصائح لخبراء المال والاقتصاد ، الذين يبدو أنهم لا يعلمون أن هناك عالما آخر غير عالم المال والاقتصاد ، ولا يضعون بناء على ذلك أمام أعينهم الصورة الاقتصادية العريضة لتدخل ضمن حساباتهم ، ولا يولون الشؤون السياسية والاجتماعية إلا أقل تقدير .

فإذا أهملنا الاستقرار السياسى والاطمئنان الاجتماعى والتماسك ، فإن كل نجاح اقتصادى نحققه ،وكل تنمية نقوم بها ربما لا تفضى إلى شئ نتيجة الثورات السياسية والصراعات الاجتماعية .

ثانيا - إذا افترضنا أننا توصلنا إلى فكرة شاملة ، فيجب أن نضمنها نظاما للأولويات يكون واضحا ومنتجا ، وهو ما يشير إلى الفكر الاستراتيجى تماما ،

ومن الواضح أن عمل أى شىء يقع فى نطاق القوة البشرية يمكن تحقيقه من أجل ضمان دفع أنصبة أصحاب البنوك الأجنبية الحمقى ؛ وهو أمر يبدو أنه لايدخل تلقائيا ضمن الأولويات العاجلة المعقولة أو المنتجة ؛ إذا كان الدفع ممكنا فقط حين يحرم العاملون من وظائفهم ، ويسحب الدعم عن المواد الغذائية وينتشر الشغب اليومى ويعم العنف فى الشوارع .

وبينما يتعين علينا منح المقرضين الأجانب استحقاقهم بأى ثمن ، فإن أية محاولة من جانبنا لمساعدة البنوك المحلية أو الأعمال الحرة سوف ينظر إليها الغير على أنها (كفالة مؤقتة) ويتهمنا بخلق مُخاطرة معنوية تؤدى إلى التدمير الخطير لأنظمتنا المالية والاقتصادية فى الحاضر والمستقبل ، فلماذا لا تعتبر مساعدة البنك الأجنبى (كفالة مؤقتة) لاتؤدى إلى مخاطرة معنوية ؟ إنه لشئ يتعذر فهمه ! فهل يدير البنوك الأجنبية قديسون حصفاء ؛ حتى ولو كانوا طائشين ولا يكلفهم الأمر شيئا ؟ وهل هم معصومون من الجموح الأخلاقى ؟

ثالثا - من الواضح أن هناك تركيزا حتميا دقيقا ، فالموارد سوف تكون دائما محدودة ، وعلينا - إذًا - أن نركزها فى تحقيق أشد الأهداف حيوية ، ولو أن عديدا من الأشياء يكون مهما جدا ، فإن قليلا من الأشياء يكون ذا أهمية إستراتيچية .

فهى المفاتيح التى تفتح مئات الأبواب ، ويجب أن نتأكد جميعا من أننا نركز وقتنا ومواردنا المحدودة على إيجاد هذه المفاتيح القليلة واستخدامها ،

رابعا - هناك حاجة للموازنة ، وخاصة بين مطالب التنمية الاجتماعية والرخاء ، والاستقرار السياسى والتماسك وبين الأهداف المالية والاقتصادية ، وهناك حاجة كذلك للموازنة بين الضروريات ذات المدى القصير والضروريات ذات المدى البعيد .

خامسا - أعتقد أننا يجب ألا نكون قصيرى النظر ، فليست هناك نظريات أو مبادئ أو عبارات توضع موضع التقديس بحيث لا نخضعها للفحص الدقيق والتعديل والتغيير أو حتى للاستغناء عنها ، وينبغى أن نكون واقعيين ؛ فلا تهمنا إلا النتائج ، فلا يجب أن نعلن بفخر أن العملية نجحت ولكن المريض مات .

سادسا - أظن أننا إذا أردنا أن ننهض سريعا وأن نستعيد التنمية بثبات وقدراتنا التنافسية بحماس ومرونتنا الاقتصادية ، لكُنا فى حاجة إلى جهد وطنى شامل ، فالأمة بأكملها يجب أن تكون موحدة ، وأكثر من ذلك ، يجب أن تعبأ الأمة بأسرها تماما وأن تعمل جميعها كعضو واحد يتوحد خلف هدف واحد ، وهذا ما يجعل مجتمعات شرقى آسيا تحظى بميزة مقارنة .

ويذهب الكثيرون إلى أن الشعب اليابانى لم تتفتح عيونه بعد على الحقيقة التى مفادها أن اقتصاده يعانى من أزمة ، وأنه فى حاجة إلى بذل جهد مكثف إذا أراد لليابان أن تستعيد دورها بوصفها مصدراً للقوة المحركة لشرقى آسيا .

ولا يمكن أن ينطبق هذا القول على دولة ماليزيا ، فالماليزيون يدركون أنهم فى أزمة عميقة ، ونعلم أننا يجب أن نسعى إلى الإصلاح وإعادة البناء إذا أردنا أن نسترد وضعنا السوى وأن نستعيد حيويتنا كاملة .

ومنذ أن سرنا فى الطريق الاقتصادى السوى وطبقنا التحكم الاختيارى فى العملة فى ١ سبتمبر عام ١٩٩٨ تراجع الاقتصاد الماليزى عن حافة الكارثة المحققة .

استطعنا أن نخفض سعر الفائدة ؛ ولهذا تستطيع الشركات أن تبدأ فى التقاط أنفاسها والاستثمار مرة أخرى ، ووفرنا السيولة حتى تعاود قاطرة التنمية دورانها ثانية .

ومنذ ١ سبتمبر عام ١٩٩٨ صارت بورصة الأوراق المالية فى كوالالمبور الأولى فى الأداء فى العالم ؛ فقد زادت أسعارها عن النصف ،

ولا يزال الوقت مبكرا لأن نقول إن ماليزيا تسير بخطى ثابتة على طريق استعادة وضعها السوى وأن آسيا سوف تستعيد وضعها السوى كذلك ، ولكن الواضح أن معظمنا يسير فى طريق الإصلاح ، واعتقدنا أننا جميعا تقريبا سوف نسير على درب التنمية لنستعيد التنمية التى تعطلت .



الفصل الثانى

الدول الصغرى فى مواجهة القوى العظمى

كان التركيز الأساسى فى مجموعة قمة الـ ١٥ الناجحة تماما والمنعقدة فى ١٠ فبراير عام ١٩٩٩ فى خليج مونتيجو بجامايكا على النظام المالى العالمى ، وكانت القضية حيوية حيث كان لها أثر كبير فى الدول النامية .

لأول مرة تركز مثل هذه القمة على النظام المالى العالمى ، وترجع أهميته فى هذا الوقت إلى أن الدول النامية تعانى من مشكلات حقيقية متعلقة به ، ومن بين دول مجموعة الـ ١٥ كانت كل من ماليزيا وإندونيسيا والبرازيل تواجه مشكلات سببها تجار العملة ، ونعرف عواقب هجومهم على اقتصادنا .

وكانت هناك دول كثيرة تواقة إلى سماع الأسلوب الذى عالجت به ماليزيا المشكلة شاملا التحكم فى العملة وتنظيم تدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل من الدول الأخرى ، والآن ، نرحب تماما بالتهديد الذى تأتى به العولمة ، ونحن نعلم جميعا أن العولمة على وشك أن تحدث ، فلا نستطيع وقفها ، ولكن من جانب آخر يمكن تنظيمها بطريقة لا تضر بالاقتصاديات الوطنية .

ونحن فى حاجة إلى الدخول فى مباحثات مع دول الشمال أى : الدول المتقدمة ، وبالتحديد مع دول مجموعةالـ ٧ وهى الدول الرائدة فى الصناعة ، ونظن أنه عندما يوضع المخطط المالى العالمى الجديد يجب ألا يقتصر وضعه فقط على دول مجموعة الـ٧ أو مؤسسات بريتون وودز مثل صندوق النقد الدولى (IMF) أو البنك الدولى أو بنك التسوية العالمى (BIS) ، فلابد من أن يكون للدول النامية مثل ماليزيا رأى فى تغيير النظام المالى العالمى حيث واجهنا المشكلات التى كان سببا فيها . وفى مؤتمر مجموعة الـ ١٥ كانت

فنزويلا حريصة جدا على معرفة تفاصيل تحكم ماليزيا فى عملتها ، فشرحت كيف منعنا المال الماليزى من الوقوع فى قبضة تجار العملة ، والقضية كيف ندفع ثمن الواردات عند تحكمنا فى العملة ، ففى ظروف ماليزيا شرحت أننا نصدر أكثر مما نستورد .ولذلك فلدينا القدر الكافى من العملة الأجنبية لندفع ثمن وارداتنا بل وأن نسدد ديوننا .

وعلى أية حال ففى حالة دول أمريكا اللاتينية تبلغ قيمة الواردات أكبر بكثير من قيمة الصادرات ؛ ولهذا فعليهم أن يقترضوا ليدفعوا ثمن وارداتهم ، ولهذا السب ، عندما انخفضت قيمة عملاتهم وجدوا أنفسهم غيرقادرين على الدفع ، وكان من الصعب عليهم أن يحاكوا ما فعلت ماليزيا .

وسلكت البرازيل منهجا مختلفا بقبولها نظام صندوق النقد الدولى ، ورغم أننا تعرضنا للهجوم تماما مثل البرازيل ، لكننا كنا قادرين على مقاومة الحاجة للذهاب إلى صندوق النقد الدولى ، فاستردنا تحكمنا فى عملتنا .

ونحن فى ماليزيا كنا نناقش أسلوب التحكم فى العملة منذ زمن بعيد ، وكان الكثيرون منا خائفين من قدرتهم على تدمير اقتصادنا ، ومن الصعب إقناع الجميع بأننا فى حاجة إلى التحكم فى عملتنا ، وفى النهاية اتفق الجميع على أنه لا مخرج إلا بالتحكم ، ونعرف الآن أن التحكم فى العملة كان مؤثرا على استقرار اقتصادنا وإعادته إلى مسار التنمية .

وقبل أن أحضر قمة مجموعة الـ ١٥ حضرت المنتدى الاقتصادى العالمى فى ديفوس بسويسرا ، وكنت معتادا على أن أحضره كل عام ولكن فى السنوات العشر الماضية كان يحضره ممثلون لبلادنا ، ومن هؤلاء نائب رئيس الوزراء أنور إبراهيم ، الذى كان محبوبا لأنه كان يوافق دائما على وجهات نظر الغرب ، والآن بعد أن دانتنا دول الغرب ، شعرت بضرورة توجهى إلى ديفوس لأتلمس الأسباب ، وأردت أن أجد الفرصة سانحة لأتحدث إليهم عن تحكمنا فى عملتنا ، فوجدتهم لا يعرفون شيئا عن نوع التحكم الذى

فرضناه ، وكان الكثير من المتحدثين فى ديفوس لا يزالون يؤيدون فكرة التحكم فى العملة ، ثم تغير سلوكهم ظاهريا ، وعبر الكثيرون منهم عن رفضهم لصندوق النقدالدولى وتجارة العملة ، وتحدث رئيس وزراء كندا چان كريتيان عن (الصبية ذوى حمالات البنطال الحمراء) محاولا أن يعلّم الحكومات كيف تحكم بلادها ؟ والواضح أنه لايحب أن يعلمه هؤلاء الصبية الذين لم يتولوا الحكم من قبل كيف يحكم بلاده؟

ويؤيد كثير من الناس -الآن - موقف ماليزيا ، إلى درجة أن إحدى المجلات الغربية المشهورة عبرت عن وجهة نظرها بأن الحديث الصاخب المنمق الذى ألقاه رئيس الوزراء مهاتير أصبح اليوم ينظر إليه على أنه (حكمة شائعة) .

ومن جانبى ، فأنا سعيد أن كثيرا من الناس فى الغرب يدركون وجهة نظرنا عن تجارة العملة ، ولكننا لازلنا نرفض الخروج إلى أى مكان ابتغاء تنظيم تجارة العملة ، فالولايات المتحدة بالذات لاتزال تعارض كثيرا أية محاولة لكبح جماح تجارة العملة .

وفى ديفوس ، أتيحت لى الفرصة لألتقى برؤساء التحرير فى كبرى الصحف الغربية وشبكات التلفاز ، ويحلو لبعضهم أن ينعتنى بأننى معاد لليهودية ، وباعتبار أن تجارالعملة من اليهود والأوروبيين فإننى بالتالى أكون معاديا لليهودية ، ولا ينفى تعاملنا مع الشركات اليهودية مثل : سالومون سميث بيرنى وجولدمان ساكس بوصفهما مستشارين للحكومة الماليزية عنى صفة عدائى لليهودية ، ويبدو أن هناك رغبة فى بث العداء لليهود حتى تواجه ماليزيا المصاعب فى جذب الاستثمارات أو اقتراض المال .

وفى هونج كونج فى عام ١٩٩٧ حين اجتمع البنك الدولى مع صندوق النقد الدولى وجهت اللوم إلى تجار العملة الذين تسببوا فى الاضطراب الاقتصادى الذى عانت منه البلاد ، فهاجمنى على الفور جمع منهم واتهمونى بأنى فشلت فى فهم السوق المالى العالمى وسلوك الرعاة للمستثمرين ، وكلما وجهت النقد إليهم خفضوا قيمة الرينجيت (العملة الماليزية) عقابا لى ، ونصحنى بعض الماليزيين بألا أخوض فى حديث تجارة العملة ، لأنهم يستطيعون أن يعقدوا الأمور أمامنا .

وبسبب ضغط صندوق النقد الدولى قمنا مبدئيا برفع سعر الفائدة وضغط القروض لأعمالنا الحرة ، وكادت البنوك والأعمال الحرة أن تفلس ، وقررت الحكومة الماليزية أن ترفض وصية صندوق النقد الدولى وأن تفرض تحكما فى العملة وأن تخفض سعر الفائدة ، وأن تزيد فى السيولة ، وأدانتا الجميع تقريبا ، وقالوا : إن الوضع الاقتصادى سوف يسوء أو على أحسن التقديرات سوف يتحسن فقط لفترة وجيزة .

ولكن اليوم وكما نعرف فإن كثيرا من الخبراء قد توصلوا إلى الرأى بأننا على صواب فى كلتا الحالتين ، ولم نرفض آراء الآخرين ببساطة لمجرد الرفض ، فربما لم نكن خبراء فى تحليل الأنظمة ولا أساتذة أكاديميين ، لكن لدينا خبرة كافية لتنمية ماليزيا ، ذلك البلد المتعدد الأعراق وربما كان غير مستقر إذ يعتمد على سلعتين فقط وهما : المطاط والقصدير ، وقد حولنا ماليزيا إلى دولة متوسطة الدخل حيث يتكون ٨٠٪ من صادراتها التى تقدر بسبعين مليار دولار أمريكى من السلع الإلكترونية المعقدة ، وبالتأكيد ، نحن واثقون من معرفتنا لنظام حكم البلاد وتنميتها وإدارة أموالها ، فعندما اتخذنا موقفا ضد تجارة العملة وتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل غير المشروطة ، كنا نعرف ما نفعل .

كان نائبى أنور إبراهيم الذى أقلته مؤخرا رجلا شعبيا يحب أن يمتدحه كبار الشخصيات الأجنبية ، وكان محبوبا بصفة خاصة من نظرائه الأمريكيين لأنه كان يوافقهم دائما ، وأخشى أن أفصح عما فى ضميرى فتكون بعض وجهات نظرى غير محببة للأجانب ، فهذا شئ لا أقدر على تحمله .

كنت ثائرا فى أيام الدراسة وأنا طالب ، ولم أكن محبوبا لدى المدرسين ، وحتى لو حصلت على درجات عليا ، ولم أكن أحصل على توصيات طيبة ، أردت أن أدرس القانون ولكننى لم أحصل على منحة دراسية فيه ، وعندما كنت شابا كان يتعين علينا أن نسمى كل الأوروبيين (توان) باللغة الماليزية أى السادة ، ودائما كنا فى الموضع الأدنى منهم ، وكنت امتعض دائما عندما أدعوا امرءًا ما بالسيد ، وأظن أننى لابد أن أكون سيدا فى

وطنى ، وكنا ندعوهم بالسادة تأدبا منا ، ولكنهم كانوا يفترضون أننا حين ندعوهم بالسادة أننا أدنى منهم ، ولم تكن ماليزيا مستعمرة كاملة ، بل كانت تحكمنا حكوماتنا وسلاطيننا ، وعندماعاد إلينا البريطانيون بعد الحرب العالمية الثانية أرادت بريطانيا أن تجعل ماليزيا مستعمرة كاملة فقمت بتنظيم مظاهرات الاحتجاج ضد الاتحاد الماليزى المقترح ، فلا أريد أن أخضع لحكم شعوب أخرى ، أردت أن أكون مستقلا ، فلابد ألا أتلقى أوامرى من الآخرين ، وإذا كنت مستقلا فأنت حر تستطيع أن تعبر عما تفكر فيه .

ولسوء الحظ ، أن الغرب يدافع عن حرية الكلمة ، ولكنه لا يحب من الآخرين أن يوجهوا إليه النقد الحر ، وهذا هو شأن العولمة والتدفق الحر عبر الحدود ، فبينما يصر على التدفق الحر لرؤوس الأموال عبر الحدود ، يعارضون التدفق الحر للناس وخاصة الملونين الفقراء إلى بلادهم ، فالنزاهة والعدالة تعنى شيئا مختلفا بالنسبة لهم ، أذكر قضية شهيرة عن مضمار الجولف فى كاليفورنيا الذى اشتراه اليابانيون ، إذ باعه الأمريكيون نظرا لحاجتهم إلى المال ، ولكن اليابانيين لا يستطيعون أن يصبحوا أعضاء فى نادى الجولف ، فهذا عدل بالنسبة لهم ولكن مثله ليس عدلا بالنسبة للآخرين .

ويبدو القرن الحادى والعشرون كئيبا بالنسبة للعالم النامى ، ولسوء الحظ أنه يبدو كذلك مالم تستطع دول المجموعة الـ ١٥ أن تؤثر على قرارات بعض دول الشمال ، كدول أوروبا مثلا .

وهناك محاولة جادة من قبل دول الشمال للتحكم فى اقتصاد العالم ، فشركات البترول التى تفككت إلى شركات صغيرة ، تندمج الآن مع بعضها البعض لتصبح عملاقة ، وشركات صناعة السيارات كذلك تندمج لتصبح أضخم ، وكل الصناعات تصبح ضخمة للغاية ؛ لأنها بحجمها الكبيرتستطيع أن تتحكم فى الصناعات فى الدول الصغرى مثل صناعات ماليزيا ، هاجموا سوقنا للأوراق المالية مسببين انخفاضا فى أسعار الأسهم ، حتى يتمكنوا من شراء شركاتنا بأسعار أرخص ، فأنا منزعج من أننا سوف نفقد استقلالنا إذا حدث ذلك .

وفى جانب السياسة ، ربما كنا نبدو مستقلين ، ولكننا - إذا أصبح الغير يتحكم فينا - فسوف نفقد حريتنا السياسية كذلك ، ونضرب الأمثال بجمهوريات الموز فى أمريكا الوسطى ، فهناك يعتمد الاقتصاد تماما على العائد من الموز ، فأصحاب مزارع الموز الأجانب قادرون على التأثيرعلى السياسة فى هذه البلاد .

والطريق الوحيد لمنع هذه الأمور من الوقوع هو العمل سويا ، فاليابان يجب أن تتفهم مشكلاتنا ، واليابان ثانى أضخم اقتصاد عالمى ؛ ولهذا ينبغى على اليابان أن تعمل معنا سويا .

وقبل المؤتمرالأخير لوزراء المالية لمجموعة الـ ٧ فى بون بألمانيا ، حررت رسائل لكل زعماء دول مجموعة الـ ٧ بما فيهم رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون ، وطلبت منهم أن يستشيروا الدول النامية عند وضع المخطط المالى العالمى الجديد ، ويجب أن يكون لدول مجموعة الـ ١٥ دور فى هذه العملية وكما نعرف ، فإن دول الشمال قررت أن يتم التخطيط للنظام الجديد فقط بمعرفة دول مجموعة الـ ٧ والمؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتنمية وغيرها مما يقع تحت سيطرتهم ،وليس لنا رأى ، والحل هو التوجه لمساعدتهم هم وليس مساعدة أنفسنا ، وتعتقد كل من اليابان والمانيا وفرنسا وحتى كندا أن شكلا من أشكال التحكم فى العملة مطلوب ، وعلى أية حال ، تقتصر تجارة العملة على وجه التحديد على الشركات الأمريكية ؛ ولهذا ، فحتى توافق الولايات المتحدة سوف لا يكون هناك مخطط مالى جديد .

وإنى لأؤيد كذلك فكرة طرحتها اليابان مفادها أن يكون هناك نطاق لسعر تحويل العملة بين الدولار الأمريكى والين اليابانى واليورو الأوروبى ، وفى طريق عودتى من جامايكا التقيت الرئيس الفرنسى شيراك لمدة ساعتين ، وهو كذلك يوافق على هذه الفكرة ، لدرجة أنه ذهب إلى الولايات المتحدة لتأييدها ، ولكن ، كما نعرف فأن القرار فى هذه القضية غامض ، وتقول الولايات المتحدة إن الجميع متفقون على ألا تنظم تجارة

العملة ، ولكن الآخرين يقولون إن الولايات المتحدة وحدها هى التى ترفض الفكرة ، فتجارة العملة تفيد الولايات المتحدة ؛ فلماذا يعملون على تنظيمها ؟

وفى العالم ذى القطبين ، كان يتعين على الدول الرأسمالية أن تتعامل معنا وديا ، وإلا لجأنا إلى القطب الآخر الشيوعى ،ولكننا الآن لا نستطيع أن نلجأ إلى الطرف الآخر بعد ،وسيظل هذا الوضع قائما مالم تقرر اليابان ودول الاتحاد الأوروبى أن تعارض القوة العظمى فى الولايات المتحدة ، وتستطيع اليابان أن تفعل ذلك إذا تصرفت فى ارتباطها بالدولار ، وبالتالى تستطيع اليابان أن تتيح لنا بعض المال .



الفصل الثالث
كانت الحياة مدرسة ومنزلا

عندما ذهبت إلى الجامعة فى سنغافورة ، اعتبرنى الجميع واحدا من أسعد الطلاب المحظوظين فى ماليزيا ،ففى ذلك الوقت ، كان القليل من الناس وخاصة من مواطنى البلاد الأصليين هم الذين يستطيعون الذهاب إلى الجامعة ، ونادرا ما كان يحصل المرء على منحة دراسية ؛ ولهذا كنت محظوظا عندما حصلت على هذه المنحة ، واليوم تتوافر الآلاف والآلاف من المنح الدراسية محليا وعالميا ، ويمكن للطلاب أن يدرسوا أية مادة طالما توافرت لديهم القدرة على ذلك ، والمشكلة اليوم ليست فى الفرصة المتاحة للدراسة بل فى رغبة الشخص فى أن يتلقى تعليما أفضل ، فأحيانا يحصل الطالب على منحة دراسية ولكنه لايستذكر دروسه ، فالطلاب يعتبرون المنحة الدراسية قضية مسلما بها ،ويظنون أن من حقهم الالتحاق بالجامعة ولكن ليس من مسئوليتهم المذاكرة ، وينشغل بعضهم بنشاطات تباعد بينهم وبين التركيز فى الدراسة ، وبعضهم يهتم كثيرا بالسياسة ويعتقدون أنهم يعرفون كيف تُحكم البلاد ، ويمضون وقتا طويلا فى التظاهر أو يجادلون فى نظام الحكم فى البلاد ، ونتيجة لذلك ، ورغم حصولهم على فرصة الالتحاق بالجامعة فلا يتلقون من التعليم القدر المقرر لهم .

ولا يهمنى أن يكون الطلاب مهتمين بالسياسة ، بل يهمنى ألا يذهبوا إلى الجامعة لمجرد أن يصبحوا ضالعين فى السياسة ، فنحن ننفق المال العام لتعليمهم ، ومن العته أن نبدد المال المخصص للتعليم .

كنت نشطا فى السياسة عندما كنت طالبا بالجامعة ، وكان ذلك حينما كانت ماليزيا ترزح تحت الحكم الأجنبى . ،وكنت أناضل ضد الحكم الاستعمارى معتقدا أن الاستقلال سوف يهيئ فرصا أوفر للتعليم ، أما ونحن - الآن - مستقلون ، فيجب علينا أن نستغل

فرص التعليم المتاحة لنا للحصول على تعليم أفضل ، ونحن ننفق ٢٠٪ من موازنة الدولة على التعليم أكثر من أية دولة أخرى ، لذلك فليس هناك داع لكى يثور الطلاب على الحكومة ، فطموحات جيلنا تم تحقيقها ، ومنزلة وزير التعليم فى حكومتنا منزلة رفيعة جدا ؛ لأننا نعتقد أن التعليم هو الطريق الذى ينهض بالشعوب إلى أعلى الدرجات ، فإذا أرادت البلاد أن ترتقى فلابد أن يتعلم الشعب ، ويعتقد البعض أن اليابان تركز كثيرا على التعليم محدثة شيئا من التوتر ، فالأسرة تلقى عبئا كبيرا جدا على الطفل .

فإذا أضفنا إلى ذلك تعريض الطفل إلى أسلوب حياة تتوافر فيه الحرية الزائدة وعدم اللياقة مثلما هو الحال فى السينما الغربية العنيفة ، فإنهم سوف يتبعون هذا النمط من الحياة من شدة الضغط عليهم ، وبطبيعة الحال ، ليس كل الأفراد يتشبهون بهؤلاء ، ولكن كل مجتمع يوجد فيه من لديهم القدرة على ضبط النفس وإن كانوا قلة ، وهؤلاء القوم يسهل التأثير عليهم .

وتلعب الأسرة دورا مهما للغاية فى التعليم ، فأنا مدين فى تربيتى وتعليمى لوالدى الذى كانت تسانده والدتى ، فكلاهما كان حازما قويا وحريصا على التعليم ، أحببت القراءة منذ الصغر ، وعندما كنت فى الصف الرابع كنت أمينا لمكتبة الفصل ، كنت أشترى مجلات الفصل فى العطلات الأسبوعية ، وكنت أقرأ جميع القصص التى تنشرها المجلات ، وربما قرأت أكثر من ٣٠ قصة فى العطلة الأسبوعية ، وكانت المجلات تتناول الأفلام الغربية وقصص المغامرات والقصص البوليسية وقصصا عن الحرب العالمية الأولى ، ولم أكن رياضيا ، فلم أمارس الألعاب ؛ بل كنت أمضى معظم وقتى فى القراءة .

كان فى غرفة المعيشة بمنزلى مائدة ضخمة ؛ حيث كنت أذاكر عليها أنا وأخى وأبناء عمى ، وكنا نسمع أبى يسعل عندما يصل إلى البوابة عائدا من عمله ، فنسرع الخطى إلى المائدة لنستذكر ، وفى أيامنا هذه لا يخشى الأطفال آباءهم بسهولة ، فلديهم أفكارهم الخاصة بهم ، ويشاهدون التلفاز ، ولهذا يعانى الآباء اليوم صعوبة فى معاملة أبنائهم أكثر

من الصعوبة فى أيام أبى ، وكان من المستحيل علينا أن نغادر المنزل بعد عودتنا من المدرسة ، فلم نكن نذهب إلى منازل أصدقائنا أو إلى المدينة ، واشترى والدى لنا دراجة صغيرة ولم يسمح لنا بركوبها فى الطريق ، كانت الحياة مدرسة ومنزلا ، وهذا هو كل شىء .

و رغم أننى لم أكن صارما مثل أبى ، إلا أننى تمكنت من التأثير على أولادى وبناتى بالقدر الكافى اللازم للدراسة .

ونحن مسلمون ، وهناك تعاليم إسلامية كثيرة تعيننا على التحلى بالخلق القويم ، تعلمنا منها بر الوالدين واحترام كبار السن والإيمان بالله وألا نرتكب المعاصى وتلك هى أصول الدين التى توجه أبناءنا وبناتنا إلى السلوك السوى ، فعليهم جميعا أن يدرسوا القرآن الكريم . ولا تتهاون ثقافتنا فى الحديث عن الجنس ؛ ولهذا بادئ ذى بدء أود أن أتجنب طرح قضية نائب رئيس الوزراء السابق أنور إبراهيم على الملأ ، إذا أراد أن يستقيل بهدوء ؛ وعلى أية حال ، يهمنى كثيرا أن تعلم الجماهير عن أخلاقيات ذلك الشخص الذى كان سيصبح زعيما لهذا الوطن ، لذلك فالفضيحة لا يمكن تفاديها ، لأنه اختار الصراع ، أراد العلنية ، وأن تكون المحاكمة باللغة الإنجليزية لكى تفهمها الصحافة الأجنبية وكان هذا هو محض اختياره .

وأطفال الجيل الحديث من المسلمين معرضون لهذا الشئ نفسه مثل غيرهم من أطفال العالم ، فعلى شبكة الإنترنت مثلا يمكن أن يرى المرء صورا إباحية ؛ ولهذا فمن المحال حماية الأطفال من ذلك ، فإذا أردنا أن نراقب شبكة الإنترنت لا تهمنا العالم بأسره ، فالإنترنت شئ مقدس ، ولهذا لابد أن نسمح لأطفالنا بالدخول فى جميع الأمور بما فيها جميع أنواع الأكاذيب من السفهاء من الناس ، ومن العسير أن نميز بين ماهو حق وما هو باطل .

وفى العام الماضى ألقت الشرطة القبض على ثلاثة أفراد بتهمة ترويج أنباء على شبكة الانترنت تفيد بأن شغبا سوف يحدث فى مدينة كوالالمبور ، ولدينا فى ماليزيا عدة أعراق ، فإذا بدأت التلاعب بهذه الاختلافات ؛ فيمكنك بسهولة أن تبدأ صراعا مثل الذى

شهدته البوسنة وكوسوفو وأيرلندا الشمالية ، فالأمر جد خطير ، ونفضل القبض على هؤلاء الأفراد بدلا من أن نجعل من بلدنا ميدانا للقتل ، فالماليزيون مسلمون ، ولكن الإسلام له عدة مذاهب لتفسيره ، فرجال السياسة المسلمون يفسرون الإسلام ليبرروا أعمالهم ، وقد يكون هذا خطأ ، فهم يريدون أن يفعلوا شيئا لايمت للإسلام بصلة ، ولكنهم من أجل أن يستحوذوا على رضاء الناس يقولون : إن هذا هو الإسلام ، فإذا قالها أئمة المسلمين مال الناس إلى تصديقها ، وعلى مدى ١٤٠٠ عام من تاريخ الإسلام كانت هناك تفسيرات خاطئة للإسلام ، وهذا الخطأ فى التفسير يمنع المسلمين من التقدم والتنافس مع العقائد الدينية الأخرى ، فالإسلام منح العرب القوة عندمااعتنقوه فى البداية ، ولهذا فليس الإسلام هوالسبب فى تخلف المسلمين .

وفيما بعد أصبح المسلمون متخلفين لأن الناس فسروا الإسلام تفسيرا خاطئا ابتغاء تحقيق أهدافهم الشخصية ؛ ولهذافإن ما نفلعه هنا هو الرجوع إلى التفسير الأصولى الصحيح للإسلام ، الذى مكن العرب من أن يحرزوا تقدما هائلا وأن يؤسسوا حضارة عظيمة جدا .

فتعاليم الإسلام تبيح لك أن تتزوج أربع زوجات ، ولكن هذا ليس إلزاما عليك ، بل تلجأ إليه فقط فى ظروف معينة ، فعندما يذهب الرجال للحرب ويقتلون فكثير من النساء يترملن ، فيصبح عدد النساء أكثر من عدد الرجال ، ومن الخطأ أن نترك المرأة بدون زوج يرعاها ، وقبل الإسلام كان العرب يتزوجون كثيرا جدا من الزوجات ، فإذا توفر لديه المال تزوج ٣٠ امرأة ، ولهذا ، عندما جاء النبى - محمد صلى الله عليه وسلم - أبلغهم بأن العدد المسموح به يجب أن تكون واحدة بالفعل ولكنه يسمح بأربع زوجات ، ويحثنا الإسلام على أن نتزوج بأربع نساء إذا استطعنا أن نعدل بينهن وننصفهن جميعا وهو أمر مستحيل ، وهذا يعنى أنك لاتستطيع أن تتزوج إلا واحدة فقط ، وإنى لمتمسك بتعاليم الإسلام ، فقدكان والد زوجتى رئيسا للإدارة الدينية فى ولاية سيلانجور ، أصدر فتوى بأنك

إذا أردت أن تتزوج من ثانية أو ثالثة فعليك أن تحصل على توقيع من الزوجة الأولى ؛ وبهذه الطريقة تناقصت ممارسة تعدد الزوجات ، كما شجع فكرة توظيف النساء حتى يضمن استقلالهن ، وكان على أن أنتظر عدة سنوات حتى تحصل زوجتى على درجة الدكتوراه قبل أن أتزوجها .

وأسرتى مهمة جدا بالنسبة لى ، وأود أن يكون مكتبى قريبا من منزلى ، حتى أكون وثيق الصلة بأسرتى ، وأقطع الطريق فى خمس دقائق ؛ ولهذا فدائما أتناول طعام الغداء هناك ، وأتبع القيم الأسرية بما فيها الأسرة الممتدة ، والآن كبر أولادنا وبناتنا وأصبح لكل منهم منزل منفصل ، ولكننا كثيرا ما نجتمع سويا ، فالأسرة تعطى معنى للحياة ، ولا أستطيع أن أتخيل شخصا بدون أسرة ، فالأسرة نوع من الرباط يربطك بالحياة ؛ وإلا أصبحت عائما بلا قاعدة ترسو فيها .

وزوجتى شريك طيب تدعمنى دعما كاملا ، وأتحدث معها فى السياسة ، ولكن بقدر محدود بعيدا عن الرسميات ، وفى ماليزيا نضع دائما خططا ونحدد أهدافا للمستقبل ، فرؤيتى لعام ٢٠٢٠ واحدة من تلك الأمثلة ، فهذا هدف نصبو إليه لنصبح دولة متقدمة تماما ، ولدينا تعريفنا الذاتى لأن نكون متقدمين وهو تعريف لا يمثل التعريف الغربى ، نريد أن نحقق نفس الثروة ونفس الإمكانات التقنية ونفس المهارات فى الإدارة مثل الدول المتقدمة الأخرى ، ولكن فى الوقت ذاته نود أن نحافظ على أنظمة قيمنا الآسيوية وأن نركز على التعليم الجيد ، وهذا يساعدنا على أن يكون لنا هدف عام هو أن نؤمن بقدرتنا على تحقيق ذلك .

ولدينا الآن بحار ماليزى يحاول الإبحار حول العالم بمفرده ، ويتعجب الناس فى كل يوم لهذه المغامرة ؛ وهم يشعرون بالفخر الذى يعتبر طيبا للأمة ، وعلى أية حال ، فلدينا كذلك مشكلات مثل مشكلات الدول المتقدمة ، فكلمة « ليپاك » بالماليزية تعنى الشبان

الذين يتسكعون بلا هدف ، ولا يفعلون شيئا إلا مشاهدة المارة .

وعندما نرتقي ، وهو أمر حتمى ، فالشيء المهم هو أن يبقى شبابنا متنبها وفعالا على الدوام ، والأهداف المتتابعة أحد الطرق لتحقيق ذلك ، فإذا تحقق هدف ظهر هدف آخر ، وعندما تظن ألا شيء بعد ذلك يلزم تحقيقه فسوف تموت روحك ، فمن الضرورى أن تسعى وراء هدف بعد الآخر حتى تظل حيا ومنتبها .

وعندما تصبح ثريا تفقد الاهتمام وتتوقف عن الحمد والثناء ، وجميع الحضارات تحاكى هذا ، وبعد أن تبلغ الذروة فسوف تنهار ، وهذا ما حدث للإمبراطورية الرومانية ، وهو نفس ماحدث للإمبراطورية الإسلامية ، فعندما كانت الديانة هى دافعهم أرادوا أن يكتسبوا المعرفة فدرسوا أعمال الإغريق والرومان وترجموها إلى العربية ، واعتاد الأوروبيون أن يلتحقوا بالجامعات الإسلامية فى بغداد والعراق ؛ لأنهم عرفوا أنهم أرقى الشعوب ، وفى هذه المرحلة توقف المسلمون عن طلب المعرفة .

وهذا مثل الأغنياء الذين يسندون الأعمال الشاقة إلى الأجانب ، فإذا فعلوا ذلك وهنت عضلاتهم ، ويزعجنى أن يكون شعبنا عازفا عن العمل ، فمثلا ، يقول البعض : إذا استقدمنا الإندونيسيين للعمل فى مزارعنا ؛ فسوف ندفع لهم رواتب أقل ، ولكن إذا سمحنا لهم بذلك ، ففى النهاية سوف يتولون أمورنا ، وسوف نعتمد عليهم بالدرجة التى تجعلنا عاجزين عن فعل شيء بأنفسنا .

الفصل الرابع
زعماء في الديمقراطية

أود بداية أن أهنئ السيد / شينتارو إيشيهارا على فوزه المقنع فى انتخابات الحكومة التى أجريت فى طوكيو ، فقد قابلنى السيد / إيشيهارا وبعدئذ نشر كتابا عنوانهُ آسيا التى تستطيع أن تقول لا ، عبر فيه عن وجهة نظره ووجهة نظرى كل على حدة فى مختلف فصوله ، وأنا معجب كثيرا بالسيد / إيشيهارا لحزمه وصراحته ، وأتفق معه فى عدة آراء وليس فى جميعها ، وعلى سبيل المثال أجد صعوبة فى تقدير نظرته إلى الصين .

فصراحته وآراؤه القوية تختلف كثيرا جدا عن نظيراتها عند معظم الزعماء اليابانيين ، فالنظام السياسى وتطبيقه فى اليابان ربما حال دون ظهور زعماءأقوياء ؛ وهذا بدوره يوثر على مصداقية اليابان ووضعها الريادى فى العالم .

ورؤساء الوزراء فى اليابان لا يشغلون منصبهم لفترة طويلة ، فمعظمهم يخدم لمدة سنتين فقط ، وهذه المدة القصيرة تمنع رؤساء الوزراء وحكوماتهم من التأثير فى الأحداث ، وفيما مضى كان الموظفون المدنيون هم الذين يديرون شؤون الحكومة حقا .

ويستغرق الأمر وقتا من رئيس الوزراء أو من الرئيس التنفيذى كى يلم بمهام منصبه ،ويستغرق وقتا أكثر بكثير كى يصوغ سياسته ويفصح عنها وينجزها ويراها تطبق ، وبالتالى فإن ما يمكن تحقيقه يعتبرقليلاً إذا منح الزعيم سنتين فقط يشغل فيهما منصب رئيس الوزراء أو الرئيس التنفيذى .

وإذا شغل الزعيم منصبا رفيعا لمدة طويلة فالخوف واضح من أن يصبح قويا متمكنا وأن يصبح فاسدا أيضاً ، وربما كانت هذه قاعدة عامة ولكنها ليست صحيحة على الدوام ، فالزعماء الذين يتمتعون بالضمير الحى والوطنية لا يسمحون لأنفسهم بأن يسيئوا استغلال سلطاتهم ولا أن يتسرب الفساد إليهم .

وأفضل سبيل للحكم على استقامة أحد الزعماء هو تقصى النتائج التى حققها ، فالزعماء الفاسدون المفتونون بالسلطة غالبا ما يضرون بلادهم بدون استثناء ، وعلينا أن نتصفح سجلات الحكام الدكتاتوريين عبر التاريخ فربما سارت بلادهم على ما يرام لمدة وجيزة ولكنهم بدون استثناء سرعان ما يتردون فى الرجعية ، ويظل الجمود الاقتصادى يلاحقها فى أحسن تقدير رغم أن الدكتاتوريين ربما يقدمون عروضا لنجاحهم بمختلف وسائل العرض ، ويعانى من ذلك عامة الناس بدون استثناء ، ويتعين علينا أن نتحاشى إمكانية ظهور الدكتاتور بحيث لاتقودنا خشيتنا إلى الإتيان بزعماء خاملين ، فالنظام الديموقراطى يسمح بإسقاط الزعماء من خلال صناديق الاقتراع ؛ وهو ضمان كاف لبقاء الزعماء المحبوبين لمدة أطول تكفى لإظهار فاعليتهم ؛ بينما يسمح بإسقاط من تسول له نفسه إساءة استغلال السلطة .

ولسوء الحظ ، إذا كان الزعيم نشطا وأوفى بعهوده وظل باقيا فى الحكم مدة طويلة فإن الزعماء الآخرين ربثما يتسلل إليهم القلق ، وهؤلاء الزعماء سيحاولون إسقاط شاغل المنصب مهما كان صالحا أو طالحا .

فالزعيم مهما عمل من عمل صالح لابد أن يعرف أنه – لا محالة – ساقط إذا تجاوز مدة الترحيب به ، وإنى لأؤيد هذه النظرية تماما ، وعلى أية حال ، فمن واجبات الزعيم أن يتأكد من أن إسقاطه لن يؤدى إلى الإتيان بزعيم آخر غير صالح تماما ليشغل منصبه ، ونحن فى ماليزيا حاليا نعانى من مشكلة ؛ فالشخص الذى رشح ليخلفنى والذى تهيأ ليتولى منصب رئيس الوزراء تبين فجأة أنه لا يصلح بالمرة .

فقد تبين أنه أساء استغلال سلطاته لحماية مصالحه الشخصية ، كما أنه ارتكب عدة جنح تجعله غير صالح لأن يكون زعيما للبلاد ؛ ولهذا فقد استبعدته من الحكومة .

وفى ماليزيا ، كغيرها من البلاد ، الناس متساوون أمام القانون ، فالحقيقة التى تفيد بأن الزعيم يشغل منصبا رفيعا فى الحكومة لا تعنى أن القانون يجب ألا يطبّق عليه ، وبناء

على هذا فقد وجهت الاتهامات إلى نائب رئيس الوزراء السابق وقدمته للمحاكمة ، ونظرا لاهتمام كثير من الناس المحليين والأجانب بهذه القضية فقد سجلت جلسات المحاكمة رقما قياسيا فاستغرقت أكثرمن ٧٠ يوما ، وتهيأت مجموعة من تسعة محامين للدفاع عن المتهم ، وحضرت بالكامل وفود من السلك الدبلوماسى ووسائل الإعلام والمواطنين والأجانب ، ودارت المحاكمة باللغة الإنجليزية ، بناء على طلب المتهم الذى أراد أن تتابع وسائل الإعلام الأجنبية محاضر الجلسات .

وكان الحكم الذى أصدره القاضى المختص هو أن نائب رئيس الوزراء السابق متهم بالفساد فى أربعة ادعاءات ، والحكم فى كل ادعاء بست سنوات ، ومجموعه ٢٤ عاما ، ولكن القاضى أراد أن تجمع الأحكام فى حكم واحد خفض إلى ٦ سنوات ، وفى ماليزيا يعنى هذا تمضية أربعة سنوات فقط .

واستنكرت على الفور أجهزة الإعلام الغربية والحكومات الغربية الحكم وأدانت القضاء ، والواضح أن الحكم إذا صدر لصالح المتهم فما كان القضاء ليقف موقف الاتهام .

والحقيقة أن وسائل الإعلام الغربية وبعض الحكومات الغربية منذ عدة سنوات كانت تجامل داتوسيرى أنور وتتمنى أن يخلف سريعا رئيس الوزراء الحالى ، والواضح أنهم غضبوا تماما عندما وجدواأن هذا المرشح لا يمكن أن يصبح رئيسا للوزراء ، وفعلوا كل ما يستطيعون ليحطوا من قدر الحكومة الماليزية وخاصة رئيس وزرائها ، وخصوا داتو سيرى أنور بالدعم الإعلامى وحذفوا كل التقارير الطيبة عن الحكومة الماليزية ومؤيديها تماما ، وأعلنوا عن وجهات نظر أنور على نطاق واسع بمافيها اتهاماته للحكومة الحالية التى كان عضوا فيها حتى اللحظات الأخيرة بالفساد والظلم ، ولم يبلغوا عن أحداث الشغب التى قام بها مؤيدوه بإيعاز منهم فقط ؛ بل بالغوا فيها بشدة ، وحثت وسائل الإعلام الغربية وزعماء الدول الغربية الناس علنا على إثارة الشغب والإطاحة بالحكومة بأساليب غير ديموقراطية ،

أما أن تأتى هذه الأفعال من زعماء الديموقراطية ، فهذا شىء عجيب . !

وإزاء هذه التشويهات للحقائق والدعايات المضادة لم تقم الحكومة الماليزية ومؤيدوها إلا بالقليل من الإجراءات ، وجدير بالذكر أن ماليزيا تواجه اضطرابات مالية واقتصادية بفعل هجمات تجار العملة والمضاربين فى سوق الأوراق المالية ، وهذه المشكلات الاقتصادية تشغل كثيرا من وقت وجهد زعماء الحكومة الماليزية ، ولا يمكن للحكومة أن تصغى للتقارير المضللة التى تنشرها الصحافة الغربية ،

وأسوأ من هذا أن وسائل الإعلام الأجنبية والحكومات الغربية استغلت المشكلات الاقتصادية فى ماليزيا لتقويض الدعم للحكومة ولتساعد أنور فى قضيته ، وفعل الغرب كل شئ لمنع ماليزيا من تحقيق النهضة الاقتصادية حتى يثور الشعب ضد الحكومة .

ولحسن الحظ ، فقد تمكنت ماليزيا من النهوض اقتصاديا ، ولكن الهجوم ظل مستمرا وبذل الغرب أقصى جهد للإطاحة بالحكومة اقتصاديا ، وهو يصبو إلى تخطيط الهزيمة لحزب الجبهة الوطنية فى الانتخابات العامة القادمة .

وإنْ لم تقم محكمة الاستئناف بتحوير حكم المحكمة العليا ، فيبدو أن أنور لن يكون قادرا على المنافسة فى الانتخابات القادمة ، فزوجته «وان عزيزة» أصبحت مفوضة منه فصارت رئيسا للحزب الجديد الذى أنشأه أتباع أنور ، فإذا تحقق أملهم فى نجاح حزبهم فى الانتخاب فسوف يطلق سراح أنور ويصدر له عفو ، وعلى أية حال ، فهو يتمنى أن يستطيع التنافس فى الانتخابات الفرعية وأن يصبح رئيسا للوزراء .

وماليزيا بلد نام حصل على استقلاله منذ ٤٠ عاما فقط ، ولا يستطيع البلد النامى أن يتحمل الاضطرابات السياسية ؛ إذ يحتاج إلى السلام والاستقرار حتى تتولى الحكومة تنفيذ مخططاتها فى التنمية الاقتصادية من أجل رخاء الشعب .

وماليزيا بلد ديموقراطى ، وتجرى الانتخابات بانتظام منذ استقلالها ، وعادة ما تأتى الانتخابات بعدد كبير من المقاعد تفوز بها أحزاب المعارضة ، وفى كثير من الأحيان ، تتمكن

أحـزاب المعـارضـة من الفـوز على الحـزب الحـاكم وتشكل حكـومـات فـى الولايات الفيـدرالية ، فكيلانتـان وتيـرينجـانو وصبـاح وبينانج كانت بـها حكـومـات من أحـزاب أخرى خـلاف حزب بـ«ايزان ناسيونال» أى الجبـهة الوطنيـة ، ففى حـالة كيـلانتان فـاز الحزب المعارض مرات متكررة ولـم يكن فى استطاعة الحكومة المركزية أن تزيحه .

ونتيجـة للخـلافات السيـاسية كـانت المواجـهات بين حـكـومة الولاية والحكومـة المركزية تـأتى بآثار عكسية تـضر بنمو الولاية ، ولـكن إذا فضـل الشـعب حـزبا فى الـولاية يكون مضادا للحكومة المركزية فلابد أن يكون مستعدا لتقبل العواقب .

وعلى الرغـم مـن الخلافـات السـيـاسـيـة والمواجـهـة بين الأحـزاب السيـاسـيـة ، فـقـد كانت الحـكـومة المركـزية دائمـا قـوية وقـادرة على ضـمـان السـلام والاستقـرار فى البلاد ، ولكـن الواضـح أن أنور لـم يكن يود ذلك ، فهـو يظن أنه حتى إذا أرادت الأغلبية السـلام والاسـتقرار فـلابد له أن يعطـلها بالـلجوء إلى العنف والمظاهرات فى الشـوارع ومـعارك الكـراهيـة ضد رئيس الـوزراء بصفـة خاصـة والحكومـة بصفـة عامـة ، فقـد رأى كـيف تؤدى مـثل هذه المظـاهرات فى الشـوارع إلى النجـاح فى إسـقـاط الحكومـات والزعماء فى دول أخرى ، ويأمل أن يحدث نفس الشئ فى ماليزيا . .

وحـتى الآن لـم تسـتجب أغلبـية الماليزيين لـهذا النوع من المناورات ، فالماليـزيون يفضلـون العـملية الديموقراطية وإدارة الأغلبية ، والواضـح أن الانتخابات القـادمة سوف تفصح عن هوية هذه الإرادة .

ويحـب الماليـزيون عادة أن يعيشوا فى سـلام واستـقـرار ، والحكومـات الضعيـفـة والزعـماء الضـعـفـاء لا يستطيعـون أن يوفروا ذلـك ، فنوعيـة الزعـمـاء الـذين يختـارون مهـمة للغاية ، ووفاؤهم بوعودهـم مهـم جدا كذلك .

ولحـسن الحظ ، ففى مـاليزيا و على مـدى ٢٤ سنة من الاسـتقـلال استطاع الشـعـب أن يراقب أداء مـختلف الأحـزاب عندمـا تشكـل الحكومـة ، وبطبـيعـة الحـال ، لـم تـتمكن بعض

الأحزاب على الإطلاق من الفوز بمقاعد كافية لتشكيل الحكومة ، لأن مباديءها المتطرفة معروفة والماليزيون يرفضون التطرف ، وبخلاف الجبهة الوطنية ، هناك أحزاب أخرى شكلت حكومات فى مختلف الولايات ، ولم تستطع الوفاء بعهودها ، فالولايات التى حكموها ، لم تفشل فقط فى إحراز تقدم ، بل تخلفت بالفعل .

والحزب الوحيد الذى ساهم فى التقدم السريع فى ماليزيا وحقق لها الرخاء هو الحزب الحاكم الحالى ، الجبهة الوطنية التى تشكل الحكومة المركزية وأغلبية الحكومات فى الولايات المكونة لماليزيا ، ونظرا إلى أن الأحزاب الأخرى ليست لها برامج مسجلة لعرضها ، لجأوا إلى بث معارك الكراهية ضد زعماء الحزب الحاكم ، (الجبهة الوطنية) .

فأذيعت كل أنواع الأكاذيب حول زعماء الحكومة ، فقالوا إنهم فاسدون ، لديهم أموال طائلة فى البنوك الأجنبية وارتكبوا كثيرا من الجنح .

والزعماء السياسيون الذين يلجئون إلى بث الأكاذيب حتى يفوزوا بالتأييد ، ربما يتحقق لهم الفوز ، ولكن فوزهم سيكون كارثة على البلاد .

ففى الديموقراطية ، الشعب هو الذى يقرر ، ولكن الشعب فى حاجة إلى المعلومات والتوجيه ، وأجهزة الإعلام تلعب دورا كبيرا ، ولكن الزعماء السياسين هم الذين يستطيعون أن يشكلوا رأى الشعب ، ونود أن نقول إن الناس يريدون أن يفعلوا ماهو صواب وصالح بالنسبة لهم ، و الزعماء يستطيعون التأثير عليهم بفعل الخطأ واتخاذ القرارات الخاطئة ، وعندما يكون الزعماء فاسدين ولا يفكرون إلا فى طموحاتهم الشخصية فإن الشعب سيتخذ القرار الخاطيء .

ويظن بعض الناس أن أهم شيء أن تكون العملية ديموقراطية ، وينسون أن الديموقراطية ابتكرت من أجل ضمان حكومة صالحة ومسئولة ، وبمعنى آخر ، المقصود بالديموقراطية خدمة الشعب ، ولكن الآن ، يبدو أن الشعب هو الذى يجب عليه أن يخدم

الديموقراطية بأى ثمن ، فالديمقراطية ليست فاسدة ، ولكن الزعماء السياسين هم الذين أوجدوا طرقا للإساءة للديموقراطية ، وأفضل شيء أن يعلم الناس كيف يفرقون بين الزعماء الصالحين والزعماء الفاسدين .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الخامس
ميادين القتل

لم يكن بالإمكان تجنب اقتحام حلف شمالى الأطلنطى (الناتو) ليوغوسلافيا ، إذا أراد الحلف أن يحافظ على دعواه بعدم التهاون فى انتهاك حقوق الإنسان ، وهذا الأمر يختص بأوروبا منذ أن أعلن أعضاء حلف الناتو بأنهم لا يعترفون بالحدود عندما يتعلق الأمر بانتهاك حقوق الإنسان ، ويَدَّعون أحقيتهم فى العمل العسكرى حتى فى الدول الأخرى .

ومن الواضح تماما أن الصرب يعتدون على ذوى العرق الألبانى فى كوسوفو ؛ وإلا لما هرب سكان كوسوفو إلى ألبانيا ومقدونيا وغيرهما .

وتشير القصص التى دارت حول القتلى والمذابح واختفاء أكثر من ٠٠٠ , ٢٠٠ شاب إلى التطهير العرقى الذى عرف به الصرب فى البوسنة .

ولهذا ، فمما لاشك فيه أن الصرب كانوا ينتهكون حقوق الإنسان على نطاق واسع جدا ، وعلى كل من يتكلم عن حقوق الإنسان ويريد أن يؤيد هذه الحقوق فلابد أن يتدخل ويضع حدا لهذه الانتهاكات .

ولا يمكن للناتوأن يطلق القول جزافا عن حدوث ذلك فى بلد مستقل ، بينما يتدخل بالأعمال العسكرية ضد بلاد مستقلة مثل إيران والعراق وليبيا وغيرها .

وهذه حالة واضحة المعالم حيث يتعين عليهم أن يتدخلوا عسكريا ، ولسوء الحظ أنه استغرق وقتا طويلا قبل التدخل العسكرى ، فتأخيره أى ساعة أو أى يوم كان يؤدى إلى قتل أناس أكثر فى كوسوفو ، وبالنسبة للكثيرين جاء قرار التدخل العسكرى متأخرا جدا .

وعلى الرغم من تطور الهجمات الجوية بأجهزتها المعقدة ، فلا مفر من هزيمة الصرب بالقوات البرية . وأكدت حرب فيتنام هذا الرأى تماما ، فكلما سارعوا فى دفع القوات البرية تسارعت هزيمة الصرب .

وفى يقينى أن العمل العسكرى الذى نفذه حلف شمالى الأطلنطى جاء صحيحا ، وأن الاقتحام الذى نفذه الناتو كان ضروريا وليس هناك حل آخر سواه لوقف ميلوسيفيتش عن سفك دماء أهل كوسوفو .

وفى كمبوديا قتل مليونان من البشر بسبب مبدأ عدم التدخل ، و عندما عبر الڤيتناميون حدودهم مع كمبوديا وأسقطوا نظام الخمير الحمر ، حينذاك فقط توقف القتل .

ولهذا أود أن أقول أن العمل العسكرى الذى شنه حلف الناتو كان شبيها إلى حد ما بالعمل العسكرى الذى نفذه الڤيتناميون فى كمبوديا وبهذا العمل توقفت المذابح ، وعلى أية حال ، تقدم الفيتناميون براً حتى سقطت الحكومة على الفور .

والقتال البرى لابد أن تحدث فيه خسائر فى الأرواح فى كلا الجانبين ، فقد الڤيتناميون الكثير من الأرواح ؛ ولابد أن يكون حلف الناتو فقد أرواحا كذلك إذا كان جادا فى الدفاع عن حقوق الإنسان .

ومعارضة دفع القوات البرية لابد أنها مكنت الصرب من متابعة العدوان والتطهير العرقى مرة أخرى ، وهذا يبطل ادعاء الديموقراطيات الليبرالية الغربية بأنهم لايتهاونون فى أمر انتهاك حقوق الإنسان فى أى مكان .

ومما يؤسف له أن ما يوصف بدقة إصابة الأهداف فى القصف الجوى الذى نفذه حلف الناتو أسفر عن خطأ فى إصابة الأهداف ، حدث ذلك مرارا مما يدعو إلى تصديق ادعاءات العراق بأن المستشفيات ومصانع الألبان قد أصابها القصف الجوى .

ويصعب تصديق التفسير بأن إصابة السفارة الصينية كان نتيجة خطأ فى المعلومات ، ومن المؤكد أن موقع السفارة الصينية لابد أن يكون معلوما لكل من توجه إلى بلجراد .

أفهم رد الفعل الصينى بعد القصف ، فقبل القصف ، لم يكونوا يعارضون بشدة ، رغم أنهم لم يكونوا موافقين عليه ، وعلى أية حال فالصينيون الآن يعارضون القصف بشدة ، ومن الطبيعى أن يكون موقفهم هكذا .

ولابد للناتو أن يتعلم من هذه الأخطاء ، فعندما يرتكب خطأ يجب أن يكون جاهزا للاعتراف به ، ففى العراق والسودان قصفت أهداف عن طريق الخطأ ، فالقوى العظمى تجد صعوبة فى الاعتراف بأخطائها والاعتذار عنها .

وتلك هى المشكلة ، فالدول القوية يبدو أنها تفكر فى طى القانون بين أيديها ، ويظنون أن باستطاعتهم تجاهل أفكار الشعوب الأخرى .

فقصف السفارة الصينية من شأنه أن يؤثر فى عملية السلام ، وربما شعرت الحكومة الصربية بالتأييد الآن والدعم من قبل كل من الصين وروسيا ، ولهذا ، فلن يستسلم الصرب بسهولة ، وفى هذا الموقف الصعب لابديل هناك عن استمرار الهجمات ، فالصرب لا ينبغى أن يسمح لهم بالاستمرار فى التطهير العرقى و الإفلات من العقوبة ، ولا يمكن أن نتصور أن يقدم شعب - فى هذا اليوم وهذا العصر - على قتل شعوب بريئة ويطردها من بلادها ابتغاء تحقيق طموحات وطنية أو عرقية .

وفى ماليزيا لدينا شعب متعدد الأعراق ولهذا فلدينا مشكلات عنصرية ، ولكننا لا نقتل الناس ولانطاردهم خارج البلاد كسبيل لحل مشكلاتنا ، فذات يوم كانت هناك ضغينة بين الماليزيين والصينيين فاندلعت أعمال الشغب العنصرية بينهم ، ولكننا توصلنا إلى الحل عن طريق المباحثات وإيواء بعضهم البعض ، ولو أنه يستغرق وقتا إلا أنه لا يستعصى على الحل ، واليوم يعيش الماليزيون والصينيون جنبا إلى جنب ويعملون سويا ، وكل عنصر فى ماليزيا ممثل فى الحكومة ، ومنذ ٣٠ عاما حتى الآن لم تشهد البلاد مواجهات عرقية ولأحداث شغب عنصرية .

ويدعى الصرب بشهادة التاريخ أن كوسوفو تابعة لهم ، فإذا رجعت إلى التاريخ وحاولت أن تطالب بالأرض التى كانت تابعة لك فيما مضى فسوف تنشب حروب لا نهاية لها ، فكل إنسان يستطيع أن يدعى ملكيته لأرض الآخرين ، فماليزيا تستطيع أن تطالب بكثير من الأراضى التى تخرج الآن عن نطاق ماليزيا ولكنها - تاريخيا - تابعة لماليزيا .

وكما ذكرت آنفا أن حادثا وحيدا من حوادث الشغب العنصرى حدث عندنا عام ١٩٩٦ وكانت الخسائر محدودة جدا بالمقارنة بالبوسنة أو كوسوفو ، ولكن الماليزيين صدموا بها ، وتعرفوا على الأسباب وهى التفاوت فى الثروة بين ذوى الأصل الصينى وذوى الأصول الوطنية ، واتبعت الحكومة سياسة اقتصادية جديدة صممت على أساس إعادة توزيع الثروة بدون مصادرة ثروة الأغنياء ، واليوم تتوزع الثروة بعدالة أكثر بحيث لم يعد هناك أى توتر عنصرى ، ولكن لابد أن تكون هناك يقظة دائمة ، فإذا أتيحت نصف فرصة للمتطرفين فسوف يثيرون المشاعر العنصرية ويحدث التوتر والشغب ثانية .

والصرب شعب متزمت جدا ، وهم لايحبون الكروات لأنهم كاثوليك ، والصرب من المسيحيين الأرثوذوكس ، وقد قصفوا زغرب ، (عاصمة الكروات) ، وإذا كانو أقوياء بالقدر الكافى ، وإذا لم يحذرهم المساندون لكرواتيا لخاضوا فى التطهير العرقى بكرواتيا ، وأرادوا أن ينفذوه فى سلوفينيا ، ولكن دولا أوروبية معينة أوضحت لهم منذ البداية أنهم لن يتهاونوا مع الهجمات الصربية ضد السلوفينيين .

وفى البوسنة والهرسك قتلوا أكثر من ٠٠٠ , ٢٠٠ نفس ، وكانت المذابح تعم كل مكان ، ففى كوسوفو قتلوا عشرات الآلاف من ذوى العرق الألبانى ، ويعرف العالم أجمع أن ذوى العرق الألبانى طردوا من وطنهم ، فلا أحد يود أن يغادر بيته مالم يكن مضطرا إلى ذلك ، ولا أحد يريد أن يعيش فى الخيام إذا كان له منزل يسكنه ، فإذا غادره فلابد أن يكون مضطرا إلى ذلك .

وغالبا ما تنشر وسائل الإعلام الغربية الأكاذيب ولكن تقاريرها عن كوسوفو لم تكن دعاية ، واستخدام حلف شمالى الأطلنطى القوة فى يوغوسلافيا له ما يبرره ، ولا يستطيع أحد أن يقول خلافا لذلك مالم يُفرَض - بطبيعة الحال - عقاب على التطهير العرقى والقتل الجماعى للأبرياء .

وفى قمة لندن ١٩٩١ وافقت دول المجموعة الـ ٧ على حق استخدام القوة عندما ينتهك الجار حقوق الإنسان ، وهذه ،فكرة متطرفة حيث إنها تعنى أن أى بلد لا يمكن أن يكون مستقلا ، فالإساءة يمكن أن تحدث ، وقد حدثت بالفعل ، والخطأ فى هذا النوع من الخروج على الأنظمة المقبولة سلفا هو أن الضعيف هو الذى يلتزم بالانضباط .

ولكن حينئذ ، إذا كنت طاغية فسوف تقتل رعاياك وتنتهك باستخفاف حقوق الإنسان ، ثم تتدخل دول أخرى لتوقف هذه الأفعال ، ورئيس الولايات المتحدة چيمى كارتر كان أول من أعلن أن الولايات المتحدة لن تحترم الحدود عندما تنتهك حقوق الإنسان ، وصدق الرئيس بوش هذه العقيدة عندماشن حرب الخليج ، وبسبب هذه الوقفة نرى اليوم دولا ليبرالية تنفذ عقوبات ضد دول قيل إنها تنتهك حقوق الإنسان ، والواضح أن حق التدخل فى حد ذاته واحد من هذه الانتهاكات .

ونحن فى الشرق لا نزال نعتقد أننا لا يجب أن نتدخل فى الشؤون الداخلية لبعضنا البعض ؛ لأننا إذا فعلنا هذا فسوف تنشب الحرب ، كما أننا لا نملك إلا قدرة محدودة جدا لفعل ذلك ، فنوايانا تختلف عن نوايا الغربيين ، ولكن مهما اختلفت نوايانا فلا يزال الغرب يدعى بأن له الحق فى التدخل فى شؤوننا فى الوقت الذى يناسبه .

والأخذ بمبدأ الحق فى التدخل فى الشؤون الداخلية للدول لوقف انتهاك حقوق الإنسان يخيف الدول الضعيفة كثيرا ؛ ذلك لأن المرء يستطيع دائما أن يدعى أن دولة تنتهك حقوق الإنسان ، فليس هناك تعريف يقنن حقوق الإنسان ويقرر المبررات للتدخل .

وهناك عدد هائل من الممارسات فى إدارات الدول وسياساتها تستطيع الديموقراطيات الليبرالية فى الدول القوية أن تعرفها بأنها تخالف حقوق شعوبها ، ولذلك فهناك كثير من الأعذار تلتمسها القوى التى تريد التدخل فى الشؤون الداخلية للبلاد وخاصة الضعيفة منها .

وفى العولمة فى ظل العالم الأحادى القطب ومساندة حقوق الإنسان يحدث الآن تآكل سريع ومتسع فى استقلال الدول الضعيفة ، فليس ما يفعله البلد هو الذى يجذب العقاب من الأجانب ؛ بل إنه حقا من تكون ، فإذا لم يكن لك أصدقاء فى المواقع العليا فإنك عرضة للهجوم بسبب أقل الأخطاء ، وحتى إذا تعددت التعاريف لحقوق الإنسان ، فإن التدخل والعقاب كذلك يمكن أن يتخذ أشكالا عدة ، ففى العالم أحادى القطب يطلب القوى ما يشاء ويخضع الضعيف قدر المستطاع ، فلم يتغير شئ منذ كتب «ثيوسايديديس» هذا قبل ألفى سنة .

وليس هذا نهاية التاريخ كما يدعى فرانسيس فوكوياما ، فتلك هى قصة التاريخ القديمة تعيد نفسها .

نحن وفى جنوب شرق آسيا لا نزال نؤمن بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لجيراننا ، ولسوء الطالع ، ونتيجة لتطبيق هذا المبدأ أن قتل فى كمبوديا مليونان من البشر فى عملية إبادة جماعية قامت بها حكومة الخمير الحمر ، وليس هذا شيئا تفعله دائما جميع الحكومات المتحررة من التدخل الخارجى ، فمعظم الحكومات ترعى شعوبها ويندر أن تعاملهم بقسوة بدون مبرر حتى الأقوام المختلفين عرقيا والذين يعيشون فى بلادها .

ورغم أننا لا نفكر فى التدخل ، إلا أننا نفكر فى التفاعل مع جيراننا آملين أن نؤثر فيهم ، وفى اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) تنتهج الدول نظام السوق الحرة وتقر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بناءً على ما تتناقله فيما بينها من خبرات ومعلومات ، والدول التى تغالى فى القومية والتى سبق أن رفضت الاندماج الأجنبى فى اقتصادها غيرت سياساتها ؛ لأنها ترى جيرانها يربحون من فتح بلادهم للأجانب بدون أن يفقدوا استقلالهم .

ولدينا الآن مشكلة بسبب رفض الاتحاد الأوروبى الاعتراف بميانمار كعضو فى اتحاد دول جنوب شرقى آسيا ، فهم يعتبرون حكومة ميانمار حكومة عدوانية وغير ديموقراطية ،

ونسوا بطبيعة الحال أن الدول الأخرى فى اتحاد دول جنوب شرقى آسيا (آسيان) كانت فيما مضى غير ديموقراطية وعدوانية وأنها كانت سعيدة بالجلوس مع هذه الدول .

ويبدو لنا أن الغرب لا يفهم إلا استخدام القوة ، فالآسيويون أقل عدوانا وأكثر صبرا ، ونعتقد أنه بالتفاعل مع ميانمار نستطيع أن نقنعها بأن شعبها يجب أن يمنح طوعا درجة متزايدة من الحرية ، ويستغرق ذلك وقتا ولكنه أقل تكلفة من معاناة الناس بتطبيق العقوبات .

ونحن فى ماليزيا نؤمن بسياسة (تمن الرخاء للغير) وهذه - حقا - هى سياسة خدمة الذات ، فعندما يكون الجيران فقراء غير مستقرين فسوف نشعر بالمتاعب من موقفهم ، وعلى ذلك ، فعندما كانت الهند الصينية فقيرة وغير مستقرة كنا نستقبل لاجئين كثيرين ، وشكلوا مشكلة لنا .

وباستثمارنا فى كمبوديا وفيتنام أسهمنا قليلا فى رخائهم ؛ ونتيجة لذلك لم يعد هناك لاجئون بالإضافة إلى أننا استطعنا أن نتبادل التجارة معهما ، وبالتالى ساهمنا فى تنمية اقتصادنا ، فالعمل على الرخاء للجار يبدو أنه مربح لك .

وأود أن تفهم الدول الغربية الغنية هذا ، فحين استثمرت هنا وساعدتنا فى بناء اقتصادنا ، ربحوا ليس من استثماراتهم فقط بل من إمكانهم بيع منتوجاتهم لنا أيضا ، لأننا أصبحنا ننعم بالرخاء بفضل استثماراتهم ،

والآن لقد أفقرونا عن طريق خفض قيمة عملاتنا وسحب رؤوس أموالهم القصيرة الأجل ، وبالتالى فقدوا سوقا غنية ، ومن المحتمل أن يكونوا قد فقدوا كذلك قدرا من الأرباح .

وهذا نتيجة سياساتهم (تمنَّ لجارك أن يكون شحاذا) .

والواضح أن الغرب عليه أن يتعلم من الشرق ، ويجب أن يتخلى عن صلفه وأن

يتعلم منا شيئا ، فالقوة ليست هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق الغايات ، وينبغى اللجوء إليها فقط عندما تفشل الوسائل الأخرى ، فالتفاعل ومد يد المساعدة يمكن أن تفعل الكثير بأقل تكلفة .

الفصل السادس
دروس من اليابان

التقيت رئيس وزراء اليابان كايزو أوبوتشى عندما زرت اليابان فى باكورة شهر يونيو ، وهو شخص يستخدم مستشاريه جيدا ، وقبل أن يدلى برأى أو يجيب عن سؤال يراجع هيئة مستشاريه وزملاءه أولا ، وأظن أنه يعرف ماذا يتحدث عنه ولكنه حريص جدا .

والزعيم السيئ هوالذى لا يعرف ولا يسأل الآخرين عن معلوماتهم أو آرائهم ، وأنا واثق من أن السيد / أوبوتشى بزعامته ومعلوماته يستطيع أن ينهض بالاقتصاد اليابانى .

وانتعاش الاقتصاد الآسيوى يتوقف كثيرا جدا على انتعاش الاقتصاد اليابانى ، ويبدوا أن اليابان تريد أن تتعامل بموجب التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص وهو النظام الذى أطلق الغرب بموجبه على اليابان لقب (اليابان المتحدة) ، وأن تحله فجأة محل ما يطلق عليه الفكر الغربى الفصل بين الحكومة والقطاع الخاص .

والتعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص هو الذى ساعد اليابان على استرداد وضعها السوى بعد الدمار الذى لحق بها من حرب المحيط الهادى حتى صارت ثانى أقوى اقتصاد فى العالم ، ومن المعروف أن للنظام عيوبا ولكن اليابان المتحدة طبقته على أكمل وجه ، وإسقاط هذا النظام فجأة لابد أن يحدث اضطرابا اقتصاديا ، حيث إن الناس فى كل من الحكومة والقطاع الخاص وجدوا أنفسهم فجأة يطبقون أسلوبا مختلفا تماما فى تنفيذ الأعمال ، وتفاقمت الأمور جراء أعمال المسئولين الرسميين وكبار رجالات البنوك والشركات الذين حوصروا واتهموا بفعل شىء كانوا - دائما - مكلفين به منذ عدة عقود بل قرون ، والآن فلا المسئولون الرسميون فى الحكومة ولا رجال الأعمال يجرءون على التصرف فى شىء ربما يعرضهم للمحاكمة وربما للسجن ، وبهذا المناخ من فقد الثقة لا يمكن أن تنجح الأعمال الحرة .

ومما لا يمكن إنكاره أن الانحراف ينبغى التخلص منه ، ولكن ذلك يجب أن يتم بالتدريج لتيسير الوقت لضبط العمل ، وإذا أردنا تغيير نظام (اليابان المتحدة) وإحلال نظام آخر مكانه لتنفيذ الأعمال ، فلابد من توفير الوقت لكل من موظفى الحكومة ورجال الأعمال لكى يفهموا ويألفوا العمل بالنظام الجديد ، فالتطبيق التدريجى للأسلوب الجديد لتنفيذ الأعمال من شأنه أن يقلل من فرص الاضطرابات والفساد الاقتصادى .

ويجب أن نتذكر دائما أن للحكومة نصيبا فى جميع الأعمال الحرة بالبلاد ، وعندما تربح الشركات تستحق الحكومة نسبة مئوية من الربح على شكل ضرائب من الشركات ، وإذا خسرت الشركة فلن تحصل الحكومة على الضرائب المطلوبة .

ولهذا فمن الضرورى أن تضمن الحكومة عدم خسارة الشركات التى أسست من أجل الربح حقا ، وعندما تساعد الحكومة الشركات فى ظل نظام (اليابان المتحدة) على تحقيق الربح فهى فى الواقع تساعد نفسها ، وطالما أنفقت الحكومة الضرائب لصالح المجتمع فإن مساعدة الشركات على تحقيق الربح يعنى مساعدة الناس ، فإذا لم توافق الحكومة على هذه التطبيقات فعلى الحكومة أن تقبل الفشل المتكرر فى الشركات والنقص فى الأرباح وبالتالى تناقص العائد وتقييد النمو الاقتصادى ، وما كان يقدر لليابان أن تسترد وضعها السوى ويعم فيها الرخاء بهذه السرعة بعد الدمار الذى لحق بقدرتها الإنتاجية بسبب الحرب ، والفساد الذى لا مفر منه ، ولكن يمكن تقليله بالوسائل السليمة والمراقبة .

وفى ماليزيا تقدرالضرائب النسبية ٢٨٪ ، وهذا فى الواقع يعنى أن يكون نصيب الحكومة فى الشركات ٢٨٪ والواضح أننا نعمل على تحقيق الربح بمساعدة القطاع الخاص على النجاح ، ولكن يجب التمسك بالنزاهة ، لأن الحكومة مادامت معنية بالأمر ، فأية شركة تحقق ربحا فإن الحكومة سوف تحصل على ٢٨٪ من الربح .

وخسارة الشركة خسارة للدولة ، فإذاخسرت الشركة فلن تحصل منها الحكومة على مال ويعانى العاملون والمستهلكون كذلك ، ولهذا لا يمكن ببساطة أن نسمح للشركات أن تخسر وخاصة إذا كانت الخسارة ناجمة عن خطأ لا دخل لها فيه مثل حالات الانحسار .

ونظرا إلى أننا فى ماليزيا نؤمن بأن مساعدة الأعمال الحرة على النجاح تساعد الحكومة على زيادة دخلها ، فقد طبقنا فكرة (اليابان المتحدة) وأعلنا تماما ما أسميناه (ماليزيا المتحدة) ، وننظر إلى كل رجل أعمال نظرة الصديق الحميم ونساعده على النجاح ، فعندما ينجح يزيد دخل الحكومة وينمو الاقتصاد الوطنى وتتاح للناس فرص العمل وتنعم البلاد بقدر كبير من الرخاء .

وتخفيض قيمة العملة والدخول فى مضاربات متهورة بأسعار الأسهم سيضع أية شركة مهما حققت من نجاح فى حالة اضطراب ، وربما أفلست فالهجمات على العملات والأسهم فى دول شرقى آسيا أدت إلى فشل أوخسارة كثير جدا من الأعمال الحرة ، ولكى تنتعش يلزمها ضخ رأسمال جديد حيث إن البنوك لن تقرضها مالا ولاحتى العمليات العادية .

وتظن الشركات الأجنبية والبنوك فى الدول الغنية أنها قادرة على امتلاك هذه الأعمال الحرة والبنوك بثمن بخس ثم تفتح لها رأس المال لتنعشها ، وليس هذا من الحكمة فى شئ لأن الناس سرعان ما يمتعضون من شركاتهم التى استولى عليها الأجانب ، وفى الولايات المتحدة يستطيع الأجانب شراء ٢٤٪ فقط من خطوطها الجوية ، وفى كندا عرفت إحدى الشركات دائما بتاريخها الكندى ولكن الأمريكيين استولوا على ١٠٠٪ منها ، وثار كثير من الغضب ، ولم يستطع الناس أن يتجنبوا الشعور بأن الاقتصاد سوف يديره الأجانب .

كانت أولى إجازاتى فى الخارج هى التى أمضيتها فى هونج كونج عام ١٩٦٠ بعد أن تركت الخدمة فى الحكومة ، وفى السنة التالية توجهت إلى اليابان ، وفى عام ١٩٦٢ سافرت إلى أوروبا ، وأتيحت لى الفرصة لأن أشاهد هذه الشعوب الثلاثة ، وكان انطباعى الأول عن اليابان أن استردادها وضعها السوى بعد الحرب جاء سريعا جدا .

ففى عام ١٩٤٥ خسرت اليابان الحرب وكانت البلاد بأسرها مدمرة ، وعندما ذهبت إلى اليابان كانت لا تزال علامات التدمير بالقنابل باقية .

وفى كثير من المدن - وعلى أية حال - كانت هناك كذلك الكثير من النشاطات الاقتصادية .

ذهبت إلى أحد المصانع فى أوساكا ، وكان مصنعا للزجاج لأننى أستعمل قدرا كبيرا من الزجاجات ؛ وظننت أن ذلك سيكون عملا ناجحا لماليزيا ، ومررت كذلك على مصنع ماتسوشيتا وكان يقع فى وسط حقل أرز ، وكان منظرا غريبا جدا بالنسبة إلىّ ، لأن مصانع ماليزيا لا يسمح بإقامتها فى مزارع الأرز ، ولكننى شعرت بأن اليابان تتحرك فى طريق النهضة فى ذلك الوقت ، فأعمال التشييد الكثيرة كانت تقوم على قدم وساق ، وكانوا يستعدون للدورة الأوليمبية فينشئون الطرق السريعة فوق نيهونباشى وغيرها ، ومن الطبيعى أن يكون كل شئ رخيصا حينئذ .

وكانت القطارات دائما مزدحمة ولم أستطع أن أحصل على تذكرة للعودة من أوساكا إلى طوكيو ، ولهذا تعين على التوجه بالطائرة ، واستطعت أن أرى ملامح التصميم الأكيد مرتسمة على الشعب اليابانى ، ويركز الناس على العمل ، وهم يتعاملون مع بعضهم البعض فى غاية الأدب ، فمثلا ، إذا صدمت سيارة سيارة أخرى ، خرج كل سائق من سيارته وانحنى كل منهما للآخر ، ويبدو أنهم يسوون مشكلاتهم على الفور ، كما كنت معجبا بنظام القطارات ، فحركة القطارات لا تتوقف وتتوخى الدقة فى مواعيدها ، وعلى أية حال ، كانت طوكيو شديدة التلوث ، ففيها مصانع كبيرة داخل المدينة تضخ كثيرا من الدخان .

ونتيجة لما شاهدت فى اليابان فى ١٩٨١ بعد أن عينت رئيسا لوزراء ماليزيا طبقت ما يسمى سياسة التوجه شرقا (التطلع إلى الشرق) ، ونظرا لأحداث الشغب العنصرية التى وقعت فى ماليزيا فى عام ١٩٦٩ فقد طبقت البلاد السياسة الاقتصادية الجديدة لتقليص

الفجوة الاقتصادية بين المواطنين الماليزيين الأصليين وذوى الأعراق الصينية الذين يتحكمون فى مسرح الأعمال الحرة .

و لضمان نجاح هذه السياسة كان من الضرورى تحسين قدرات الشعب وخاصة المواطنين الأصليين ، فنهضة اليابان السريعة ونموها كانا راجعين إلى طباع الشعب اليابانى وأخلاقياته فى العمل وأساليبه فى الإدارة ، فسياسة التوجه شرقا لا تعنى مقاطعة الغرب ، وتنفيذ كل التعاقدات مع اليابانيين ؛ بل تعنى تعلم أخلاقيات العمل اليابانية وخبرات الأعمال الحرة ، فالمواطنون الأصليون يجب أن يكتسبوا هذه الأخلاقيات والخبرات فى الأعمال الحرة إذا أرادوا للسياسة الاقتصادية الجديدة النجاح ، ومازال من المستحيل تغيير ثقافة الشعب تماما ، فهو أمر غير مرغوب فيه ، ولكن الأسهل أن يطبق شعب ماليزيا الأسلوب اليابانى ، ثم يحاكى الأخلاقيات والخبرات الغربية .

ذهبت إلى اليابان أكثر من ٥٠ مرة ونادرا ما كنت أشاهد علامات للفقر ، ولكننى فى هذه السنة أثناء رحلتى الأخيرة إلى ناجويا شاهدت عددا من الأكواخ المتنقلة لقوم فقراء يعيشون تحت الطرق العلوية وفى متنزهات المدينة ، وعلمت أن حوالى ٦ مليون نسمة عاطلون فى اليابان ، وقد أذهلنى أن أرى هؤلاء الناس راضين عن وضعهم .

وفى الدول الأخرى إذا زادت نسبة البطالة إلى هذا الحد سارت المظاهرات ضد الحكومة احتجاجا على سياستها ، و فى كثير من الحالات تثور أحداث الشغب والعنف ، وليس هنالك رد فعل مثل هذا فى اليابان ، وضبط النفس هذا شىء ملحوظ ، فالشغب والعنف يمكن فقط أن يؤديا إلى توتر الموقف ورفع تكلفة النهضة بدلا من أن يكون عبئا عليها ، ونظرا إلى أنهم لم يسجلوا أنفسهم فى سجلات العاطلين فلا تمنحهم الحكومة معونة ، وعليهم أن يقتصدوا فى معيشتهم بجمع المهملات وبيعها ، ولا أظن أن هذا طيب ، ففى ماليزيا لا يوجد عائد للعاطلين ونتوقع من الأسر أن ترعى أفرادها العاطلين ، ونظرا لرغبة العاطلين فى ألا يكونوا عبئا على أسرهم فهم يحاولون البحث عن وظيفة بأسرع ما يمكن .

ولا يزال اليابانيون وطنيين وفخورين باستقلالهم ومهاراتهم ، وعلى أية حال ، فعلى مدى الخمس سنوات الماضية تقريبا ، يبدو أن اليابانيين فقدوا شيئا من ثقتهم بأنفسهم وحتى اعتزازهم ببلادهم ، فمن الصواب ألا يكون المرء ميالا للجندية ، ولكن ليس خطأ أن يكون المرء وطنيا ، فالوطنية دافع يساعد البلاد على التغلب على المشكلات ، والتحالف مع دول أخرى يجب ألا يؤدى إلى الاعتماد الكلى عليها ، فاستطاعة المرء فى أن يدافع عن بلاده لا ترادف النزعة العدوانية العسكرية .

واليابان لديها عذر مقبول تماما لرفض النزعة العسكرية ، ويجب أن تكون مستعدة وعازمة على الاعتراف بأنها ارتكبت كثيرا من الأخطاء فيما مضى ، ولكن يجب ألا تكون مفعمة دائما بالشعور بالذنب على الأعمال العسكرية التى شنتها منذ أكثر من نصف قرن ، ولا أرى أن ألمانيا تتذكر ماضيها النازى ، وليست ألمانيا مطالبة بالاعتذار عن فظائع النازى أثناء الحرب ، ولكن ربما يبدو أن كل رئيس وزراء يابانى ملتزم بالاعتذار عن أعمال ارتكبها أناس من جيلين سابقين ، فالاعتذار غير مطلوب ، ولكن من الضرورى التعهد بألا تكون قوة عسكرية عدوانية إذا أرادت اليابان أن تمحو من أذهان جيرانها مخاوفهم منها .

فالقوة للدفاع الذاتى ضرورية ولكنها يجب أن تقتصر فقط على مهامها الداخلية ، فبينما ينبغى عليها ألا تهاجم دولا أخرى ، فيجب عليها أن تكون جاهزة للمساعدة فى مهام الأمم المتحدة لحفظ السلام ، وتشعر اليابان بالتحالف مع الولايات المتحدة ، وهذا مفهوم إذا لم تتجه إلى دول أخرى ، ولسوء الحظ ، أن تبدى الولايات المتحدة عداء صريحا لبعض دول آسيا ، ويبدو أن تحالف الولايات المتحدة - اليابان موجه ضد هذه الدول ، وهذا أمر غير مقبول ، لأن هذه الدول تعتبر اليابان عدوا لها ؛ ونتيجة لذلك سيكون هناك توتر دائم فى المنطقة .

ولا تريد ماليزيا أن تعادى أحدا ، وهذا ما يحدونا إلى القول بأننا ضد وجود أية قوات أجنبية فى المنطقة ، فالحرب لم تعد سبيلا لحل المشكلات الدولية ، فإذا نشبت حرب عالمية أخرى ؛ فسوف يدمر العالم بأسره .

أعتقد أن الأسلحة النووية يجب أن تزال ، ولو أن ذلك بالطبع سيكون صعبا جدا إن لم يكن مستحيلا ، ولا يدرى أحد ما يمكن عمله بالنسبة للرؤوس النووية ، ولكن حتى ما يطلق عليه الأسلحة التقليدية صارت أكثر تعقيدا وأغلى ثمنا ، وينفق صناع الأسلحة أموالا طائلة الآن فى التجارب الدولية للأسلحة الجديدة ، ويجب أن تكون هناك اتفاقية دولية لتقليل البحوث فى الأسلحة الجديدة ، وحينئذ لا تلتزم الدول الفقيرة بإنفاق أموال كثيرة لحيازة الأسلحة الجديدة لمواجهة تلك التى يحوزها جيرانها ، ولكن لسوء الحظ ترفض بعض الدول تحريم الألغام الأرضية - فلماذا تعتبر الألغام الأرضية ضرورية بينما الصواريخ تستطيع أن تطول أية بقعة على سطح الأرض؟ إنه شيء يحار فيه فهمى !

وبقدر ما تخشى اليابان الصين ، لابد من أن تخشى الصين تحالف الولايات المتحدة - اليابان ، وعلى أية حال ، لابد أن يقبل العالم أن الصين ذات ٣ , ١ بليون نسمة من العاملين المجتهدين الأذكياء ، لا يمكن إلا أن تصبح فى النهاية دولة قوية ، وعلينا أن نتعايش مع هذا الاحتمال ، فإذا كنا نتعايش مع الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ، فإننا نتعايش مع الصين كقوة عالمية ، والصين فى الواقع ليس لها تاريخ فى الفتوحات أو فى الاستعمار لجيرانها ، بينما القوى الأوروبية لها تاريخ فيها ،

أومن بأن كل الصراعات يجب أن تحل حول المائدة ، ذلك هو الذى يدفعنا إلى دعم التجمع الاقتصادى لدول شرق آسيا (EAEC) . . فمن خلال هذا التجمع نستطيع أن نحل مشكلاتنا فيما بيننا وأن نناقش المشكلات العامة التى تواجه المنطقة ، فأوروبا فيها الاتحاد الأوروبى وأمريكا الشمالية فيها اتحاد التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) ، ونحن نقبلهما ، فلماذا لا يقبلان هما التجمع الاقتصادى لشرقى آسيا ؟ فاليابان يجب أن تفكر فى (EAEC) ويجب ألا تحملها على الاعتقاد أنه سيكون موجها لتهديد دول خارج المنطقة .

فشرقى آسيا فى حاجة إلى القوة المالية والاقتصادية لليابان ، وأيدنا اقتراح اليابان

لإنشاء صندوق نقد آسيوى برأسمال ١٠٠ بليون دولار ، ولسوء الحظ سحبت اليابان اقتراحها تحت ضغط الولايات المتحدة ، وأخيرا قدمت الحكومة اليابانية خطة ميازاوا برأسمال قدره ٣٠ بليون دولار ، وكان هذا المشروع سخيا جدا لمساعدة آسيا فى نهضتها ، ونشرت إحدى الصحف أن هناك معارضة للصندوق الذى يصبح ميسورا لماليزيا ، ولحسن الحظ ، وقفت الحكومة اليابانية موقفا حازما ، وقدمت قرضا لماليزيا . آآمل أن يظل اليابانيون دائما عند موقفهم الودى لأصدقائهم فى وقت الشدة ؛بغض النظر عن الضغوط التى تواجهها من جهات أخرى ، فرخاء آسيا يساعد اليابان فى نهضتها ، ففى مساعدة آسيا مساعدة لليابان نفسها كذلك .

الفصل السابع
التحكم في العملة

مر عام تقريبا منذ أن طبقت ماليزيا التحكم الاختيارى فى رأس المال ، وكنا منزعجين منذ البداية من احتمالات نجاح هذا التحكم أو فشله ، ولم يساعدنا النقد الموجه إلينا من الصحافة العالمية وخبراء المال الأجانب على تقوية ثقتنا بالنفس وبالإجراءات التى اتخذناها لإنعاش اقتصادنا ، ولكن سرعان ما تبددت مخاوفنا عندما شاهدنا مؤشرات تدل على انتعاش اقتصادنا .

والتحكم فى العملة الذى طبقته ماليزيا لم يكن مفهوما بصفة عامة لدى مجتمع المال العالمى ، فنقده لنا كان مبنيا على النماذج النظرية أكثر من استناده إلى الاختبارات السليمة التى أجرتها ماليزيا ، ولفهم الإجراءات قررنا ضرورة النظر إلى الأسباب الجذرية للاضطراب الاقتصادى التى أضعفت اقتصاد البلاد .

وكان المال والاقتصاد قويين جدا فى ماليزيا قبل يوليو ١٩٩٧ موعد الهجوم على الرينجيت (العملة الماليزية) وكان لدينا احتياطى طيب وديون أجنبية محدودة جدا سواء على الحكومة أم القطاع الخاص ، ولم يكن هناك سبب حقيقى لإضعاف العملة .

ولكن تجارةالعملة فى سعيهم إلى الربح الوفير اقترضوا الرينجيت ثم باعوه عدة مرات وبهذا خفضوا قيمته بنسبة ١٠٠٪ تقريبا ؛ وهذا يعنى أن ثروتنا صارت نصف ما كانت عليه بالنسبة لشراء السلع المستوردة ، وبدأ التضخم ولقى الناس المصاعب فى تحقيق غاياتهم .

ولكى يعقد المستثمرون الأجانب الأمور فى سوق الأوراق المالية أغرقوا السوق بكميات كبيرة من الأسهم وبسعر زهيد وبيع قصير الأجل ، فعلوا ذلك عن طريق سجل

المضاربات المركزى الذى يعمل فى سنغافوره (CLOB) الذى تاجر فى الأسهم الماليزية بدون إذن من بورصة الأوراق المالية فى كوالالمبور (KLSE) أو الحكومة الماليزية ، وبتسجيل جميع الأسهم الخاصة بآلاف المستثمرين تحت أسماء شركات قليلة معينة أصبح الاتجار عن طريق سجل المضاربات المركزى (CLOB) لا يستوجب التسجيل فى بورصة كوالالمبور (KLSE) ، وهذه الشركات المعينة استطاعت أن تقرض الأسهم للمضاربين الذين باعوها بيعا قصير الأجل وتسببوا فى خفض الأسعار ، وفى سجل المضاربات المركزى (CLOB) انخفض مؤشر بورصة كوالالمبور من ١٢٠٠ نقطة إلى ٢٦٠ نقطة .

وما بين انخفاض سعر الرينجيت والهبوط الحاد فى أسعار الأسهم تدهورت الشركات والبنوك بسرعة وأفلست أو كادت تفلس ، وواجهت الحكومة كذلك عجزا فى الإيرادات حيث كانت الأعمال الحرة غير قادرة على تحقيق الأرباح ولم تستطع دفع الضرائب .

والواضح أن الاقتصاد الوطنى كان سينهار تماما إذا استمرت العملة فى الانخفاض وأسعار الأسهم ظلت رخيصة جدا ، ولمنع ذلك تعين على الحكومة أن تعيد التحكم فى سعر تحويل الرينجيت وأن توقف CLOB من تدمير سوق الأوراق المالية فى ماليزيا أكثر من ذلك .

ولكى يخفض تجار العملة سعر الرينجيت لجأوا إلى اقتراضه وبيعه ، وعرضت سنغافورة سعر فائدة مرتفع لكى تجذب الرينجيت إلى سنغافورة حيث كان يقترضه تجار العملة ، ولوقف تدفق العملة هذا قررت الحكومة أن الرينجيت خارج ماليزيا إذا لم يعد إلى داخل البلاد خلال شهر واحد فسوف لا يسمح بعودته على الإطلاق ، ومن أثر هذا القرار أن الرينجيت خارج البلاد سيصبح عديم القيمة بعد شهر واحد .

وهذا القرار اضطر حاملى الرينجيت خارج البلاد إلى إعادته إلى أرض الوطن خلال شهر واحد دون أن يتبقى شىء للتجار للاقتراض أو للتحكم ، وتوقفت التجارة فى

الرينجيت واستطاعت الحكومة أن تثبت سعر تحويل الرينجيت عند ٣,٨٠ رينجيت ماليزى للدولارالأمريكى .

أما بخصوص (CLOB) ونشاطات البيع قصير الأجل فقد توقف هذا بحرمان الشركات المعينة من الحق فى الاحتفاظ بأسهم عملائها ، ونظرا إلى أن جميع مبيعات الأسهم لابد أن تسجل فى بورصة كوالالمبور (KLSE) باسم المسهمين ولا يعترف بالبيع خارج البورصة ، فقد توقفت أعمال (CLOB) ، ولم تعد عمليات البيع قصير الأجل التى تقوم بها الشركات المعينة تتم ، وهنا توقف التحكم فى أسعار الأسهم .

والنتيجة الحتمية هى استقرار أسعار تحويل العملة وارتفاع أسعار الأسهم فى بورصة كوالالمبور (KLSE) ، وأدت إعادة المبالغ جبريا من سنغافورة إلى البلاد إلى توفر الكثير من المال للإقراض ؛ ولهذا أمكن خفض سعر الفائدة لدعم الاستهلاك والأعمال الحرة .

واتخذت إجراءات أخرى كثيرة مثل إنشاء شركة إدارة الأصول للتعامل مع القروض الراكدة وتجديد رؤوس أموال البنوك عن طريق صندوق تجديد رؤوس الأموال ، وكل شكل من أشكال الاقتصاد كان يدرسها المجلس الوطنى للأعمال الاقتصادية (NEAC) الذى أنشئ لاتخاذ الإجراءات المضادة إذا واجهت الاقتصاد أية مشكلة ، فمثلا انخفضت الواردات غيرالضرورية بينما دعم التصدير ، وتحول ميزان المدفوعات الذى كان يعانى من العجز لعدة سنوات إلى فائض ضخم تحقق فى الميزان التجارى ؛ وأدى هذا إلى زيادة الاحتياطى من ٢٠ بليون دولار أمريكى إلى ٣٠ بليون دولار أمريكى على مدى ٦ أشهر ، وأوضحت كل المؤشرات الأخرى أن الاقتصاد يتحسن بسرعة وأصبح من المتوقع أن يتحقق بسهولة هدف التنمية بزيادة إجمالى الناتج القومى فى عام ١٩٩٩ بنسبة ١٪ ، ومن المتوقع أن يزيد فى عام ٢٠٠٠ بنسبة ٥ ٪ تقريبا .

نجحت الضوابط ظاهريا فى تحقيق انتعاش الاقتصاد الماليزى ، ورغم أن كثيرين لا يزالون يدينون الضوابط الرئيسة ، يقول آخرون الآن أن الضوابط تستطيع أن تحل المشكلات

التى حدثت نتيجة الخفض السريع لقيمة العملة بفعل تجار العملة ، وحتى البعض الآخر يوصى بأن تطبق الدول الأخرى التى تعرضت لهجمات المضاربين بالعملات ضوابط التحكم فى العملة .

ويسهل الآن على الدول التفكير على أقل تقدير فى أن تحاول أن تطبق ضوابط التحكم فى العملة من أجل حل مشكلات خفض العملة بفعل التجار المجردين من القيم الأخلاقية ، ولكن إقرار هذه الضوابط ليس بالأمر السهل ، ففى حالة ماليزيا مر أكثر من ٦ أشهر من المباحثات المكثفة قبل أن تتخذ اللجنة التنفيذية فى المجلس الوطنى للأعمال الاقتصادية(NEAC) قرار فرض ضوابط التحكم ، وطرح أحد أعضاء اللجنة التنفيذية ٣٢ سببا للأضرارالتى سوف تلحق بالبلاد بسبب التحكم فى العملة الذى سوف يفشل ، ولكن هذه الأسباب تهاوت واحدا بعد الآخر .

وهناك أعضاء آخرون من (NEAC) واجهوا مصاعب فى تأييد الاقتراح ، ودُعى نائب محافظ البنك المركزى للإدلاء برأيه ولكنه هو الآخر كان غير مؤيد له ، وطرح جميع الأسباب التقليدية التى تؤكد الأضرار التى تلحق بالبلاد واقتصادها وعلاقاتها ببقية العالم جراء هذا الاقتراح .

وكان نائب رئيس الوزراء السابق لايزال عضوا فى (NEAC) طوال الوقت الذى نوقشت فيه الضوابط ، ورغم أنه كان يؤيد وينفذ جميع الحلول التى طرحها صندوق النقد الدولى للتعامل مع المال والاقتصاد المتدهور فى البلاد أثناء الاضطرابات فإنه لم يعارض تطبيق الضوابط ، وعندما اتخذ القرار النهائى بفرض الضوابط وافق على القرار ، وتقرر أن يكون أول سبتمبر موعدا لفرض الضوابط ، ولم يكن هناك سبب محدد لاختيار هذا اليوم عدا أننا استكملنا الموافقة فى أغسطس ١٩٩٨ وأردنا أن نطبق الضوابط بأسرع ما يمكن .

وعندما حان الوقت لفرض الضوابط حاول محافظ البنك المركزى ونائبه إفسادالقرار بتقديم استقالتيهما ، وكانت هذه صدمة عنيفة حيث إن البنك المركزى هو الهيئة التنفيذية

الرئيسة المسئولة أمام القانون ، وعلى الفور ألقيت المسئولية على عاتق أكبر مسئول فى البنك المركزى لتنفيذ الإجراءات المختلفة لجعل الرينجيت الماليزى غير صالح للتداول خارج البلاد ولمطالبة جميع حملة الأسهم للشركات الماليزية بتسجيل ملكيتهم مباشرة فى بورصة الأوراق المالية وبهذا تلغى الشركات المعينة .

ويعنى التحكم فى العملة مختلف الأشياء لمختلف الناس ، فبالنسبة لخبراء الاقتصاد النظريين يعنى أن التحكم فى العملة عزل البلاد عن أى روابط مالية ببقية العالم ، فالتحكم الماليزى لايعنى ببساطة إدارة ظهرنا للعالم ، فماليزيا دولة تجارية ، ونموها الاقتصادى ورخاؤها يعتمد كثيرا على ارتباطاتها المالية والتجارية - بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة - مع بقية دول العالم ، وليست مثل الولايات المتحدة التى تستطيع بالفعل أن تعزل نفسها عن بقية العالم وتظل تحيا بل وتنعم بالرخاء ، فماليزيا بتعدادها البالغ ٢٢ مليون نسمة ونصيب الفرد من إجمالى الدخل الوطنى منخفض نسبيا ليس أمامهاإلا أن تصبح مستقلة اقتصاديا تماما ؛ ومن المؤكد ألا سبيل أمامها إلا أن تنمو وتنعم بالرخاء ، فلابد لماليزيا أن تحافظ على روابط اقتصادية قوية ببقية العالم ،

وهكذا أديرت ضوابط التحكم فى العملة فى ماليزيا ببراعة بحيث حمت العملة من التلاعب بفعل تجار العملة الأجانب وفى الوقت ذاته سمحت لصفقات الأعمال الحرة العادية بأن تعقد بدون عوائق وهذا بإيجاز هو ما وفقنا إلى إقراره وتنفيذه .

وعلى هذا لم تتأثر التجارة بأية وسيلة بل نمت نموا كبيرا وزاد الفائض زيادة ملحوظة ، فالعملة الأجنبية المطلوبة لتغطية الواردات كانت متيسرة تماما من الفائض .

ولم تتأثر كذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة طويلة الأجل ، فالاستثمارات تدفقت بسبب التحول إلى الرينجيت بسعر محدد فى داخل البلاد الأمر الذى سهل عمليات الموازنة فى الأعمال الحرة ، وفى الوقت ذاته كان سعرالتحويل أكثر إغراء عما كان عليه الرينجيت حين كان قويا والمال المستثمر يمكن إخراجه بدون صعوبة إذا دعت الضرورة إلى التصفية

وسحب المال بالعملة الأجنبية إلى أى مكان آخر ، ويمكن إعادة الأرباح من هذه الاستثمارات طويلة الأجل إلى أرض الوطن .

والواضح أن حركة دخول وخروج المبالغ الأجنبية من البلاد لم تتأثر بتحكمنا الاختيارى فى العملة ، وعلى أية حال فإن الاستثمارات قصيرة الأجل فى سوق الأوراق المالية تخضع لبعض الشروط الميسرة ، فرأس المال لابد أن يبقى فى البلاد لمدة عام على الأقل وأن إعادة التوطين السابقة ربما تخضع لضريبة الخروج ، وهذه الشروط ظاهريا لم تمنع المستثمرين الأجانب للأجل القصير من الدخول ،

وينمو - الآن مرة ثانية - اقتصاد ماليزيا ، ونعتقد أن ذلك راجع إلى الضوابط التى فرضناها ، ولكن المنتقصين من قدرها لم يوافقوا عليها وأوضحوا أن اقتصاديات دول أخرى فى شرقى آسيا كذلك آخذة فى استعادة وضعها السوى ، ويقولون إن ماليزيا بدون ضوابط سوف تستعيد وضعها السوى ، ونعتقد أن انتعاش الاقتصاديات الأخرى فى شرقى آسيا راجع إلى أن تجار العملة أوقفوا تحكمهم فى العملات وهناك عدة أسباب لتوقفهم ، فعندما فرضت ماليزيا ضوابط التحكم خشى هؤلاء من أن تقوم دول أخرى بفرض ضوابط مماثلة لضوابط ماليزيا إذا استمر الهجوم ، وثانيا وفى الوقت ذاته تقريبا انهار صندوق إدارة رأس المال طويل الأجل مهددا بذلك بفقد الاستقرار فى الأنظمة المالية للدول الغنية ، ونتيجة لذلك أوقفت البنوك إقراض صناديق الدعم وبهذا أوقفت الهجوم وخفض قيمة العملات فى شرقى آسيا .

أما وقد تحررت الدول من ربقة التهديدات التى فرضها تجار العملة فقد تمكنت من تجاهل توصيات صندوق النقد الدولى لمواجهة خفض العملات ، وخفضت أسعار الفائدة وتوسعت فى ميزانياتها ، ولم تفعل ذلك حقا التكتلات الكبيرة التى أمرت بأن تتفكك .

وهكذا انتعشت اقتصاديات كوريا الجنوبية وتايلاند ، وحتى الروبية الإندونيسية قويت ، ولكن انتعاش ماليزيا كان أبكر وأقوى ، واقتنع مجتمع رجال الأعمال المحليين

والأجانب بأن هذه الضوابط كانت لصالحهم ، وعاد جمهور المستثمرين إلى بورصة الأوراق المالية وأخذوا يرفعون المؤشرات المركبة بحوالى ٢٠٠٪ ، وبهذا تحررت الشركات من تلبية المطالبات الهامشية من بنوكها واستطاعت أن تمارس أعمالها الحرة مرة أخرى ، وارتفع احتياطى البنك المركزى بمقدار ٥٠٪ حين ازداد الفائض التجارى ، وتشير جميع المؤشرات الأخرى إلى انتعاش إيجابى للاقتصاد الماليزى .

وتمكنت ماليزيا من فرض ضوابط تحكمها فى العملة نظرا لقوة القواعد الاقتصادية بها ، وكان الاحتياطى عند فرض الضوابط يبلغ ٢٠ بليون دولار أمريكى ، ولم يكن هناك قط أى دين أجنبى ، وكانت الأنظمة المالية وقوانين الإفلاس جاهزة ، وكان المناخ السياسى مستقرا والحكومة تساندها أغلبية ساحقة ، وكان التضخم بسيطا حتى عندما انخفضت قيمة العملة وأدى خفض الواردات وزيادة الصادرات إلى توفير فائض ضخم .

وكانت المحاولة المبدئية لكسب المال عن طريق القضايا المشتركة قد فشلت عندما خفضت شركات مودى وستاندارد وبور قيمة القرض الماليزى لتغطية السلع المستعملة المشتركة ، ولكن المدخرات الكثيرة البالغ نسبتها ٤٠٪ واسترداد الرينجيت إلى أرض الوطن من الخارج مكنت ماليزيا من تجاهل الفشل فى جلب مبالغ من الخارج ، فكانت هناك مبالغ كافية داخل النظام .

وفى هذه الفترة أنقذت اليابان الموقف بإتاحة قروض كثيرة ميسرة تبلغ عدة بليونات من الدولارات الأمريكية ، وكانت اليابان كذلك جاهزة لضمان أى تعهد من قبل الحكومة الماليزية ، وهكذا فعلى الرغم من المعدلات المنخفضة التى طرحتها شركات مودى وستاندارد وبور عندما اختبرت السوق فى عام ١٩٩٩ تضاعف الاكتتاب ثلاث مرات .

وأصبحت البلاد فى وضع مالى سليم ، فالاقتصاد آخذ فى النمو ويتوقع الكثيرون أن يتجاوز إجمالى الناتج القومى نسبة ١٪ حسب التقديرات الحكومية .

ولايزال سعر (الرينجيت) ثابتا عند ٣,٨٠ رينجيت ماليزى للدولار حتى ولو كانت العملات الأخرى للدول المجاورة تقوى باضطراد أمام الدولار وبالتالى أمام الرينجيت ، ولا نريد أن نغير سعر التحويل لأن ذلك سيضر بالصفقات والأرباح المتوقعة لرجال الأعمال ، هذا إلى جانب أن الرينجيت الضعيف يجعلنا أكثر تنافسا حتى لو ارتفعت تكاليف الاستيراد ، وهذا الارتفاع فى تكاليف الاستيراد يمكن بطبيعة الحال أن يؤدى إلى التضخم ، ولكن ماليزيا كانت دائما لديها معدلات تضخم منخفضة ، وواجهنا التضخم الناتج عن الاستيراد بزيادة الإنتاج للاستهلاك المحلى ؛ وحيث إن استيراد المواد الغذائية يحظى بالنصيب الأوفى فى رفع التكلفة فقد واجهنا مسألة إنتاج المواد الغذائية محليا ، ونجح هذا إلى الدرجة التى مكنتنا من تصدير المواد الغذائية ؛ وبهذا زاد فائضنا التجارى .

وبتحكم الحكومة تماما فى سعر تحويل العملة أمكننا بسهولة إثراء أنفسنا بتقوية الرينجيت حتى صار أقوى من معدله السابق على الأزمة وهو ٢,٥٠ رينجيت ماليزى للدولار ، ولكن الجانب السلبى لهذا هوانخفاض القدرة التنافسية لصادراتنا وبالتالى قلت الاستثمارات المحلية والأجنبية فى الصناعات التصديرية ، ولابد من استغلال قوة أسعار تحويل العملة بنزاهة وإلا انهار الاقتصاد .

ويرجع الفضل فى انتعاش اقتصاديات شرقى آسيا إلى قرار الحكومة الصينية بعدم خفض قيمة اليوان ، ولو كان اليوان قابلا للتحويل فى السوق الحرة فمما لاشك فيه أن تجار العملة كانوا سيهاجمونه ويدفعون الصين وشرقى آسيا إلى أزمة وتراجع أسوأ ، وفى هذا الوقت حاولوا الهجوم على هونج كونج بدلا من ذلك ابتغاء تقويض استقرار الصين ، وخرجت حكومة هونج كونج عن سياسة عدم التدخل ودافعت بشدة عن سوق الأوراق المالية وفشل الهجوم ولكن اقتصاد هونج وكونج وسمعتها تحطمتا .

وليس من الصواب حقا أن نتوقع من الصين ألا تخفض قيمة (اليوان) إلى الأبد ، فانخفاض العملات فى شرقى آسيا أثر كثيرا على إعادة رفع قيمة (اليوان) جاعلا الصين أقل

تنافسا ، ويمكن بالفعل خفض قيمة (اليوان) قليلا بدون الإضرار باقتصاديات دول شرقى آسيا ، ولابد أن أوجه الشكر إلى الحكومة الصينية على وفائها بشدة بوعدها بعدم خفض سعر(اليوان) ، فالصين دولة صديقة حقا أكثر من بعض الدول الأخرى التى يقال إنها صديقة .

وكما ذكرت آنفا ، كان نائب رئيس الوزراء لا يزال على رأس العمل فى الحكومة عندما اتخذنا القرار بالتحكم فى سعر التحويل وفى تدفق رؤوس الأموال ذات الأجل القصير ، ولم يعترض على القرار بأى شكل ، ولهذا لم يكن للأسباب الاقتصادية دور فى تنحيته عن وظيفته .

تمت تنحيته لتطهيره من سلوكه غير المقبول بالنسبة لعضو فى الحكومة ، لم يكن الوقت مناسبا لتنحيته ، فكنا قاب قوسين أو أدنى من تحدى العالم باستراتيجية لم نكن واثقين تماما من نجاحها ، كنا فى حالة تراجع واضطراب اقتصادى حاد ، فليس هناك عاقل يود أن يضيف عدم الاستقرار السياسى إلى الموقف الاقتصادى الصعب فى الوقت الحالى ، فلو كانت تنحية نائب رئيس الوزراء مخططة لكان من الممكن استغلال الوقت المناسب لها ، ولكن سوء سلوكه حتم ضرورة إزاحته على الفور ، وهكذا أضيفت مشكلة سياسية إلى المشكلة الاقتصادية وعلى الحكومة معالجتها .

وبعد طرد نائب رئيس الوزراء سمح له بالتجول بحرية فى أنحاء البلاد ليعبئ الجموع ويثير مشاعرهم ضد الحكومة ، ولم تمنعه الحكومة من ذلك ، والظاهر أن هذا لم يناسب أهدافه فأراد أن يقنع أتباعه والمراقبين الأجانب بأن الحكومة الماليزية - وخاصة رئيس وزرائها - عدوانيون دكتاتوريون يتبعون العنف ، وهكذا نظم مظاهرات وأحداث شغب بأتباعه فى كوالالمبور ؛ فاضطرت الحكومة إلى القبض عليه واحتجازه ؛ وبهذا ثار سخط أتباعه حقا ولجأوا إلى العنف ، وبدأت مظاهراتهم ومشاغباتهم فى كوالالمبور .

وإزاء هذا الموقف وصفت الصحافة الأجنبية ماليزيا بأنها دولة غير ديموقراطية وغير

مستقرة وتثير القلاقل ، وعرضت شبكات (سى إن إن) وإذاعات (سى إن بى سى) و(بى بى سى) صورا ومشاهد للشغب يوما بعد يوم ، وزاد هذا من المصاعب أمام الإنعاش الاقتصادى ، وتجنب المستثمرون والسياح زيارة البلاد وعانت الفنادق والصناعات الخدمية الأخرى معاناة شديدة ، واستمرت المظاهرات وأعمال الشغب وحاولت قدر المستطاع إظهار ماليزيا بصورة بلد غيرآمن ، وعندما صدر الحكم بإدانة نائب رئيس مجلس الوزراء المخلوع بعد محاكمة مطولة شهدها الصحفيون المحليون والأجانب والدبلوماسيون وعدد من المنظمات غير الحكومية دارت جولة أخرى من أعمال الشغب ولكنها لم تستمر طويلا ، واليوم لم تعد تهمنا قضية أنور بعد انتعاش الاقتصاد .

وفى الوقت ذاته أخذ الاقتصاد فى النمو ثانية ، وزاد عدد المؤيدين للتحكم فى العملة الذين أدانوا صندوق النقد الدولى وبطريق غير مباشر صناديق الدعم ذات التأثير القوى وتجارالعملة ، وحتى مجموعة الـ ٧ ناقشت انتظام نشاطات صناديق الدعم ، ويمر وقت طويل دون أن تتخذ إجراءات فعلية ولكنها عرفت على أقل تقدير الدور الذى لعبه تجار العملة فى الاضطرابات الاقتصادية العالمية ، فإن فعلوا ذلك ثانية فسوف تتعامل الصناديق فى الأمر على الوجه الأكمل .

والسؤال الذى يمكن طرحه هو : متى ترفع الضوابط ؟ يقول الكثيرون إن الأهداف تحققت وينبغى على ماليزيا أن تعود إلى العملة الحرة القابلة للتحويل ، فالرينجيت يجب أن يعبر الحدود بحرية تامة .

لقد أحسنَّا القول منذ البداية بأن النظام المالى العالمى الحالى يعرض الاقتصاديات الصاعدة والدول المتوسطة الدخل لتجارة العملة (الجد خطيرة) وللتحكم بمعرفة صناديق الدعم وتجارالعملة الآخرين ، والسبيل الوحيد لاستئصال هذا الخطر هوالحد من نشاطات هؤلاء التجار بتنظيم تجارة العملة وبجعلها قابلة للحصر والشفافية ، ويمكن تحقيق كل هذه الأمور إذا وافقت الدول ذات الاقتصاد العالمى القوى على فعل ذلك وتأكيد سلطاتها على

مواطنيها ، وقد شهدنا كيف استطاعت قوة عظمى أن تضرب عرض الحائط بالأعراف الدولية وتلقى القبض على أحد الزعماء فى بلد أجنبى وتأتى به لمحاكمته بموجب قانون القوة العظمى ، فإذا حدث ذلك فلست أرى لماذا ينشر تجارالعملة -الذين دمروا اقتصاديات مناطق بأسرها من العالم -الشغب والنهب والقتل ؟ ولماذا يعجز العالم عن كبح جماح وتنظيم نشاطاتهم ؟ فالتجارة الحرة ليست شريعة يحرم تعديل أو تنظيم أو حظر أى إجراء يتخذ باسمها .

فإذا صارت تجارة العملة أقل ضررا للاقتصاديات الصاعدة فسوف ترفع ماليزيا التحكم الاختيارى فى رأس المال ، وحتى ذلك الوقت ستظل الضوابط باقية فى مكانها وسندافع عنها حتى تكون فعالة بالوسائل التى تراها ماليزيا مناسبة ، ونحن لا نؤذى أحدا بضوابطنا ، والحقيقة أننا نحسن كثيرا لأنفسنا - وأستطيع القول - لشركائنا فى التجارة وللمستثمرين وحتى للاقتصاد العالمى ، ولهذا آمل أن يدعنا الآخرون ندير اقتصادنا بالطريقة التى تروق لنا ، ويجب ألا يحثنا أحدعلى أن نرفع الضوابط .

وفى الأول من سبتمبر عام ١٩٩٩ سنحتفل بمرور عام على تطبيق ميثاق التحدى ، وسوف نقيِّم النتائج بطبيعةالحال ، ونظن أن هذا إجراء سليم ، وسيخرج بعض المستثمرين أموالهم التى استثمروها فى سوق الأوراق المالية عندنا إلى الخارج ، وهذا أمر مقبول ، وسوف نحول نصيبهم من الرينجيت إلى العملة التى يرغبون فى إخراجها ، ونحن لا نحمل لهم أى أحقاد ، فهذا حقهم وفى ماليزيا نحترم حقوق الجميع بمن فيهم الأجانب ونحن جاهزون لمواجهة التحديات وقادرون على التعامل مع معظمها .

وسواء أفشلنا أم نجحنا فنحن نأمل فى أن نزود العالم بخبرة ستكون مفيدة باعتبارها دراسات حالة فى إدارة اقتصاد بلد ما يقع تحت ضغط .



الفصل الثامن

زيارتي إلى الصين

ذهبت إلى الصين فى أغسطس احتفالا بمرور ٢٥ عاما على إقامة علاقات دبلوماسية بين ماليزيا والصين ، وهيأت لى هذه المناسبة الفرصة للقاء الرئيس الصينى چيانج زيمين ورئيس الوزراء (زو رونچى) .

وأثناء مباحثاتنا أكد لى رئيس الوزراء (زو) أن بلاده لن تخفض قيمة (اليوان) ، وأجبت بقولى إنه حتى لو خفضته الصين قليلاً فلن يضر هذا الخفض باقتصاد ماليزيا أو شرقى آسيا ، وقد قمنا بخفض قيمة عملتنا كثيرا حتى إذا انخفض (اليوان) بنسبة ١٪ فسيظل اقتصادنا يسير على ما يرام .

وأكد لى (زو) أن الصين متمسكة بثبات سعر (اليوان) لأن الاقتصاد يسير سيرا حسنا ولا يزال فى سبيله إلى النمو ، فإعادة بناء مشروعات الدولة أثبت فى بعض الأوقات أنه عمل صعب لأنه يميل إلى أن يكون معوقا للعاملين فى هذه الصناعات .

إلا أن (زو) أعرب عن ثقته بأن المشكلات الناجمة عن إعادة البناء يمكن حلها .

وفى الجانب الآخر كانت مباحثاتى مع الرئيس چيانج تميل إلى القضايا السياسية ، وأفصح (چيانج) عن قلقه البالغ من موقف تايوان وجها لوجه أمام الصين الأم وحذر من دعم أولئك الذين يسعون إلى إيجاد دولتين صينيتين منفصلتين .

وبالنسبة لماليزيا فلا نزال نؤيد سياسة الصين الموحدة ، ولن نغير هذه السياسة التى تعمل على إحلال التوازن فى المنطقة ، فلا نقبل أن تكون هناك دولتان صينيتان ، ومثل هذا الموقف سوف يؤدى إلى عدة منازعات ، ولن تسمح الصين بذلك ، والصين دولة صديقة لماليزيا كما أنها شريك تجارى كبير .

وعلى أية حـال فلدى بلادنا كـذلك عـلاقـات أعـمـال حـرة مع تايوان ولدينا ممثل لأعمـالنا التجارية فى (تايپيه) ، وبالمثل تحافظ تايوان على وجـود مكتب تمثيل لها فى مـاليزيا لتيسير الاتصالات التجارية وإصدار وثائق السفر .

وفى رأيى أن اقتـراح الرئيس (لى تينج هوى) بأن تتم الاتصـالات عبـر مـضيق تايوان على مـستوى دولة لدولة فى الحقـيـقة اقتـراح غيرواقـعى ، فليس هناك دولة كـبرى تعتـرف بتايوان كدولة .

وإنه لجهد ضائع لا يحقق أى فائدة لأحد . يجب أن تظل تايوان على وضعها الحالى ، ولن تخسر شيئا ببقائها هكذا ، والاستفـزاز فى الجانب الآخر يمكن أن يأتى بنتـائج سلبيـة جدا ، فتايوان يجب أن تقبل الصيغة التى انطبقت على هونج كونج التى عـادت إلى الحكم الصينى : وطن واحد ونظامان .

كـمـا أعرب لى (چيانج) عـن قلقـه من القـصـف الجوى الذى قـام به حلف شـمـال الأطلنطى (الناتو) لسفـارة الصين فى بلجـراد بيوغـوسلافيـا أثناء الصراع على كـوسوفـو ، فقـال إن الصين غـاضبة من العمليـات العسكرية لحلف النـاتـو ضد الصرب ولكـنه أضاف إن بلاده لم تقل شيئا ولم تتدخل .

وعلى أية حـال زاد الغـضب الشـعـبى من العـمليات العـسكرية لـلناتو عـشيـة القـصف الجـوى وتـوترت العـلاقـات بين الولايات المتـحـدة والصـين ، ولست مـقـتنعـا بتـبرير الناتو للحادث بأنه خطأ فى المعلومات عن مـوقع السفـارة الصينية ، فـهى هناك منذ زمن بعيد وكل فرد يعرف أين تقع السفارة الصينية .

والولايات المتحدة تمتلك قنابل شـديدة التعقيد قادرة على إصابة أهدافـها بدقة بالغة ، ومن المستحيل أن نتصورهم يرتكبون هذاالخطأ الفاحش .

زد على ذلك أن (چيـانج) عـبرعن أسفـه عن أعـمـال الولايات المتـحـدة لمنع دخـول

الصين فى منظمة التجارة العالمية (WTO) ، فقد وضعت واشنطن مختلف الشروط أمام انضمام الصين إلى هذه المنظمة العالمية ، فالصين دولة كبيرة ذات سوق ضخم ، فإذا فتحت الصين سوقها الضخم للعالم فلابد أن يفتح العالم سوقه للصين ، ومن العدالة أن يتم ذلك . لابد من التبادل ، ولا ينبغى أن تطرح قضايا غير تجارية لإحباط الصين .

إن وضع الولايات المتحدة شروطا على دخول الصين فى المنظمة الدولية إجراء غير سوى ، ودخول الصين من عدمه يجب أن يكون بقرار من منظمة التجارة العالمية وليس بقرار من الولايات المتحدة وحدها ، وأنا أفهم جيدا رغبة الصين بصفتها دولة نامية فى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وماليزيا تؤيد دخولها شأنها فى ذلك شأن غالبية الدول الأعضاء فيها .

نحن ننتسب إلى منظمة التجارة العالمية بصفتها هيئة دولية ، فالشؤون المتعلقة بالتجارة العالمية يجب أن تقرها (WTO) بأسرها ، وليس لأحد مهما كان قويا أن يدعى لنفسه الحق فى تقرير سياسة (WTO) وإذا حدث ذلك فلن تكون (WTO) منظمة دولية بعدئذ ، وإذا لم تكن منظمة دولية فلن ينضم إليها أحد بمحض إرادته .

والولايات المتحدة دائما تثير قضية حقوق الإنسان فى الصين ، وربما خالفت الصين بعض حقوق الإنسان ولكن دولا أخرى مدانة بذلك أيضا ، فإذا عرَّفنا حقوق الإنسان لا على أنها مجرد حقوق سياسية أوحقوق فى تجنب اعتداء الحكومة فحسب بل يشمل حقوقا مثل حق العيش بطريقتنا الخاصة وحق العمل وحق كسب الرزق ، ففى هذه الحالة سنرى كيف حرمت الدول الغربية ملايين من البشر فى شرقى آسيا وفى مناطق أخرى من حقوقهم ، فالهجوم على عملات هذه البلاد قذفت بملايين العاملين إلى البطالة وحرمتهم من الطعام والدواء واللبن لأطفالهم ، وحوادث الشغب التى أعقبت ذلك أدت إلى النهب والاغتصاب وقتل الأبرياء ، وهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان أشد من الأعمال التى قامت بها الصين ضد قلة من مواطنيها البالغ عددهم ٢ , ١ بليون نسمة .

وهناك بطبيعة الحال العقوبات والقصف الجوى اليومى للعراق ، وكثير من المدنيين العراقيين الأبرياء قتلوا وجرحوا كما حرم الآلاف من الطعام والدواء ؛ ونتيجة لذلك مات الكثير من الأطفال والمواليد الجدد ، أليست هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان أبشع مما ارتكبت الصين ؟ وتركز الانتباه ووجهت الأنظار كثيرا إلى حقوق المعارضة السياسية بينماالانتهاكات الصارخة الأخرى لحقوق الإنسان لا يسمح باستهجانها .

وتبدو المنظمات غيرالحكومية (NGOs) التى ابتدعها الغرب عاجزة عن ملاحظة هذه الانتهاكات الصاخبة بينما تثيرهياجا حول انتهاكات أقل منها .

وربماكانت هناك حقا حالات لانتهاكات لحقوق الإنسان ولكن هناك أيضا قضية ١,٢ بليون نسمة أنكرت حقوقهم بسبب عدم قدرة الصين على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) .

والولايات المتحدة ينبغى ألا تتصيد الأخطاء دائما للصين وتعاملها معاملة الأعداء أو الأعداء المحتملين ، بل يجب عليها أن تنظر إلى الصين نظرة الشريك التجارى الكبير الذى يستطيع أن يخفض تكاليف المعيشة فى الولايات المتحدة والدول الأخرى .

أثناء زيارتى للصين حظرت الحكومة الصينية جماعة «فالون جونج» ، وأظن أنه من الطبيعى أن تنزعج الحكومة من اتساع نطاق حركة مثل «فالون جونج» وازدياد قوتها حيث إنها تميل إلى فرض إرادتها على الحكومة وبقية الشعب ؛ ولهذا كانت الحكومة من الحكمة بحيث تتخذ خطوات لضمان عدم قيام مثل هذه الحركات بإثارة المشكلات للبلاد والحكومة ، وهذا شأن داخلى يخص الصين ، ولا يستطيع العالم الغربى دائما أن يستغل التجارة والمعارك الإعلامية لإجبارالبلاد الأخرى على الخضوع لطريقة التفكير الغربية وأساليب الغرب فى أداء الأعمال .

أعرف الرئيس «چيانج» جيدا ، فهو رجل يريد أن يسير بالصين فى الاتجاه السائد

وكان مسئولا عن تأييد الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصين وعن إقامة مناطق للتجارة الحرة ، وقد دعاه ذلك منذ وقت طويل للحضور إلى ماليزيا لدراسة منطقة التجارة الحرة عندنا ، وهو شديد الاهتمام ببلده الذى يريد له التقدم كما أنه حريص على إقامة علاقات طيبة مع الدول الأخرى بمافيها ماليزيا ، وأكثر من ذلك أن الحديث معه سهل .

ثم قابلت رئيس الوزراء «زو» مرتين أو ثلاث ، وهو رجل واسع المعرفة ويستطيع أن يناقش العلاقات الصينية - الماليزية بالتفصيل بما فيها الأمور المتعلقة بالأعمال الحرة الموجهة مثل عزمنا على بيع الغاز الطبيعى المسال للصين ، وهو قادر بكفاءة على إدارة دفة الحكم وخاصة الشؤون الاقتصادية .

ولم أجد خلافا فى الرأى كبيرا بين الرجلين ؛ رغم أن «زو» يميل إلى التركيز الشديد على الأمور الاقتصادية و«چيانج» يركز على الشؤون السياسية ، فهما على ما أعتقد يعملان سويا فى توافق ، ويسعدنا أن تكون الصين مستقرة .

والصين دولة ذات إمكانات كبيرة ففيها ٢ , ١ بليون نسمة يعملون بجدية وهم أذكياء ومهرة ولا يمكن أن نسقط الصين من حسابنا إلى الأبد ، ومهما فعلنا فالصين آخذة فى النمو وسوف تتقدم ، وربما لا تبلغ من الرخاء ما بلغت الولايات المتحدة بسبب تعدادها الضخم وحتى دخل الفرد المحدود يمكن أن يضيف شيئا إلى إجمالى الناتج القومى الهائل ، وعندما يصبح الاقتصاد الصينى قويا سيكون لها تأثير ملموس على العالم ، وهذا شئ لابد أن نقبله ، ومحاولة إيقاف تقدم الصين يعطل الإنتاج ، وسوف يجعلنا ذلك نبدو كالأعداء .

وعندما رفض الصينيون خفض قيمة (اليوان) ساعدونا فى جنوب شرقى آسيا ، ولم نلتزم بالتنافس مع المنتوجات الصينية الرخيصة ، فلو أن الصين كانت خفضت عملتها لظل تجار العملة لزمن طويل يخفضون عملات دول شرقى آسيا أكثرمن ذلك ولربحوا أرباحا طائلة ، وكانت المشكلات الاقتصادية لشرقى آسيا سوف تتفاقم بينما تنعم الدول الغربية بالتضخم المنخفض نظرا لاستيرادها منتوجات شرق آسيوية رخيصة جدا ، ويستغرق

انتعاش اقتصاد شرقى آسيا وقتا طويلا لتحقيقه وحتى ذلك الوقت فلن يكون هناك انتعاش كامل .

وأعتقد أن اليابان يجب أن تحافظ على التوازن فى علاقاتها بكل من الصين والولايات المتحدة ، فاليابان يجب ألا تسير دائما فى ركاب الولايات المتحدة ، فالتزام اليابان بالخطوط العريضة للتعاون الدفاعى بين اليابان والولايات المتحدة يبدو أنه موجه ضد الصين . ولا يمكن توجيه اللوم إلى الصين إذا اتخذت هى الأخرى إجراءات تواجه بها التحالف الصريح الموجه ضدها ، ولابد أن يتبع ذلك سباق فى التسلح الأمر الذى يؤدى إلى زيادة التوتر ، وأعتقد أنه من الواجب تقليل الحديث عن التحالفات العسكرية ، ولا أظن أن الحرب هى الحل فى هذه الأيام كما لم تكن حلا فى الأيام الماضية ، أما الآن فإذا لجأت قوتان نوويتان إلى الحرب فلن تفلت منها الدول المسالمة ، فالحرب سوف تكون شاملة .

كانت رحلتى إلى الصين تعليمية ، قابلت الزعماء وعرفت وجهات نظرهم منهم مباشرة ، وهم قوم واقعيون يهتمون بمواطنيهم ، كما تمكنت من الاطلاع على تقدم الصين وكثير من المدن فيها مجهزة تماما بمرافق البنية التحتية ، «داليان» على سبيل المثال مدينة زينت بالمناظر الطبيعية وجملت بقدر كبير من الزهور .

ولكى تفعل هذا لابد أن يكون اقتصادك قويا ، فزعماء الصين يقودهم (دينج زياو بينج) ربما يؤمنون بأن الثراء نعمة ، ولكنهم أكثر حرصا على تحقيق هذا الثراء وبينما هم يعترفون بالحاجة إلى الانتقال من أسلوب الحكم السلطوى والاقتصاد الموجه إلا أنهم لم يندفعوا نحو الإصلاح الاقتصادى جزافا ، فالإصلاح الاقتصادى بالتوجه نحو السوق الحرة كان يسير بخطى تدريجية ، وحافظوا على كثير من نظام الحكومة لأنهم يعلمون أن الحكومة القوية وحدها هى القادرة على إنجاز نوع الإصلاح الذى يريدون .

ونتيجة لذلك حققت نجاحا أوفر من الدول الشيوعية ذات الاقتصاد الموجه التى حاولت الانتقال من الأنظمة السياسية والعقيدة الاقتصادية بين عشية وضحاها ،

فالحكومات الديموقراطية التى شكلوها كانت تفتقد الخبرة والكفاءة ولم تستطع القيام بواجباتها على الوجه الأكمل ، وفى الجانب الآخر وبعد ٧٠عاما من التطبيق الشيوعى لم يكن لديهم مقاولون ملتزمون ولا مديرون ولارؤوس أموال خاصة لتحقيق النجاح فى اقتصاد السوق الحرة ، وفشلوا فشلا ذريعا أو نجحوا بتكلفة باهظة من التمزق والمعاناة الإنسانية ، ورفض الصين ابتلاع الديموقراطية الليبرالية واقتصاد السوق الحرة دفعة واحدة بل بحرص وعناية بدلا من ذلك ، جنبها الكوارث والتمرد وسفك الدماء ، ونما الاقتصاد مع وجود مزيد من الاعتدال فى نظام الحكم .

وربما غضب الآخرون لأن الصين لم تطبق الديموقراطية بحذافيرها ولكن إذا كانت الديموقراطية تؤدى إلى العنف وموت الملايين فقط فمن المفضل أن تطبق بالتدريج . ومن المهم أن نتذكر أن النظام ليس هوالمهم ولكن النتائج المرجوة منه هى الأهم ، فرخاء الغالبية العظمى من ٢, ١ بليون نسمة هو أكثر أهمية من حق الانشقاق لأقلية صغيرة .

وبينما كنت فى (بكين) تحدثت أمام المنتدى الماليزى - الصينى الثالث ، ومرة أخرى عرضت الحاجة إلى إقامة التجمع الاقتصادى لشرقى آسيا ، وشعرت بالثقة بأن هذا التجمع لو كان قائما لفعلنا الكثير لحماية دول شرقى آسيا من هجوم تجار العملة على اقتصادها ، ومن المؤكد أنها كانت تستطيع تبادل المعلومات وأن تضع خططا لإنقاذ اقتصادها ، وفكرة اليابان بإنشاء صندوق نقد آسيوى كان ينبغى أن تناقش بالتفصيل وتجمع المقترحات لتحقيقه وتفعيل فوائده وتطبيقاته ، وكان من الممكن توفير الكثير لا لاقتصاديات شرقى آسيا فحسب بل لاقتصاديات العالم أيضا إذا كان تجمع شرقى آسيا قائما .

ويبدو أنه من الظلم الفاحش أن تستطيع أوروبا أن تشكل الاتحاد الأوروبى ، وأن تشكل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك اتحاد التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) وحتى دول أمريكا اللاتينية تستطيع أن تشكل منظمات إقليمية ، بينما شرق آسيا غير مسموح له بأن يفعل ذلك ، فإذالم تتوافر للمرء معرفة أفضل لحمله الآخرون على

الاعتقاد بأن معارضته نوع من العنصرية ،

ويتضح أن دول آسيا لا تستطيع أن تشكل تجمعا لها بدون الحضور المراقب للولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا ، فمؤتمر التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادى (APEC) الذى يضم الولايات المتحدة جاء ليتحكم فى اقتصاد شرق آسيا ، ولكن آبيك إما أنه غير عازم على أو عاجز عن مساعدة دول شرق آسيا فى محنتها المالية الاقتصادية ، وبدلا من هذا حولت المسألة إلى منظمة أقل شأنا هى مجموعة الـ٢٢ ، APEC الآن يركز على فتح الأسواق الآسيوية مبكرا ما أمكن ذلك ، ونحن نعلم من الرابح من هذا .

إننا نتحدث كثيرا عن الحرية الشخصية ، وعندما لا يسمح للدول والمناطق بالحرية فإن ملايين الأشخاص الذين اختاروا حكوماتهم بالفعل يفقدون حريتهم كذلك ، والفقد حقيقى لأن القرارات التى تتخذها حكوماتهم تؤثر عليهم مباشرة وشخصيا ، ولهذا فعندما هوجمت دول شرق آسيا بواسطة تجار العملة فقد الأفراد بصفتهم عمالا وتجارا ورجال أعمال حرياتهم وراحوا يعانون حقا ، فلا يمكن أن تكون هناك حقوق إنسان فردية ما لم يكن لدولهم الحق فى الحرية .

وتؤيد الصين التجمع الاقتصادى لشرق آسيا (EAEC) وتؤكد التزاماته ، ولكن بدون دعم اليابان وكوريا الجنوبية بطبيعة الحال لا يمكن أن يصبح (EAEC) حقيقة واقعة ، ومن المؤسف أن (EAEC) من الممكن أن يكون قوة لا لشرق آسيا فحسب بل للعالم بأسره كذلك .

كانت رحلتى إلى الصين قصيرة ولكنها كانت حافلة بالأحداث بالنسبة لى ؛ إذ أنها خدمت قضية حسن الجوار وكشفت عن قدرة الصين على أن تنجو من العاصفة التى اجتاحت شرق آسيا بالاضطرابات وعلى أن تستمر فى تنمية مواردها .

ورغم كل شئ فإن الصين تحرز تقدما هائلا ، وهى لا تزال استبدادية بالطبع ولكن

حكم ٢ , ١ بليون نسمة من النشطين مثل الصينيين ليس بالأمر السهل فى العالم . الديموقراطية تتحقق فقط عندما يدرك الشعب حدودها ومسئولياتها ، وعندما تتحسن قدرات الصينيين على استيعاب هذا فسوف تتحقق الديموقراطية فى الصين .



الفصل التاسع
أفكاري عن تيمور الشرقية

أسيئ التعامل مع قضية تيمور الشرقية إساءة بالغة ؛ إذ كان التيموريون بصفة عامة غير راضين عن انتمائهم إلى إندونيسيا كجزء منها ، ولكن الكثيرين من التيموريين الشرقيين كانوا مطمئنين للاندماج ، وكان الغرب دائما يرفض احتلال إندونيسيا لتيمور الشرقية رغم أن الغرب كان يغمض عينيه عن احتلال مماثل بمعرفة دول أخرى ، فلو أنهم أرادوا أن يحصل التيموريون الشرقيون على استقلالهم ، لتداولوا القضية بطريقة دبلوماسية ؛ لتجنب سفك الدماء وأعمال العنف التى قامت بها إندونيسيا ضد التيموريين الشرقيين والتى سوف تعقد العلاقات بينهما فى المستقبل .

والواضح أن الغرب أراد أن يغضب إندونيسيا بأى ثمن ، حيث إنه ينظر إلى إندونيسيا نظرة الحليف القوى الوثيق الصلة به ، لهذا لم يمارس ضغطا حقيقيا على إندونيسيا فى الماضى ، والحقيقة أن استراليا اعترفت بواقع اندماج تيمور الشرقية فى إندونيسيا ودخلت فى اتفاقية مع إندونيسيا لترسيم الحدود البحرية التى هيأت لإندونيسيا كثيرا من التوقعات لأن تكون رصيفا قاريا غنيا بالبترول ومنطقة اقتصادية بين جزيرة تيمور الشرقية وشمالى استراليا ، وعقدت علاقات وثيقة جدا مع إندونيسيا وهيأت لها فرص التدريب العسكرى لقواتها المسلحة .

ولم تعترض القوى الغربية الكبرى صراحة على وقفة استراليا المنفصلة فى قضية تيمور الشرقية ، ويمضى الوقت من المحتمل الاعتراف بضم إندونيسيا لتيمور الشرقية .

والجدير بالذكر أنه رغم أن التيموريين الشرقيين مسيحيون ، فهناك فى إندونيسيا كثير من المسيحيين ، والظاهر أنهم يعيشون فى وفاق مع أغلبية السكان المسلمة ، وسيواجه المسيحيون التيموريون الشرقيون قليلا من الصعوبات فى التعامل بالمثل .

وحينئذ خفض تجار العملة الروبية الإندونيسية بنسبة ٦٠٠٪ محولين النمر الآسيوى إلى عجز كلى ، وهزت إندونيسيا أعمال الشغب العنصرية والمظاهرات الطلابية والاضطرابات السياسية العنيفة التى اضطرتها ليس فقط إلى طلب القروض من صندوق النقد الدولى (IMF) بل إلى تسليم زمام القيادة الاقتصادية أيضا ، أما وقد سيطرت الأيدى الأجنبية على الاقتصاد ، فإن إندونيسيا اضطرت إلى تسليم زمام الأمور السياسية كذلك ، وتغيرت الأوتوقراطية المطلقة المدعومة بالجيش فعلا بين عشية وضحاها إلى ديموقراطية ذات حرية سياسية غير محدودة ، وأعقب ذلك سباق نحو السلطة أدى إلى انقسام الشعب الإندونيسى إلى عدة أحزاب سياسية ، وليس فيها ما هو من القوة بحيث يستطيع حكم أرخبيل الجزر البالغ عددها ١٣٠٠٠ جزيرة يسكنها ٢٢٠ مليون البشر المتمايزين قبليا .

المعروف أن الغرب يتمنى أن يرى إندونيسيا مقسمة إلى دويلات صغيرة ، وفى باكورة عهد (سوكارنو) هب المتمردون فى سومطرة وسولاويزى مزودين بالأسلحة ويدعمهم طيارون أجانب فى مهام قصف جوى لصالحهم ولكن الإندونيسيين أيدوا (سوكارنو) وإندونيسيا الموحدة ، ورغم أن هذه المحاولة فشلت فالرغبة فى رؤية إندونيسيا مجزأة وضعيفة لا تزال جلية واضحة .

وهكذا ، فعندما أقحمت أزمة العملة إندونيسيا فى اضطرابات سياسية واقتصادية ، تنحى (سوهارتو) عن الحكم ، واغتنم الغرب الفرصة لتدمير إندونيسيا مرة أخرى ، وتركزت الأنظار فى هذه المرة على تيمور الشرقية وإيريان جايا وآتشيه وسولاويزى حيث يوجد تذمر عام من الحكومة المركزية ، وقدمت تيمور الشرقية أفضل ما يمكن التوصل إليه فى هذه المحاولة الجديدة ، أما الاستراليون الذين لم يسبق لهم الإخلاص فى دعم إندونيسيا فى الضم فغيروا مواقفهم وأصبحوا أشد المعارضين لأعمال إندونيسيا .

وبإضعاف الحكومة وعدم استطاعة القوات العسكرية استعادة الأمن والنظام نظرا لوجود أجهزة تصوير الفيديو الأجنبية ، استطاعت الدول الغربية أن تمارس الضغط على

الحكومة للإعتراف بتيمور للتيموريين ، (ففى الدول الغربية إذا ضرب الشرطى مشاغبا أو أطلق عليه النار فأدى إلى موته وقع اللوم على الشرطى واعتبرت الحكومة بريئة ، أما فى الدول الأخرى غير الغربية فإذا آذى الشرطى أحد المشاغبين الذين يثيرون القلاقل ويقذفون الأحجار ويحرقون السيارات ، قيل إن الحكومة أمرت الشرطى بأن يفعل ذلك ، وبهذا النظام المؤثر يصبح فرض النظام من ضرب المستحيلات) .

وربما لا يختلف الإندونيسيون على من يجب أن يحكم البلاد ولكنهم متفقون على بقاء إندونيسيا وممتلكاتها سليمة ، وقرار الحكومة الإندونيسية بإجراء استفتاء عن تيمور للتيموريين كان غير شرعى باستثناء المقتنعين بأن أغلبية التيموريين سيصوتون لصالح الاندماج ، ومن المرجح تماما أن يختار التيموريون الاستقلال إذا منحوا حرية الاختيار ، لكن الغرب أكد أن التيموريين صوتوا لصالح الاستقلال من خلال الدعايات العلنية والدعم والوعود بالحماية والمساعدة لتيمور المستقلة ، وخاب أمل الإندونيسيين عندما صوت التيموريون باكتساح لصالح الاستقلال ، وربما أرادت الحكومة أن تتوخى الحكمة وتقبل النتيجة ولكن عامة الإندونيسيين والمستوطنين بصفة خاصة غير مستعدين لمواجهة هذه الإهانة ؛ ولهذا اندلع العنف .

وربما لا يمثل انفصال تيمور الشرقية عن إندونيسيا كثيرا فى مجال تفكك البلاد ، ولكن هناك أجزاء أخرى من إندونيسيا يبدو أنها جاهزة للانفصال ، وسوف تنشط الدعاية الإعلامية وسيزداد الضغط كثيرا على إندونيسيا وخاصة إذا كانت الحكومة ضعيفة ، وسيراق الدم الإندونيسى ولكن هذا بطبيعة الحال ليس شأن الغرب .

والمستفيد الرئيسى من تفكك إندونيسيا هو استراليا ، وليس غريبا أن تدخل القوات المسلحة الاسترالية تيمور - تيمور أولا ، والحاجة إلى حماية تيمور - تيمور ملحة ودائمة والاستراليون مستعدون لتوفير هذه الحماية ، وربما صارت فيتنام الاسترالية .

واستراليا الآن تتحدث عن كونها أصبحت نائبا للولايات المتحدة فى العمل كشرطى

آسيا ، وهذه غطرسة تامة ، ولكن حين يدعى الاستراليون انتسابهم لآسيا فهم يرون أنفسهم فقط وهم يتسيدون آسيا ، ويفهم الآسيويون ذلك وهذا هو السبب فى عدم الترحيب باستراليا للدخول فى التجمع الاقتصادى لشرقى آسيا (EAEC) ، ونظرا لعدم قبول استراليا فى EAEC الذى لم يتشكل فقد حثت استراليا الولايات المتحدة على تشكيل مؤتمر التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادى (APEC) لتكون المنظمة الرئيسة فى شرق آسيا ، وبضربة واحدة تصيب منظمتين آسيويتين : EAEC وASEAN (اتحاد دول جنوب شرقى آسيا) ، واليوم انقسم آسيان على نفسه وأصبح عاجزا عن مواجهة معركة تفكيك إندونيسيا بالإضافة إلى الهجوم الضارى على اقتصاديات جنوب شرق آسيا .

فإذا كان قد أسيء تداول قضية تيمور الشرقية ، فكيف يمكن تداولها بالحسنى؟ إندونيسيا فى المقام الأول ما كان ينبغى لها أن تتخذ قرارا بشأن تيمور الشرقية فى الوقت الذى كانت تحاول التوافق مع الديموقراطية الليبرالية ، وقد رأينا عدة دول تحاول الانتقال إلى الديموقراطية الليبرالية بالعبث ببعض الأشياء ، ولم يكن هذا هو أفضل الأوقات لاتخاذ القرار ، فإندونيسيا كان من الواجب أن يسمح لها بتعديل موقفها تماما من الناحية الديمقراطية قبل أن يطلب منها تقرير موقف تيمور الشرقية ، ومن المحتمل بطبيعة الحال بعد أن تتمكن إندونيسيا من الديموقراطية الحقيقية أن تجعل التيموريين الشرقيين يقررون الاندماج ، وحتى إذا لم يريدوا الاندماج كان الانفصال سيمر دون إراقة دماء .

فمشكلات آسيا أو على الأقل مشكلات شرق آسيا ينبغى أن يحلها الآسيويون بطريقتهم الآسيوية ، ويدلنا التاريخ على أن الآسيويين لم يمارسوا سياسة (فرق تسد) ولم يستعمروا أراضى الغير من أجل استغلال المواطنين المحليين ، فلو أن الآسيويين فتحوا بلادا مثلما فعل المغول ، لاختلط الفاتحون بالسكان الأصليين المحليين الذين يستوعبونهم ، وهكذا ففى الغرب وفى وسط آسيا استوعبهم الأتراك واعتنقوا الإسلام ، وفى شمالى الهند صار - المغول - كذلك مسلمين بينما فى الصين أصبحوا بوذيين صينيين .

والقوات الآسيوية لم يحدث أن وفرت الحماية لمواطنيها الذين يعيشون فى بلاد أخرى بإرسال قوات تأديبية ، وعندما يفقد الآسيويون أناسا فى الحرب لا يشكلون من ذلك قضية دائمة ، فلم يحدث أن طالبوا بأجساد الموتى وإلا قطعت العلاقات الدبلوماسية .

ويتنافس الآسيويون بتقديم تضحيات ، فهم يأكلون أردأ أنواع الأرز ليصدروا أفخر أنواعه ، وهم يدفعون للعاملين لديهم أجورا منخفضة لتكون تكلفة سلعهم منخفضة ، والآسيويون لا يصرون على أن يفعل الآخرون ما يفعلون هم لكى يحافظوا على القدرة التنافسية للآسيويين .

ولو ترك الآسيويون لشأنهم لما كانت فى آسيا اضطرابات مالية واقتصادية ، ولما بادر تجار العملة الآسيويون بالتجارة التى خفضت العملات الآسيوية وأفقرت جنوب شرق آسيا بأكمله .وما كانت لتحدث الاضطرابات فى إندونيسيا ولا إسقاط لحكومة (سوهارتو) ، وكانت تيمور الشرقية تسعى فى النهاية إلى الاندماج الكامل .

فهل اندماج تيمور الشرقية سيىء للدرجة التى يجب إيقافه بأى ثمن ؟ فإندونيسيا أنفقت أموالا طائلة لتنمية تيمور الشرقية أكثر مما أنفق البرتغاليون على مدى ٤٠٠ عام ، وأصبح الكثيرون من التيموريين الشرقيين راضين عن فكرة كونهم جزءً من إندونيسيا ، وكانت الفرصة سانحة لكى تنعم بالسلام والرخاء أكثر مما نعمت بهما فى ظل الاستعمار البرتغالى .

وكان على الآسيويين أن يقبلوا ذلك ، ولكن الأوروبيين لايقبلونه ، فهم الذين شجعوا التيموريين الشرقيين على العناد ومنحوا جائزة نوبل للانفصاليين وصنعوا كل شىء ممكن من أجل الحفاظ على كراهية التيموريين لإندونيسيا .

وما دام الغرب قادرا على التدخل فى شؤون شرقى آسيا فلابد أن يدوم التوتر والمواجهات بين دول المنطقة ، فإذا أراد شرق آسيا السلام والتنمية وشغل مكان مرموق فى

العالم ، فلابد أن تجتمع دول شرق آسيا سويا لمناقشة المشكلات الثنائية وحلها بطريقة ودية ولمساعدة كل منها للآخر عند الحاجة .

يجب أن نلقى حقائب التاريخ وراء ظهورنا ، فحرب المحيط الهادى انتهت منذ ٥٠ سنة مضت ، وفى أوروبا قُبلت ألمانيا تماما باعتبارها ديمقراطية مسالمة ، وقواتها المسلحة كبيرة ومتطورة لأنه لا حظر عليها من إعادة التسلح ، وقادتها غير مطالبين بالاعتذار عن جرائم النازى فى الماضى ، ولا حتى لإسرائيل أو للعالم اليهودى ، ويجب علينا فى شرق آسيا أن نكون على أهبة الاستعداد لكى ننسى الماضى ونركز على الحاضر والمستقبل .

وعالم العولمة الخالى من الحدود هو من إبداع الغرب أصلا ، ومن الطبيعى أن يكون التفسير الحالى لهذا العالم الجديد الشجاع يثرى الغرب تماما ، وقد رأينا ماذا فعل التدفق الحر لرؤوس الأموال باقتصادنا ، وحتى اليابان الثرية يمكن إفقارها إذا ارتفع سعر (الين) إلى ٥٠ للدولار ، واليابان التى تؤمن بعدم التدخل من قبل الحكومة فى السوق ترفض إضعاف (الين) ، والتزام اليابان بمبدأ قابلية التحويل الحر سيكون موضع مساءلة إذا هى فرضت نوعا من التحكم الاختيارى فى رأس المال على النحو الذى فعلته ماليزيا .

تحدثت بضع دول عن الارتباط (بالين) ، ولنتصور ماذا يمكن أن يحدث لصادراتها إن هم فعلوا ذلك ، وسوف تكون غير تنافسية بالمرة ، ولن تجذب استثمارات أجنبية ، وسينهار اقتصادهم ، فإذا ارتبطت جميع دول شرق آسيا بالين ، فسوف تنهار كلها .

خفض العملة ليس هو فقط الذى يدمر الاقتصاد بل إعادة التقييم كذلك ، ولكنا نعتقد أننا يجب أن ندعم التزامنا بالقدرة على التحويل الحر لعملتنا ، لأننا وعدنا الوعد الحق وسنحافظ على التزامنا حتى لو أدى الأمر إلى قتلنا جميعا نحن وأصدقائنا .

ويجب أن تتبين دول شرق آسيا أن لها الحق مثل الغرب فى تفسير معنى العولمة ، ويجب ألا نخشى أن نتحدى الحكمة المأثورة عن العملة ، ففى تاريخ العالم ظننا أن أشياء

كثيرة كانت صحيحة ولكن تبين فيما بعد خلاف ذلك فنبذناها ، وعلى الآسيويين أن يكونوا جاهزين لتحدى حكمة الغرب ، فلسنا نحن بأقل منه حكمة .

ويمكن حل مشكلة اليابان الحالية ببساطة وذلك بتثبيت سعر تحويل (الين) ، والحقيقة أن مشكلة العالم الاقتصادية يمكن حلها على نطاق واسع بإزالة الشكوك التى تدور حول أسعار تحويل العملات وخاصة تلك التى تأتى عن طريق تجارة العملة ، وعندما تكون وحيدا قد تكون مهرطقا .

وقد اتهم المسيح بالتخريف حتى آمن الناس بتعاليمه ، وبعدئذ بطبيعة الحال كانوا يحرقون فى المحرقة كل من لم يؤمن بتعاليم المسيح ، وسوف نكون مهرطقين لفترة ولكن إذا كانت أسعار التحويل أقل تقلبا فسوف تزيد التجارة الدولية وينعم كل واحد بالرخاء ، ومن ثم لن يصبح المهرطق مهرطقا بعدئذ .

وتأسست الولايات المتحدة الأمريكية بمهرطقين دينيين ثم بناها مهرطقون سياسيون ، وسوف تحرق أمريكا المهرطقين الاقتصاديين اليوم ولكننا واثقون من أنها ستقبلهم فى النهاية .

عارضت الولايات المتحدة التجمع الاقتصادى لشرقى آسيا (EAEC) ، ولكن الآسيويين يجب أن يصروا عليه ، ويجب أن يثبت الآسيويون أن (EAEC) ليس مفيدا لشرق آسيا فقط بل لبقية العالم كذلك ، ويجب ألا يفكر الآسيويون فى موضوع التحكم ، التحكم فى العالم ؛ ولهذا يجب أن يعظ (EAEC) الناس برسالة الرخاء للعالم ، وبعد كل هذا فلن يربح الآسيويون شيئا عند إفقار الآخرين ، فالعالم الذى يعيش فى رخاء هو وحده الذى يستطيع شراء منتوجاتنا ، (EAEC) يجب أن تقدم نفسها كشريك للتكتلات التجارية الأخرى ؛ كالاتحاد الأوروبى ومنظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) وغيرهما ، فإذا أثبتنا أن (EAEC) مفيد للعالم بأسره فسوف ننجو من الحرق فى المحرقة ،

وسيطبق العالم مبادئ (EAEC) ويتوقف عن النظر إلينا كمهرطقين .

ولو أن (EAEC) كان قائما لأمكننا حل مشكلة تيمور الشرقية فى آخر الأمر ؛ حتى لاتكون تيمور الشرقية فيتناما لأحد .

الفصل العاشر
العالم الإسلامي

توقع كل الناس أن يسود العنف الانتخابات الرئاسية الإندونيسية ، ولكن الحقيقة أن ماحدث كان قدرا قليلا جدا من أعمال الشغب ، ومرت الانتخابات بدون أحداث خطيرة ، واختار الإندونيسيون الرئيس ونائبه بحكمة بالغة ، مفضلين العمل سويا بدلا من مواجهة بعضهم البعض ، وكل الأحزاب المهمة ممثلة فى الحكومة ، فاختيار (جوز دور) رئيسا هدأ الأغلبية المسلمة بينما حزب (ميجاواتى) ذوأكبر عدد من المقاعد وليس الأغلبية المطلقة يبدو راضيا عن منصب نائب الرئيس ، وحتى (جولكار) اختار أن يلحق بالائتلاف موافقا على عدد من المناصب الوزارية ، ويبدو أن اتفاقا تم بين الأحزاب الكبرى بما ينبئ بمستقبل واعد لإندونيسيا ، ورغم أن صحة (جوز دور) تعتبر ضعيفة ، فقد دعمه فريق قوى من حزبه .

وإندونيسيا البالغ تعدادها ٢٢٠ مليون نسمة منهم ٩٠٪ من المسلمين ، وهى فى الحقيقة أكبر دولة إسلامية فى العالم ، وعلى أية حال فإن الإندونيسيين متنوعون تماما فى اعتناقهم الإسلام ، فبعضهم يتبع التفسيرات الميسرة ، وأكثرهم عددا أصوليون والبعض الآخر متشددون قليلا .ليسوا متعصبين رغم أن الشاهينيين يميلون إلى حدة الطبع عند دفاعهم عن دينهم على حد قول البلچيكيين ، لهذا ، فهناك نطاق واسع من الممارسات ، ويختلفون عن ماليزيا فى أن جميع الماليزيين سنيون يتبعون مذهب الإمام الشافعى ، ومهما كانت قوة التطبيق الإسلامى فى إندونيسيا فلا يزال الناس مسلمين وإندونيسيا بلد مسلم ؛ ولهذا فمن الطبيعى أن يريدوا رئيسا مسلما إذا كان لهم أن يختاروا . فإذا فازت (ميجاواتى) بالأغلبية المطلقة فلن يكون هناك بديل ، ولكن على الرغم من أن حزبها فاز بأكبر عدد من المقاعد ، فقد يتعين عليها أن تحصل على تأييد الأحزاب الأخرى لتحقيق الأغلبية ، وهذا التأييد لا يأتى إلا من الأحزاب المسلمة ، وربما كان ذلك غير محتمل نظرا إلى أن المسلمين

عامة لا يودون أن تتزعمهم النساء ، وترتب على عدم دفع (جولكار) بمرشح أن حصل «جوز دور» على تأييده .

وعندما عمل الاثنان سويا بتأييد من الأحزاب الإسلامية الأخرى وممثلى الأقاليم ، تمكن (جوز دور) من الفوز على (ميجاواتى) ، وكان من الممكن أن تختار الوقوف موقف المعارضة ولكنها اختارت بحكمة أن تكون نائب الرئيس ؛ وبهذا تجنبت المواجهة .

وتتمنى جميع الدول فى اتحاد دول جنوبى شرق آسيا (ASEAN) لإندونيسيا الاستقرار لا من أجل إندونيسيا فحسب ، بل من أجل رخاء المنطقة كذلك ، فالانتخابات الهادئة نسبيا والاختيار الحكيم للرئيس ونائب الرئيس بالإضافة إلى قرار (جولكار) المشاركة فى الحكومة من شأنها أن تحدث استقرارا سياسيا نسبيا فى إندونيسيا .

هناك شعور عام يغمر العالم بأسره بأن المسلمين يميلون إلى التطرف والعنف ، ويبدو أنهم لا يستطيعون أن يحكموا بلادهم بحكمة ، و كما يبدو أنهم ميالون إلى الإرهاب ، وهذا صحيح إلى حد محدود ؛ وذلك راجع فى معظمه إلى المبالغات الإعلامية ، فعندما تقع أحداث إرهاب ويشترك فيها مسلمون يصفهم الإعلام بأنهم «إرهابيون مسلمون» ، إلا أن هناك أحداثا إرهابية تقع من المسيحيين والهندوس وحتى البوذيين ، ولكن الإرهابيين هنا لم يحدث مطلقا ربطهم بدياناتهم ، ولم يحدث الإشارة إليهم على أنهم إرهابيون مسيحيون أو إرهابيون هندوس أو إرهابيون بوذيون ، على أن إرهابهم ليس أقل طيشا ولا عنفا مما يفعل المسلمون ؛ ونتيجة لإشارة وسائل الإعلام التى لا تتغير إلى الإرهابيين المسلمين ذهب معظم الناس إلى ربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب ، وحتى رؤساء الحكومات المسئولين يتحدثون عن المسلمين الإرهابيين ، وسرعان ما يشيرون بأصابعهم إليهم إذا حدث أى عمل إرهابى مثلما حدث فى قصف أحد المبانى الحكومية فى أمريكا والذى اشترك فيه مسيحيون بالفعل .

والحق يقال ، إن المسلمين هم الضحايا الحقيقيون للإرهاب المنظم ، ففى البوسنة

والهرسك وكوسوفو والشيشان وفلسطين والعراق وإيران وليبيا قتل المسلمون فى المذابح ، وقصفتهم بالقنابل جماعات معادية للإسلام وحتى حكومات ديموقراطية ، وتعرض مئات الآلاف من المسلمين للتعذيب والاغتصاب والقتل ، وليس فى استطاعتهم فعل شئ ، لأنه لا توجد دولة إسلامية واحدة تبلغ من القوة ما يمكنها من حماية المسلمين أو حتى الاحتجاج على سوء المعاملة والإرهاب المستمر ضد المسلمين وبلادهم .

فظلم المسلمين وإرهابهم هم وبلادهم يرتكب منذ عدة عقود ، فمسلمو فلسطين شرودا من بلادهم على مدى الخمسين سنة الماضية .وأنين المسلمين فى كشمير لم يجد آذنا مصغية حقا ، وحتى الأمم المتحدة سمحت لأسباب إنسانية بمبادلة نفط العراق بالأدوية والمواد الغذائية ، ولم يسمح بالدخول سوى للنذر اليسير من الإمدادات ، وبدلا من ذلك يتعرض العراق للقصف المتكرر ودون تمييز .

ويرى المسلمون أنهم ضحايا الإرهاب المنتشر فى العالم بأسره وليس لهم من ملاذ يلجئون إليه ، ويبدو أنه كتب عليهم الظلم إلى الأبد .

والمسلمون ليسوا بالقوم الذين ابتدعوا الإرهاب العالمى ، فأول اختطاف لطائرة قام به أمريكى مسيحى ، وهناك العديد من الأعمال المبتكرة فى الإرهاب ابتكرها الغرب ، وحتى اليابانيين فهم مشتركون فيما يعرف بالجيش الأحمر فى ألمانيا ، ومن الجماعات الإرهابية المعروفة جيدا فى ألمانيا عصابة (بادر ماينهوف) ، ولم يعد لها نشاط الآن ولكن حتى اليوم يقتل الأتراك المسلمون بأيدى العنصريين الألمان .

قاسى المسلمون الأمرين والإحباط من الظلم العالمى المستمر ، ولم يكن لهم من واق من أعمال الإرهاب التى ابتدعها المسيحيون الأوربيون وتحتم عليهم رد الفعل ، فإذا لم تحمهم دولهم ولم يساعدهم المجتمع الإسلامى العالمى تعين عليهم رد الفعل بالطريقة التى يرونها وذلك بشن هجمات مضادة لا تفرق بين الناس ، وهيأ لهم الإرهاب الطريقة الوحيدة لرد الفعل حتى ضد القوى العسكرية الكبرى .

وتكلفة ذلك باهظة ، ففى العراق يولد أطفالهم مشوهون ومعدل وفياتهم مرتفع جدا ، لأنهم محرومون من أبسط الأدوية ومعرضون للإصابات الغريبة بالأسلحة الحديثة . وسويت (جروزنى) فى الشيشان بالأرض بالقصف الجوى الماحى نتيجة لأعمال الانتقام التى يقوم بها الروس ، وحرم الفلسطينيون من وطن لهم وتعرضوا للسجن بالجملة وأطلقت عليهم النيران وقتلوا عشوائيا لأن جهادهم دفاعا عن وطنهم وصف بأنه إرهاب ، والغالبية العظمى للمسلمين فى العالم قوم مسالمون ، فهم ضد الإرهاب ، ولكنهم لا يمكن إلا أن يتعاطفوا أو - على الأقل - يدركوا المرارة التى يتجرعها هؤلاء القوم ، وفى حالات كثيرة يخشون أن يطلق عليهم الإرهابيون النار ؛ لأنهم يمكن أن يعتبروا فى عداد الخونة إذا تصدوا لهم ، والمسلمون العاديون وحتى حكوماتهم لا يحتمل أن يكبحوا جماح جماعات العنف فى مجتمعهم ، وهكذا فإن أعمال العنف الطائشة التى يرتكبها هؤلاء المسلمون الحمقى واليائسون سوف تستمر .

وسوف لا تنجح أعمال الضغط على الدول المسلمة لكبح جماح الإرهابيين ، وسيثور الناس فى الدول المسلمة ضد حكوماتهم إذا اتخذت إجراءات ضد الإرهابيين ، ويفضلون المعاناة بدلا من الخضوع للضغوط الأجنبية .

لذلك فما العمل للحد من أعمال المسلمين الإرهابية ؟ أول شىء - هو الكف عن الحديث عن المسلمين الإرهابيين والإرهاب الإسلامى ، وفى أحيان كثيرة يعتبرون مجاهدين من أجل الحرية مثل الأفارقة الذين يحاربون من أجل الاستقلال بالقيام بحرب العصابات و الذين يوصفون كذلك بالإرهابيين حتى حققوا استقلالهم ، فإذا تحتم الإشارة إلى الإرهابيين المسلمين فلابد من الإشارة إلى ديانات الإرهابيين الآخرين .

والشىء الثانى - هو أن تقوَّم شكاوى المسلمين وبلادهم ، وشعورهم بالظلم والهجمات الموجهة ضد الدول والشعوب ، فإذا اتخذت إجراءات ضدهم فلابد أن تكون صادرة بقرارات من الأمم المتحدة ، والأعمال العسكرية الإرهابية أحادية الجانب التى تشنها

ضدهم حكومات معينة من شأنها أن تثير رغبتهم فى الانتقام ، ومن المهم أن نتذكر أن القتل المسموح به من الحكومات لا يقل إرهابا عن القتل بجماعات غير حكومية ، وبالنسبة للضحايا المسلمين تعتبر هذه الأعمال الموجهة ضدهم أعمالا إرهابية .

وثالثا - يجب تحقيق التوازن بين هجمات وسائل الإعلام وحطها من قدر المسلمين وبلادهم ، وبين التقارير الحقيقية التى تدين غير المسلمين الذين يشنون هجمات إرهابية عليهم ، فوسائل الإعلام الغربية مسئولة عن التصوير النمطى للمسلمين على أنهم قتلة طائشون متعصبون ، ولا يمكن إلقاء اللوم على المسلمين إذا ظنوا أن أحداً يقف ضدهم ونتيجة لذلك يكنون لهم المشاعر السيئة .

وينبغى التوقف عن الحديث عن القنبلة النووية الإسلامية فكثير من الدول غير الإسلامية تمتلك وتجرى تجارب نووية وتتوافر لها الحصانة ، إلا أن باكستان عندما جربت وسيلتها النووية اعتبر ذلك تهديدا للسلام العالمى ، والجدير بالذكر ، أن باكستان ليست الأولى فى تجاربها النووية ، فجارها وعدوها المعروف اختبر وسيلته قبلها ، وللباكستانيين الحق كل الحق فى الخوف من القنبلة الهندية ، إلا أن العالم يتحدث عن تهديد قنبلة باكستان بدون وضع المخاوف الحقيقية لباكستان فى الاعتبار ؛ ولهذا الأمر فإن العالم الإسلامى بأسره يشعر بالتهديد من الترسانة الهائلة من الأسلحة النووية التى يمتلكها قوم يكرهونهم .

ويجب ألا ننسى بطبيعة الحال ، أن الولايات المتحدة ترفض المصادقة على معاهدة حظر التجارب النووية ، إلا أن الولايات المتحدة استمرت فى معاقبة شعب العراق نظرا لوجود احتمال بعيد لأن تتوافر لدى العراق القدرة على إنتاج القنبلة ، والخوف من القدرة النووية المسلمة لا يتناسب مع قدرة المسلمين على نشر هذه الأسلحة ، والمسلمون حقا لديهم أكثر من عذر للخوف من القدرة غير المسلمة لمحوهم من على وجه الأرض بالترسانة النووية التى يمتلكها غير المسلمين ، وليس لديهم عذر حقيقى يمنعهم من الاعتقاد بألا

تأخذ أعداءهم الرحمة عند استخدام هذه الأسلحة ضدهم أكثر من الرحمة التى تعرض لها المسلمون فى البوسنة وكوسوفو والشيشان .

تعلمت من وسائل الإعلام أنه أثناء المباحثات مع الرجال المسلحين الذين احتجزوا الرهائن اليابانيين فى قيرغيزستان ، لعبت الدول الإسلامية دورا كبيرا فى فك أسر الرهائن المختطفين ، وهذا مؤشر على الاهتمام الحقيقى للمسلمين بأعمال الإرهاب التى يشنها زملاؤهم المسلمون ، فالحكومات المسئولة مثل المملكة العربية السعودية تحاول أن تطهر صورة الإسلام قدر المستطاع ، ولكنه عمل شاق .

وفى ماليزيا لدينا حزب إسلامى يحاول أن يتبع منهاج التطرف الإسلامى ، ونحد من نشاط أعضائه لا بالحظر على أعمالهم ، بل بالمناقشة معهم طبقا لتعاليم الإسلام ، فالقرآن الكريم و سنة الرسول صلى الله عليه وسلم هما ضد العنف والاضطرابات فى المجتمع ، ويعلمنا القرآن الكريم أن نكون متسامحين مع غير المسلمين ، وينبغى على المسلمين ألا يقاتلوا غير المسلمين إلا إذا قاتلوهم أولا ، وإذا جنح المهاجمون للسلم فليجنح لها المسلمون ويختاروا طريق السلام ، والمسلمون بالإجماع فى ماليزيا ملتزمون بالتعاليم الإسلامية ويرفضون التعصب الذى يؤدى إلى العنف ، وهذا هو السبب وراء خلو ماليزيا من أحداث العنف التى يرتكبها المسلمون وهم قادرون على العيش فى وئام مع غير المسلمين .

وأعتقد أن هناك الكثير الذى ينبغى على الدول والشعوب الإسلامية عمله لتحسين صورة الإسلام والمسلمين ، فالتجمعات المتنوعة للدول الإسلامية مثل منظمة الدول الإسلامية ومجموعة الـ ٨ للدول الإسلامية النامية يجب أن تعمل على إعادة تركيز جهود الشعوب والحكومات على الحاجة إلى حسن إدارة البلاد وتنميتها ؛ حتى تستطيع التنافس مع دول العالم الأخرى .

ونحن المسلمين يجب أن نثبت أن الإسلام دين لجميع العصور ، ونرفض فكرة أن الإسلام شرع فقط للقرن السابع الميلادى حين تلقى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

الوحى بالرسالة من الله الواحد الأحد ، فارتداء ثياب القرن السابع الميلادى ورفض المعلومات والمهارات والتقنيات ؛ لن يجعل المسلمين أكثر انتماءً إلى الإسلام ، ولابد من تمسكهم تماما بالإيمان والعقيدة الإسلامية ولكنهم يجب ألا يرفضوا العالم الحديث .

والماليزيون المسلمون قادرون على مسايرة التطور السريع فى العالم المتقدم بدون فقد إيمانهم أو إضعافه بالإسلام ، والحقيقة أن إيمانهم قوى جدا كما هو واضح من أدائهم المخلص لأركان الإسلام وتمسكهم بتعاليم الإسلام الواردة فى كتاب الله وسنة رسوله ، ولم يمنعهم إيمانهم من بناء وطن صناعى حديث ، والمسلمون الماليزيون قادرون على حكم ماليزيا بالتعاون مع غير المسلمين مع تحقيق النزاهة والعدالة لكل الأفراد بغض النظر عن العرق أو الدين ، ومن المؤكد أن الماليزيين المسلمين غير إرهابين .

والمسلمون يتطلعون إلى السلام بدليل طريقتهم فى إلقاء التحية بالسلام ، فيقولون عندما يقابل أحدهم الآخر أو أى شخص آخر : « السلام عليكم » ، فالتحية بين الناس فى أى مكان تعبر عن دخائلهم ؛ ولهذا فالصينييون الذين عانوا فى الماضى من المجاعات المتكررة يحيون بعضهم بإلقاء السؤال : « هل تناولت الطعام ؟ » واليابانيون يحيون بعضهم بقولهم : « كيف حال العمل ؟ » وتحية المسلمين مقياس لرغبتهم فى السلام حين يلقون كلمة « السلام عليكم » على كل من يلقاهم ، ومن أسف أن ينكر العالم الحديث السلام الذى يسعى إليه المسلم .

وهكذا يستمر المسلمون فى شعورهم بالحقد عليهم والظلم من الآخرين وهم يحاولون أن يردوا الفعل بطريقتهم المحدودة .



الفصل الحادى عشر

الماليزيون غير الأسوياء

إننى لجد سعيد لأننا حققنا الهدف فى الانتخابات العامة بماليزيا بأغلبية الثلثين للجبهة الوطنية ، ولكن أغلبية الحكومة والهوامش التى فزنا بها انخفضت كثيرا ، ولم ننجح كذلك فى استرداد ولاية وفقدنا أخرى .

وخسر فى الانتخابات أربعة أعضاء من مجلس الوزراء ، وتغلبت المعارضة فى ولاية كيداه مسقط رأسى ، وفقدت (سيلانجور) التى كانت معقل المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (UMNO) و(بارزين ناسيونال) مقعدا أمام الحزب الإسلامى الماليزى (PAS) لأول مرة ، والواضح أن نسبة كبيرة من الماليزيين الأصليين من شعب ماليزيا تحولت عن المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (UMNO) حزبهم الرئيسى .

وعادة ما تفوز الحكومة التى صدت الهجوم الضارى على اقتصادها ، وحولت الاقتصاد إلى اقتصاد قوى بتأييد الشعب ، والحقيقة أنها فازت بتأييد المواطنين ذوى العرق الصينى المهتمين بالأعمال الحرة ، ولكن الماليزيين لم يعانوا بالفعل من اضطرابات العملة والاقتصاد ، ولم تكن هناك بطالة أو نقص فى التموينات ، والحق يقال أن انخفاض قيمة العملة يعنى أنهم ربحوا كثيرا من الرينجيتات من زيت النخيل الذى ينتجونه ويصدرونه ، وبالنسبة للماليزيين لم تكن القضية اقتصادية ، فقضاياهم قائمة على مفاهيم الصفوة المتعلمة الجديدة الذين كانوا معرضين للنزعة التحررية الغربية عندما كانوا يدرسون بالخارج وللمذهب شديد التطرف فى الإسلام الذى يؤمن به الحزب الإسلامى الماليزى (PAS) .

والتركيز على النزعة التحررية الغربية بادربها نائبى (أنور إبراهيم) ولكى يضطرنى إلى التنحى كان له مؤيدون فى الحزب يتهموننى بمجاملة الأصدقاء المقربين ومحاباة الأقرباء ونقص الشفافية فى الحكومة ، وتوقع أن يؤيد الهجوم على نطاق واسع بالقادة المؤسسين للحزب وخاصة فى المؤتمر العام للمنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (UMNO) فى ١٩٩٨ على

أن أتنحى ويتولى هو بوصفه خليفة منتحباً .

ولسوء حظه كان أن منحنى المؤتمر العام التأييد المطلق ، إلا أن الصرخة الموجهة ضد المخالفات المفترى بها على الحكومة التقطتها أحزاب المعارضة والمنظمات غير الحكومية .

وأخيرا ، عندما أزيح (أنور) عن منصبه بناء على ما ظهر من أنه كان مشتركا فى نشاطات أخلاقية رذيلة ، وبالتالى ألقى القبض عليه واتهم بإساءة استغلال سلطته هبت المعارضة على الفور وأثارت تأييدا شعبيا لصالحه ، وتبنى أتباعه داخل الحزب وخارجه والمعارضة الانتهازية فكرته التى ادعى فيها أن إزاحته كانت نتيجة لمؤامرة لمنعه من تولى منصب رئيس الوزراء ، وتجاهلوا سوء سلوكه ومخالفاته للقانون حتى ولو كانت محاكمته علنية ، ونجح فى إقناع أتباعه بأن المحكمة كانت لديها أوامر من رئيس الوزراء .

وافترضت الصفوة المتعلمة وخاصة الموظفين بالرواتب أن كل من تولى سلطة أو شغل منصبا عرضة للفساد لابد أن يكون فاسدا ، وإثبا ت الفساد ليس ضروريا ، وبالمثل فإن نجاح أى فرد فى الأعمال الحرة ، سواء أكانوا أصدقاء أم أبناء للقادة أو غير ذلك ؛ لابد أن يكون مصدره الصداقة الحميمة للمقربين أو محاباة الأقرباء ، وبناء على ذلك وقفوا ضد الحكومة .

وكثير من الصفوة المتعلمة تعهدهم الحزب الإسلامى الماليزى (PAS) وشبعهم بالفكرة عندما كانوا طلابا ، وأصبحوا مشبعين بالعاطفة المضادة للحكومة ، وسرعان ما تولوا الدفاع عن (أنور) عندما شن حملة ضد ما يدعيه من فساد فى الحكومة الخ ، بعد إزاحته عن منصبه مباشرة ، ورأى الحزب الإسلامى الماليزى وأحزاب المعارضة الأخرى أن الحملة التى وجّهها (أنور) ضد الحكومة فرصة سانحة لجمع مزيد من الأصوات ، و سواء أكانوا مقتنعين ببراءته أم لا فقضية أنور وحدت أحزاب المعارضة فى ائتلاف مفكك جعل الانتخابات تنافسا مباشرا بين حزبين : ائتلاف باريزان ناسيونال ضد ائتلاف المعارضة المكون من أربعة أحزاب .

أفاد الحزب الإسلامى الماليزى (PAS) كثيرا من ائتلاف المعارضة ، فحزب العمل الديموقراطى المكون من الصينيين المغالين فى التعصب للوطن فقد شعبيته بسبب اتحاده مع (PAS) ورغبته المعلنة فى إقامة دولة إسلامية ، وفاز فقط حزب (كيديلان) الذى ألفه أنور عندما كان حزب باس قويا ويدعمه لأغراض المناورة ، والصفوة المدنيون الذين أرادوا تحقيق وضع سياسى من استغلال قضية (أنور) لم يعملوا صالحا قط و لو أنهم تمكنوا من التقليل من أغلبية مرشحى «باريزان ناسيونال» .

وفاز «باريزان ناسيونال »بأغلبية الثلثين ولكنه فقد مقعدين فاز بهما (PAS) ، وسقط جميع قادة حزب العمل الديموقراطى (DAP) لأول مرة ، ومالم يبق (أنور) قضية سجنه حية لما استطاع (كيديلان) أن يبقى فى السنوات الخمس التالية .

وعلى نحو ، أدى نجاح سياسات (باريزان ناسيونال) فى تضيق الفجوة الاقتصادية بين الماليزيين الأصليين ونظرائهم ذوى العرق الصينى إلى فقد تأييد الماليزيين ، وفى ١٩٦٩ اندلعت أعمال الشغب العنصرية فى كوالالمبور بعد الانتخابات التى لم يؤد فيها التحالف السابق (لباريزان ناسيونال) أداءً حسنا ؛ أشعل شرارة الشغب عند الحزب الصينى وعلا صياحه بالاحتفال بانتصاره على الماليزيين ؛ وأثار هذا احتفالا مماثلا بين الماليزيين ، وتصادم الطرفان بعنف وأحرق الماليزيون محلات الصينيين وسياراتهم وظلت كوالالمبور لعدة أيام غير آمنة لكل من الماليزيين والصينيين .

وفرضت الحكومة حظر التجول وقمعت الشغب ، ولكن الحقد المتبادل بين الصينيين والماليزيين بدا متأججا ، وظن كل شخص وخاصة من الغربيين أن ماليزيا لن يعم فيها السلام تارة أخرى ولن تتقدم .

وتصدى زعماء التحالف المتعدد و الأعراق لإصلاح مادمر ، ويتقصى أسباب العداء العنصرى تبين أن التباين فى توزيع الثروة بين الأعراق هو السبب ، واتبعت سياسة للعمل الإيجابى فوضعت السياسة الاقتصادية الجديدة لبذل جهد خاص لمساعدة الماليزيين

والمواطنين الأصليين الآخرين فى اللحاق بركب الصينيين فى المجال الاقتصادى ، ويمكن تحقيق ذلك بتشجيع النمو الاقتصادى حتى تخصص نسبة كبيرة من عائد التنمية للمواطنين الأصليين ، ولن تصادر ثروة الصينيين .

ولإنجاز هذه السياسة وفرت الحكومة مئات الآلاف من المنح الدراسية لكل ماليزى يستطيع الدراسة لكى يتعلم حتى مستوى الجامعة ؛ وأرسلت عشرات الآلاف من الطلاب إلى الخارج للدراسات العليا بتكاليف باهظة ، وقبلت الجامعات الوطنية أعدادا من الطلاب الماليزيين أكثر من غير الماليزيين .

وبإصدار تراخيص للأعمال الحرة والقروض الميسرة والمقاولات وغيرها تلقت طلائع الماليزيين من رجال الأعمال دفعة قوية ، وفشل بعضهم ولكن البعض الآخر نجح وارتفع حتى صار من رجال الصناعة الناجحين ورجال الأعمال الذين لهم مصالح فى جميع أنحاء العالم .

وبحلول التسعينيات من القرن العشرين التأم - كثيراً - التفاوت بين الصينيين والماليزيين .

وعندما بادرت حكومة «باريزان ناسيونال» بالسياسة الاقتصادية الجديدة ، ظن حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (UMNO) بسذاجة أن الماليزيين المستفيدين الأصليين من هذه السياسة سيعترفون بالفضل أو على الأقل يقدرون ما فعل الحزب من خلال «باريزان ناسيونال» ، ويتوقعون أن يكون من بين الصفوة الجديدة مؤيدون وقادة يسيرون على هدى هذه السياسة حتى تتحقق أهدافها كاملة ، و لسوء الحظ ، فإن أى عرفان بالجميل أو تقدير قلبه الحزب الإسلامى الماليزى (PAS) الذى توجه إلى الطلاب مبكرا وأبلغهم بأن أية حكومة كانت ستفعل الشئ ذاته لهم ، ولا حاجة لهم بالشعور بالالتزام بأى شىء معها ، فالشكر لله وحده دون سواه ، مهما كانوا فاعلين فى تهيئة الرزق وتوزيعه .

ولم يزعج الحزب الإسلامى الماليزى (PAS) أن يكون ذلك مخالفا للشريعة الإسلامية ، فإذا زال الشعور بالالتزام الأبوى تجاه الحكومة التى يقودها المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (UMNO) استطاع (PAS) أن يفوز بتأييد غير مبرر بادعاء أنه يمثل الإسلام وأن المسلمين جميعا يجب أن يؤيدوه ، ومنذ ذلك الوقت وحزب (PAS) ينشر الأكاذيب و لو حتى كانت تشوه جلال الله ، وهو لا يزال يحافظ على التأييد الذى لا حدود له من أعضائه وأتباعه ، ولا أبالغ فى القول بأن إيمان أتباعه ومؤيديه مسألة إيمان وليس عقيدة سياسة .

فاتحاد (PAS) مع الصينيين المغرقين فى التعصب للوطن من حزب «داپ» كان مقبولا بدون سؤال من أتباع (PAS) ، ورفض الصينيون فى الجانب الآخر (DAP) لأن اتحاده مع (PAS) فى نظرهم تأييد للمتطرفين المسلمين الذين يدعون إلى إقامة دولة إسلامية يكون فيها الصينيون مواطنين من الدرجة الثانية يخضعون للشريعة الإسلامية .

وهناك أسباب أخرى لفقدان (UMNO) قدرا لا بأس به من تأييد الماليزيين ، والمؤكد أن هناك غطرسة للقوة ، ليست دائما قاصرة على قادة الحكومة فحسب بل بين قادة الأحزاب الأخرى والأعضاء العاديين كذلك ، فالمنازعات البينية داخل الحزب التى يثيرها الأشخاص المتنافسون وخيبة الأمل من المضى كمرشحين كذلك أضعفت الحزب ، وربما كانت هناك أسباب أخرى تحتاج إلى توضيح .

وبعد أربعة عقود من الرخاء أقدم الماليزيون على الاعتقاد بأنه لا يوجد شئ يحد من وضعهم المتحكم الآن فى السياسة الماليزية ويظنون أنهم ليسوا فى حاجة إلى أن يتحدوا بعد اليوم وليسوا كذلك فى حاجة إلى حكومة ترعاهم ، تلك هى ثقتهم بأنه حتى عندما يتركون العمل الإيجابى لصالح الماليزيين فلا يزالون مخلصين لـ (PAS) .

وعندما كانت ماليزيا خاضعة للحكم البريطانى كان القليلون جدا من الماليزيين يتلقون تعليما جامعيا ، وكنت واحدا من المحظوظين القلائل ، وزاد عدد الطلاب غير الماليزيين عن زملائهم الماليزيين بنسبة عشرة إلى واحد واليوم ، فإن أى ماليزى أيا كان

يستطيع أن يحصل على منحة دراسية فى الجامعة ، فإذا لم يكن مؤهلا لذلك زودته الحكومة بتعليم خاص يؤهله لدخول الجامعة بأقل المؤهلات ؛ ولهذا ، لم تعد ميزة أن يحصل على منحة دراسية و أن يلتحق بالجامعة ، فقد أصبح ذلك حقا لهم ، فإذا شعر بأن هذا حق فلست فى حاجة إلى الشعور بالعرفان للحكومة ، وحيث لا يوجد شعور بالالتزام ؛ فلن يشعر الطلاب بالالتزام بالاجتهاد فى الدراسة وينغمسون بعمق فى السياسات الحزبية ، وعادة لا يجتهدون فى دروسهم ، وليس هذا لأن الماليزيين أغبياء ، ولكن بدون المذاكرة لا يحصِّل الطالب كثيرا من العلم .

وعلى الحكومة أن تقيِّم الموقف لترى ما إذا كان الماليزيون قادرين على المنافسة حقا بدافع ذاتى ، فإذا كان الأمر كذلك ، فمن الطبيعى أن تتوقف الحكومة عن مساعدتهم ، ومن ناحية أخرى ، إذا لم يكن الماليزيون قادرين ، أصبحوا فى حاجة إلى دعم من الحكومة ومن الممكن أن يصبح الماليزيون راضين عن أنفسهم لأنهم يحسنون صنعا ، ومن الجائز أن يتصوروا ذلك ، ولكنهم لا يزالون فى حاجة إلى عدالة ودفعات قوية ، فإذا ترك العمل الإيجابى فلا يمكن استعاضته ثانية .

كنت أخطط بالفعل للدعوة إلى الانتخابات فى يناير ٢٠٠٠ بعد انقضاء شهر رمضان ، ولكن حينئذ يحتمل أن يستغل (PAS) المناسبات الدينية المتنوعة خلال هذا الشهر ؛ ليسمم عقول المسلمين ضد الحكومة ، ولن يتمكن الشعب من إقامة شعائره الدينية فى سلام ، وعلىّ أن أعيد التفكير ، مررت فى جولة بالبلاد وأوضحت أن روح مؤيدينا عالية وأنهم جاهزون ، وكنت أشك فى أننى قادر على تحسينها أكثر من ذلك ، ولم تكن حتى زوجتى تعرف ذلك فقد كانت تستعد للتوجه إلى جنوب أفريقيا لحضور مؤتمر رؤساء حكومات الكومنولث الذى كنت مشاركا فيه .

وكما كان متوقعا دانت الصحافة الغربية الحكومة الماليزية لعدم نزاهتها فى التعامل مع أحزاب المعارضة وعدم توفير الحرية للصحافة وغيرها ، ذلك أثناء الانتخابات ، وحتى إحكام (PAS) قبضته على ولايتين وزيادة أعداد ممثلية فى الانتخابات لن تقنع الغرب

بنزاهة الانتخابات ، والحقيقة أن الصحافة الغربية لاترى شيئا صحيحا فى الحكومة الماليزية ، فنزعتى الطبيعية لنقدها هى والدول الغربية جعلتنى غير محبوب لديهم ، ويودون لو أن قارة آسيا خضعت للغرب المستأسد ، فليس ما يهتمون به هو ديموقراطيتنا أو عدالتنا أو نزاهتنا ، فالمعروف عنهم أنهم دائما يؤيدون الدكتاتور الذى ينضم إلى صفوف الغرب ، ولذلك فإن رد فعلهم السلبى هو المتوقع فقط ، ومنذ زمن بعيد وأنا أحجم عن سماع مايقوله الإعلام الغربى عن بلادى .

والحقيقة التى مفادها أن ماليزيا نجحت فى حفظ السلام والوئام فى بلد متعدد الأعراق ، وأننا تمكننا من صد هجمات تجار العملة بأنفسنا هى التى أغضبت الإعلام الغربى منا ، ولهذا فسوف نؤهل أنفسنا على سماع نقد معاد منه .

الديموقراطية هى أفضل نظام سياسى ابتدعه الإنسان ، وعلى أية حال ، فهى بعيدة عن الكمال ، فتنافس الأحزاب على المقاعد فى الانتخابات - كثيرا - ما يسيىء إلى النظام ، والإيمان بالدين قد يوجه الوجهة الخاطئة من أجل الحصول على التأييد ، الرشوة تقدم ، وفى ماليزيا يعدون المسلمين بدخول الجنة إذا صوتوا لصالح للحزب الإسلامى ، والتشريعات الضرورية وغير الشعبية ربما انتهكت خشية فقد التأييد ، وأحيانا نجد أن نظام الحزبين يمكن أن تودى الأغلبية الصغيرة فيه إلى حكومة غير فعالة خشية الأخطاء ، وتخنق الاضطرابات وأعمال الشغب التقدم ، وبدلا من أن تفيد الديموقراطية الشعب فإنها تعطل النمو وتفقر الشعب وأحيانا تؤدى إلى سيطرة المستعمرين الجدد .

أحمد الله على أن ماليزيا أصبحت قادرة على ممارسة الديموقراطية وعلى أن تظل محبة للسلام والاستقرار وأن تتقدم بسرعة معقولة ؛ ولست متأكدا من دوام هذا الحال ؛ فالانتخابات الحالية أوضحت أن الأكاذيب والرشاوى والوعود الكاذبة بالجنة ربما تفوز بمقاعد وتضع أناسا لامبادىء لهم فى موقع السلطة .



الفصل الثانى عشر
العالم الرأسمالى

دخلت ماليزيا عام ٢٠٠٠ ، العام الأول فى القرن الحادى والعشرين والألفية الثالثة وهى مصممة على تحقيق أهدافها بأن تصبح دولة متقدمة تماما فى عام ٢٠٢٠ ، ويتساءل البعض : لماذا عام ٢٠٢٠ وليس عاما آخر؟ وبصفتى طبيبا جذبنى مقياس النظر المختص بعلم البصريات ؛ فعام ٢٠٢٠ يدل على رؤية واضحة توضح إلى أين نريد أن نذهب وإلام نتطلع .

فثقتنا بالنفس وتصميمنا على تحقيق هذه الرؤية مبنى على سجلنا للتنمية منذ استقلالنا ، فى العشر سنوات السابقة على الاضطراب الاقتصادى فى ١٩٩٧-١٩٩٨ بلغ معدل التنمية أكثر من ٨٪ ، أعلى من معدل التنمية المستهدف وهو ٧٪ المطلوب لمضاعفة دخل الفرد كل ١٠ سنوات تالية على مدى ٣٠ عاما ، وحتى إذا بلغ معدل النمو فى العشر سنوات التالية أقل قليلا من ٧٪ فلا نزال نسير فى اتجاه الهدف المنشود ، وأعتقد أننا قادرون على التنمية بهذا المعدل باستثناء حالات الكوارث الكبرى .

إلى جانب ذلك فقد نجحنا فى التغلب على الاضطرابات المالية والاقتصادية التى أعقبت هجوم تجار العملة والمضاربين فى سوق الأوراق المالية القصيرة الأجل ، وكنا أقوياء ماليا عندما هوجمنا فى ١٩٩٧ .

وكان معدل مدخراتنا عاليا دائما بلغ ٤٠٪ من إجمالى الناتج القومى ، بينما كانت ديوننا الأجنبية العامة والخاصة منخفضة جدا .

وعندما فرضنا ضوابط تحويل العملة الأجنبية نجحنا ، لأننا لسنا فى حاجة كبيرة للاقتراض من الموارد الأجنبية ، اقترضنا من اليابان بطبيعة الحال ، ولكن ذلك كان ضروريا للإنفاق على بعض مشروعات مرافق البنية التحتية حيث نحتاج إلى استيراد بعض

مكوناتها ، والاقتصاد اليوم قوى تماما ولدينا احتياطى ٥٠ ٪ أعلى منه قبل الاضطراب ، وقد انتعش تماما سوق الأوراق المالية ، و بلغ معدل التنمية ٤٪ فى عام ١٩٩٩ ، و من المتوقع أن يبلغ أكثر من ٥٪ فى عام ٢٠٠٠ .

وفى الانتخابات الأخيرة احتفظنا بأغلبية الثلثين وفزنا بالفعل بثلاثة أرباع المقاعد ، ولكن تحليل النتائج أسفر عن توجهات مقلقة ، فائتلاف الجبهة الوطنية المكون من ١٤ حزبا كان على رأسها حزبى : المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (UMNO) ، وهذا الحزب لقى دائما تأييدا قويا من الماليزيين الأصليين ، بينما أيد الصينيون والهنود بشدة (باريزان ناسيونال) فى تلك الانتخابات ، وتراخى بشكل كبير جدا تأييد الماليزيين وأسفرت دراساتنا عن أن الماليزيين الأصليين أصبحوا الآن راضين عن أنفسهم ، وكانوا دائما بعيدين جدا فى مؤخرة العناصر الأخرى فى الأيام الأولى من الاستقلال ، ويملكون فقط ٢٪ من ثروة البلاد الاقتصادية ومنهم عدد قليل جدا من الذين تعلموا حتى مستوى الجامعة ، وكانت مشاركتهم فى الأعمال الحرة تبلغ الحد الأدنى ، وكانوا يشغلون فقط المناصب الصغرى فى الحكومة .

ونتيجة للسياسة الاقتصادية الجديدة ذات التأثير الإيجابى لصالح المواطنين الأصليين ؛ أصبح لديهم الآن نسبة ٢٠٪ من الثروة الاقتصادية كما تأهل مئات الآلاف منهم فى الجامعة إلى جانب شغلهم وظائف متنوعة ولهم العديد من الأعمال الحرة الناجحة التى تتراوح بين الصغرى والمتوسطة والشركات الكبيرة جدا ، وهم الآن واثقون من قدراتهم ؛ بحيث لا يحتاجون إلى العرفان للحكومة التى أعطتهم دفعة قوية ، وبدلا من ذلك أصبحوا شديدى الانتقاد للحكومة ويوافقون على ادعاءات الشعب الغربى بأنها فاسدة ومجاملة وتفتقر إلى الشفافية .

ويرجع جزء من خيبة أمل الحكومة الحالية وحزب (UMNO) بالذات إلى نائب رئيس الوزراء السابق الذى قام بالمتابعة الشخصية استعدادا لمحاولة إسقاطى بوصفى رئيساً

لحزب (UMNO) ورئيسا للوزراء ، فأتباعه المتعصبون كانوا غاضبين أشد الغضب من إزاحته من الحكومة بسبب تجاوزات أخلاقية واتهامه بعدئذ من قبل المحكمة بإفساد رجال الشرطة ، وصدقوا قصته : بأن إزاحته ومحاكمته التالية بمختلف الادعاءات كان مرجعها إلى مؤامرة خبيثة من قادة الحلف والحكومة لحرمانه من تبوء مقعد رئيس وزراء ماليزيا ؛ ولهذا تحولوا عن (UMNO) فى الانتخابات ، وعرضت صور للكدمات السوداء حول عين نائب رئيس الوزراء المخلوع فى كل مكان فى البلاد وقيل إنها من آثار ضرب المفتش العام للشرطة له فأثارت الغضب على الحكومة ، وإلى جانب قضية أنور شن الحزب الإسلامى الماليزى (PAS) حملة شعواء بأن الماليزيين أعضاء حزب (UMNO) غير مسلمين ؛ مما أدى إلى هزيمة عدد من مرشحى حزب (UMNO) فى مواقع هامشية ؛ هذا فضلا عن أن الأداء السيئ لحزب (UMNO) والنجاح الذى حققته السياسة الاقتصادية الجديدة فى الارتقاء بالماليزيين إلى مستوى أعلى من التنمية أحدثت تغييرات فى طباع الماليزيين ، وظنوا أنهم لم يعودوا فى حاجة إلى العمل الجدى ؛ حيث إنهم سيكونون دائما متحكمين وسيحققون النجاح دائما فى ماليزيا ، وهم يشبهون إلى حد ما الجيل الأصغر من اليابانيين الذين لم يكونوا مهيئين للعمل وازدهار البلاد ، وهذا التوجه سيجلب الفشل لعملنا الإيجابى لمساعدة الماليزيين على أن يلحقوا بالعناصر الأخرى وأنهم ربما أصبحوا المحرومين فى وطنهم .

والتمزق الذى حدث فى صفوف الماليزيين وثقتهم بأنفسهم وقلة اهتمامهم بالتعليم والعمل يمكن أن يبطئ من خطى التقدم ويجعل رؤيتنا لعام ٢٠٢٠ غير قابلة للتحقيق ، ويجب علينا الآن أن نخصص وقتا أطول لإيقاظ روح السنوات الأولى للاستقلال ولتفنيد المفاهيم الخاطئة والالتباس من أذهان الماليزيين عن سياسات الحكومة ، فمثلا ، علينا أن نشرح لماذا ننفذ المشروعات الكبرى؟ وقد اتهمنا النقاد الغربيون بإضاعة الأموال سدى على ما يقال أنه مشروعات العملاقة ، وانضم الماليزيون إلى الأجانب فى هذا الانتقاد .

والواقع أنه رغم ضخامة المشروعات إلا أنها ليست عملاقة بالنسبة للفاقد غير المسئول من المبالغ ؛ فالحجم نسبى ، فالمشروع الصغير فى دولة فقيرة يعتبر فاقدا ، ولكن ما يقال إنها مشروعات عملاقة فى ماليزيا تناسب وسائلنا ، فإذا كانت فاقدة لكنا نعانى من مشكلات خطيرة اليوم ، ولكننا أقوياء ماليا بحيث لا نضطر إلى السعى لدى صندوق النقد الدولى لاقتراض المال أثناء الأزمة المالية الأخيرة ، لقد انتشلنا هذا البلد من الانحسار الاقتصادى والاضطراب المالى باستخدام قوّتنا المالية ، رغم تنبؤ الخبراء العالميين بأن اقتصادنا سوف ينهار ، ويفهم ذلك ويقدره الماليزيون الصينيون والهنود ، ولكننا مضطرون إلى شرح ذلك للماليزيين الذين يثقون فى الأجانب أكثر من ثقتهم بقيادة الحكومة .

ورؤية ماليزيا ٢٠٢٠ أثرت على دول كثيرة لوضع رؤية طويلة الأجل لهم ، فاتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) له رؤية فى عام ٢٠٢٠ كذلك حتى يشكل تجمعا أكثر اندماجا ويتطور ليكون منطقة التجارة الحرة لآسيا (AFTA) ولسوء الحظ فإن العضوية فى مؤتمر التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادى (APEC) قد أضعفت تضامن -AS) (EAN ، ويبدو أن لكل دولة من دول الآسيان موقفا مستقلا باعتبارها عضوا فى APEC ، والحقيقة أن الالتزام بـ APEC يبدو سابقا على الالتزام بالـASEAN ، وربما كان الـ APEC أكثر بريقا لأن أقوى وأغنى دولة عضو به ، ولأن ممثلى الدول هم قادتها الكبار .

والاهتمام الرئيسى لـ(APEC) يتمثل فى فتح أسواق الدول الأعضاء ، ونحن نعرف إمكانات أسواق الصين وكوريا ودول جنوب شرق آسيا الضخمة ، ولكن دول جنوب شرق آسيا منذ ذلك الحين أدركت أن فتح أسواقها يفرض تهديدات خطيرة ، والهجوم على العملات وأسواق الأوراق المالية بمعرفة المضاربين الأمريكيين أساسا ضاعف الشكوك حول الاستفادة من فتح الأسواق والعولمة والعالم بلا حدود ، كما نجد أن صندوق النقد الدولى غير قادر على التعامل مع آثار هذه الهجمات ، ولم تكن الدول التى تعرضت للهجوم فقط هى التى عانت من التراجع الاقتصادى الذى أعقب الهجمات وتخفيض العملات ، بل

عانى العالم بأسره من التراجع ، والواضح أن صندوف النقد الدولى لا يمكن النظر إليه على أنه الوصى على أموال العالم ، ولا يمكن للنظام المالى الحالى أن يضمن عدم شن تجار العملة هجمات بعدئذ ضد اقتصاديات الدول من أجل جنى أرباح طائلة لأنفسهم .

ولازلنا نرى تذبذبا مدمرا فى أسعار تحويل العملات فى عدة دول يسببه تجار العملة ، فالين اليابانى ارتفعت قيمته ٢٠٪ مخلفا متاعبًا للدول التى تشترى سلعا يابانية أو تدفع ديونا بالين .

ويقال إن تجارة العملة أضخم بمقدار ٢٠ ضعفا من التجارة العالمية ، وبينما التجارة العالمية توفر أعمالاحرة ووظائف وتأمينا ووسائل للنقل وعددا آخر من الأنشطة ، إلا أن تجارة العملة لا توفر شيئا لأحد سوى التجار وحملة الأسهم فى صناديق الدعم ، فإذا كانت التجارة العالمية أضخم ٢٠ ضعفا عما هى عليه الآن فيمكننا التأكد من أن العالم سوف ينعم بالرخاء بمقدار يبلغ ٢٠ ضعفا ، ولكن تجارة العملة البعيدة بصرف النظر عن زيادة الرخاء أدت إلى الفقر المدقع للدول والمناطق ودفعت بالملايين من العاملين إلى البطالة وأعمال الشغب والإضرابات وعدم الاستقرار السياسى والاجتماعى .

لقد حان الوقت لكى يعيد العالم التفكير فى النظام المالى العالمى ، فهل نسمح لتجار العملة أن يقرروا أسعار تحويل العملا ت لأموالنا أم ينبغى أن نوجد آلية جديدة لتقدير أسعار التحويل؟ ويتضح أن تدخلات البنك المركزى كانت مكلفة وغير فعالة ، فربما رجعنا إلى سعر التحويل الثابت ، وفى باكورة سنوات (بريتون وودز) كانت أسعار التحويل ثابتة وكان الانتعاش بعد الحرب سريعا ، فلماذا لا يسمح لنا حتى بالتفكير فى سعر تحويل ثابت تماما الآن؟ ولماذا نحمى حقوق تجار العملة وهم يسيئون استغلال آلية أسعار التحويل؟

عندما قررت ماليزيا التوجه شرقا(التطلع إلى الشرق) ، فعلنا ذلك لأننا أعجبنا بالطريقة التى استطاعت بها اليابان أن تسترد وضعها السوى بعد دمار الحرب ، ولكن اليابان الآن تبدو عاجزة عن التغلب على مشكلاتها الاقتصادية ، وتظن أن ذلك العجز راجع إلى

التزامكم الشديد بالأنظمة الغربية ، بما فيها أسعار تعويم العملات التى تدعمها الولايات المتحدة بشدة وهى المستفيد الرئيس ، فنظام الأعمال الحرة لديكم بما فيه طول مدة الخدمة (العمر العامل) والارتباط الشديد والتعاون الوثيق بين الحكومة والأعمال الحرة من الأمور الطيبة التى ساهمت فى الانتعاش السريع والتنمية ، والآن نحيتم جميع أنظمتكم وطبقتم الأنظمة الغربية ، والنتيجة هى التراجع طويل الأمد الذى تتخلصون منه الآن .

لقد سافرت إلى اليابان عدة مرات وشاهدت التقدم الهائل الذى أحرزته ، ولكن أثناء زيارتى الأخيرة هالنى أن أرى العاطلين فيها يعيشون فى أكواخ متنقلة مصنوعة من ألواح بلاستيكية زرقاء فى مدن اليابان ؛ و هذا راجع بلا مراء إلى إلغاء طول مدة الخدمة العاملة ، والآن شركات اليابان يشتريها الأجانب وأول عمل لهم لرفع الكفاءة هو طرد العمال وإقفال المصانع ، فإذا كان ذلك هو الحل لإنعاش الأعمال الحرة فمن المؤكد أنكم تستطيعون أن تفعلوا ذلك بأنفسكم .

وربما كانت خبرات رجال الأعمال الغربيين أفضل من خبرات اليابانيين رغم أن اليابان أصبحت ثانى أكبر اقتصاد فى العالم من خلال أنظمتها المالية وأنظمة إدارة الأعمال الحرة ، وربما يكون أداؤكم أفضل بالنظم الغربية ، ولكن مما لا شك فيه أن تطبيق اليابان الأساليب الغربية لن يكون طيبا وسيتحول كثير من الناس إلى البطالة ، وإذا كان لابد من تطبيق الأساليب الغربية أليس من الأجدى أن يكون ذلك ببطء حتى تقل الخسائر إلى الحد الأدنى لاقتصادكم؟ و يبدو لى أنكم تشعرون بالذنب تجاه نظامكم الذى تتخلون عنه بين عشية وضحاها ، والتغير المفاجئ بهذا الشكل لابد أن يكون مدمرا حتى لو كان التغير إلى الأفضل .

وما أراه يحدث الآن نتيجة للعولمة هو محاولة لإقامة احتكارات فى أعمال حرة بذاتها بمعرفة شركات عملاقة معظمها من الغرب ، وفى المستقبل سوف يكون هناك على أكثر تقدير خمسة بنوك ، وخمس شركات للسيارات وخمسة أسواق ضخمة ، وخمس

سلاسل للفنادق وخمس سلاسل مطاعم وهكذا ، وجميعها تعمل فى أنحاء العالم ، وجميع الشركات الصغيرة الحجم والمتوسطة فى هذه المجالات وربما فى غيرها كذلك سوف تضمها إليها مثيلاتها العملاقة المملوكة للغرب ، وهذه الاحتكارات على مايقال تتوخى الكفاءة وتقلل التكلفة خلال اقتصاديات واعدة ، والمواد الخام التى يحتاجها العالم سوف تنتجها شركات مناجم ومزارع عملاقة تعمل فى الدول الفقيرة وسوف تنقلها جوا وبحرا شاحنات تابعة لشركات النقل العملاقة ؛ لكى تصنع وتباع فى العالم أجمع ، وسوف يستخدم البعض عمالة رخيصة فى الدول الفقيرة لتخفيض التكلفة .

ويتحقق عالم الأحلام لكبار الرأسماليين ، وسوف يقوم الآخرون بالعمل لحسابهم ، وسيتوفر لهم مكسب أكبر ولكنهم لا يتحكمون فى شىء يقال إنهم يمتلكونه ، والواضح تماما أن الرأسماليين الكبار سيكون لهم سلطة لاحدود لها ، وسيتسلل الفساد إليهم حين يتحكمون فى الحكومات والوكالات العالمية التى تمكنهم من جمع مال أوفر لأنفسهم .

عندما وضعت الحرب الباردة أوزارها بهزيمة الشيوعية ، لم تكن الديموقراطية هى التى انتصرت ، بل كانت الرأسمالية بكل المعانى ، فتطبيق الشيوعية والاشتراكية فى باكورة سنوات القرن العشرين اضطر الرأسمالية إلى أن ترتدى قناعا أكثر إنسانية ، فالاحتكارات تفككت وقيدت ، والآن ، وبعد أن انزاح التحدى الشيوعى كشفت الرأسمالية عن وجهها القبيح حقا ، وفى هذا الوقت لن تسمح بأية معارضة أو قيود .

والديموقراطية ، حكم الأغلبية وموضع اهتمام الفقراء والصغار يجب ألا تقف فى طريق الرأسمالية الطائشة التى تطوق العالم ، وعن طريق صندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية والإعلام العالمى وقوة أقوى الدول وأغناها على وجه الأرض تؤكد الرأسمالية قوتها .

وأمام هذه القوة الهائلة العنيدة يجب أن يسقط كل شئ ، والسؤال هو : هل نقاوم الآن قبل أن يفوت الأوان ، أم ننتظر مثل الشيوعية حتى نضحى بالملايين قبل أن نرفع راية

العصيان؟

ماليزيا دولة صغيرة وضعيفة ولها مشكلاتها العديدة ، وربما كنا متشائمين جدا وكثيرى الأوهام ، ولكن جولتنا الحالية مع تجار العملة جعلتنا شكاكين وحذرين من الأفكار الجديدة والوعود التى يطرحها الغير .

الفصل الثالث عشر

القيم الآسيوية

عقدت اجتماعا ثنائيا مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك مؤخرا فى باريس وتحدثنا عن العلاقات الاقتصادية التى تربط البلدين وكذا روابطنا باليابان ، كما ناقشنا كيف تستطيع ماليزيا وفرنسا واليابان أن تساعد فى تنمية الموارد البشرية فى الدول الأفريقية ، وكان شيراك شديد الاهتمام بكيفية تغلبنا على أزمتنا الاقتصادية ، وفهم - وساند - حاجة ماليزيا إلى تطبيق التحكم فى العملة ، وأنا أعرفه منذ زمن بعيد ، منذ كان عمدة باريس وهو متفتح الذهن ، ويستمع للناس ، و يريد أن يعرف ما يدور بين الناس وهو ليس مجرد محاضر ، ويوجه أسئلة جيدة ؛ إذ سأل عن كيفية تجنب ماليزيا طلب مساعدة من صندوق النقد الدولى أثناء الأزمة .

وتناولنا طعام الغداء سويا لمدة ساعتين ، ونحن الماليزيين نحترم الثقافة الفرنسية ولا اعتراض على الفرنسيين فى شرب الخمر أو المسكرات أثناء الطعام معنا ، ونحن قانعون بالماء أو عصير التفاح ، وحتى لو قدم الفرنسيون الخمر فنحن لا نشربها ، وعندما يحضر عندنا ضيوف من دول عبر البحار نقارعهم الأنخاب بعصير التفاح ، ونحن لا نقدم المشروبات الكحولية على موائدنا ولا فى الاستقبالات فى الخارج ، والشىء الوحيد الذى نطلبه عندما ندعى إلى العشاء فى دول أخرى ألا يقدم لنا لحم الخنزير ولا حتى لأنفسهم ، تربينا على فكرة أن لحم الخنزير غير طاهر ويغضبنا أن يقدم على موائدنا ، ومعظم الناس من غير المسلمين يعرفون ذلك ، ولا يكترثون باحترام مشاعرنا .

ونعتقد أن علينا أن نحترم ثقافة الشعوب الأخرى حتى يحترموا ثقافتنا ، فهم يحترمونك بعدم تقديم لحم الخنزير ، ولكننا نحترم ثقافتهم التى تسمح بتقديم الخمر على

موائدهم ، ولا نذهب للقول : « طريقتكم خاطئة وطريقتنا صحيحة » ، ولكن هناك حد ، فمثلا فى الحضارات الغربية ، يقبلون الشذوذ الجنسى بما فى ذلك تشجيع ممارسات الشذوذ الجنسى بين تلاميذ المدارس ، ونحن لا نقبل ذلك ، ونعترف بأن بعض الناس يولدون بإعاقة جنسية وليس هذا خطؤهم .

ولكن تشجيع الممارسات الجنسية الشاذة بنشاط كما هو الحال فى بعض الدول الأوروبية هو بمثابة تشجيع الشذوذ عمدا ، ولا نقبل ذلك فى بلادنا لأن ديننا يحرمه بشدة ، وفى أوروبا يدعى الوزراء الشاذون جنسيا سويا مع رفقاء من نفس جنسهم ، وهذا شأنهم ولن ندعوهم إلى ذلك ، فليحضروا بمفردهم .

وفى بلد حيث ١٠٠٪ من السكان مسلمون ، يصبح تطبيق الشريعة الإسلامية - عادة - صارما حتى على الأجانب ، وفى بلد يكون فيه المسلمون أقلية مثل أمريكا اللاتينية ، لا يصر المسلمون على أن تغطى النساء غير المسلمات وجوههن ، كما هو الحال فى بلد سكانه مسلمون بنسبة ١٠٠٪ ، والواضح أن التطبيق الإسلامى للتعاليم يختلف باختلاف الظروف ، ففى ماليزيا عشنا عدة قرون مع قوم يختلفون فى الأعراق والأديان ، ونتعلم بالأمثلة من آبائنا وغيرهم كيف نسير علاقاتنا ، وليست لدينا مشكلات إذا كان جيراننا من الصينيين أو الهنود يمارسون ديانات مختلفة ، فلا نتشاجر بسبب اختلاف عقائدنا الدينية ، وفى ساحل ماليزيا الغربى اعتاد الناس على الاختلاط بالجماعات العرقية المختلفة ، وفى الساحل الشرقى - غالبيتهم من المسلمين الماليزيين - نجد الناس أكثر تشددا ، وقدرتهم على التسامح مع الآخرين أقل ، وعندما يبدى المسلمون مرونة فلا يعنى ذلك خروجا على تعاليم الإسلام ، فالإسلام يسمح بتنوع التطبيق حسب الظروف .

ورغم أننى ماليزى مسلم فلا يمنعنى ذلك من الإعجاب بالآخرين والرغبة فى تقليد سلوكهم طالما كان غير محرم فى ديننا ؛ ولهذا فإننى معجب بالثقافة الصينية وتعاليم كونفوشيوس وأخص منها رعاية الأبناء والالتزام بالعمل الشاق والشعور القوى بالمجتمع

إلخ ، والصينيون أقل استعدادا لتقبل التضحيات من أجل الفوز الآجل ، وهذا هو السبب فى ثراء الصينيين ورخائهم حيثما كانوا .

وأنا معجب أيضا بالحضارة الغربية ، التى تهتم بالتنظيم ، فالبرتغاليون مثلا استطاعوا أن يفتحوا ملقا رغم أن قواتهم كانت أقل ، وكانوا أحسن تنظيما وتسلسل القيادة عندهم واضح ، وكانوا أكثر انضباطا ومنهجية ، وفى الجانب الآخر ، لم يكن جيش سلطان ماليزيا منظما تنظيما جيدا ولم يكن مدربا ولم يكن تسلسل القيادة واضحا فيه ، ورغم ضخامة قواتهم وتجهيزها بالأفيال ؛ هزمهم البرتغاليون .

وإلى جانب تنظيم الأوروبيين فقد كانوا منهجيين ، ففى البحث العلمى يختبرون كل جزء وكل الإمكانات واحدة بعد الأخرى بدلا من بحثها جملة وبعشوائية ، والأوروبيون محبون للاستطلاع ويريدون أن يكتشفوا ويوجدوا الأشياء ، وعندما يقفون على شىء جديد يعكفون على دراسة تطبيقاته ، ومن هنا جاءت التطورات العملية التى أبدعوها .

و عندما احتلت اليابان ماليزيا فى الحرب العالمية الثانية كان جنودها منضبطين جدا وشجعانا و وطنيين بشكل أدهشنى ، وكنت معتادا على بيع بعض السلع فى السوق فكان الجنود اليابانيون يدفعون دائما ثمن ما يشترون ، وتنمية القيم السوية التى تساهم فى تحقيق الأهداف شىء لابد من تعلمه من الآخرين ، ولابد للجيل الأصغر أن يقدر ذلك إذا أراد النجاح ، ولا يمكن أن تنال مطالبك بدوام التمنى لما تحب أو تشعر بميلك إليه .

وفى إندونيسيا عدة أجناس وديانات متنوعة ، وبعد أزمة ذلك البلد صار الموقف جد صعب ، فهو بلد فى مرحلة الانتقال ، وقد قبل ممارسة الديمقراطية ، والديموقراطية ليست سهلة الفهم ولا التطبيق ، وقد لا يعرف الشعب حدود الديموقراطية ، ولهذا ، حتى لو أرادت الحكومة تطبيق أنظمة صالحة فربما لا تستطيع تنفيذها وسوف يستغرق الأمر وقتا حتى تحل إندونيسيا هذا الموقف الصعب .

لقد تعرفت فى وقت ما على الجنرال الإندونيس ويرانتو ، وهو جندى جيد التدريب والانضباط ، ويبدو عليه الوقار بوصفه ضابطاً عسكريًا ، وأعتقد أن العسكريين فى كل مكان محترفون وغير منحازين للأحزاب وأن العسكريين الإندونيسيين يستطيعون أن يوفروا الاستقرار لإندونيسيا ، فبدون الاستقرار ، لا يمكن لإندونيسيا أن تحرز تقدما على طريق الديموقراطية ، وأعتقد أن العسكريين قادرون على أن يلعبوا دورا مفيدا دائما على مر السنين ، حتى يتمكن الشعب الإندونيسى من أن يمسك بناصية الديموقراطية ، وعندما يتبين كل شخص أن الفترة الانتقالية صعبة ويكون عازما على التوافق فسوف تسير الأمور فى طريق الصواب .

ومشكلة إندونيسيا تتمثل فى أن الشعب فقد قدرا هائلا من ثروته إبان الأزمة .وإنى لأومن بألا يكون المرء متشددا جدا فى محاولته تصحيح التطبيقات السيئة الماضية ، فكل شىء يحتاج إلى وقت ، فلا يمكن أن تأخذ مالا من أى شخص وتقول له : «احترم نفسك الآن» ، والشىء الوحيد الذى يستطيع المرء أن يفعله هو أن يرجع إلى الماضى ، فإذا لم يكن لديه مال ، فليس لديه شىء يفقده ، وسيكون مستهترا جدا وعدوانيا .

وصندوق النقد الدولى يمكن أن يتغاضى عن بعض الأمور ، ويقول دائما : إذا لم تفعل ذلك فلا نستطيع أن نمنحك مالا ، وهذا يعنى اضطرار إندونيسيا إلى أن تفعل أشياء ربما كانت تضر بصالح الدولة ، وأعتقد أن ذوى الأعراق الصينية الإندونيسية ينبغى أن يعودوا إلى إندونيسيا ، فيجب أن يتعلموا أن يقتسموا حقا ثروة إندونيسيا مع جميع المواطنين الأصليين ، وفى الوقت ذاته يجب على الأعراق الصينية فى إندونيسيا أن يثقوا تماما فى توفير الحماية لهم من أعمال العنف ، وماليزيا بصفتها عضوا فى اتحاد دول جنوب شرق آسيا ، يساورها قلق شديد مما يحدث فى إندونيسيا ، ونود أن نرى إندونيسيا وقد استردت استقرارها ورخاءها ، فذلك فى صالح جيرانها الآسيويين .

وكان لى لقاء كذلك مع رئيس تيمور الشرقية «چوزى الكساندر جوسماو» ، وهو

رجل مهذب مؤهل لأن يصبح رئيسا لتلك الدولة مع زميله «راموس هورتا» ، وهو رجل ودود ، و يتحدث عن نوع الدولة التى يتطلع التيموريون إلى بنائها ، وهم فى حاجة إلى المساعدة لإنشاء جهاز إدارى وسلك دبلوماسى ، ونحن نساعد الدول الجديدة مثل دول الكومنولث المستقلة فى هذا المجال .

ونحن على استعداد لأن نقوم بذلك أيضا بالنسبة لتيمور الشرقية ، وما دامت تيمور الشرقية مستقرة فسوف تستطيع أن تعيد بناء نفسها ذاتيا ، وأظن أن التيموريين عازمون على التغلب على مشكلاتهم ، وهم مهتمون بنسيان الماضى والتطلع إلى المستقبل ، ويعرف «جوسماو» الكثير عن تنمية ماليزيا ، ويبدو أنه يؤمن بأن ماليزيا نموذج لدولة طيبة ، ونحن عازمون على مساعدتهم .



الفصل الرابع عشر
العولمة

فى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) المنعقد فى بانكوك ، أدلت ماليزيا بخبرتها مرة ثانية فى التعامل مع تجارة العملة وبوجهة نظرها فى الأفكار الجديدة مثل العولمة والعالم بلا حدود والنزعة الليبرالية والسوق الحرة ، وكل هذه الأمور التى يقال إنها تفيد العالم قاطبة ، يمكن أن تأتى بكثير من الأضرار مالم يعاد توصيفها مع الأخذ فى الاعتبار مراحل تنمية مختلف البلاد ، وهذه الأفكار كما هى ابتدعتها وفسرتها الدول المتقدمة لصالحها الخاص ، ونحن معشر الدول النامية نطالب بالسماح لنا بإعادة تفسيرها ؛ لنضمن أن المكاسب سوف تقسم بالعدل بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

وألقى الرئيس الإندونيسى عبد الرحمن وحيد خطابا مرتجلا بعد خطابى ، وأشار كثيرا إلى الأمور التى أفصحت عنها ، وقال بصراحة إن إندونيسيا ضعيفة وتخضع لتوجيهات صندوق النقد الدولى ، وهو فى موقع لا يستطيع فيه إلا أن يطيع أوامره ، وحتى لو كان بلده ليس له رأى فى مواجهة هذه المنظمة القوية ، فقد أعرب عن أن بلده وشعبه سيحافظون على كرامتهم ؛ وهذا هو السبب وراء مقولته بأن دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مهم جدا ، فهو يضم القوى الكبرى والدول الصغرى سويا ، وإندونيسيا لها تجربة مماثلة لمثيلاتها من دول آسيا أثناء الأزمة المالية ، وربما عانت أكثر من الأفكار الجديدة ، مثل التدفق الحر لرأس المال عبر الحدود الذى يعتبر جزءً من العولمة .

وفى مؤتمر (UNCTAD) تمكننا من عرض أضرار أخرى يمكن أن تلحقها هذه المفاهيم والأفكار الجديدة بالاقتصاديات الصغرى ، وكانت الاستجابة جيدة فى هذه المرة ، فكثير من الزعماء و المسئولين الرسميين لم يكونوا مهتمين فقط بل قدموا الدعم المفتوح وكرروا النقاط التى طرحناها ، وإلى هذا الحد ، كان مؤتمر (UNCTAD) ناجحا .

ومن الواضح أن الدول المتقدمة صدمت وغضبت من الاحتجاج العنيف ضد العولمة والتجارة الحرة فى اجتماع منظمة التجارة العالمية فى سياتل بواشنطن ، ولو حدث ذلك فى دولة نامية ، لقالوا : إن هذا يرجع إلى الجهل المألوف ورد الفعل العاطفى للشعب فى تلك البلاد ، ولكن هذا حدث فى إحدى دولهم وضم كثيرا من أبنائهم ، ولا يمكن تجاهل مثل هذه المعارضة ، وإلى جانب ذلك ، فكثير من ذوى النفوذ الضالعين فى الاقتصاديات والأنظمة الأخرى سلموا بأن التجارة الحرة والعولمة ربما لا يكونان أفضل الأمور فى العالم ، وربما كانت هناك أساليب أخرى للتعامل مع المشكلات الاقتصادية يمكن أن تنجح هى الأخرى .

وعندما أنجزنا فكرتنا فى التحكم فى العملة أداننا الجميع ، وأبلغونا بأنها لن تنجح وأنها سوف تجلب علينا مصائب اقتصادية ، ولكننا أثبتنا أنها يمكن أن تنجح ، والآن يتخذها البعض مثالا يحتذى فى كيفية حل المشكلات المالية والاقتصادية ، ويقول البعض إننا كنا سنسترد أوضاعنا السوية بأى شكل عندما طبقنا ضوابطنا بمجرد أن تراجع الانحسار ، فإذا رجعنا إلى الأعداد السابقة من كبرى المجلات الاقتصادية فى الغرب لرأينا أنها كانت تتنبأ بمزيد من التردى فى اقتصاديات شرق آسيا فى الوقت الذى فرضنا فيه ضوابطنا ، فإذا كان هناك انتعاش فى ذلك الوقت فذلك راجع إلى خوف تجار العملة وغيرهم من أن أى خفض آخر فى العملة ربما يدفع دولا آسيوية أخرى إلى اتباع ما فعلت ماليزيا ، والحقيقة أنهم عبروا عن خوفهم بالفعل من أن دولا أخرى قد تنهج نهج ماليزيا ؛ وهذا يسبب كارثة فى الأعمال الحرة لتجارة العملة ، وسرعان ما أوقفوا خفض عملات دول شرق آسيا ، وبهذا سمحوا لهذه الدول بأن تنتعش سويا مع ماليزيا ، وإلى جانب هذا خفف صندوق النقد الدولى من شروطه وسمح للعملائه من الدول بخفض أسعار الفائدة وتجاهل تعليماته لتكوين فائض فى الموازنة .

إن مجاملة الأصدقاء المقربين والفساد لا تؤدى إلى خفض العملة ، فهذه الأفعال

متفشية فى كل وقت ولم تمنع دول شرق آسيا من التنمية الاقتصادية ، فخفض العملات مرجعه الكامل إلى تلاعب تجار العملة .

ومجاملة الأصدقاء المقربين والفساد ظاهرتان شائعتان فى كل مكان وخاصة فى الدول المتقدمة ، فكفالة الصندوق الأمريكى لإدارة القروض الطويلة الأجل مثال جيد لهذا ، وأكثر من ذلك أن الدول القوية تمارس الضغوط بنفوذها على الدول الصديقة والدول العميلة من أجل الحصول على عقود لشركاتها وكذلك لتحصل على تأييد لسياساتها فى المحافل الدولية ، وهذه هى مجاملة الأصدقاء المقربين والفساد على أعلى مستوى .

ويحب الغرب أن يستخدم عبارة «الملعب المستوى» ، ويتجاهل الحقيقة القائلة إن الملعب المستوى إذا لم تكن الفرق المتنافسة فيه تعامل بعدالة ، فهو بعيد عن النزاهة ، وإذا أتيت بكبار يلعبون كرة القدم الأمريكية ضد أطفال صغار من الدول النامية فلن يفوز الأطفال ؛ فالملعب المستوى اختراع من الدول الغنية لتقنين المنافسة غير العادلة ، فالصحافة العالمية التى يتحكم فيها الغرب تحاول أن تبرر نزاهة الملعب المستوى ، وحتى الدول النامية عليها أن تستخدم وسائل الإعلام الغربية حيث إن وكالات أنبائها لا تغطى أحداث العالم ؛ ونتيجة لذلك تذاع الأفكار الغربية المشوشة فى كل مكان ، وما حدث فعلا أثناء أزمة العملة فى شرق آسيا لم ينقل على النحو الصحيح ، والسيطرة على وسائل الإعلام العالمية من قبل زمرة قليلة من أفراد من الغرب ؛ ثراؤهم فوق العادة هو وضع غير صحى وغير ديمقراطى .

لقد قابلت أمين عام منظمة التجارة العالمية «مايك مور» ، وسمعت من دول أخرى بأن الاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية لن يعقد هذا العام ، وبهذا فلن يكون هناك تقدم فى المباحثات التجارية ، ويقول : إنه يحاول جاهدا حمل الناس على الفهم الصحيح لمنظمة التجارة العالمية وأهدافها ، ولكن الناس غير قادرين على تقبل الأفكار التى تدفع بها منظمة التجارة العالمية ، وعملية عقد اجتماع مغلق ومقصور على دول قليلة معرضة للاعتراض عليها ، وفى تلك الاجتماعات لا يسمع أحد صوت الدول الصغيرة فيما عدا

تلك الواقعة تحت نفوذ الدول الرأسمالية الغربية ، ونحن نؤمن بضرورة إعادة تفسير العولمة ، فلماذا تقتصر العولمة فقط على تدفق الأموال ، وحقوق الشركات فى العمل فى العالم بأسره بدون قيود ؟ ولماذا تندمج هذه الشركات وتضم شركات أخرى لتصبح ضخمة ويصبح العالم كما لو كان به عدد قليل فقط من الشركات ويكون هناك احتكار قلة فى الصناعات والأعمال الحرة؟ ! ونحن نخشى ذلك ؛ لأنها ستكون من الضخامة والقوة بحيث تعمل عمل الشقيقات السبع فى صناعة البترول قبل تشكيل منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) عندما تحكمت فى السوق العالمية وقررت الأسعار ، فجعلت الدول المنتجة للبترول فقيرة لأنها تدفع ٢٠ سنتا فقط ثمنا للبرميل ، ويحرق العالم الغنى النفط بحماقة لأنه رخيص .

ونشعر أن العولمة تستخدم كمبرر للسيطرة على نشاطات الاقتصاد الوطنى ، وسوف تضطر ذات يوم البورصات الوطنية للإغلاق وتحل بدلا منها بورصة أوراق مالية واحدة مقرها وول ستريت ، وتجارة الأوراق المالية بالإنترنت تشير إلى أن ذلك ممكن حدوثه ، وكل نشاط فى الأعمال الحرة سوف تتحكم فيه الشركات القوية جدا التى يديرها الأثرياء ، ولا يهمها خسارة المال فى بلد صغير لأنها ستربح فى مناطق أخرى ، فإذا خسرت الشركات أو البنوك الوطنية المال فسوف يكون فى ذلك نهاياتها ، وتستطيع الشركات العالمية الكبيرة آنذاك شراء الشركات الوطنية بثمن بخس .

ونحن نؤيد الآن وزير المالية اليابانية السابق للشئون الدولية الدكتور «ايزوك ساكاكيبارا» فى تقدمه لشغل منصب مدير صندوق النقد الدولى ، وفى تقديرنا إن صندوق النقد الدولى لم يحسن صنعا فى أداء مهامه ، فهو متشدد وأوروبى النزعة ، و لاينظر إلى العالم ككل ولكن ينظر إليه بعيون أوروبية أو أمريكية ، ولا يستطيع أن يفهم الأساليب الآسيوية ، فليس أمام صندوق النقد الدولى إلا طريق واحد ، ونحن فى حاجة إلى شخص يفتح عينيه على العالم أجمع ولا يقصر نظرته على مجموعة عرقية واحدة ، ونحتاج إلى

شخص يقبل أن يكون الناس مختلفين فى أساليب عملهم ، ولدى «ساكاكيبارا» خبرة كافية ، فلديه تعليم غربى وهو متآلف مع الأوربيين والأمريكيين ، تماما مثل الآسيويين ، وهو شامل النظرة ولا يقصر نفسه على حاجة ضيقة .

وأعلم أنه سيواجه كثيرا من الصعوبات ليشغل المنصب ، لأن الطريقة المتبعة فى اختيار شخصيات الخدمة العامة الدولية ليست ديموقراطية ، وليس لنا رأى فى صندوق النقد الدولى أو فى البنك الدولى ؛ لأننا ببساطة ضعفاء ، والحديث عن الديموقراطية طويل جدا ، وعلى أية حال ، فعند العرض على منظمة دولية مثل الأمم المتحدة لا يكفى صوت واحد من دولة واحدة ، وفى الحقيقة أن خمس دول فقط هى القادرة على ذلك ، والمفروض أنها منظمة ديموقراطية ، ولكنها حقا احتكار للقلة ، فالقليلون هم الذين يديرون العرض ، ورغم هذا فهؤلاء القلة أنفسهم يتهمون الآخرين بأنهم غير ديموقراطيين .

وأثناء موتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أتيحت لى الفرصة للقاء رؤساء الدول فى اتحاد دول جنوب شرق آسيا ، وأدهشنى أن أسمع رئيس وزراء سنغافورة (جوه تشوك) تونج يطالب بشده بأن تكون لدول شرق آسيا منظمة رسمية مثل اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية أو حتى الاتحاد الأوروبى وتعقد اجتماعات منتظمة ، ونحن فى حاجة إلى النظر فى مشكلاتنا الشائعة وخاصة فى علاقاتنا مع تجمعات مثل نافتا والاتحاد الأوروبى .

وعندما اقترحت ماليزيا تشكيل المجموعة الاقتصادية لشرق آسيا (EAEG) ، امتنعت اليابان بشدة عن تأييدها ، وأظن أن ذلك بسبب خشية اليابان أن تُتهم بمحاولة إنعاش النطاق العظيم للرخاء المشترك فى شرق آسيا ، الأمر الذى أعلن أثناء الحرب فى المحيط الهادى ، والشعب اليابانى شديد الحساسية من هذه الحرب ويبدو أنه يشعر دائما بالذنب ، وهو دائما يعتذر عن هذه الحرب ، وتذكره EAEG بالنطاق العظيم للرخاء المشترك فى شرق آسيا والإمبراطورية اليابانية ، وتتذكر كل من الصين وكوريا أيضا ذلك ولكن الصين تؤيد

EAEG ، وينبغى أن أذكر اليابان وكل فرد بأن EAEG ليس صنيعة يابانية ، فهى فكرة اقترحتها ماليزيا ، ولا حاجة لليابان بالشعور بالذنب حيال بعث أحد الأهداف من زمن الحرب ، وبالمثل لا ينبغى لليابان أن تمتنع عن لعب دور قيادى فى آسيا ، واليابان مجرد عضو فى مجموعة الـ٧ ، فإذا لم تتزعمنا اليابان فمن إذن يقوم بهذا الدور؟

وفى أوروبا بادرت ألمانيا بتشكيل الاتحاد الأوروبى ، فألمانيا أقوى شريك فى الاتحاد الأوروبى ، وحتى فى النظام المالى ، قرر البنك المركزى الألمانى «بوندز بانك» سعر تحويل العملة ، والتقدم نحو اليورو بوصفه عملة أوروبية ، إلا أن ألمانيا لم تعتذر عن الحرب الأخيرة ولا حتى لإسرائيل ، ولهذا ، يمكن لليابان أن تقتفى أثرها ، فاليابان ضللتها مجموعة العسكريين اليابانيين التى كانت تضع خطة طموحة للسيطرة علينا ، ومثلما وجه الألمان اللوم إلى النازى ، فلماذا لا توجه اليابان اللوم إلى العسكريين؟ وعلى أية حال ، ينبغى على اليابان ألا تنكر ما فعلت فى الحرب ، وعلى اليابان أن تدرّس لجيل الشباب تاريخها الحقيقى ، ولكن العالم لا يستطيع أن يعاقب هذا الجيل من اليابانيين إلى الأبد بسبب مافعل الآباء والأجداد قبل ٥٠ سنة ، فإذا نظرنا إلى تاريخنا بهذه الطريقة ، فسوف تسوء علاقاتنا مع جيراننا ، ولن تستطيع ماليزيا أن تتعامل مع تايلاند ولا إندونيسيا ، لأننا حاربناهما ذات يوم ، ولكننا الآن أصدقاء .

وفى الاجتماع الذى عقد بين رئيس وزراء اليابان كايزو أوبوتشى وقادة «آسيان» طرحنا عليه أفكارنا حتى يطرحها بدوره على مجموعةالـ ٨ للقادة الموقرين فى اجتماع القمة المقرر عقده فى أوكيناوا ، أوضحنا فيها أن مجموعة الـ ٨ اتخذت قرارات أضرت باقتصاديات الدول الصغرى ، مثل إعادة تقييم الين ؛ ونتيجة لذلك تضاعفت ديون كثير من الدول .

وركز بعضنا كذلك على الحاجة الملحة لإنشاء صندوق إقليمى ، وأيدت هذه الفكرة عن صندوق إقليمى آسيوى ، وأعتقد أن مثل هذا الصندوق الإقليمى لن يضر صندوق النقد

الدولى ولا البنك الدولى ، وبعد كل هذا فلا بنك التنمية الآسيوى ولا بنوك التنمية الإقليمية الأخرى أضرت بالبنك الدولى ، ففكرة وجود صندوق واحد فقط للعالم بأسره لا تستند على أساس سليم ، فإذا تيسر المال الكافى أمكننا إنشاء عدة صناديق ، ومثل هذه الصناديق يجب أن تستخدم فى مساعدة الدول التى تعانى من مشكلات ، ولا ينبغى أن تستغل فى دعم البرامج السياسية لأية دولة .

وعندما تواجه أية دولة مشكلة مالية حقيقية فقد يكون ذلك بسبب سوء الإدارة أو الاقتراض الزائد من الخارج أو ضعف أداء الاقتصاد العالمى الذى يؤثر على الصادرات وغيرها ، وفى هذه المرحلة يستطيع الصندوق أن يتدخل ويستطيع مديرو الصندوق أن يسدوا النصح بكيفية حل المشكلة ، ويجب ألا تكون النصيحة نمطية مثلما يقدم صندوق النقد الدولى ، وأعتقد أن لدينا الإمكانات لفعل ذلك ، فلدينا خبرة كافية ، ونستطيع أن نمنع الدول من الانهيار . ونظرا إلى أننا نؤمن بأن فشل إحدى الدول فى المنطقة يمكن أن يضر بالمنطقة بأسرها ، فلابد أن نسارع بالإنقاذ فورا ، ولابد من أن ندرك المؤشرات التى تنبئ بتراجع محدق وأن نحاول منع وقوعه ، وهناك موشرات كافية تعيننا على التنبؤ بالانهيارات الاقتصادية ، ولابد أن تتضافر جهود شعوبنا وتتفاعل مع بعضها البعض ؛ حتى نتوقع النجاح .

والصندوق ذاته لابد أن تكتتب فيه جميع البلاد كل حسب قدرتها ، ولا أحب أن يكون هذا الصندوق مرتبطا ارتباطاً وثيقا باليابان ، وعلى هذا ، يجب أن يكون مقره بلداً آخر ؛ وبهذه الطريقة لن يقول أحد أنه صندوق يابانى وإنما صندوق إقليمى ، فإذا كان مقر الصندوق بلداً نامياً فسيساعد فى تنمية اقتصاد هذا البلد ، وسيجذب الصندوق كثيرا من الأنشطة بما فيها الزوار لهذا البلد .

يقول بعض الناس اليوم أنه بعد مرور عام ونصف العام على تطبيق التحكم فى العملة ونجاحها ، يجب أن نرفع هذه الضوابط ، ولكن المجتمع الدولى لم يضع مخططا ماليا

جديدا يحد من تحكم التجار فى العملة ؛ فإذا رفعنا هذه الضوابط فإن عملتنا ستتعرض ثانية لمخاطر التذبذب الحاد لأسعار التحويل . لن نغير سعر تحويل الرنجت حسب أهوائنا ، فذلك ليس فى صالح العمل التجارى . إن سعر تحويل مستقر يقلل التكلفة كما أنه يساعد على وضع الموازنات ، عندما تكون هناك ضرورة ملحة فقط ، فسوف نغير سعر تحويل الرنجت الماليزى .

الفصل الخامس عشر
سياسة الصين الموحدة

انتخب الشعب التايوانى السيد «شن شوى - بيان» رئيسا جديدا لتايوان ، ونادى باستقلالها ، ومن الواضح الجلى أن أغلبية شعب تايوان يودون أن يكونوا أحرارا ، ولكن من غير المحتمل أن تسمح لهم الصين بالاستقلال وفى النهاية سوف يتعين عليهم أن يقنعوا بالحكم الذاتى مثلما هو الحال فى هونج كونج .

ويوجد فى إندونيسيا عدة ولايات تود لو أنها أصبحت ولايات مستقلة ، ولكن الدول لا تسمح بانفصال ولاياتها حيث سيكون هناك مطالب أخرى ، وفى النهاية تتفكك الدول وتخلفها عدة ولايات ضعيفة ؛ بحيث يسهل على القوى الأجنبية استغلالها .

لقد جربنا شيئا مماثلا فى ماليزيا ، فعندما كنا نحاول إقامة ماليزيا فى عام ١٩٦٣ كنا نأمل فى أن تلحق بنا برونوى ، فبرونوى غنية جدا بوجود النفط الذى تنتجه ، وبرونوى بطبيعة الحال تتوقع أن تحافظ على ثروتها البترولية إذا انضمت إلى ماليزيا ، ولكن هذا يخالف سياسة الحكومة الماليزية ، وفى آخر الأمر لم تنضم برونوى إلى ماليزيا لأن الشروط كانت لا تناسبها . هذا بطبيعة الحال ليس مماثلا للمطالبة بالاستقلال ، ولكن الواضح أن بعض الحساسيات المحلية حالت دون الوحدة .

وبعدئذ توترت العلاقة بين برونوى وماليزيا ، وظنت برونوى أن ماليزيا تثير فيها القلاقل بسبب وجود عدد من المنشقين على برونوى واللاجئين سياسيا فى ماليزيا ، واستغرق الجرح وقتا طويلا لكى يلتئم .

وسنغافورة كانت عنيدة بخصوص الانضمام لماليزيا لأن حكومة حزب العمل الشعبى (PAP) كانت تأمل فى أن تقبل لتكون جزءا من الحكومة المركزية ، ولكن حكومة

التحالف رفضت أن يشاركها PAP السلطة ، ولم يكن PAP عضوا فى التحالف ، وشن حزب العمل الشعبى PAP حملة مطالبا بالمساواة فى الحقوق بين جميع الماليزيين بدون النظر إلى الأصول العرقية ، وكان يمكن أن يؤدى ذلك إلى أن يصبح الماليزيون الأصليون محرومين فى وطنهم ، وبرفع شعار ماليزيا للماليزيين حاول PAP أن يثير السكان الصينيين لرفض العقد السياسى الاجتماعى بين الأجناس الذى انعقد أثناء النضال من أجل الاستقلال وفيه اعترف الصينيون والهنود بوضع المواطنين الأصليين ؛ ونتيجة لحملة PAP توترت العلاقة بين الماليزيين والصينيين جدا ، وأثار الماليزيون المظاهرات فى سنغافورة ، و أخيرا قرر رئيس الوزراء تنكو عبد الرحمن أن سنغافورة بتعدادها الصينى الكبير كانت غير متناغمة مع الروح الماليزية فيما يتعلق بمشاركة مختلف الأجناس ، وطردت سنغافورة .

ولم يكن طرد سنغافورة من ماليزيا مماثلا للانفصال ؛ ولكنه أوضح أن الناس عادة ما يفكرون فى مصالحهم الذاتية أكثر من مصالح الدولة ككل ، والحقيقة القائلة إنهم ربما كانوا من نفس الجنس أو الأصل لم تجعلهم حقا يريدون الحفاظ على الوحدة ؛ لمساعدة كل منهم للآخر ولتقوية الدولة ، ولكنهم يفضلون أن يكونوا دولة صغيرة يعملون لصالحهم الذاتى عن أن يكونوا عضوا فى دولة كبيرة قوية .

وأعتقد أن ذلك نفس ما حدث فى تايوان . فمن ناحية ، يشعر شعب تايوان بأنهم صينيون ، ومن ناحية أخرى لا يريدون أن يفقدوا سيطرتهم على حياتهم الرغدة التى ينعمون بها الآن فى تايوان ، وربما كان الحل فى دولة صينية واحدة ونظامين ، ويبدو أن هذا الحل قد نجح فى هونج كونج ، وعلى أية حال فالأمر متروك للشعب الصينى ليقره .

وبشأن ماليزيا ، فالحقيقة أن تايوان بها حكومة جديدة تؤيد الاستقلال أكثر بكثير من الحكومة السابقة ، وهذا لا يعنى أن نتخلى نحن الماليزيين عن دعمنا لسياسة الصين الموحدة ، ودائما ننظر إلى تايوان على أنها جزء من الصين ، وتلك حقيقة يقرها التاريخ ، فالذى حدث هو انسحاب الوطنيين إلى تايوان ، وهذا لا يغير فى حقيقة تاريخ الجغرافيا

السياسية ، وانسحب الوطنيون ، كذلك إلى شمالى تايلاند وبورما ، ولكن الصين لم تطالب بالسيادة على تلك الأراضى .

ورئيس الوزراء الصينى «زو رونچى» وجه رسالة شديدة اللهجة فى الانتخابات أعلن فيها أن الصين سوف تتخذ كل السبل لوقف هؤلاء الانفصاليين ، وكان من الصعب على «زو» أن يقول غير ذلك حتى لا يؤخذ هذا دليلا على استعداده للتخلى عن سياسة الصين الموحدة ، ولا يمكن أن يبدو متهاونا فى إقامة دولتين فى الصين . ومن وجهة النظر الإقليمية ، إذا كانت هناك دولتان للصين فسيكون هناك توتر دائم ، ومهما كانت سياسات الإدارة الجديدة فى تايوان ، فلن تعترف ماليزيا بها كدولة مستقلة . وسوف نعتبرها كيانا تجاريا ونقيم علاقاتنا معه على هذا الأساس .

والتقيت (لى تينج هوى) ذات مرة فى أواخر الثمانينيات عندما ذهبت إلى تايوان ، وأعتقد أنه مثل كل السياسيين كان عليه أن يساير السياسات المحلية حتى ولو كان يعرف أن استقلال تايوان لا يتوافق مع الحقائق المعروفة خارج البلاد ، وأخيرا رفض التايوانيون مرشحه رغم أن وقفته أزعجت الصينيين فى الوطن الأم ، ولكن لابد من الاعتراف بأن الحزب الوطنى (الكومنتانج) قد أحسن صنعا فى تنمية تايوان اقتصاديا ، ويمكن أن يكون للسيد «لى» بعض الفضل فى ذلك .

ومنذ البداية وتايوان تطبق نظام السوق الحرة الرأسمالية ، فلم يكن فيها تخطيط مركزى كما هو الحال فى الوطن الأم حيث سرت منذ زمن بعيد العقائد والأنظمة الشيوعية ، ولهذا فقد ازدهرت تايوان وأصبحت أحد نمور آسيا ، وبعض الشركات الكبرى فى العالم مملوكة للتايوانيين ، كما هو الحال فى بعض الصناعات الأكثر نجاحا مثل «آسر- ACER» مصنع الحاسبات الإلكترونية ، وبإمكان الصين أن تجنى كثيرا من الأرباح من خبرة المقاولات والأعمال الحرة للتايوانيين ، الذين يمكنهم مساعدة الصين فى التكيف مع نظام السوق الحرة وإن تندمج تماما فى الاقتصاد العالمى .

وربما كان السيد «تشن» مؤهلا لأن ينتخب نظرا لوقفته الداعمة للاستقلال ، ولكنه الآن بعد أن فاز وجد نفسه فى حاجة إلى مواجهة الحقيقة ، وكل السياسيين يضطرون إلى تعديل موقفهم إذا فازوا وحملوا على عاتقهم مسئولية العمل على توفير الرخاء لبلادهم . من السهل إعطاء الوعود عندما تكون فى المعارضة ولست مسئولا عن الوفاء بتلك الوعود ، ولكن على الخطباء المفوهين أن يتركوا الساحة حيثما تواجههم حقائق الإدارة فى الحكومة والبلاد ، وأظن أن السيد «تشن» وحزبه سيعدلون من موقفهم ويعيدون النظر فى موقفهم من الاستقلال .

والمشكلة التى تصدم حكومة تايوان هى التدخل الأجنبى ، فالقوى الخارجية تريد أن تستخدمها لتحقيق برامجها الوطنية الخاصة ، وسوف يكون الأمر فى صالح هذه القوة أن ترى الصين وتايوان فى حالة عداء مستمر ، والرغبة فى الحفاظ على الأصدقاء أمر طبيعى لبلد معزول ولكن من الحماقة مواجهة الصين بدفع سياسات الآخرين إلى الأمام .

ومنذ زمن بعيد والغرب ينفذ سياسة الاحتواء ضد الصين ، ويبدو أن هذه السياسة قد سقطت ظاهريا ولكن الرؤية التى تلوح لكثير من دول الغرب من القوة الاقتصادية للصين تخيفهم ، ويفضلون بقاء الصين بنظامها الشيوعى السلطوى وهو نظام اقتصادى ضعيف .

وأشعر بالغرابة التامة أن يزور الرئيس الأمريكى «بيل كلينتون» كلا من الهند وپاكستان فى نهاية فترته الرئاسية ، والمعروف أن الولايات المتحدة غير راضية عن موقف پاكستان بالذات وكذلك الهند ، فپاكستان والهند فجرتا قنابلهما النووية ، وفى الوقت ذاته اتهمت پاكستان بالاستيلاء على السلطة بالقوات المسلحة ، وعادة يحجم رؤساء الولايات المتحدة عن زيارة البلاد التى لا يرضون عن سياستها ، ولكن يظهر أن ذلك يتم فى إطار سيناريو كبير للسياسة الخارجية .

ومن الجائز أن تبذل محاولة لإيجاد توازن للسوق فى آسيا ، وخاصة لكبح جماح الصين ، ومن الطبيعى أن يصنع الرئيس الأشبه بالبطة العرجاء أشياء عجيبة لا تشعر الحكومة

القادمة بالتزامها حيال ما تعهد به الرئيس السابق .

ونحن فى اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) نود أن يسود السلام بين الهند وباكستان ، ولكن القضية الكشميرية تقف دائما فى طريق العلاقات الطيبة بين البلدين ، فماليزيا لا تريد أن تنحاز إلى أى جانب ، ولكننا ملتزمون بتأييد قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بكشمير ، ومن المتوقع أن يمر كثير من الوقت ويبذل كثير من الجهد من كلا البلدين لحسم النزاع من خلال المباحثات الثنائية ، وفى بعض المراحل يجب أن يدخل طرف ثالث للتحكيم .

لقد اندلع الصراع الكشميرى تاريخيا بسبب انقسام شبه القارة الهندية إلى باكستان والهند ، وعندما فشل حاكم كشمير فى الانضمام إلى أحد الجانبين ، تحركت الهند وطالبت بضم جزء كبير من كشمير إلى الأراضى الهندية ، بينما طالبت باكستان بضم الجزء الباقى ، وعلى أية حال لم يستشر شعب كشمير فى هذا الأمر ، وكشمير دولة عجيبة ؛ فأغلبية الشعب من المسلمين والحاكم هندوسى ، لقد نحى الحاكم الهندوسى بمعرفة الهند ولكن الشعب لا يمكن أن ينحى ، وربما أراد كل من الهند وباكستان المصالحة ولكن الشعب الكشميرى يمنعهم من ذلك ، وهكذا تظل كشمير عظمة فى حلق العلاقات بين الهند وباكستان ومن المتوقع أن تظل هكذا إلى وقت طويل جدا .

والصين تود أن تنضم إلى منظمة التجارة العالمية ، ولكى تكون الصين عضوا فى هذه المنظمة لابد أن تفتح أسواقها التى تضم ٣, ١ بليون نسمة ، وفى الوقت الراهن تحتفظ الصين بفائض تجارى مع الولايات المتحدة الأمر الذى لا تقبله الولايات المتحدة ، والولايات المتحدة لا تقبل حتى أقل من هذا النمو فى قوة الاقتصاد الصينى . من الواضح أن القوة العسكرية تنمو فى أعقاب الثروة الاقتصادية ، وهذا ما حدث فى اليابان ، ففى السنوات التى أعقبت الحرب مباشرة كانت اليابان فقيرة جدا ، ومن المعتقد أن قصر النفقات العسكرية لليابان على

١٪ من مجمل الناتج القومى سيجعل اليابان ضعيفة دائما ، ولكن الاقتصاد اليابانى زاد وفاق توقعات الغرب حتى أصبحت ثانى أغنى دولة فى العالم ، فنسبة ١٪ من مجمل الناتج القومى التى تنفق على القوات المسلحة تصبح أكبر مما تنفقه المملكة المتحدة على الأسلحة ، وبالمثل إذا صارت الصين غنية ، وحتى لو أنفقت نسبة ضئيلة من ميزانيتها فقط على التسليح فسوف تصير كبيرة جدا ، وهذا أمر ينظر إليه الغرب نظرة قلق .

والصين كذلك دولة نووية ، وليست هناك مؤشرات تدل على أنها أقل مسئولية عن القوى الغربية بالنسبة لاستخدام الأسلحة النووية ، ولكن لماذا يفترض أن تكون القوة النووية الغربية مسئولة ولا تبادر بالحرب النووية؟ والحقيقة أن الأسلحة النووية بغض النظر عمن تكون فى يده تجعل كل الناس متوترين وخائفين ؛ فلابد من حظر استخدام الأسلحة النووية لصالح البشرية جمعاء ، فمادامت بعض الدول تملك الأسلحة النووية فسوف تحاول دول أخرى تطوير وإنتاج أسلحة نووية أيضا ، كذلك فإن من يمتلك الأسلحة النووية ليس من حقه أخلاقيا أن يطالب الآخرين بألا يمتلكوا أسلحة مماثلة .

وماليزيا تطالب بشدة بحظر شامل للأسلحة النووية ، والحقيقة أننا قلقون من التطوير المستمر لما يسمى بالأسلحة التقليدية ، فتكاليف هذه الأسلحة تتزايد باستمرار كلما زاد تعقيدها ، وكلما أنفقت الدول الغنية أموالا فى تطوير وإنتاج هذه الأسلحة حاولت استعاضة هذه النفقات الباهظة ببيعها إلى الدول الفقيرةالعاجزة عن تطوير أسلحتها ، فإذا رفضت دولة شراء أحدث الأسلحة عرضت على جيرانها وأعدائها ، وإزاء فزع هذه الدول من فكرة تسليح جيرانها وأعدائها بأقوى الأسلحة تضطر إلى شرائها ، ثم يشترى الجيران كذلك وعندئذ يتهم الجميع بالمشاركة فى سباق التسلح ، وبالطبع سيصبحون كلهم فقراء حيث إنهم سينفقون جزءا كبيرا من ميزانياتهم على السلاح .

والواقع إن ما يحتاجه العالم ليس حظرا فقط على الأسلحة النووية ولكن خفضا

كبيرا فى نفقات تطوير ما يعرف الأسلحة التقليدية الحديثة ، والعالم ليس فى حاجة إلى هذه الأسلحة ، فهى تبديد للمال لأنها لا تأتى بأى عائد على أى إنسان .

وماليزيا تقف ضد منشآت الطاقة النووية ولا نظن أننا نمتلك ناصية المعرفة الكاملة حول أخطار استخدام هذه الطاقة ، وتقع حوادث متعددة من أجل الراحة ، فأفضل مصدر للطاقة المتجددة هو القوى المائية ، ويجب أن يكون خبراء البيئة من الحكمة بحيث يقبلون إزالة بعض الغابات من إجل إقامة منشآت للطاقة المائية ، فهى أفضل بكثير من منشآت الطاقة النووية من ناحية الأمان الأكيد أو تلويث منشآت الطاقة الحرارية .

لقد قام الجنرال پيرڤيز مشرف ، الرئيس التنفيذى لپاكستان بزيارة عمل لماليزيا فى المدة من ٢٧ إلى ٢٩ مارس ، ولا أريد أن أوجه النقد إلى السياسات الداخلية للدول الأخرى ولكننى استمعت بحرص شديد لحكايته عن الظروف التى أدت إلى استيلائه على الحكومة فى پاكستان .

إن الديموقراطية أفضل نظام للحكم أبدعه الإنسان ولكنها غير كاملة ، وفشل الناس فى فهم نقاط الضعف والقيود التى تحد من الديموقراطية سيؤثر سلبا على تطبيقها ، وفى پاكستان وقعت ثلاثة انقلابات عسكرية ، وفى كل وقت تعود إليها الديموقراطية يبتهج العالم كله ، ولكن ليس هناك مايشير إلى أن پاكستان فى ظل الديموقراطية قد حققت نجاحا أفضل مما حققت فى ظل الحكم العسكرى .

ولقد وعد الچنرال مشرف بإعادة الديموقراطية إلى پاكستان ، ولكنه لم يحدد موعدا لذلك بسبب رغبته فى إحلال نظام للحكومة يكون للولايات فيه رأى فى الحكومات المحلية للإقلال من مظاهر الفساد والتعطيل البيروقراطى وتحسين الاقتصاد ، ولا يمكن لأحد أن يظن أن هذا كله يمكن أن يتم فى وقت قصير .

وأعتقد أنه مخلص فى رغبته فى تقصير فترة رئاسته ، فإذا تعاون كل الناس بما فيهم

الأحزاب السياسية لأمكن تقصير المدة ، ولكنه إذا لـم يتيسر له الاستقرار السياسى المطلوب لإحداث هذه التغيرات فربما اضطر إلى البقاء فى السلطة مدة أطول .

أتمنى له كل التوفيق فى مهمته الشاقة .

الفصل السادس عشر
الأسلوب الماليزى

حزنت كثيرا مما حدث للسيد / أوبوتشى ، أفكر فيه بوصفه صديقاً حميماً لماليزيا ولى شخصيا ؛ إذ نجح فى قيادة اليابان فى أوقات صعبة أكثر مما كان يتوقع كثير من الناس عندما كان رئيسا للوزراء ، وكان دائما قادرا على الاستماع إلى مستشاريه جيدا وهذه صفة طيبة يتحلى بها القائد الناجح ، وأسفت كثيراً جدا على أنه لن يستطيع أن يمثل اليابان فى مجموعة ال ٨ فى أوكيناوا ، وأنا واثق من أنه كان مؤيدا جدا لاتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ودول الجنوب الأخرى .

وفى اجتماع مجموعة الـ٧٧ لدول الجنوب فى كوبا اقترحت إرسال القرارات إلى مجموعة ال ٧ وكذلك القرار الخاص بعدم النظر بعين الاعتبار إلى أى قرار يصدر من مجموعة ال ٧ إذا لم تؤخذ وجهة نظر الجنوب فى الحسبان .

ولم يكن هناك اقتراح بأن يتواجد ممثل لمجموعة الـ٧٧ ليجلس فى مداولات مجموعة الـ٧ .

غبار ورطوبة .

لقد نسبت إلى الأفكار الخيالية ، والجدير بالذكر أن ما كان خياليا بالأمس أصبح واقعيا اليوم .

تستخدم مكانس كهربائية لسحب الغبار من الأرضية ، وفكرت فى استخدام نفس النظام فى سحب الهواء المشبع بالغبار لتنقيتة وضخ الهواء النقى من الجانب الآخر ، وماليزيا بها رطوبة عالية ويبدو لى أن الهواء النقى إذا مررناه قبل طرده خلال أنابيب تبريد يصبح أكثر جفافا ويخفف من وطأة العرق و المضايقات .

وليس المطلوب مكانس كهربائية عملاقة ، فالمطلوب هو مروحة مزودة بأنبوب فقط ، ومن الطبيعى أنها لن تطهر الغلاف الجوى كله ، ولكن توضع فى تقاطعات الطرق العالية التلوث لتساعد على تقليل شوائب الغبار والرطوبة فى المنطقة المحيطة .

والظاهر أن الشركة اليابانية التى حدثتها فى هذا الأمر لم تر فيه فكرة جيدة .

ولم يتمكن أحد من التوصل تماما إلى سبب انتشار الصداع اليابانى فى ماليزيا ، ويرى بعض الناس أن سببه تدمير الغابات ، ولكن المرض منتشر أكثر فى مناطق ليست بها غابات ، ومن البدع الحديثة أن نلقى اللوم فى كل شئ على تقطيع الغابات .

ويظن بعض الناس أننى - لابد - واقع تحت ضغط هائل فى العمل ، والواضح أن إدارة أية دولة تفرض قدرا كبيرا من الضغط ، وبعض الناس لهم القدر ة على التعامل مع الضغط أكثر من غيرهم ، وأظننى متوسط القدرة على العمل تحت ضغط ، ويتضح أثر ذلك من النوبة القلبية التى أصابتنى فى عام ١٩٨٩ حين لزم الأمر التدخل بالعمليات ، وعلى أية حال بُلّغت بألا أتخذ قرار الاستقالة بعد العملية مباشرة لأننى وقعت تحت جهد مابعد العملية .

وإننى لسعيد لأننى لم أتخذ قرار تقديم الاستقالة فى ذلك الوقت ، والآن أشعر أننى قادر على العمل ولا أشعر حقا بأننى أعمل تحت وطأة التوتر ، وكنت دائما قادرا على الاسترخاء والنوم بسهولة ، وعند ركوبى الطائرة أو السيارة فى طريقى إلى أية جهة تأخذنى سنة من النوم تساعدنى على الانتعاش واسترداد عافيتى بدنيا وذهنيا ، ودائما أغتنم فترة قصيرة من النوم بعد الغداء وأنا جالس فى مقعد وثير .

وعندما طبقت ضوابط التحكم فى العملة فى سبتمبر عام ١٩٩٨ ؛ وكان نائب رئيس الوزراء السابق قد أقيل من منصبه وقدم للمحاكمة ، كان من الطبيعى أن أعانى كثيرا من التوتر ، ولكن الانتخابات أثبتت أن أغلبية الشعب كانت لا تزال مؤيدة للحكومة .

ورغم أننى كنت مقتنعا بأن الضوابط تسير فى الاتجاه السليم ؛ إلا أن إمكانية الفشل كانت لا تزال قائمة ، فإذا فشلنا سيعم الخراب القطر كله والناس أجمعين ، ولكن تبين أننا كنا نسير سيرا حسنا ، وفى العديد من المناسبات كنا نتخذ قرارات حادة وثبت أنها كانت ناجحة .

وعليك أن تكون مقتنعا بأنك على حق قبل أن تتخذ أى قرار ، ولا يكون التوتر شديدا إلا عندما نكون غير واثقين من الصواب ، وعلى أية حال فإننى أشعر بالاطمئنان فى معظم الأوقات ، وإننى أمرض ككل الناس ولكن المرض ليس خطيرا بالدرجة التى تضطرنى إلى الاستقالة .

إننى لقادر على التصدى للمشكلات بأسلوب منهجى نظرا لتعليمى الطبى .

عندما تواجهك بعض المشكلات سيكون عليك أولا أن تناقش نفسك كيف حدث الخطأ ، ثم عليك أن تناقش الأمر مع الغير ، وعليك أن تفحص كل جانب من جوانب المشكلة ، وأخيرا عليك أن تختار مجموعة من الناس الذين لا يخشون انتقاد أفكارك .

وفى قضية أزمة العملة الماليزية أنشأنا مجلسا أسميناه المجلس الوطنى للعمل الاقتصادى (NEAC) ، وكانت تجتمع اللجنة التنفيذية لهذا المجلس تجتمع كل صباح ، وتناقش موقف العملة بالتفصيل ، تناقشنا حول التعامل مع المشكلات ، وكانت فكرة التحكم فى العملة ثانية أفكارى ، أما فكرتى الأولى التى رفضت فكانت زيادة دخل الفرد ورفع أسعار كل شىء لتحييد خفض العملة ، فإذا انخفضت قيمة العملة ١٠٠٪ فهذا يؤدى إلى أن تظل القوة الشرائية كما هى .

ولكن هذه العملية كانت تحفها مخاطر جانبية ، فبينماترتفع قدرة الناس على شراء الواردات ، فربما نفقد السيطرة على التضخم ، وهناك كثير من الأشياء لا نستطيع أن نتوقعها ، فأسقط زملائى الخطة ، وعلى ذلك بدأت أقلب فى ذهنى أفكارا أخرى .

درسنا إدارة العملة فى الصين وشيلى وبعض الدول الأخرى ، وكان الرينجت الماليزى قابلا للتحويل بحرية ، وهذا يعنى أن تجار العملة يستطيعون الشراء أو الاقتراض بحرية وينغمسون فى المضاربة ، والنتيجة هى التذبذب فى سعر التحويل ، ويمكن فقط تحديد السعر إذا لم يتم تداول العملة تجاريا ، ومنذ تحكمنا فى سعر العملة اكتشفنا أنه بغض النظر عن الصين ، فإن الأرچنتين ودول البحر الكاريبى قد قامت بتثبيت سعر التحويل ؛ وثبتته دول الكاريبى لمدة ٢٥ عاما تقريبا ، ويتملكنا العجب : لماذا لم يهاجموا بشراسة مثلما هوجمنا بسبب تحكمنا فى سعر تحويلنا؟

وفى ماليزيا كنا نلتزم الحكمة فى إدارة شؤوننا المالية ، فلم نقترض كثيرا ، ولم نستخدم احتياطينا الأجنبى للدفاع عن عملتنا ، وكان لدينا قدر من السيولة فى إطار النظام ، رغم أن المال كان يضخ إلى سنغافورة جملة واحدة ، ولكن عندما أعلنا أن الرينجت الذى لا يعاد إلى الوطن فى ظرف شهر لن يدخل البلاد بعدها أبداً ، عاد المال لأنه سيصبح عديم القيمة خارج البلاد ، وهناك عدة أمور يجب مراعاتها عند التعامل مع المشكلات الاقتصادية ، وليس مجرد تثبيت سعر التحويل .

وبصفتى رئيسا للوزراء يجب على أن أفكر فى الحلول ، ويفكر الآخرون كذلك فى الحلول الممكنة ويطرحون الأفكار ، فإذا توصلوا إلى فكرة صائبة وجب على أن أناقشها ، فكون الفكرة ليست فكرتى لا يعنى أنه محكوم عليها بالخطأ ، فالسبيل الوحيد للنجاح هو القدرة على تمييز الأفكار الصالحة ، فإذا اتخذت وأنا رئيس للوزراء قرارا بالتقييم الخاطئ وتبين أن الأفكار سيئة فسوف أتحمل المسئولية ، والقدرة على تقييم الأشياء والتوصل إلى الأفكار الجديدة بنفسك مهم للغاية بالنسبة للقادة .

فالقائد عليه أن يكون مستعدا لمواجهة النقد وأن يعمل كل جهده للتغلب على المشكلات ، وعليه أن يهتم بالنقد ؛ فإذا كان له أساس فليبحث ذلك ، ولكن الناس أحياناً ينتقدونك لمجرد أنهم يكرهونك ؛ وحينئذ عليك أن ترفض هذا النقد ، ولن تكون محبوبا

دائما ، و النقد جزء من حياة القائد .

وبصفتك قائدا يحملك الشعب المسئولية ، ولا أود أن أترك منصبى وأسلم البلاد إلى من يأتى من بعدى وهى فى حال سيئة ، وعندما نعمل من أجل تقدم بلد ما لابد أن نقبل الحاجة إلى بذل التضحيات ، فالدولة عليها أن تضحى قليلا بخواصها البيئية فى سبيل التنمية ، والتلوث –أساسا– نتيجة للفقر ، فإذا كنت فقيرا فعلت فقط ما تستطيع أن تتحمله ، وإذا أردت أن تخلى قطعة من الأرض من أشجارها فأرخص شىء هو أن تحرق الغابة ، وسوف يكون هناك دخان وغبار ولكن الفقراء عليهم أن يألفوا ذلك ، والذين يجأرون بالشكوى هم الأغنياء ، فعندما ينزعجون لا يفكرون فى مشكلات الفقراء .

ولهذا ، فالحل لمشكلة البيئة هو بالفعل إثراء الشعب ، ولكى تثرى الفقراء ؛ لابد أن تكون مستعدا لشراء منتوجاتهم بأسعار مرتفعة ، فإذا توافر لهم الرزق الكافى كان من السهل على الحكومة أن تتحكم فى الأشجار التى يقطعونها ، ولكن إذا صودرت أخشابهم فعندئذ سيحرقون الغابات كى يزرعوا المحاصيل على أرضها ، وحينئذ سينتشر التلوث وتختفى الغابات .

والدول الغنية لا ينبغى أن تجعل الدول الفقيرة أشد فقرا ، فإن فعلت ذلك فلن تستطيع رعاية البيئة ، والنظرة إلى الدول الفقيرة على أنها بالوعة الكربون للدول الغنية ليس أعدل الأمور ، فذلك مثله كمثل من يطلب من الدول الفقيرة أن تظل فقيرة حتى ينعم الأغنياء بحياتهم .

وسوف ينتقد علماء البيئة شركات تقطيع الأخشاب على جمع المال وهى المسئولة عن استنزاف احتياطيات الغابات ، ولكنها أيضا توجد فرصا للعمل وتدفع أجورا للعاملين الذين ليس لهم دخل سواها ، فإذا طالبت الشركات بالتوقف فسوف تحرق الغابات لتزرع المحاصيل على أرضها ، وسوف تفقد الأخشاب ويعم التلوث و تفقد مستودعات الكربون .

والدول الغنيـة لا تفكر حتى فى هذه الأمور ، ومن حسن حظنا فى ماليـزيا أن لدينا مصادر أخرى للدخل ، وشعبنا يعمل كله ولسنا فى حاجة إلى حرق الغابات ، ولكن الدول الأفقر ، عندما لا تكون للأخشاب قيـمة فيها وتريد أن تنتج محاصيل أخرى ، تحرق غاباتها لأن هذه هى أسهل طريقة لإزالتها ، ويعانى الجيران من ضباب الدخان .

وعلى المدى البعيد ، يمكن تجنب ذلك بإثراء الفقـراء ، وأقل ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولى هو شراء منتوجات الدول الفقيرة بأسعار مرتفعة ، ويمكنهم شراء الأخشاب المصنعة والأخشاب ذات القيمة المضافة حتى يصبح الناس أكثر ثراءً ، وإلا فالتلوث قادم .

لقد عقد اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) اجتماعا لوزراء البيئة فى برونوى فى الشهر الماضى ، سمى بقمة الضباب ، وحاولنا أن نحد من حرق الغابات ، ولكن صعب الأمر علينا حيث إن الناس فقراء ، وأخيرا ونظرا للهجمات على عملات دول جنوب شرقى آسيا أصبح أشد فقرا ؛ ولهذا فسيستمرون فى حرق غاباتهم لإخلاء الأرض لزراعة المحاصيل الغذائية .

وحضرت مؤتمر قمة مجموعة الـ٧٧ المنعقد فى هافانا بكوبا فى أبريل . الأيديولوچيات لم تعد تهم هذه الدول ، والجميع يتمنون لدولهم رخاءً أو فر ، وتدل جميع الأرقام على أنه على مر السنين أصبحت الدول النامية أشد فقرا ، فأسعار السلع انخفضت وعليهم أن يبيعوا سلعا أكثر لشراء سلع مصنعة بنفس الثمن ، والسلع التى يطلبونها ارتفعت أسعارها بأعلى وأسرع من ارتفاع أسعار سلعهم ، وأعتقد دائما أنك إذا أثريت الشعب فسوف تصبح أنت غنيا كذلك ، فمثلا ، عندما تستثمر اليابان فى ماليزيا يعمنا رخاء أوفر ومن ثم نشترى أكثر من اليابان وبالتالى تثرى اليابان ، وعندما يفتقر الشعب فأنت تدمر الأسواق .

فى القرن الحادى والعشرين سوف تغير التكنولوچيا أساليب معيشة الناس جذريا ، وفى الثورة الصناعية تغيرت أساليب معيشة الناس ، فبدلا من العمل فى المزارع ذهبوا للعمل فى المدن فى محيط سيىء للغاية ويعيشون فى المنازل الرديئة التى توفرها لهم الشركات ،

ونحن الآن لدينا تقنيات جديدة وخاصة تقنية الاتصالات بمعنى سرعة الحركة للمعلومات والناس والبضائع ، وهذه بدورها سوف تغير من أنماط حياة الناس ، فإذا لم تتداول هذه التغيرات ، فمن الواضح أنك لن تستفيد منها ، وسيكون الفقراء أقل قدرة على مسايرة هذه التغيرات .

لقد أنتج رواد الصناعة فى بريطانيا ملابس قطنية رخيصة الثمن وأغرقوا الهند بها ، وتوقف النساجون اليدويون فى الهند عن العمل ، ونخشى أن يحدث مثل ذلك مرة أخرى ، ولكنهم لا يحتاجون إليها ، فماليزيا تحولت إلى الصناعة بالسماح للمستثمرين الأجانب بدخولها ، وتستطيع الدول الفقيرة أن تفعل هذا وسوف تتعلم التكنولوچيا الجديدة بالتدريج ، ولكن المستثمرين الأجانب يجب ألا يأخذوا كل شيء لأنفسهم ، ولابد أن يتركوا شيئا للمواطنين المحليين وأن يساعدوهم على الثراء ، وعندما يصبحون أثرياء يستطيعون أن يشتروا أكثر من الأثرياء وبذلك يصير الأثرياء أكثر ثراء .

الآن لا تقوم تكنولوچيا المعلومات (IT) بذلك ، وبالبيع المباشر للمستهلكين فى الدول النامية تستبعد شركات التجارة الإلكترونية المستوردين والموزعين وتجار التجزئة ، قد يدفع المستهلكون ثمنا أقل ، ولكن كثيرا من الناس سوف يخسرون أعمالهم ويفقد العاملون وظائفهم ، والعاطلون لن يستطيعوا شراء السلع الرخيصة ، وستفقد الحكومات عائداتها . حكومات الدول الغنية -حيث يوجد مصدرو «الدوت كوم» التى ستكون قادرة على جنى مكاسب وجمع ضرائب .

وفى الوقت ذاته نلاحظ عمليات اندماج ضخمة للبنوك والصناعات والأعمال الحرة ، وعندما تسقط الحواجز وتزول الحدود تنتقل هذه الشركات الضخمة إلى داخل الدول الفقيرة وتبتلع ما فيها من شركات وبنوك ، وهذه الشركات الضخمة ستكون أكثر كفاءة وربما تدفع أجورا أعلى ، ولكنها ستتحكم فى الدول الصغرى . لقد رأينا كيف صارت الدول الصغرى المنتجة للموز تابعة لأصحاب مزارع الموز الضخمة من الأجانب ، وفى

الوقت الحالى فإن مقرضى الدول التى أصبحت فقيرة بسبب تخفيض قيمة عملتها يستخدمون صندوق النقد الدولى بكفاءة بغرض السيطرة على دول عملائهم . وهذا خطأ ، لأن التجارة الإلكترونية ينبغى أن تفيد الفقراء والأغنياء على السواء .

لقد أنشأت ماليزيا هيئة لدراسة العولمة والنزعة التحررية و العالم بلاحدود والتى نظن أنه سيكون لها عواقب خطيرة بالنسبة لنا ، ولهذا فنحن حذرون ؛ ولمسايرة هذا أنشأنا الممر السريع للوسائط المتعددة (MSC) ولا يوجد شيء آخر فى أى مكان يقارن بممر ماليزيا هذا ، وسوف نبنى مدينة خاصة بذلك تجهز بأحدث مرافق البنية التحتية للاتصالات ، لقد أبدعنا بيئة صالحة للعيش فيها ، وسوف تتاح الامتيازات لكل من يحضر أو يخرج من البلاد للعمل فيها ، وقد جذبنا ٣٠ شركة أخرى عالمية أجنبية لتكنولوچيا الاتصالات بالإضافة إلى حوالى ٣٠٠ شركة ، وسوف تقوم جامعة لمختلف وسائل الإعلام بتخريج العاملين المطلوبين فى هذا المجال .

ونقوم بتطوير مطار كوالالمبور الدولى ليكون مركزا للاتصالات ، وفى الوقت ذاته نقوم ببناء مدينة إدارية جديدة ، وهى المدينة الإدارية الجديدة التى يقع فيها مكتبى ، ذلك هو تجاوبنا مع تحديات التكنولوچيا العالمية للاتصالات ، كما فتحنا بلدنا للمستثمرين الأجانب فى مجال تكنولوچيا الاتصالات مثلما فتحناها من قبل للتصنيع ، ونأمل أن نفيد كثيرا من هذه الاستراتيجية ، وفى النهاية نتعلم ما فيه الكفاية عن تكنولوچيا الاتصالات لنستخدمها بأنفسنا لتطوير بلدنا .

نحن ونأمل أن يأتى إلى ماليزيا المستثمرون الأجانب ، والخبراء والمقاولون حتى يفيدوا من هذا العرض ، سوف يربحون كثيرا كما نربح نحن أيضا ، وهذا هو أسلوبنا: أن نقتسم ما نملك مع الآخرين ونربح من هذه القسمة من خلال الفرص التى أتحناها ، وهكذا ينبغى أن يكون الطريق إلى العولمة والنظام الجديد للاقتصاد العالمى وشؤونه المالية .

الفصل السابع عشر

أسطورة المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (UMNO)

س : ما تقييمك لمؤتمر (UMNO) الأخير ؟

جـ : كان مؤتمر أومنو مؤيدا للقيادة إلى حد كبير ، وكان هناك بعض القلق ، وذلك راجع إلى عدم الفهم ، وهذا هو السبب وراء التأييد القوى بعد التوضيح ، لقد هتف الحاضرون بحماس مرتين عندما أجبت على النقاط التى طرحوها ، وأحيانا يكون من الصعب التواصل مع حزب يبلغ تعداده ٢,٨ مليون عضو ، وبطبيعة الحال يتداخل الولاء للأشخاص عند الانتخابات مع الولاء للحزب ، ولكن بمجرد انتهاء انتخابات الحزب أصبح الانتماء أقوى .

س : لماذا ركزت على السياسات المالية ؟

جـ : أخشى ما أخشاه أن يصل قائد وخاصة رئيس الوزراء فى هذا البلد إلى السلطة عن طريق الفساد ، وهذا يعنى أن الفساد تتهاون فيه القيادة ، ويصبح كل فرد فاسدا ، وهذا مهم جدا ، فإذا أصبح قادة حزب أومنو قادة للحكومة وجب عليهم أن يكونوا طاهرين ، ويجب بذل أقصى جهد لضمان انتخاب القادة الطاهرين .

س : يظن الكثيرون أن بعضا ممن فازوا بمنصب نائب الرئيس وبمقاعد المجلس الأعلى استخدموا المال ؟

جـ : هناك عدة اتهامات ، ولكنى لا أتعامل على أساس الاتهامات ؛ فلابد أن يكون أمامى دليل واضح ، وأعتقد أن الناس لا تفسر ما يفعلون على أنه فساد ، فمثلا ، يقولون : إنهم لم يقدموا أموالا لمن يدلون بأصواتهم كممثلين للحزب من القسم ، ويعطون المال فقط للذين ذهبوا إلى المخيم للانتخاب ، يدفعون لهم نفقات السفر والفنادق مثلا ، وبالنسبة لهم يعنى الفساد إعطاء المال للناخبين بالفعل ، فيدفعون للعاملين

معهم لأنهم لا ينتظرون من عامليهم أن ينفقوا من مالهم الخاص ، وفى نظرى أن ذلك حتى يعتبر فسادا ، وعلى أية حال ، هناك مرحلتان مختلفتان : إحداهما قبل أن يتعهدوا بألا يقوموا بحملة والثانية بعد تعهدهم ، قبل تعهدهم بعدم القيام بحملة كانوا ينفقون أموالا ، تؤدى إلى اتهامهم بالفساد ، ولكن بعد أن قرروا عدم القيام بالحملة لم تقدم لهم أموال ، وعلىّ أن أعترف بأن بعضهم يُعتقد أنهم استمروا فى استخدام المال ، ولا أعرف بالتأكيد إن كان الذين استخدموا المال قد نجحوا أو لا .

س : هل تستطيع تنفيذ تعليمات أكثر حزما فى الحزب مثل منع صرف الأموال للمندوبين وعائلاتهم نظير أجور السفر ونفقات الإقامة فى الفنادق . . . ، إلخ ؟

جـ : سأحاول ولكن ذلك سيكون صعبا جدا .

س : أليس صحيحا أن الماليزيين الآن أصبحوا أكثر ثراء الأمر الذى جعلهم لا يعبثون بالقيم الطيبة للحياة ؟

جـ : من الطبيعى أن يفقد المرء توازنه عندما يصبح غنيا فجأة ، فإذا أعطيت شخصا فقيرا مليون دولار فلا تتوقع منه أن ينفقها بحكمة ، وسينفقها فقط على الأشياء التى يحب ، وهذا هو أحد ردود الفعل الإنسانية للثروة المفاجئة ، وواجب الحكومة أن تذكر الناس وتتحدث إليهم بأنه ليس من الحكمة التخلى عن القيم الطيبة ، مثل معرفتهم كيف يكونوا شاكرين ، فإذا كان لديك إحساس بالشكر والعرفان فستكون أكثر مسئولية ، وعلى الحكومة أن تحيى من جديد ثقافة الماليزيين لتثبت فى نفوسهم القيم الطيبة وليس ما ألفوه فقط ، بل وثقافة الشعب . ما كان ينقصهم من قبل ، وتلك هى عملية إعادة بناء ثقافة الشعب .

س : نحن اليابانيين نميل إلى نسيان القيم الطيبة للحياة ، ألا يزال عندك شىء تريد أن تكيفه فى سياسة الاتجاه شرقا ؟

جـ : عندما طبقنا لأول مرة سياسة الاتجاه شرقا برزت صفات عند اليابانيين أعانتهم على

التغلب على الصعوبات الناجمة عن سنوات الحرب الماضية ، فاليابانيون اجتهدوا فى عملهم ، وكانوا قانعين حتى بحفنة من الأرز فى سبيل انعاش اقتصادهم ونجحت اليابان فى النهاية ، وتلك هى الصفة التى نريد أن نقلدها : الاجتهاد فى العمل و الموهبة وطباع الولاء عند العاملين اليابانيين ، ونزعة الاهتمام التى يوليها مديرو الأعمال اليابانيون للعاملين ، وفى اليابان عمر وظيفى ، ولا يمكن فعل هذا دائما الآن . وفى دول أخرى ، يعتقد الناس أن رخاء العاملين هو مسئولية الحكومة وليس الشركات ، وفى النهاية تدفع الشركات الضرائب للحكومة ، وهذا يقتل الولاء للشركات ، وبدون الولاء لا تستطيع الشركة أن تحقق نجاحا حقيقيا ؛ ولهذا فتلك هى القيم المطلوب منا أن نقلدها ، ولكن مانراه اليوم هو نتيجة تعرض الشباب اليابانى خاصة ، الذى تعتبر ثقافته غير عميقة الجذور ، للقيم التى يشاهدونها فى الغرب ، وهذا هو السبب وراء السلوك غير المسئول فى اليابان ، وباعتراف الجميع لا يمكنك توفير الحماية لشعبك من النفوذ الأجنبى ، ولكن على كل دولة تحب ثقافتها أن تحاول جاهدة وبوعى شديد غرس القيم الطيبة فى الجيل الصاعد ، وهذا ما نود أن نطبقه فى ماليزيا .

س : هناك رجال أعمال ماليزيون يريدون أن يندفعوا فقط وراء الربح ، وحتى استغلال اسمك بأنهم «أصدقاء حميمون ومقربون لرئيس الوزراء» ؛ فما رأيك؟

جـ : الناس الذين كانوا فقراء ليسوا واثقين دائما من الأسلوب الذى يؤهلهم لكى يصبحوا أغنياء ؛ وهذا هو السبب وراء استغلالهم اسمى ، وقد أعلن مكتبى أنه يجب مراجعته عند ظهور أى شخص يستغل اسمى ، وأنا لا أحابى أحداً ، ولكن إذا أساء البيروقراطيون معاملة أى شخص فأنا أساعده فما هى فائدتى إذا كنت رئيسا للوزراء ولا أستطيع مساعدة الناس؟

س : هل قررت التقاعد بعد اجتماع المؤتمر العام لأومنو ؟

جـ : أقولها صريحة ، إننى أود أن أتقاعد بأسرع ما يمكن ، ولكننى كذلك علىَّ أن أكون

مسئولا ، فلا أستطيع أن أخرج وأترك كل شيء في الدولة لإنسان غير مستعد للسير بالبلاد في سبيل التقدم ، وسواء أرضيت أم كرهت عليّ أن أظل باقيا وعليّ أن أرى كلا في موقعه الصحيح ، ومن ذا الذي سيسير دفة الأمور ، وبالطبع ربما لا يوافق الناس على ما فعلت ، وعندئذ سوف يقومون بالتغيير بعد مغادرتي ، ولكنني يجب أن أضع الآليات في موقعها الصحيح لتحقيق رؤية سنة ٢٠٢٠ ، فلدينا هدف محدد .

س : ما نوع الأعمال المتبقية أمامك لإنجازها ؟

جـ : أعتقد أن من المهم في أية دولة أن تأتي قيادتها بأفكار ، ولابد أن تبدع أفكارا تساعد على تقدم البلاد وحل مشكلاتها ، وأن تتوقع التغيرات ، وهذا مهم جدا لأنك إذا لم تأت بأفكار فلن تتقدم بلادك ، ما زال لدى العديد من الأفكار عن تطوير ماليزيا ، وليس ما أنجزه هو المهم ، بل المهم هو ما تنجزه ماليزيا ، ولو لم أكن قائدا لفعلت كثيرا من الأشياء أيضا .

س : ما نوع المشكلات التي تسبب لك الصداع ؟

جـ : يأتيني أشد الصداع من محاولة الموازنة بين تنمية المواطنين الأصليين وغير الأصليين من الصينيين والهنود ، فالصينيون اعتادوا العيش في المدن كما اعتادوا على الثراء ؛ لذلك فهم قادرون على التعامل مع الرخاء ، ولكن الماليزيين ريفيون وفقراء جدا ، وانتقلوا إلى المدن فجأة ، وفي المناطق المدنية يختلف أسلوب المعيشة ، فالناس عندهم المال الوفير ولا يستطيعون أن يتداولوا هذه التغيرات بطريقة منتجة ، وتنزعج الحكومة من أن ذلك سيؤدي إلى الانفجار والفشل .

س : وكيف تستطيع أن تحل هذا ؟

جـ : علينا أن نمدهم بالقيادة ، وعلينا أن نقدم القيم الصحيحة لهم ، وعند الضرورة علينا أن نتحدث إلى مختلف الطوائف من الناس عن المخاطر التي تواجههم ، ربما انصتوا وربما أصموا آذانهم ، وسواء أفعلوا أم أحجموا فعلينا المحاولة .

س : ألا يشعر الريفيون بالفجوة بينهم وبين المدنيين وبأنهم متخلفون عنهم ؟

جـ : ليس صحيحا بالمرة ، فإذا نظرت إلى القرى الماليزية اليوم لرأيتها أفضل بكثير عن ذى قبل ، ففيها طرق جيدة وكهرباء ومياه نقية ومنازل أفضل ، ولم تهمل ، ولدينا نظام ديموقراطى والمعارضة حرة فى نشر أى عدد من الأكاذيب ، وتحرض الناس ، فتقول إن أصدقاء رئيس الوزراء ثراؤهم فاحش ، أما عن ثراء كل عضو فى المعارضة فأهملوه ، ومن الطبيعى أن أى فرد لا يتساوى فى دخله مع الآخرين ، والواضح أن كل فرد لن يصبح مليونيرا ، ولكن المعارضة تقول للناس أن جميع الأثرياء أصدقاء للحكومة حتى يتحولوا إلى كراهيتها ، ويقال للريفيين ذلك حتى ولو لم يشعروا بأنفسهم بالفجوة التى تفصلهم عن المدنيين .

س : ولكن إذا توجه السياسيون إلى دوائرهم الانتخابية وتحدثوا مع الناس فسوف يحل ذلك كثيرا من المشكلات .

جـ : هذا صحيح تماما ، وهذا ما كنت أقوله ، فقد أهملوا واجباتهم .

س : لماذا اختتمت حديثك الافتتاحى بالدعاء؟

جـ : حاولت بكل السبل أن أرشد أعضاء (UMNO) وخاصة فيما يتعلق بالفساد ، ولكنهم لا يزالون عرضة للتضليل بسهولة ، ولهذا أتوسل إلى الله بالدعاء وهو ملاذى الأخير .

س : هناك نقد موجه إلى أبنائك الذين يتبوؤن كثيرا من المناصب فى مجالس الإدارة بوصفهم مديرين تنفيذيين فى الشركات الخاصة .

جـ : أعلم أنهم يعملون فى الأعمال الحرة ، ويرأسون كثيرا من مجالس الإدارة ، وكثير من الناس يرأسون كثيرا من مجالس الإدارة ، وهذا شىء عادى ، وهم يتبوؤن هذه المقاعد بسبب خبراتهم ، وهم عادة لا يميزون فى الرواتب أو الامتيازات مثل غيرهم من أعضاء مجلس الإدارة ، وتربح الشركات من خبراتهم لا من شخصياتهم .

س : ذكرت أن الحزب الإسلامى الماليزى (PAS) يستخدم المساجد لأغراض سياسية ، فهل تظن أن (UMNO) سيعود إلى التركيز على أهمية الدين؟

جـ : نحن دائما نركز على أهمية الدين ، ولكننا لم نستغل الدين فى تخويف الناس لكى يؤيدونا ، وبدلا من هذا ندعو إلى الأخوة فى الإسلام كما هو متبع فى ديننا ، أما (PAS) فيستغلون المساجد للتفرقة بين الماليزيين ، ولبث بذور الحقد على الحكومة من أجل الحصول على أصوات الناخبين .

س : هل تظن أن هناك تهديدا من المعارضة ، مثل (PAS) للحكومة ؟ فإذا كان الأمر كذلك ، فما هو التهديد ؟

جـ : هناك بالطبع تهديد ، فربما استطاع (PAS) أن يجعل الماليزيين المسلمين متعصبين ويكرهوننا حتى يكونوا مهيئين للعنف ، ولكننا نؤمن بأننا قادرون على نشر التعاليم الصحيحة حول الوسطية فى الإسلام ومنع ذلك من الوقوع .

س : وجهت اتهامات إلى جريدة الحزب الإسلامى الماليزى (PAS) ، فلماذا تم ذلك؟ وهل هذا الاتهام ضد حرية الرأى ؟

جـ : عندنا فى ماليزيا ثلاثة أعراق مختلفة ، اعتادت أن يكره كل منها الآخر ، وفى عام ١٩٦٩ ثارت أعمال شغب عرقية قتل فيها أكثر من ١٠٠ فرد ، وكانت بعض الصحف مسئولة عن إثارة الشغب العنصرى والعنف ، وعلينا أن نمنع ذلك بأن تكون الصحف مرخصة ، فجريدة «الحركة» مرخصة بصفتها جريدة حزبية وليست للتداول العام ، وهى تنشر الأكاذيب وتحاول أن تحرك الناس ببث الكراهية بينهم ، ولهذا لابد من تحديد عدد النسخ التى تصدرها «الحركة» مثل أى صحيفة لحزب سياسى آخر ، وهى لم تحظر .

س : الآن والسيد أنور فى المحاكمة ، هل يمثل تهديداً لك أم للحكومة ؟ وهل سيظهر على

الساحة السياسية مرة ثانية ؟

جـ : ليس تهديدا لى شخصيا ، ولكن المعارضة سوف تستغل مصيره لتثير الكراهية ضد الجبهة الوطنية سعيا للمزيد من أصوات الناخبين ، وفى انتخابات عام ١٩٩٩ كانت صورة أنور ذات الكدمات السوداء حول عينه تستغل بنجاح لإقصاء المؤيدين للحكومة عنها .

س : لماذا كان عليك أن تتحدث عن السيد / أنور مرارا وتكرارا فى مؤتمر (UMNO) ؟

جـ : اضطررت للحديث لأن الكثيرين لا يزالون يجدون صعوبة فى تصديق أنه ارتكب فعلا فاضحا ، وحتى يقتنعوا لا يمكن أن نتوقع منهم الدفاع عن الحكومة باقتناع ، ولابد من ذكر الحقائق صراحة وإلا ظن الناس أننا نخفى الحقائق أملا فى أن ينساها الناس .

س : وكذلك اتهمت السيد / زاهد فى حديثك ولكنه انتخب عضوا فى المجلس الأعلى بدعم كبير ، فكيف تحلل ذلك ؟

جـ : أنكر زاهد علنا أنه لم يعد يؤيد أنور ، ومن العادى أن نرحب بعودة الابن الضال الذى أعلن توبته .

س : إذا كان أمامك كثير من المهام فهذا يعنى أنك لن تتخلى عن منصبك .

جـ : أظن أنه عندما تحل المشكلات الكبرى فسوف أتنحى ، ولا أستطيع أن أقول متى ؛ لأن ذلك يمكن أن يؤثر على ما أريد أن أفعله لتغيير المناخ فى الحزب .

س : عينت خليفتك السيد عبد الله ، فكيف تقيّمه ؟

جـ : كان لدينا أربعة رؤساء وزارات ، وكان لكل منهم أسلوبه فى تنفيذ السياسات الأساسية نفسها ، وأعتقد أن السيد عبد الله لن يغير السياسات بل سيؤدى العمل بأسلوبه الخاص .

س : كيف تقيّم نفسك ؟

جـ : أنا لا أستطيع أن أقيِّم نفسى ، وعلى الآخرين أن يقيِّمونى لإننى إذا فعلت ذلك فسوف أكون منحازا . البعض يريد أن أبقى ، وينتظر آخرون منى أن أرحل ، وما أظنه عن نفسى ليس مهما .

س : أقوم بإجراء هذا اللقاء منذ حوالى ستين ، وأجد أنك كلما واجهت مشكلات خطيرة تبدو شابا .

جـ : الحياة بدون مشكلات تبدو كئيبة ، فالمشكلات تثير التحديات ، وعندما تحل المشكلات تبدو سعيدا وربما تبدو شاباً ، وقد نجحت فى حل مشكلات كثيرة وربما كان هذا هو ما يجعلنى أبدو شابا .

س : هل كانت هاتان الستان أصعب وقت بالنسبة لك ؟

جـ : لابد أن أعترف بأن هاتين السنتين كانتا من أصعب الأوقات بسبب الجمع بين : هجوم المضاربين من الخارج على الاقتصاد ولم تكن لى سيطرة عليه ؛ وعلمى بأن السيد أنور لم يكن على خلق سوى حتى يخلفنى ، فإزاحته سببت بلبلة كبيرة .

س : قيل إنك أنت والسيد أنور لم تكونا على وفاق منذ زمن بعيد ، وبعد أن كان متعاطفا مع إصلاحات صندوق النقد الدولى ، فلماذا استغرقت إزاحته سنة تقريبا ؟

جـ : لم أكن موافقا على إدارته للشؤون المالية للبلاد ، ولكن لم أكن متفقا معه على الدوام ، ومازلت أسامحه ، ولكن عندما تبينت أن أخلاقه سيئة لم يكن أمامى بديل عن إزاحته .

س : لقد وجدت أيضا أن الصورة التى رسمتها لك أجهزة الإعلام الغربية خاطئة تماما ، فكيف تشعر إزاء تصويرك على أنك دكتاتور ؟ فهل تود أن تغير هذه الصورة؟

جـ : الشيء المهم هو ما يظنه بى المواطنون فى هذا البلد ، وكما ترى ، رغم ادعاء الإعلام الغربى بأننى دكتاتور فالشعب الماليزى أولى حزبى الثقة بأغلبية ثلاثة الأرباع ، ولا أظن أننى قادر على تغيير الصورة ؛ لأننى سأظل أتهم الغرب وصحافته إذا فعلوا شيئا

خاطئا ، وهم يكرهونني لذلك ، ويودون أن أرحل ؛ ولهذا فهم دائما يرسمون لى صورة سيئة .

س : ذكرت لى ذات مرة أنك طبيب ولهذا فأنت تنظر إلى الناس وكأنك تعالجهم ، وهل هذا هو السبب وراء ضعفك عندما تستبعد الناس ؟

جـ : أنا لا استبعد الناس ، وأحاول أن أعمل مع أى إنسان ، ويرتكب الناس الخطايا ولكن استبعادهم لا يحل مشكلتى ، وهذا هو السبب وراء عدم تغييرى لمساعدى ، وأحاول أن أجعلهم يصنعون الصواب ، فإذا فشلت حاولت ثانية .

س : هل يمكن أن يكون رئيس الوزراء شخصاً ورئيس حزب (UMNO) شخصا آخر ؟

جـ : حسنا ، هذا جائز فى كثير من البلاد ، فزعيم الحزب لا يلزم أن يكون رئيسا للوزراء ، ومن ناحية أخرى إذا أرادت الحكومة أن تتبع سياسة الحزب فأفضل شىء تفعله هو أن تجعل رئيس الحزب هو رئيس الحكومة ، وإلا فإن صراعا سينشب دائما بين رئيس الحزب والرئيس التنفيذى للحكومة .

س : إذا تحدثت عن العنصر البشرى ، فهل من الممكن أن يحدث ذلك بينك وبين السيد عبد الله ؟

جـ لا أعرف ، وأظن أنه ممكن ، فعلاقتى به طيبة ، وعندما تشغل منصبا ربما تغيرت ، وربما تغير هو الآخر عندما يصبح رئيسا للوزراء .

س : ذكرت أنك سوف تتفرغ لأعمال الحزب ، وتسلم عمل رئيس الوزراء إلى نائبك ؛ فما نوع العمل الذى تسنده إليه ؟

جـ : ليس كل العمل ، بل بعض منه ، وسوف أعين شخصا آخر للقيام بالعمل الروتينى ، وعلىّ أن أطلع على كثير من الأوراق وأن ألتقى كثيرا من الناس ، وينبغى أن أقلل من مقابلة رجال الأعمال ، فإما أن أسند هذا العمل إلى نائبى أو أن أقلل منه ، وأرجو أن أقلل من زياراتى للخارج ، ويستطيع نائبى أن يقوم بشىء من هذا ولكننا سوف نقتسم العمل بيننا .

س : ما هو تقييمك للسيد عبد الله ؟

جـ : إنه رجل طيب ، وليس مثلى تماما لأنه لا يوجد اثنان متماثلان ، وقد اعتاد أن يكون ضدى ، ولكن بالنسبة لى فأنا لا أتخذها نقطة ضده ، لأنك إذا عملت عملا مفيدا للحزب فأنا أؤيدك .

س : لماذا قررت أن يخلفك فى القيادة ؟

جـ : حسنا ، كان أحد نواب رئيس الحزب ، ولرئيس الحزب ثلاثة نواب ، طلب من أحدهم أن يغادر وربما كان الآخر شابا ، وهؤلاء الرؤساء اختارهم الحزب ، وسمعته طيبة وهو مستقيم و غير ميَّال للسلطة كثيرا .

س : كيف تقيِّم الموقف الاقتصادى لماليزيا ؟

جـ : لقد تطور الاقتصاد الماليزى وهو يتحسن كثيرا عنه فى دول تطورت هى الأخرى ؛ لأنه ليس لأحد مصلحة يمليها علينا ، فقد استقرت العملة بحيث لا يمكن لأحد أن يتلاعب بها ، وفى دول أخرى لا يزال المضاربون يتلاعبون بالعملة ؛ ولهذا فالحرية المطلوبة لانتعاش الاقتصاد ليست متوفرة ، فأنت تفعل شيئا يظنونه ضد مصلحتهم ، وسوف يخفضون عملتك وسوف تكون مقيدا بهذا الخوف ، وفى ماليزيا ، نظرا إلى أن العملة ثابتة ومستقرة فنستطيع أن نفعل أشياءً أخرى مثل خفض أسعار الفائدة ، ونستطيع أن نشجع بيع الممتلكات أو السيارات ، ونستطيع أن نساعد الشركات الماليزية على النهوض والمساهمة فى النمو الاقتصادى .

س : كيف تسير عملية إعادة بناء البنك ؟

جـ : نحن عاكفون على العمل فى ذلك ، وهى عملية معقدة ، والبنوك الماليزية مشغولة بكثير من الأعمال مثل السمسرة وأعمال البنوك التجارية . . . . . إلخ ، وعليها كذلك التزامات اجتماعية ؛ ولهذا فإن البنوك ليست تجارية صرفة فى طبيعتها ، فهل نقاطع البنوك ونعزل كل وظيفة ؟ وهل نسمح لها بالاستمرار فى أداء ما تقوم به؟ إن شىء نفعله بالبنوك سيعطل الاقتصاد ؛ ولهذا فعلينا أن نكون حريصين جدا .

س :أعلنت الحكومة منذ البداية أن جميع البنوك سوف تندمج فى ستة بنوك ، ولكن الفكرة تغيرت أخيرا .

جـ : كان هناك اقتراح بجعلها ستة بنوك ، ولكننا لاحظنا كثيرا من الاستياء بين العاملين بها ، فالحكومة حساسة للغاية لما يفكر فيه القطاع الخاص ، فإذا وجدنا أن ذلك لا يعتبر مفيدا لهم لأسباب معقولة فنحن على استعداد للتغيير ، ولابد أن نُبقى على آذاننا مفتوحة ، فمثلا نتقصى إذا كان من الصالح فصل البنوك عن شركات السمسرة ، وما هى أسباب التأييد وأسباب المعارضة ؟ لقد تغيرنا حتى بتدفقات رأس المال القصيرة الأجل لأننا نصغى للسوق ، ولسنا جامدين ، وطبيعى أن السوق إذا جاء بفكرة نظن أنها غير مقبولة فسنرفضها ، فمثلا يقولون إن الرينجت ضعيف جدا وسوف نسمح له بأن يرتفع ، ونحن نفكر جيدا ، الآن لا نرى سببا للتغيير ، وسبق أن قلنا إن الدول المجاورة إذا خفضت أو رفعت عملاتها بنسبة ٢٠٪ فسوف نفكر فى تغيير سعر التحويل من عدمه ونعتمد فى التغيير على تقديرنا وتقييمنا ، وفى هذه الحالة ما الخطأ فى أن يكون الرينجت ٣,٨ ولا يستطيع أحد أن يقول إنه يضرنا كثيرا ، فسوق الأوراق المالية يسير على مايرام .

س :يوجد فى العالم الآن عدد كبير من الزعماء السياسيين ، ما المطلوب فى رأيك للسياسة الجغرافية الجديدة للعالم ؟

جـ :يجب ألا يكون هناك جمود ، فالمشكلة القديمة سببها الجمود ، فإذا كنت فى المعسكر الغربى فسوف تؤيده حتى لو أخطأ ، وإذا كنت فى المعسكر الشرقى أيدته بدون تحفظ ، وهذا ليس صوابا ، الناس اليوم أكثر مرونة ، فإذا فعلت شيئا سيئا سحب الناس ثقتهم منك ، وماليزيا تؤيد دائما فكرة المرونة ؛ ونحن لسنا مرتبطين بأى معسكر ، لا شرقى ولا غربى .

س :ما رأيك فى دور المنظمات غير الحكومية فى الدول النامية؟

جـ :نظرا لاستعداد المنظمات غير الحكومية لتحدى السلطة واستخدام العنف فأحيانا تكون

أشد تأثيرا حتى من الحكومات ، وحيث لا تستطيع الدول النامية وقف نشاط منظمة التجارة العالمية لفرض سياستها نجد المنظمات غير الحكومية نجحت فى ذلك تماما .

ولكن المنظمات غير الحكومية التى تمثل أقلية تنكر حقوق الأغلبية ، ولذلك فهى قوة غيرة ديموقراطية ، إذا خضع العالم للمنظمات غير الحكومية سوف تعم الفوضى ، حيث إن هذه المنظمات لها مناهج عمل مختلفة وأحيانا متضاربة ، ومن الصعب التوفيق بين صراعها من أجل قواعد القانون عن طريق مخالفة القانون ، ولكن على العالم أن يقبل المنظمات غير الحكومية مثلما قبل السوق الحرة ، وأى شخص يخالفها سوف يعتبر غير ديموقراطى .

س : كيف تستطيع القوى الصغرى أن تتحدى القوة العملاقة ؟

جـ : إذا اتحدت كلمة الناس أمكنك تحقيق شىء ما حتى ضد القوى ، عندك مثلا محاولة تشكيل التجمع الاقتصادى لشرق آسيا (EAEC) ، كيف يتأتى لدول أن تشكل منظمات إقليمية مثل (NAFTA) وأن تحرم دول أخرى من حق تشكيل منظمة إقليمية ، هذه هى ازدواجية المعايير ؛ ولهذا علينا جميعا أن نقف معا ونقول ذلك ؛ ولكن إذا رفضنا أن نتحد على كلمة سواء فسيظل القوى دائما مستأسدا علينا نحن الضعفاء .

س : فيما يتعلق بـ(EAEC) لدينا الآن (ASEAN) + ٣ وخاصة فى مجال المال ، فقد وافقنا مؤخرا على اتفاقية مقايضة العملة ، وهذا تغير حاد إذا فكرنا فى مؤتمر صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى هونج كونج فى عام ١٩٩٧ .

جـ : نعم أنا أتفق معك تماما . لقد أحرزنا تقدما . لماذا تعترض دولة مثل الولايات المتحدة إذا كنا لا نفعل أكثر مما فعلوا؟ وبالنسبة لاتفاقية مقايضة العملة فهى بداية جيدة والمؤكد أنها توفر مخففا للصدمة . فى حال حدوث شىء يمكنك أن تحصل على هذه الأموال . ولكن فى النهاية لابد أن يكون لدينا صندوق للنقد الآسيوى (AMF) ولابد أن يكون قادرا على مراقبة أداء كل دولة ويعطى إنذارا مبكرا لما يمكن أن يحدث .

مثلا ، إذا انتهجت سياسة خاطئة أو إذا كان النظام المصرفى لا يعمل بكفاءة ، لابد أن يكون الصندوق قادرا على التحذير وتقديم النصح ، وهكذا يمكن تجنب الأزمة المالية .



الفصل الثامن عشر

لابد لليابان من أن تستعيد ثقتها بنفسها

اليابان ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم بعد الولايات المتحدة ، ولكن الواضح أنه رغم كونها أكبر مانح للمساعدات الأجنبية للدول النامية إلا أن دورها فى الشؤون العالمية- سواء أكان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا - مهمش ، تماما ، ويبدو أن هذه النظرة العالمية المتدنية لليابان قد أصبحت راسخة .

وهناك شعور بأن اليابان تخشى اتهامها بالتطلع إلى طموحات إمبراطورية ، وفى حرب المحيط الهادى طرحت اليابان فكرة النطاق العظيم للرخاء المشترك فى شرق آسيا ، والحكومة اليابانية و حتى الشعب اليابانى الآن يريد أن يتجنبوا أى شك فى رغبتها فى إنعاش هذه الفكرة على أية صورة ، والحقيقة أن اليابانيين يشعرون بالذنب من جراء عدوانهم فى حرب المحيط الهادى بحيث يشعرون بالحاجة إلى الاعتذار الآن أكثر منه قبل نصف قرن .

ويصاحب هذا الشعور بالذنب رغبة فى عدم إغضاب المنتصرين وخاصة الولايات المتحدة ، وطالما لم يعودوا عدوانيين فمع ذكر الجانب العسكرى ، يرحب جيران اليابان الآسيويون بذلك . حتى قبول اليابان للديموقراطية وعدم معاملة إمبراطور اليابان كإله ولكن مجرد ملك دستورى يعيد الثقة لسكان شرق آسيا بالذات . ولقد حان الوقت لكى تتخذ اليابان موقفا مستقلا وتطرح وجهات نظرها بوضوح دون خوف من الولايات المتحدة . فمثلا لم تحرز قمة مجموعة الـ ٨ فى أوكيناوا تقدما ، وكانت لاتزال هناك معارضة من الولايات المتحدة وبريطانيا فيما يتعلق بإعادة بناء النظام المالى والإعفاء من الديون للدول الأقل نموا . وبدلا من ذلك فلا يزال التركيز قائما على تدعيم صندوق النقد الدولى ، ونعلم أن اليابان تريد أن تفعل الكثير من أجل عالم أفضل ولكن يبدو أنها تنحنى أمام رغبات الآخرين .

وقد رأينا مؤخرا محاولة للتغريب الكامل لكل جوانب المجتمع اليابانى وخاصة الإدارة

اليابانية لاقتصادها و أعمالها الحرة . وبعد عقود من ممارسة الأعمال على الطريقة اليابانية ، بأدائها المتميز حقا ، يريد اليابانيون الآن فجأة أن يغيروا أسلوبهم ويتحولوا إلى عمل كل شيء على الطريقة الغربية ، وأسوأ من ذلك أن يتم تنفيذ التغيير فورا وبأى ثمن ، وحتى هنا فاليابان تطبق أسلوب «الحركة الكبرى المفاجئة» وهو الأسلوب غير الصحى لأى فرد .

فالاقتصاد اليابانى والقدرة الصناعية تحطمت تماما بفعل الحرب ، ولكن كما نعلم جميعا فقد استعادت اليابان وضعها السوى بسرعة عجيبة لتصبح ثانى أكبر اقتصاد فى العالم ، وكانت اليابان قادرة على ذلك بسبب علاقات العمل الوثيقة بين الحكومة وقطاع الأعمال الحرة ، والتى أكسبت اليابان لقب اليابان المتحدة .

هذا التعاون أكد أن الموارد اليابانية كانت موزعة توزيعا جيدا بحيث تتجنب الفاقد ، والين الذى انخفض سعره أثناء الحرب لم يعد تقييمه ؛ ورغم أن هذا جعل الواردات اليابانية غالية الثمن ، واضطر اليابان لأن تستورد معظم المواد الخام المطلوبة للصناعة ، إلا أن الصادرات اليابانية أصبحت تنافسية جدا ، وهذا عاد على اليابان بالعملة الأجنبية اللازمة لإنعاش اقتصادها .

تفككت مجموعة (Zaibatsu) ولكن شركات المجموعة استمرت فى العمل سويا ، وكان لكل مجموعة بنكها الخاص الأمر الذى ساعد على الحصول على رأس المال اللازم ، وبقيت مجموعة (Zaibatsu) بالفعل ولكن كل شركة من شركاتها التى نجمت عن التفكك صارت فى مثل حجم (Zaibatsu) الأصلية وربما أكبر منها ، وجميعها أسهمت فى التنمية الاقتصادية فى اليابان ، وفى بعض الأحيان كان ذلك بأرقام مزدوجة .

وبينما كانت الدول المتقدمة الغربية تخشى انتعاش اليابان ونموها والعجز المتزايد فى الميزان التجارى الذى يعانى منه الغرب ، كانت الدول النامية تنعم بالسلع اليابانية المتدفقة ذات الجودة العالية والأسعار الرخيصة .

واختلفت استراتيجية الأعمال ا لحرة اليابانية عن مثيلتها فى الغرب ، وتقدم اليابانيون

لاقتسام الأسواق بالأحجام الكبيرة وهامش الربح القليل ، واتجهت الدول الصناعية المتقدمة فى الغرب إلى هامش الربح المرتفع وتطلعت أصلا إلى الأسواق المتقدمة ، ولم تكن تصمم بضائعها وتحدد أسعارها لتناسب الدول النامية ، فلو كان الغرب هو المنتج الوحيد للسلع المصنعة وخاصة السلع الاستهلاكية ؛ لما استطاعت الدول الفقيرة أن تتحمل أسعار السلع الضروريات والكماليات ، وما كانت الدول النامية لتستطيع أن تشترى السلع المصنعة وخاصة عندما أخذت أسعار السلع فى الهبوط مقارنة بأسعار السلع المصنعه الأخرى . ولكن أسعار السلع اليابانية الرخيصة مكنت الشعوب الفقيرة فى الدول الفقيرة من شراء السيارات والأجهزة المنزلية المصنعه فى اليابان .

ولكن هناك فوائد أخرى للدول النامية ، فمن أجل أن تنافس الدول الغربية اليابان استثمرت أموالها فى المنشآت الصناعية فى الدول النامية ، فزادت العمالة والتنمية ، وأهم من ذلك أنها محت إلى الأبد من أذهان الآسيويين أن صناعة المنتوجات المعقدة أمر ليس فى متناولهم ، وبزيادة الثقة بالنفس بدأت هذه الدول فى التصنيع بوسائلها الخاصة حتى خشى الغرب من أن يظهر على الساحة الكثير من اليابانات الجديدة التى تستطيع أن تستبعدهم من الأسواق كلية .

واقد أسهمت أخلاقيات العمل اليابانية بشكل كبير فى انتعاش اليابان ، فهذه الشركات كانت فى البداية أعمالا أسرية فأصبحت شركات تديرها الأسر ، وربما كان هناك حملة أسهم من عامة الشعب ، ولكن الإدارة كانت تظل إلى حد كبير فى يد الأسرة .

وأكثر من ذلك ، أن مالكى الشركات كانوا ينظرون إلى العاملين باعتبارهم أفرادا فى أسرة واحدة تقريبا ، وعلى خلاف الشركات الغربية التى تستغنى عن العاملين إذا تكبدت خسائر ، فإن الشركات اليابانية تبقى على العاملين حتى فى أوقات الشدة ، وتظل ترعاهم حتى بعد تقاعدهم .

وطبيعى أن يكون ولاء العاملين وانتماؤهم قويا جدا ، الأمر الذى أدى إلى الإنتاجية

الأعلى ، وبينما يجد المحترفون أماكن لهم فى إدارة الشركات اليابانية يحتفظ أفراد الأسرة بحق السيطرة على الإدارة ، وعادة ما يرتقى المديرون من بين صفوف العاملين بعد أن يمضوا فى الشركة عدة عقود قبل أن يكونوا مديرين تنفيذيين ، أما القادمون من خارج الشركة فلن يسمح لهم بالإدارة حتى ولو كانت لهم سمعة طيبة فى المهارة الإدارية على أعلى مستوى .

وكل هذه الممارسات خاصة باليابان واليابانيين ، ومما لاشك فيه أنها ساهمت فى نجاح الاقتصاد اليابانى ، وقد اعترف بذلك المنافسون لهم ؛ فإذا أريد كبح جماح اليابان فينبغى وقف هذه الممارسات .

إن التعاون الوثيق بين الحكومة ورجال الأعمال اليابانيين الذى أطلق عليه لقب «اليابان المتحدة» قد تعرض للإدانة ، ويدعى المنافسون الغربيون لليابان ذلك غير أخلاقى ، فالحكومات يجب ألاتتعاون مع القطاع الخاص ، بل يجب أن تضع العوائق البيروقراطية أمام القطاع الخاص بدلا من ذلك .

هذه الإدانة كان يمكن قبولها لو أن المدعون كانوا قد تخلوا عن مثل هذه الممارسات ، ولكن اليابان يجب أن تعلم أن الدول الغربية متهمة فى المقابل بمجاملة الأصدقاء وبرابطة أيام الدراسة وبمحاباة الأقارب .

عندما كانت ماليزيا مستعمرة بريطانية فرضت الحكومة البريطانية سياسة تدعى التفضيل الاستعمارى لضمان قيام الحكومة الاستعمارية الماليزية وغيرها بشراء البضائع التى تصنعها الشركات البريطانية فقط ، وحتى بعد الاستقلال فى عام ١٩٥٧ كانت ماليزيا تتبع هذه السياسة ، وفى عام ١٩٦٨ فقط تم توقيع أول عقد توريد إمدادات للحكومة مع إحدى الشركات اليابانية .

كان ذلك من قبل ، لكن هل ما زال صحيحا أن الحكومات الغربية تعمل بإحكام مع القطاع الخاص؟ ونحن نعرف الدعم الهائل الذى تمنحه تلك الحكومات لكثير من

الصناعات ، وللصناعات الناشئة وللمنتجات الزراعية ، فالحكومات توفد وزراء ها للخارج بحثا عن عقود لشركاتها ، وغالبا ما تقدم قروضا لأمور لا تتعلق بالعقود لتحسين العروض .

والدعم الذى تمنحه الحكومات الغربية لصناديق الدعم معروف للجميع ، وخاصة صندوق إدارة القروض طويلة الأجل (LTCM) الذى كان على وشك أن يفلس لو لم تجبر الحكومة البنوك على إقراضه .

والأفكار التى تدور حول العولمة والنزعة الليبرالية ، وإعادة التنظيم والشفافية وغيرها تفرخت داخل القطاع الخاص فى الغرب وقد دفعتها الحكومات دفعا باستخدام الترغيب والترهيب وبطريقة أسوأ من طريقة اليابان فى التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص التى تعتبر محلية فى الأساس ، وليست فكرة منظمة التجارة العالمية بأكثر من جهد تبذله الحكومات لدعم قطاعها الخاص .

وكل هذه الأشياء يصنعها الناس أنفسهم الذين يدينون اليابان المتحدة ، ولكنهم تمكنوا من الخروج بنتيجة أن مشاركة حكوماتهم مع قطاعهم الخاص صحيحة ، بينما التطبيقات المماثلة لها فى اليابان خاطئة ، والآن نرى اليابانيين يشعرون بالذنب بسبب اليابان المتحدة إلى الدرجة التى تجعل العاملين فى الخدمة المدنية يخشون أن تكون لهم علاقة برجال الأعمال الحرة ، وخشيتهم حقيقية حيث ألقى القبض على عدد كبير من كبار العاملين فى الخدمة المدنية بالرغم من أنهم لم يفعلوا شيئا أكثر مما اعتادوا أن يفعلوه .

لقد أسهمت اليابان تماما فى تعويم سعر التحويل ، فتعويم السعر مقبول إذ أن قوى السوق هى التى تحدد فعلا سعر تحويل الين بالدولار ، ولكن اتفاق بلازا ليس له علاقة بقوى السوق ، فهو قرار سياسى صنعه إلى حد كبير منافسو التجارة اليابانية بهدف الحد من القدرة التنافسية لليابان .

وتجارة العملة بواسطة صناديق الدعم لا يمكن وصفها بأنها قوة السوق ، فتجار العملة

أصحاب البلايين من الدولارات يستطيعون أن يرفعوا الين أو يخفضوه بشرائه أو بيعه ، والحكومة اليابانية وحدها لديها الموارد الكافية التى تواجه بها التجار ، ولكن تدخل بنك الحكومة يعتبر تدخلا فى السوق ويمكن الاعتراض عليه ، وهكذا ارتفع الين اليابانى إلى حد إلحاق الضرر بالاقتصاد اليابانى وجعل الحياة أكثر صعوبة فى الدول الفقيرة فورا .

ويقول اليابانيون إنهم يستطيعون ضبط قوة الين ، ولكن ذلك الضبط سيؤثر على معدل انتعاش اليابان ، وكذلك على انتعاش كثير من الدول التى يعنى رخص السلع اليابانية مستوى معيشة أعلى بالنسبة لها .

فإذا أدير الين إدارة حازمة فسوف يسهم فى الانتعاش السريع فى اليابان ، ولكن اليابان غير عازمة على السماح بالاستقرار التجارى للين أو بإيداع الين لدى دول أشد احتياجا إليه ، وبدلا من ذلك فهو يستخدم فى دعم الأثرياء والأقوياء ، واليابان لن تتحكم فى الين ، فارتفاعه أو انخفاضه سيؤثر سلبا على انتعاش اليابان ، فسعر التحويل الثابت فقط هو الذى يستطيع أن يسارع فى الانتعاش الاقتصادى فى أى مكان حتى فى اليابان .

و الشركات اليابانية لا تزال تنتج عددا لا حصر له من المنتوجات الجديدة بما فيها السيارات ، وينبغى عليها جميعا أن تعمل بكفاءة ، ولكن بدلا من ذلك نجدها فاشلة وتلقى بالعاملين فيها إلى عرض الشارع .

والسبب هو تلك الرغبة فى تطبيق خبرات الغرب فى الأعمال الحرة ، فالأسر ينبغى أن تقلع عن إدارة شركاتها ورعايتها بل وتسلمها إلى المديرين المتخصصين .

وربما كان بعض المديرين المتخصصين أكفاء ولكن نجاحهم غير مضمون ، والمديرون المحترفون لا يكنون نفس الحب للشركة حتى ولو أصبحوا شركاء فى الأسهم والأوراق المالية فاهتمامهم الرئيس يتجلى فى إظهار براعتهم فى زيادة الأرباح ربع السنوية لإسعاد حملة الأسهم بما يضمن مكافأة التنفيذيين فيما بعد .

وربما يفعلون ذلك بعدم إعادة الاستثمار ، ولن يترددوا فى مغادرة الشركة إذا أتيحت

لهم عروض أكثر سخاءً ، فإذا فشلت الشركة سيظلون يحصلون على رواتب عن طريق مصافحة ذهبية بالحوافز التى رتبوها لأنفسهم .

ولست واثقا مما إذا كانت الإدارة المتخصصة مفيدة أو مضرة للشركات اليابانية ، ولكننى واثق من أن الاضطرابات التى يحدثها تغيير الأنظمة سيكون مضرا بها ، فإذا أمكن تغيير النظام فهناك عملية تدريجية تقلل من الارتباك والخسائر عن «أسلوب الحركة الكبرى المفاجئة» ، ولكن لماذا التغيير بينما الأداء جيد بالنظام القديم الخاص بالملكية والإدارة والالتجاء إلى الدعم الكبير للعاملين ؟

فمن أجل مصلحة اليابان ومصلحة شرق آسيا ومصلحة العالم حقا نحن فى حاجة إلى يابان مستقرة سياسيا عفية اقتصاديا ، وما دامت اليابان ديمقراطية فعلى الشعب اليابانى تحقيق ذلك ، فهو بكل الوسائل يعتنق الديمقراطية ويمجدها ، فهى أفضل نظام حكم أقامه الإنسان ، ولكن من المهم أن نتذكر أنها ليست بلا عيوب ، فإذا طبقت خطأ أدت إلى دمار شديد مثلها مثل أى نظام حكم آخر .

لقد اخترعت الديموقراطية بسبب الحاجة إلى مجتمع تسوده العدالة والإنصاف ؛ ولتحقيق ذلك لابد من توفير السلام و الاستقرار ، من أسف فإن مانراه اليوم ليس هو ما كانت تعنيه الديمقراطية ، فكثيرا جدا مانشاهد الخروج على القانون وعدم الاستقرار والتراجع الاقتصادى والاجتماعى بسبب انتهاك الديموقراطية وباسم الديمقراطية ، ونظرا إلى أن ذلك الانتهاك يتم باسم الديموقراطية فربما لا نرفض كل ما يحدث حتى ولو كان مدمرا لنا .

وهذا نفس ما يحدث فى ممارسات أخرى باسم السوق الحرة والقيم العالمية والشفافية وغيرها ، فالغايات لا تهم طالما كانت الوسائل سليمة وصحيحة .

لقد ألهَمَ نجاح اليابان الآسيويين ، ولكن اليابانيين اليوم فقدوا ثقتهم بأنفسهم ، فقد

نبذوا تقريبا كل ما هو يابانى فى رغبة ظاهرها أن يكونوا مقبولين لدى الغرب ، والواقع أنهم أضعفوا أنفسهم وفى أمور كثيرة .

وبسبب الأزمة الاقتصادية استولت الشركات الأجنبية على شركاتهم وتغيرت الثقافة فى داخل الشركات . لم يألف رجال الأعمال ذلك بل فقدوا كرامتهم ، وأظنهم قادرين على إعادة البناء بأسلوب مبسط ، بدلا من التفكير فى العار . دعنا نسترد ثقتنا بأنفسنا ولنبدأ من جديد ، وأعرف أن اليابانيين قادرون على ذلك ، فلتبدءوا ببناء الأعمال الحرة الصغيرة تفيدو من التكنولوچيا الحديثة ، والآن تعتمد حتى الأعمال الكبيرة إلى قطع مصنفة ، وليذهبوا إلى المناطق التى تجود فيها ، وهناك أيضا بشائر طيبة فى الجيل اليابانى الجديد ، فقد دخلوا فى أعمال تعتمد على تكنولوچيا المعلومات بجهودهم الذاتية ، وهم يرفضون العمل فى الشركات الكبرى اليابانية ، ولكن يجب عليهم كذلك أن يتبينوا أن معدل النجاح فى الأعمال الحرة الجديدة منخفض جدا ، فلا ينجح سوى ١٠٪ فقط ، فإذا فشلوا فربما اعتقدوا أن العالم سيىء ؛ ويصبحون حاقدين ومحبطين .

وبينما فى ماليزيا نجد المسلمين مخلصين لدينهم ، نجد أن اليابانيين ليس لهم ديانة محددة ينتمون إليها ؛ ولا تزال لهم قيم طيبة يدينون بها ، والقيم الأسرية مهمة للغاية ، وعندما كنت مؤخرا فى اليابان سمعت عن عدد من حالات القتل وخطف الحافلات وغيرها مما تفشى بين الشباب المراهقين وهو شىء لم أكن أتوقعه ، ويجب على الشباب اليابانى أن يكون لديه شىء صحى ونشط يملأ أوقات فراغهم ، فإذا كان لديه وقت فراغ فسيكون مشغولا بأنشطة لافائدة منها ، يجب أن يكون لديك هدف فى الحياة أو عقيدة سواء أكانت ديانة أم عقيدة وطنية ، فلابد أن تؤمن بشىء .

ولا زالت اليابان محافظة على بقائها ثانية أكبر اقتصاد فى العالم ، لقد حققتم الأهداف التى وضعتموها ، ولن تجوعوا مرة ثانية ، فقد شعبكم حماسه وأحلامه بالمستقبل ، فهى مثل فترة اضمحلال الإمبراطورية الرومانية . لم يمر عام بدون حرب فى تاريخ أوروبا ،

فكل ٢٠ سنة كان الأوروبيون يخوضون حربا كبرى ، فركزوا جهودهم وعبّؤا مشاعرهم ضد أعدائهم ، واستغرق ذلك منهم وقتا فى النشاطات المدمرة داخل مجتمعاتهم ، والآن يعيشون نصف قرن بدون الحرب التى قوضت استقرارهم ، وكانوا يبحثون عن أعداء ليهزموهم ، فإذا لم تكن لهم فتوحات عسكرية فلابد أن تكون لهم فتوحات أيديولوچية أو اقتصادية .

ولكن الفراغ والرخاء لهما نفس التأثير على شعوب أخرى كذلك ؛ ولهذا فالشباب اليابانى ميال للبحث عن الإثارة ، ومن المفضل أن نجعل الشباب مشغولين بشىء ذى قيمة ، فيجب أن يألفوا مرة أخرى الصعاب والفقر بالتوجه للعيش بين الفقراء لمدة قصيرة فى دول أقل تقدما ؛ وحينئذ سيفهمون مصاعب الحياة ويسهمون فى رفاهية الآخرين ، وسيكون لديهم شىء مفيد يشغلهم ، ولن تكون الحياة بالنسبة إليهم خالية من التحديات ، وسيعودون إلى وطنهم بفهم أفضل للعالم وللدور البناء الذى يستطيعون أن يؤدوه .

إننى منزعج كذلك من وقوع أحداث لم تكن منتشرة فى بلادكم من قبل ، فمثلا ، الحليب المسمم وتسرب الإشعاعات من المنشآت النووية . . إلخ ، ومقارنة بماليزيا ، نجد أن كل شىء غالى الثمن فى اليابان وخاصة منتوجات مثل : لحم الأبقار والشمام والكرز . .إلخ ، فالناس يفضلون أن يدفعوا أسعارا خيالية ظنا منهم أنها أكثر أمنا وأفضل من السلع المستوردة ، ولكن ذلك لم يعد صحيحا ، وفى الماضى إذا فعل اليابانيون شيئا كنتم تفعلوه بحرص شديد جداجدا وخطوة خطوة ، والآن يبدو لى أنكم لم تعودوا تهتمون بجودته أو برداء ته ، فالروح والقيم القديمة لم تعد موجودة . والثقافة اليابانية تتغير بسرعة جدا . لقد فقد الناس اتجاههم ، وكان كل شىء من قبل بسيطا جدا وسهلا ؛ استيراد المواد الخام والقيمة المضافة والتصدير ، وكنتم متميزين فى الصناعة ، والآن لا تعنى المواد الخام كثيرا بالنسبة لكم ، وأصبحتم مخترعين ومجددين مثل الأوروبيين ؛ ونتيجة لذلك أصبحتم أكثر نزوعا إلى الفردية وأصبح المجتمع والأمة لا تعنى كثيرا بالنسبة لكم الآن ، وأنتم لا تعبؤن ببيع

شركاتكم الكبرى للأجانب وتعملون لحسابهم فى وطنكم ، وعلى أية حال فبالنسبة للياباني هذا شيء لا يستطيع أن يتكيف معه .

وينظر الآسيويون إلى ما يحدث فى اليابان بخيبة أمل ، ويجب على الشعب اليابانى أن يترابط ويؤكد ثقته فى النظام والقيم ، فاليابان لابد أن تستعيد وضعها السوى وتتعافى بسرعة .

ويمكن أن يحدث هذا فقط حين يتبين الشعب اليابانى أن اليابان تحتاج إلى حكومة قوية تستطيع أن تتصرف بحزم لاستعادة الثقة فى أسلوب اليابان فى معالجة الأمور ، فاليابان لا يمكن ثانية أن تكون لها طموحات فى احتلال الأراضى أو حتى فى الهيمنة الاقتصادية ؛ بل فى يابان مستقرة ومزدهرة تقوم بدورها القيادى السليم فى المجتمع الدولى ؛ تدافع عن الفقراء والمظلومين وتسهم فى تنميتهم ، وسوف تحصل على الترحيب والإعجاب والقدوة ، وبمرور الزمن سوف يقدرها حتى منافسوها على إسهامها فى رخاء العالم .

والقادة يجب ألا يفكروا فى أن يصبحوا رؤساء وزارات لمدة سنتين كشيء زخرفى ، ولابد أن يفكروا فى أن يظل رئيس الوزراء فى منصبه لمدة طويلة تكفى لأن يقدم شيئا ، ولا ينبغى أن يكون زعيما كبيرا ، ولكن حتى الشخص العظيم العبقرى لا يستطيع أن يفعل شيئا فى سنتين ، ويجب أن تنزعجوا كثيرا من وضعكم ، وأن تركزوا على السياسة و ليس على الشؤون الإدارية فى البلاد ، وأن تحلوا مشكلاتها وتنعشوا بلادكم بالرخاء .

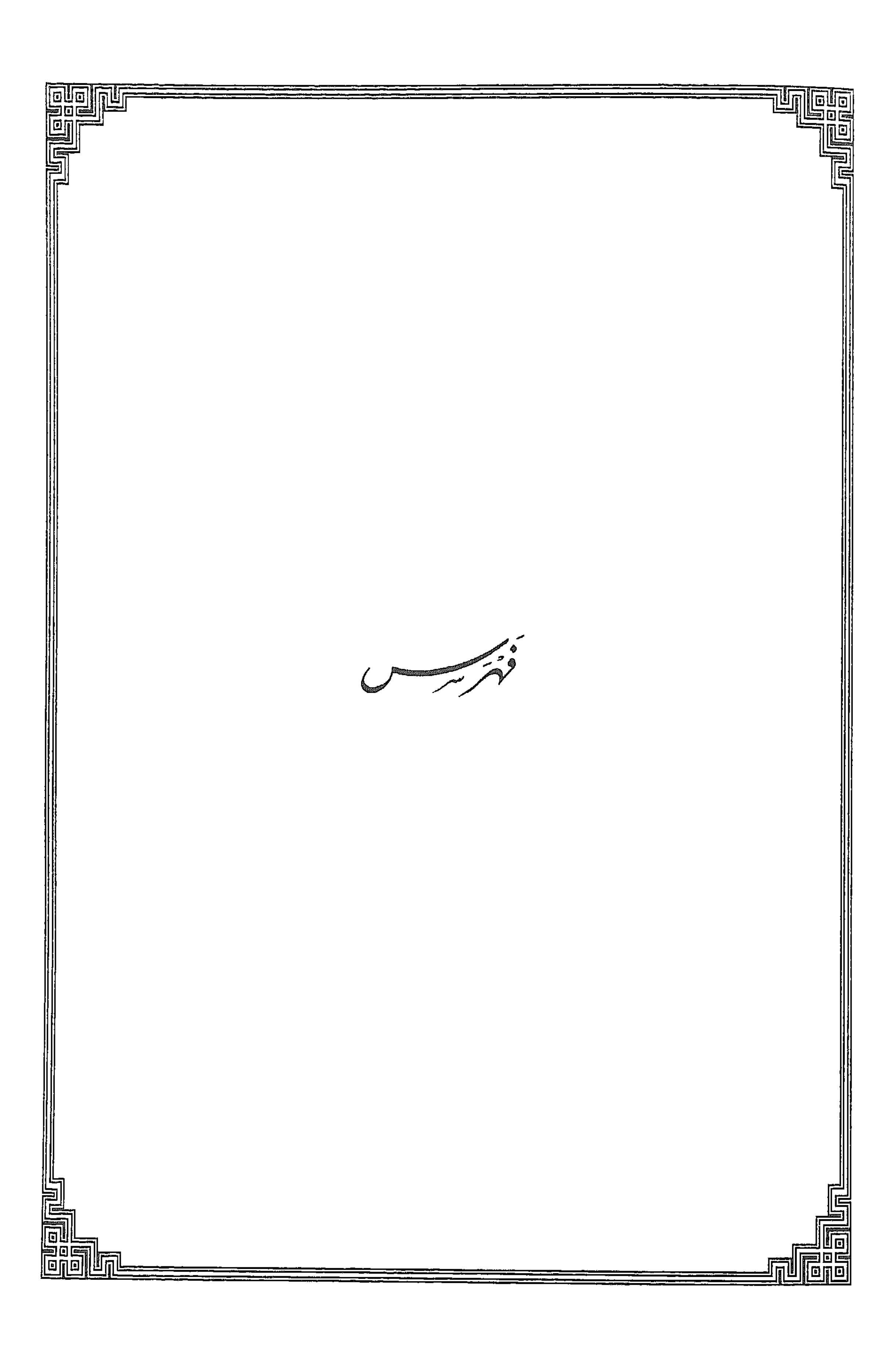
كما أظن أنه من المهم بالنسبة لليابانيين أن يكونوا أكثر صراحة عند التعامل مع الآخرين ، ولسنا واثقين مما يعنيه اليابانيون حقا عندما يقولون شيئا ، وحتى إذا قالوا «نعم» لشيء ما فربما لا تعنى «نعم» وهذا يجعل العلاقات بين اليابان والدول الأخرى صعبة .

إلا أن اليابان بثروتها وتقنياتها ومهاراتها الفائقة يجب أن تكون قائدا للمنطقة ، فالقادة يجب أن يفهمهم الآخرون بسهولة ، ولكن التناقض والغموض اليابانى يجعل القيادة اليابانية

من الصعب قبولها ، والآسيون يتطلعون إلى اليابان واليابانيين ، ولكنكم حتى الآن لم تصلوا إلى توقعاتهم كصديق وقائد .

أكتب هذا بصفتي مواطنا وقائدا لدولة صغيرة تكن لليابان العرفان بالفضل لأسباب عديدة .





فهرس



١- الأعلام

٢- الأماكن

٣- المُنَظَّمَاتُ وَالْهَيْئَاتُ وَالْمُؤْتَمَرَاتُ

٤- الأحداث الكبرى

٥- مصطلحات وعبارات أساسية



الجزء الثاني

خطة جديدة لآسيا



المُحتَويَاتُ

المحتويات



مُقَــدِّمَةٌ

الجشع والطمع اللذان لا حدود لهما والجرى وراء الكسب المادى كلها عوامل تسببت فى إفقار القارة الآسيوية ؛ فجأة وجدت منطقة بأكملها كانت تفتخر بإنجازاتها الاقتصادية التى كانت موضع إشادة من دول العالم ؛ فجأة وجدت نفسها تتعرض لهجوم تجار العملة والمضاربين فى الأسواق المالية ، وأخذت العملات والدول تتساقط واحدة تلو الأخرى تحت معول ما يُسمى بقوى السوق الحرة ، وتبخرت بين ليلة وضحاها حالة الرخاء الاقتصادى التى كانت تعرف بها آسيا ، وتدهورت مستويات المعيشة التى تم تحقيقها عبر عقود من العمل الشاق ، وانهارت معظم اقتصاديات دول شرق وجنوب آسيا ، كما انهارت أسواق الأسهم محدثة نتائج وخيمة ، وأفلست الشركات التى كانت إلى وقت قريب مزدهرة ورابحة وتوقفت مشروعات البناء والتشييد وأصبحت المكاتب والمساكن التى كان قد اكتمل بناؤها لا تجد من يستأجرها ، أو يسكنها ؛ مما تسبب فى خسائر مالية كبيرة لأصحاب تلك المشروعات أدخلتهم فى ديون مرهقة وفقد آلاف العمال وظائفهم وأصبحت البطالة بمثابة مشكلة حقيقية فى العديد من دول المنطقة لأول مرة منذ سنوات طويلة ، ووصل الأمر إلى أن صار شبح المجاعة والاضطرابات يشكل هاجسًا حقيقيًا يهدد استقرار المجتمع فى بعض الدول .

كيف حدث ذلك كله؟ ولماذا سمح له أن يحدث؟ لماذا قرر تجار العملة فجأة تخفيض عملاتنا الوطنية؟ كيف فقد العالم الثقة فى آسيا فجأة ودون مقدمات؟ وكيف يسمح لطمع قلة من الناس أن يوصل الملايين إلى حافة الفقر والجوع وفقدان الأمل؟ هناك العديد من الأسئلة التى تبحث عن أجوبة مناسبة ، وأنا لا أدعى أننى أقدم كل الإجابات فى هذا الكتاب ولكننى أعرض وجهة نظرى بشأن الوضع فى آسيا منذ أزمة العملة التى بدأت فى تايلاند فى يوليو عام ١٩٩٧م ، كما أحاول النظر أبعد مما يبدو على السطح ومناقشة القوى والعوامل

التى تقف وراء ذلك .

وبصفتى رئيسًا للوزراء فى ماليزيا التى كانت إحدى الدول الرئيسية المستهدفة من هجوم تجار العملة فقد كنت شاهد عيان على ما حدث من تدمير وخراب عمَّ المنطقة ، فقد كانت ماليزيا تسجل نموًا اقتصاديًا بنسبة ٨ فى المائة سنويًا قبل أزمة العملة ، وكان الماليزيون يعملون بجد واجتهاد لصنع مستقبل أفضل ، كما كانت ماليزيا تخطط لأن تنضم إلى قائمة الدول المتطورة بحلول عام ٢٠٢٠ ، وحتى صيف عام ١٩٩٧م ، كنّا نسير وفق الخطة المرسومة وربما بخطوات أسرع مما كان متوقعًا . ولكن القوى الخارجية سرقت هذا الحلم وسلبت الشعب الماليزى مستقبله وحولت الأمل والفرحة إلى يأس وإحباط .

على عكس الصورة التى يحاول البعض إظهارى بها ، فإننى مؤمن بالعولمة وتحرير التجارة وإزالة الحواجز والقوانين التى تعوق الانتقال الحر للتجارة وتدفق رأس المال عبر الحدود ، ولكن التحرير وإزالة القوانين المقيدة لا يجب بأيَّة حال أن يؤديا إلى تعرض العالم للفوضى ، وإذا كان التحرير وسياسة السوق المفتوحة تحقق النمو الاقتصادى ورفع مستوى معيشة الناس فلابد من وجود قوانين منظمة يجب على الجميع التقيد بها وبدون هذه القوانين فإن الأقوى والأكثر فسادا سوف يتسيّد العالم ! فهل هذا هو ما تسعى الدول لتحقيقه؟ هل هذا هو ما تهدف إليه الدول الغربية التى أوجدت هذا النظام العالمى ، وتواصل الإشادة به؟ !

إن الوقت ليس وقت تأنيب ولكن يجب فهم الكيفية التى يعمل بها النظام الاقتصادى ، غير أننى لا أرى مثل ذلك النقاش فى صحافة الغرب فهى تكتب عن حركة ونشاط الأسواق المالية والعملات وكأنها نصوص منزلة ، ولا أحد يعترض على حق تجار العملة والمضاربين فى اللعب بمصائر شعوب وأمم بأكملها فى سعيهم لجمع المزيد من الأرباح .

لقد حان الوقت للنظر إلى المستقبل والمضى إلى الأمام ؛ لأن الأزمة التى تعرضت لها

آسيا قد تسببت فى إلهاب المشاعر وفى بعض الأحيان تحريك الشعور بالعداء نحو الغرب ، والناس لهم الحق فى أن يخشوا حدوث نوع جديد من الاستعمار الاقتصادى فى وقت تسعى فيه الشركات الأجنبية والمستثمرون الأجانب إلى شراء الشركات والأسهم الآسيوية ، إن الحسد والكراهية مغروسان فى أفئدة الناس ! وربما استغرق الأمر وقتًا طويلاً قبل أن تخمد تلك المشاعر .

إلا إنه لابد لنا من المحاولة والتركيز على المستقبل ؛ فلا مفر من إعادة بناء آسيا وبعثها من جديد على أسس أقوى هذه المرة مما كانت عليه فى السابق ، يجب أن نسعى جاهدين لإعادة القيمة الحقيقية لأسواقنا وإعادة الثقة لأنفسنا ولشعوبنا ولابد لنا كذلك من العمل للتخلص من أى فساد أو محاباة قد تعوق هذا الجهد . ولكى نحقق ذلك لابد لنا من العمل الجماعى والاحتياط للمستقبل ؛ لأن القوى نفسها ما زالت تتربص بالآسيويين .



الفصل الأول
العالم - رؤية آسيوية

كان عام ١٩٩٩م ، هو العام التاسع عشر بالنسبة لى بوصفى رئيسًا لوزراء ماليزيا فإذا أضفت السنوات التى تلت عام ١٩٧٦م ، عندما أصبحت نائب رئيس الوزراء إلى هذا الرصيد ، أستطيع أن أقول إنه قد أصبح لى الآن شرف تحمل مسئولية إدارة البلاد والبقاء على رأس السلطة السياسية أكثر من ٢٣ عامًا .

على مدى هذه الفترة شهد العالم وآسيا بالطبع تحولات رئيسية ؛ ففى عام ١٩٧٦م ، كانت حرب ڤيتنام قد وصلت إلى نهايتها وكان معظم ما يعرف بالهند الصينية فى حالة غليان وعدم استقرار ، وكان الخطر الشيوعى يتهدد المنطقة كما كانت غالبية الدول الآسيوية فقيرة وتعتمد كلها على الزراعة تقريبًا ، لكن خلال السنوات العشرين التالية أصبحت منطقة شرق آسيا مصدر قوة اقتصادية هائلة تهدد الهيمنة الغربية على العالم ، وأصبح هذا النمو الاقتصادى يعرف بـ«المعجزة الآسيوية» كما استعاد الآسيويون ثقتهم بأنفسهم ، وبدأ الاقتصاديون والمحللون يتحدثون عن إمكانية أن يصبح القرن العشرون هو القرن الآسيوى ، وتدريجيًا بدأت هذه الأحلام تداعب خيال العديد من الآسيويين .

لقد كنت واحدًا من كثيرين فى هذه الدراما ، وأصبحت وسائل الإعلام الغربية تطلق علىّ فى بعض الأحيان صفة «الناطق باسم آسيا وصوتها» على الرغم من أن ذلك لم يكن الدور الذى اخترته لنفسى . وفى بعض الأحيان كانت الصحافة الغربية تنتقدنى وتصفنى بالعجرفة عندما أقول أن القيم والمبادئ الآسيوية لا تقل عن مثيلتها الغربية ، وظلت هذه الصفات تتحول من اتجاه لآخر ؛ فقبيل عام ١٩٩٧م ، وصفتنى مجلة «تايم» الأمريكية «**بشيخ المخططين**» وفى أعقاب الأزمة المالية التى تعرضت لها الدول الآسيوية أصبحتُ فجأة «الرجل الغاضب» ، وفى مرات كثيرة نعتونى بالحاكم الاستبدادى ، بل بالديكتاتور على

الرغم من أنه كان عليّ أن أبذل جهدًا شاقًا لكى أفوز فى انتخابات ديمقراطية . وعندما كان لايتم التقيد بالتعريفات الغربية للديمقراطية وحقوق الإنسان كما يريد الغرب ؛ فإن العديد من الزعماء الآسيويين وأنا منهم كنا نحاول أن نجارى اللعبة الرأسمالية الغربية ، وعلى الرغم من ذلك فقد عانت اقتصاديات آسيا النامية بشدة من الأزمة المالية التى شهدتها المنطقة منذ منتصف عام ١٩٩٧م .

هناك حقيقة لابد من استيعابها ؛ وهى أن القارة الآسيوية لا يمكن إعادة تشكيلها حسب ما يتصوره الغرب ؛ لأنها - أى آسيا - ليست كيانًا متجانسًا كما تحاول محطة تلفيزيون سى .إن .إن أو مجلة «نيوزويك» أن تصوره ؛ فالثقافات واللغات والهُويّات والأعراق هى أكثر اختلافًا مما هى الحال فى أمريكا وأوروبا ، وكل دولة آسيوية لابد وأن تترك لشأنها لتتطور على مراحل ووفقًا لأهداف ورؤى مستقبلية مختلفة ، وقد علمتنى تجربتى الشخصية أن لكل دولة آسيوية الحق فى أن تطور نفسها حسب القالب الذى ترتضيه استنادًا إلى تاريخها وهويتها المتميزة ، فعندما عادت مستعمرة ماكاو إلى السيادة الصينية بتاريخ العشرين من ديسمبر عام ١٩٩٩ فإن ٥٠٠ عام من الاستعمار والسيطرة الأوروبية كانت قد وصلت إلى نهايتها - إن عودة آخر معقل استعمارى تمثل رمزًا مهمًا لبداية عصر جديد- ولم تكن الدول الآسيوية لتحرر نفسها من السيطرة الأوروبية ولاحقًا اليابانية لكى ترهن حريتها الاقتصادية لدى السادة الجدد للرأسمالية ؛ التى لاتعرف حدودًا جغرافية . ولابد لكل دولة آسيوية من أن يكون لها الحق وأن تتمتع بالفرصة كاملة لاختيار طريق التنمية والتقدم الذى ترتضيه والطريقة التى ترغب بها فى المشاركةفى اللعبة الاقتصادية العالمية .

وبالرجوع إلى الوراء قليلاً ، ليس فقط بالنظر إلى السنوات التى قضيتها فى الحكم وإنما كذلك إلى البيئة التى نشأت وعشت فيها لأرى العصر الآسيوى وقد بزغ فجره ، بالرجوع إلى الوراء أدرك أن هناك الكثير الذى يمكن أن نتعلمه من التاريخ ، ونحن إذ نقف الآن ساعين لبناء آسيا قوية دعونا لا ننسى دروس الماضى . فالمسيرة الطويلة التى اتسمت

بكل ما هو مثير والتى قطعتها الشعوب والأمم الآسيوية فى القرن العشرين لابد من أن تقود إلى قرن جديد ليس هو قرن السيطرة الآسيوية وإنما الازدهار الحقيقى والتعايش فى هذا العالم .

سنواتى الأولى والحكم البريطانى

ولدت عام ١٩٢٥م ، فى مدينة «ألورسيتار» فى شمال غرب الملايو كما كانت ماليزيا تعرف وقتها ، وكنت الأصغر من بين عشرة أطفال ، وأسرتى كانت تنتمى إلى الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة ، وكنا نعيش فى ما يطلق عليه اليوم الأحياء الفقيرة . كان والدى يعمل مدرسًا ، ثمَّ عمل لاحقًا فى وظيفة محاسب حكومى ، وبذل جهدًا فى تنشئة أسرته تنشئة دينية صارمة يسودها النظام والميل نحو التعلم وطلب المعرفة .

لقد كنت محظوظًا ؛ إذ حصلت على قدر جيد من التعليم ، فقد درست فى البداية باللغة الملاوية ثم درست لاحقًا فى مدارس تعتمد اللغة الإنكليزية فقط فى المدن ، وكان والدى يدفع تكاليف الدراسة التى لاتزيد على ثلاثة رنجات شهريًا ، ولما كانت والدتى قد تلقت تعليمًا دينيًا فقد علمتنى القرآن الكريم كما كان لدى مدرس يأتى إلى منزلنا كل يوم ليعلمنى قراءة القرآن ويلقى علىَّ دروسًا فى العلوم الإسلامية على اختلافها ، وعلى الرغم من أن أسرتنا لم تكن متشددة دينيًا إلا أننا كنا متمسكين بالدين الإسلامى ، وقد وفر لى كل ذلك بداية جيدة فى حياتى العملية ، حيث كنت أحظى بأسرة قوية متماسكة وتعليم جيد وأساس دينى راسخ ، وكان النفوذ الأكبر الذى أثَّر على حياتى الأولى مصدره والدى دون شك ؛ إذ كان شديد الالتزام بالنظام وكان يريد من أطفاله أن يقوموا بنشاطات فى أوقات محددة ، حيث كانت هناك أوقات للدراسة وأخرى للعب ، وقد علمنى والدى وكذلك إخوتى معارف كثيرة خاصة ؛ الرياضيات التى كنت مغرمًا بها ، كنت أتعامل مع كل ذلك على أنه أمرٌ مسلم به وكنت أرى أن الطفل لابد من أن يطيع والديه ، وعلى الرغم من أن والدى لم يكن يتحدث إطلاقًا عن السياسة أو مستقبل الأمة إلا أنه ظل يجوب البلاد دون

كلل أو ملل ليعلم الشعب الملايوى ، وقد أرسلته الحكومة إلى مناطق نائية ليفتح مدارس فيها كما عاش وعمل فى عدة ولايات قبل أن يستقر فى «ألورسيتار» بولاية «كيداه» ، وقد كان مختلفا عن الآخرين فى هذا المجال ، حيث إن معظم الملايويين كانوا لا يرغبون فى مغادرة قراهم أو مدنهم بينما كان والدى على استعداد لأن ينتقل إلى مناطق نائية لم يكن من اليسير الوصول إليها بوسائل المواصلات المعتادة ؛ لنشر التعليم بين الناس ، وعندما أسترجع اليوم ذكريات الطفولة أدرك أن أسلوبه المنظم فى الحياة وإصراره يمثلان درسًا عظيمًا لى ولإخوتى وأخواتى ، لم تكن لدى طموحات كبيرة فى فترة المراهقة ، وعندما كنت فى المرحلة الثانوية كنت أعتقد أن أعظم إنجاز يمكن أن أقوم به هو الالتحاق بالخدمة المدنية للدولة إلا أننى لم أتصور قط أن ذلك سيكون ممكنًا ؛ لأنه لم تكن لنا صلات بالأسرة المالكة كما لم نكن ننتمى إلى الأسر المشهورة فى الدولة- كانت الأسر الغنية تعيش فى الجزء الشمالى من المدينة بينما كنا نعيش نحن فى الجزء الجنوبى ، أما الأوروبيون فقد كانوا بالطبع يقيمون فى مناطق خاصة بهم ، ويعيشون حياة منفصلة ولهم أنديتهم وملاعب الجولف الخاصة بهم ولا يختلطون بالسكان المحليين .

كانت شبه الجزيرة الملاوية فى ذلك الوقت ؛ أى قبل الحرب العالمية الثانية ، تحت الحكم البريطانى مقسمة إلى عدة ولايات ولكل منها معاهدة خاصة مع البريطانيين ، وكان يقال إن تلك المعاهدات هى من أجل الحماية وليس بهدف الاستعمار . وبما إننا محمية بريطانية فقد كنا نتمتع بدرجة من الاستقلال فيما يتعلق بالإدارة المحلية ، بينما ظلت الشئون الخارجية والدفاع تحت السيطرة البريطانية على الرغم من أنهم كانوا يتدخلون حتى فى الشئون المحلية ! لم يكن البريطانيون يتسمون بالنزعة القمعية الشديدة ؛ إذ كان بمقدورهم أن يستعمرونا بالكامل منذ البداية ولكنهم فضلوا أن يخلقوا صورة من الحماية ، وعلى الرغم من أنهم كانوا يسيطرون على الإدارة بالكامل إلا أنهم استطاعوا أن يعطوا الانطباع بأن السكان المحليين يتمتعون بسلطات ووضع خاص بهم وكان يطلق على السلاطين لقب

الحكام من قِبل البريطانيين على الرغم من أنهم لم يتمتعوا بصلاحيات الحكم ، ولم يرسل البريطانيون حاكمًا على بلادنا ولكن كان لهم ما أطلقوا عليه صفة المستشار ، وعلى أرض الواقع كان لابد لاستشارته تلك من أن تلقى السمع والطاعة الكاملتين ! لقد كانوا أذكياء للغاية بتطبيق هذا النوع من الحكم شبه الاستعمارى ، حيث كانوا يسمون الأشياء بأسماء معينة ولكنهم فى الواقع يتصرفون على العكس من ذلك ، وما حصلنا عليه منهم فعلاً تمثل فى نظام إدارى جيد وبنية تحتية لا بأس بها وتركة سيكولوچية ؛ وهى الاعتقاد بأن الأوروبيين يمكن أن يحكموا بلادنا بفعالية .

كانت آسيا فى ذلك الوقت تخضع فى معظمها للسيطرة الأوروبية ؛ الهند وبورما وسنغافوره وهونج كونج تحت الحكم البريطانى ، وإندونيسيا تحت الحكم الهولندى ، وڤيتنام وكمبوديا ولاوس تحت السيطرة الفرنسية ، مما ولّد عقدة البغض تجاه المستعمرين الأوروبيين ولم نكن نحن ننظر إلى الاستقلال على أنه خيارٌ قابل للتحقق ، بل كانت القارة كلها عبارة عن منطقة بلا كرامة ، وبلا ثقة فى النفس واقتصادياتنا مصممة بحيث تسد الحاجة الأوروبية للمواد الخام والموارد الطبيعية .

الحكام الجدد: الغزو والاحتلال اليابانى

أدى الغزو اليابانى فى عام ١٩٤١م ، إلى تغيير العالم الذى كنا نعيش فيه بالكامل ، حيث لم يتمكن اليابانيون من طرد البريطانيين فقط ، بل إنهم غيروا نظرتنا نحو العالم من خلال تجربة مرعبة من منزلنا فى «ألور سيتار» ، حيث رأينا الجنود البريطانيين يتقهقرون ، ثم اليابانيين يزحفون صوب المدينة ؛ عندئذ دمر البريطانيون الجسور أثناء انسحابهم بينما عمل اليابانيون تقتيلاً بالأسلحة النارية والبيضاء فى البريطانيين الذين تقطعت بهم السبل للنجاة ؛ لقد كان اليابانيون على ما يبدو منشغلين بقتال البريطانيين ولم يوجهوا اهتمامًا كبيرًا للسكان المحليين . بعدها حدث نقص فى الغذاء وشهدنا أعمال نهب وفوضى فى المدينة ، وبين عشية

وضحاها أصبحت تحت سيطرة حكام جدد وتم إغلاق مدرستي الإنجليزية من الفور ، وفتحت مدرسة يابانية فى مبنى صغير ، وأنا فى السادسة عشرة من عمرى وغير راغب فى الذهاب إلى المدرسة اليابانية قضيت وقتى أبيع الموز فى أسواق صغيرة فى المدينة ولكن والدى أصرَّ على أن أذهب إلى المدرسة لأحصل على قدر من التعليم ، وأصبح لزامًا علينا أن نتعلم اليابانية ، وعلى الرغم من أننى لم أتقنها جيدًا إلا أننى كنت الأفضل فى الصف ، وقد تعلمنا أن ننطق بكلمات يابانية مثل : توميشوا وسايونارا ونكتب بالحروف اليابانية .

وبالنسبة لأولئك الذين كانوا يرغبون فى تعلم اليابانية لم يكن الاحتلال مؤلمًا غير أن السكان من أصل صينى عانوا الأمرين ، وقتل العديد منهم أو تم احتجازهم فى المعتقلات أما أنا فلم أكن معارضًا بعنف للوجود اليابانى ولكننى كنت أعتقد بضرورة رحيلهم من البلاد وعودة البريطانيين ، ووقتها لم أكن أحلم بالاستقلال ، بل بعودة البريطانيين ، لقد كنت أتعلم فى مدرسة بريطانية ، وكانت الحياة أسهل كثيرًا أثناء الحكم البريطانى ، كنت وأسرتى نتابع تطورات الحرب بدقة عبر المذياع على الرغم من أن ذلك كان ممنوعًا .

استمر الحكم اليابانى حوالى ثلاث سنوات ولم يكن يخامرنى الشك فى أن الناس فى القارة الآسيوية قد عانوا الكثير من جراء الحرب ، وأن الكثيرين منهم قتلوا أو أسروا دون وجه حق ، إلا أنه كان لهزيمة الأوربيين على أيدى اليابانيين بعد سيكولوچى لدى الكثيرين فى آسيا ، وإلى اليوم هناك من بين اليابانيين من يقول بأن احتلالهم لآسيا لم يكن عملاً عدوانيًا ضد الشعوب الآسيوية بقدر ما كان محاولة لتحريرها من الحكم الاستعمارى الأوروبى ، وهناك بعض الصدق فى هذا الادعاء ، فقبل الحرب عندما كانت الملايو تحت الحكم البريطانى كانت نظرتنا نحو العالم يشوبها اعتقاد بأننا لا نملك المقدرة على الاستقلال وكنا نعتقد أن الأوروبيين وحدهم هم القادرون على إدارة البلاد وأن علينا أن نقبل بتفوقهم . غير أن نجاح اليابانيين أقنعنا بأنه ليس هناك ما يجعل الأوروبيين متفوقين على الدوام ؛ إذ أن بالإمكان هزيمتهم وجعلهم يركعون أمام أحد أبناء الجيش الآسيوى ؛ أى اليابانيين . قبل

الاحتلال اليابانى كان اليابانيون مشهورين بأنهم ينتجون أسوأ وأرخص أنواع السلع ولكن الحرب غيرت كل ذلك لدىَّ ، أولاً : لأنهم استطاعوا هزيمة البريطانيين . وثانيًا : لأنهم شعب منظم للغاية ويتسمون بالانضباط الشديد فى تعاملهم مع زعمائهم وقادتهم . وقد ساهم هذا الاعتقاد فى اقتناعى لاحقًا بأنه بالنظام والانضباط يمكن للمرء أن يجيد أى عمل ، وكان الشعور والصحوة التى سادت لدينا هى أنه بالتصميم والإرادة يمكننا أن نصبح مثل اليابانيين ، وأن يكون لدينا المقدرة لحكم بلدنا بأنفسنا ومنافسة الأوروبيين على قدم المساواة .

الهوية الجديدة

لم يكن الاستقلال هو ما يطمح إليه معظم الملايويين والحرب تقترب من نهايتها ؛ لأن اليابانيين كانوا قد حوّلوا ولايتنا إلى الحكم التايلندى ولكن بنهاية الحرب أصيبت أحلامنا بالعودة إلى وضع الحماية البريطانية بخيبة أمل كبيرة للغاية ؛ إذ عاد البريطانيون هذه المرة ليستعمروننا مائة فى المائة ، وأسموا خططهم الجديدة للحكم «اتحاد الملايو» ، ولكن الاستعمار المباشر كان هو المعنى الحقيقى للوضع الجديد . لقد كان ذلك خطأً فادحًا من جانبهم ؛ إذ أنهم لو كانوا قد قرروا إعادة فرض الحماية فإن معظم تاريخنا عقب الحرب كان سيأخذ دون شك منحى مختلفًا تمامًا ، وبما أننا كنا قد خرجنا لتونا من سنوات الحكم العسكرى اليابانى فإننا لم نكن راغبين فى الخضوع لسيطرة استعمارية كاملة .

كنت وقتها فى أوائل العشرينات من عمرى وبدأت انغمس بعد ذلك انغماسًا تامًا فى السياسة ؛ إذ عملت مع زملائى فى المدرسة على تنظيم حملات احتجاج ضد اقتراح اتحاد الملايو . لم يكن مسموح لنا بممارسة النشاط السياسى ولذلك فإن معظم نشاطنا كان يتم ليلا ، ولأن الإظلام كان ساريًا فى المدينة بعد الحرب وكان علينا أن نتحرك فى منتصف الليل لتوزيع المنشورات التى تحمل شعارات سياسية فقد كان هدفنا محدودًا للغاية ؛ إذ كنا نصبو إلى وضع نهاية لاتحاد الملايو وعودة وضع المحمية للبلاد خلال أيام مفعمة بالنشاط ونحن نجوب الولاية بدراجاتنا الهوائية نحشد الناس ضد البريطانيين ؛ وأنا أتعلم كيفية حشد

الجماهير ، وتنظيم الاجتماعات السياسية ونتعلم كيف نتفادى إجراءات القمع ونقص الأموال ، وكان أحد أصدقائى الأذكياء يستخدم البطاطس لعمل الحروف ، ونستخدم الحبر الصينى لكتابة الكلمات على اللافتات بحيث ساد الانطباع بأننا ذوو مهارة عالية فى الطباعة مما حدا بالبريطانيين إلى تفتيش محلات الطباعة فى البلدة واستجواب أصحابها دون فائدة ، كنت أجد نفسى فى المقدمة ؛ إذ تقبل زملائى هذا الدور القيادى وكنت أختار لنفسى منصب السكرتير أو الرجل الثانى بدلاً من الرئيس ؛ لأن منصب الرجل الثانى يعنى الكثير من العمل التنظيمى والاحتكاك المباشر بالمجموعات الأخرى ، ولقد قمت بتنظيم أول اتحاد لشباب الملايو فى ولاية «كيداه» وفى وقت لاحق اتحاد الملايو فى «كيداه» وهو حزب سياسى تحول فيما بعد ليصبح الحزب الحاكم الآن فى ماليزيا وهو «المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو» المعروف اختصاراً باسم «أومنو» . وتكللت جهودنا بالنجاح ؛ إذ كنا نستغل شكاوى الناس اليومية البسيطة لإثارتهم ضد البريطانيين ، فعلى سبيل المثال إذا كان الناس غير راضين عن أسعار الأرز فإننا كنا نستغل ذلك للحصول على دعمهم للقضايا الكبرى . وكان حتما على البريطانيين التخلى عن فكرة اتحاد الملايو ؛ كنت أعتقد وقتها أن ذلك هو نهاية كفاحنا ولكن بعض الأعضاء البارزين فى «أومنو» بدأوا المطالبة بالاستقلال التام .

وكنت لا أزال على اعتقادى بأننا لم نكن مستعدين لحكم أنفسنا بأنفسنا فالبلاد كانت ولاتزال دولة ذات أعراق متعددة فيها الملايو والصينيون والهنود ؛ وهى أكبر المجموعات العرقية ، ولكن من ناحية الثروة والثقل الاقتصادى فإن الصينيين كانوا هم الأكثر نفوذاً . لذلك كان التحدى الأكبر الذى يواجهنا ليس كيفية التخلص من البريطانيين إنما كيفية إدارة شعبنا المتعدد الأعراق بعد الاستقلال .

عندما كنت طالباً فى سنغافوره وكيف التقيت بزوجتى

كانت لدى رغبة فى الحصول على قدر أكبر من التعليم حتى يتم قبولى زعيماً ، وبدلاً من تكريس كل نشاطى للسياسة قررت السفر إلى سنغافوره عام ١٩٤٧م ؛ لأدرس

الطب حتى ١٩٥٣م ، حيث تراجعت نشاطاتى السياسية ، وبالرغم من ذلك ظللت أتابع التطورات فى ماليزيا بحرص شديد ، وفى تلك الأثناء درست الصحافة بالمراسلة اعتقادًا منى بأن الكتابة سوف توفر لى فرصة الحصول على بعض المال ؛ فأسهمت بعددمن المقالات عن الحياة والثقافة الملاوية فى صحيفة «صنداى تايمز» متناولاً حياة الصيادين أو المرأة الملاوية ومشاكلها الاجتماعية والسياسية ، ولما وفرت بعض المال اشتريت دراجة نارية ، وكنت أتولى أثناء الدراسة الجامعية تنظيم المجموعات الملاوية ليس لأغراض سياسية ولكن لمساعدتهم على تحسين مستواهم الدراسى .

كانت سنغافوره أيضًا هى المكان الذى التقيت فيه بزوجتى «**سيتى حشمة محمد على**» ، حيث كنا ندرس فى الكلية نفسها ، وقبل انقضاء العام الأول كانت علاقتنا قد توطدت ، وعلى الرغم من أنه لم تكن هناك خطوبة رسمية حتى بعد تخرجنا إلا أننا ومنذ البداية كنا قد قررنا أن نتزوج . كانت زوجتى قد حصلت على منحة دراسية إلى سنغافوره ؛ وهى ثانى امرأة ملاوية تدرس الطب فى ذلك الوقت ، حيث كان من غير المألوف فى أواخر الأربعينات أن تحصل أية امرأة ملايُوِيَّة على دراسات عليا ولكن مثل والدى ؛ كان والد زوجتى رجلاً منضبطًا ومنظمًا فى حياته ؛ إذ أصر على أن يحصل أولاده على قدر كاف من التعليم ، وبعد الزواج كان لى ولزوجتى سبعة أطفال ؛ ثلاثة منهم بالتبنى .

وعلى مدى سنواتى الماضية عندما عملت طبيبًا عامًا ، وأخيرًا عندما أصبحت زعيمًا سياسيًا ، ظلت الأسرة هى محور حياتى ، وأنا أؤمن بأن الأسرة هى المرساة التى تقودنا إلى بر الأمان وتوفر لنا الاستقرار فى خضم الحياة المتلاطم ؛ فالأسرة تعطيك ما تتشبث به وهى ملجأ تعود إليه وقت الشدة .كما أحاول قدر المستطاع تمضية أكبر جزء من وقتى مع أسرتى وإلى اليوم عندما أكون مدعوًّ لمأدبة غداء فإن شعورًا بخيبة الأمل والحسرة ينتابنى لعدم تمكنى من عدم العودة إلى بيتى وأسرتى التى هى كل شىء عندى ؛ فالحياة الأسرية لها قيمة

كبرى لدى وقد سعيت دائمًا إلى نشر القيم العائلية باعتبارها المرتكز الأساسى لسياساتى ومفاهيمى السياسية .

تحدى الاستقلال

كانت سنوات ما بعد الحرب فترة إعادة بناء واضطراب فى آسيا كما كانت الحال فى أوروبا ، وبدأت الدول التى دمرتها الحرب فى إعادة بناء اقتصادياتها المنهارة وأخذت العديد من المستعمرات الآسيوية تشكك فى حق الأمم الأوروبية فى السيطرة على المنطقة وكنت وأصدقائى نتابع الكفاح من أجل الاستقلال فى الدول الآسيوية الأخرى ، ورأينا ما كان يجرى فى الهند وباكستان كما كنا نقوم بجمع التبرعات لمساعدة الإندونيسيين فى كفاحهم ضد الهولنديين ، وقد تأثرنا بالتطورات السياسية فى دول المنطقة وكان الجو مشبعًا بالحديث عن الاستقلال فى تلك الأيام مع شعور متزايد بالهُويَّة الآسيوية .

فى الحادى والثلاثين من أغسطس عام ١٩٥٧م ، أصبحت ماليزيا أخيرًا دولة مستقلة وكنت قد عدت من سنغافوره عام ١٩٥٣م ، وتم تعيينى طبيبًا فى المستشفيات الحكومية ، وبحكم انتمائى للخدمة المدنية لم يكن مسموحًا لى بالعمل فى السياسة وبالتالى فقد كانت مشاركتى هامشية فى الأحداث التى أدت إلى الاستقلال ، كانت الحماسة طاغية فى أيام الاستقلال الأولى ، ولكن هذا الشعور سرعان ما تحول إلى قلق بشأن الكيفية التى سنحكم بها بلادنا ، وبدأ الناس يتحدثون عن ضرورة ملء الفراغ الذى أحدثه الاستقلال وأصبحت التنمية الريفية محور اهتمام الزعماء السياسيين ، وبعد وقت قصير من الاستقلال قررت التخلى عن وظيفتى الحكومية وأن يكون لى عيادتى الخاصة ؛ إذ كانت تلك هى الطريقة الوحيدة التى أستطيع بها أن أصبح ناشطًا سياسيًا ، وافتتحت عيادتى «ماها» فى عام ١٩٥٧م ، فى مدينتى «ألور سيتار» ، وكانت واحدة من خمس عيادات خاصة فقط فى المدينة والأولى التى يقصدها أبناء الملايو .

انغمست فى عملى مع اتصالات لا تنقطع ليل نهار وزيارات للمرضى فى منازلهم

وإجراء بعض العمليات الجراحية البسيطة ومع ذلك لم تكن تلك هى المهنة التى تجعلنى من الأثرياء . لم يكن هناك تأمين صحى حكومى . وكانت تكاليف العلاج رخيصة للغايه لا تتعدى ثلاثَ رنجات للفحص ، وخمسًا إذا تطلب العلاج إعطاء حقن ، وستَ رنجات للزيارات المنزلية على ما أذكر .

وعندما أعود بالذاكرة إلى الوراء أجد أن تجربتى العملية بوصفى طبيبًا والسنوات التى قضيتها فى المهنة قد ساعدانى كثيرًا فأصبحت أكثر قدرة على تشخيص أى وضع يمر على ؛ إذ إننى لما كنت طبيبًا كان بمقدورى تشخيص الأمراض بسرعة فائقة وعندما يدخل أحد المرضى وهو مصاب بالملاريا أو أى مرض آخر كنت أدرك فورًا العلة التى يشكو منها . هذا التدريب أفادنى كثيرًا فى حياتى السياسية ، حيث يتعين عليك باستمرار ملاحظة وتحليل ردود أفعال الناس ومعرفة ما إذا كنت تسمع الحقيقة أو خلافها ، وكنت قد قلت لمجلة «إيكونومست» فى إحدى المقابلات الصحفية : «إن السياسة تصبح مهنة جيدة لمن تلقى تدريبًا طبيًا ؛ فالأطباء يمرون بتجربة الفحص على المريض وتسجيل تاريخه الطبى ؛ ثم إجراء كشف عام وفحوصات مخبرية ، وأخيرًا يتوصلون إلى تشخيص المرض» . العملية نفسها تتكرر فى السياسة وعندما أواجه بمشكلة سياسية فإن ما أفعله هو المرور عبر الروتين ذاته بدراسة كافة جوانب المشكلة بما فى ذلك الأبعاد التاريخية وتحليلها بالتفصيل لتحديد الملامح والأعراض ، ثم بعد ذلك إجراء الفحوصات المخبرية وأخيرًا أتوصل إلى نتيجة وأقوم بتحديد ما يجب اتخاذه لمواجهة الموقف .

الميزة الأخرى التى حصلت عليها من ممارسة الطب : هى حب الناس والشعور بالمسئولية تجاههم وبخاصة المحتاجين منهم للمساعدة . فإنك تسعى بوصفك طبيبًا لمعرفة أوجاع الناس ، وكذلك مشاعرهم ؛ من حزن وإحباط وفرح ، وقد أفادنى ذلك كثيرًا فى السنوات اللاحقة ، أمًا اليوم فإن غالبية السياسيين يبدأون محامين ولكن فى السابق أثناء الحكم الاستعمارى كان العديد منهم أطباء ، وكان المستعمرون يعتقدون أنه من الأسلم

تدريب الطبيب أو المحامى الذى لن يجدوا منه سوى المتاعب ، وكما اتضح لاحقًا فإن العديد من الأطباء أصبحوا شخصيات مشهورة فى حركات التحرر فى العديد من مناطق العالم .

أثناء عملى بالطب توطدت مشاركتى فى السياسة الوطنية وتم تعيينى فى منصب كبير فى فرع حزب «أومنو» فى الولاية . وعلى الرغم من عملى لساعات طويلة فى العيادة إلا أننى كنت أجد الوقت الكافى لممارسة النشاط السياسى . أصبحت عضوًا فى البرلمان لأول مرة فى عام ١٩٦٤م ، عندما كنت فى التاسعة والثلاثين من عمرى واستمر عملى ؛ بوصفى طبيبًا ، وبمساعدة أحد أصدقائى المقربين الذى كانت عنده الخبرة الإدارية فى جعل العيادة تظل مفتوحة حتى عندما كنت أقضى وقتًا كبيرًا فى العمل السياسى ، ولكننى لم أنسحب تمامًا من ممارسة مهنتى ؛ بوصفى طبيبًا إلى أن أصبحت وزيرًا لأول مرة فى الحكومة عام ١٩٧٤م .

لم يكن الخروج ببلادنا من وهدة التخلف والفقر وبناء مجتمع يسوده العدل والازدهار لكافة المجموعات العرقية بالمهمة السهلة ، لذلك كنت دائمًا أتحدث بصراحة ووضوح وأجادل زعامة الحزب فيما يتعلق بالخيارات السياسية ، وفى عام ١٩٦٩م ، ترشحت للمرة الثانية وأنا مؤمن بأن الملايو الذين يشكلون أكبر المجموعات العرقية فى البلاد لم يكونوا سعداء بما جنوه من الاستقلال ؛ فكون بلادهم أصبحت دولة مستقلة لم يغير من طريقة حياتهم باستثناء أنه أصبح لديهم زعماء من بنى جلدتهم فى الحكومة ، ولم تكن أحوال الناس العاديين بأفضل مما كانت عليه خلال الحكم الاستعمارى ؛ إذ ظلوا متخلفين اقتصاديًا وتعليميًا ، وكان عدد الملايو الذين يعملون فى الشركات الكبرى التى يمتلكها الأوروبيون وغيرهم لا يتجاوز حفنة اليد بينما ظل الماليزيون الصينيون يسيطرون على الاقتصاد .

أعطت الانتخابات التى جرت عام ١٩٦٩م ، التحالف الذى كان يقوده حزب «أومنو» أقلية ضئيلة وفى بعض الولايات لم نتمكن من تشكيل الحكومة ؛ وسادت البلاد

حالة من عدم الاستقرار والتوتر انتهت بأحداث الشغب الدامية التى وقعت فى كوالالمبور فى الثالث عشر من مايو عام ١٩٦٩م ، حيث نشبت معارك خطيرة بين الصينيين والملايو ، وقتها ألقيت باللوم فى هذه الفتنة على زعامة حزب «أومنو» ووجهت خطابًا شديد اللهجة إلى رئيس الوزراء «**تنكو عبدالرحمن**» ناشدته فيه أن يستقيل وأوضحت له أنه تم اتباع سياسات خاطئة لمعالجة مشاكل مجتمع متعدد الأعراق والأجناس إلا أن هذا النوع من النقد الصريح لم يلق قبولاً ؛ فطردونى من الحزب .

بقيت خارج العمل السياسى ثلاث سنوات ، وقد تم توثيق اختلافى مع «**تنكو عبدالرحمن**» والقيادة السياسية عام ١٩٦٩م ، وتحليله بكثافة فى العديد من الكتب والمقالات الأكاديمية بما لا يتسع المجال لذكره هنا ويكفى القول إن وجود سياسة عرقية متوازنة ومنصفة هو أمر فى غاية الأهمية فى بلد تعيش فيه مجموعات عرقية متعددة لا تنعم بنفس المستوى من الازدهار الاقتصادى . لقد ظل هذا الأمر يشكل التحدى الأكبر أمام مجتمع مستقر وأصبح فيما بعد محور اهتمامى وعصب قراراتى السياسية عندما أصبحت زعيمًا للبلاد . وفى عام ١٩٧٢م ، تم إعادتى للحزب ولعضوية البرلمان ، وتعيينى فى أول منصب وزارى ؛ وهو وزيرًا للتعليم وذلك بعد فوزى فى انتخابات عام ١٩٧٤م .

وبعد سنتين فقط أصبحت نائبًا لرئيس الوزراء ، وكان ذلك بداية الطريق لأن أصبح رئيسًا للوزراء عام ١٩٨١م ، حتى عندما كنت نائبًا لرئيس الوزراء كانت لدى العديد من التصورات عما يجب عمله للبلاد ولكن بما أن القرار النهائى لم يكن بيدى فإننى لم أستطع بالتالى أن أجعل الأمور تسير كما أشاء .

وعليه فإن أول ما تبادر إلى ذهنى عندما أصبحت رئيسًا للوزراء عام ١٩٨١م ، هو أننى أصبحت حرًا تمامًا لتطبيق كل التصورات التى كانت لدى ، وبعد فوزى بمنصب رئاسة الوزراء بدأت أولاً ؛ فى مراجعة كل ما كنا نقوم بعمله والتدقيق فى كل السياسات وطرق

إدارة الدولة اليومية ، وكل النظم والإجراءات المطبقة في الخدمة التي روجعت وعدلت كلما اقتضت الضرورة ، وقمنا بإعداد جداول وإرشادات لموظفي الدولة ؛ حتى يكون كل موظف وموظفة على علم بما ينبغي عليه أداؤه بالضبط وبعد ذلك التنظيم في جهاز الخدمة المدنية بدأنا نحث المواطنين على اختلاف وظائفهم على العمل بجد ونشاط لتطوير البلاد .

تزامنت سنوات عملي ؛ نائبًا لرئيس الوزراء ، ثم رئيسًا للوزراء بعد ذلك مع حدوث طفرة اقتصادية واجتماعية هائلة في ماليزيا ودول شرق آسيا الأخرى . وكان كل اهتمامي خلال تلك الفترة مكرسًا لخلق دولة مستقرة ؛ اجتماعيًا ، ومزدهرة ؛ اقتصاديًا .

وبالنظر إلى سنواتي بوصفي رئيسًا للوزراء أستطيع أن أقول بكل إنصاف : إن أكبر إنجازاتي هو جعل الأمة بأسرها توجه نظرها إلى المستقبل وتركز جهودها عليه ؛ ففي السابق لم تكن هناك أهداف حقيقية أو خطط طويلة المدى وكان الناس يعيشون ليومهم فقط غير مبالين بما قد يحدث مستقبلاً .

واستطعت مع حكومتي أن نخلق نظرة مستقبلية يعرف كل واحد دوره فيها ؛ من رجل الشارع العادي إلى قادة العمل التجاري والسياسي ، وكان دور كل منهم ؛ هو العمل الجاد دون كلل أو ملل لصالح بلادهم ولصالح أنفسهم . وأدت النتائج التي أمكن تحقيقها تدريجيًا إلى تقوية الشعور بالثقة والإيمان بالمستقبل ؛ وهو شعور استمر وقادًا حتى بداية الأزمة الآسيوية في صيف ١٩٩٧م ، المشئوم .

الفصل الثاني
طريق آسيا نحو الازدهار

كان أهم درس تعلمناه من العقد المنصرم ؛ هو أن التقدم نادراً ما يتخذ مساراً محدداً يمكن التنبؤ باتجاهاته . فالتاريخ يقفز ويتغير ، يطوى أحداثًا ويأتى بأحداث جديدة ! فمن كان يتوقع مثلا سقوط جدار برلين أو انهيار الشيوعية عام ١٩٨٩م ، مما كان له وقع المفاجأة على العالم بأسره؟ من كان يتوقع هذا الأثر الهائل والانتشار الواسع للإنترنت أو النمو والتطور الدراماتيكى لاقتصاديات آسيا خلال القرن المنصرم ؛ وهو تطور تطلب الكثير من التضحيات؟ إذا رجعنا إلى الوراء قليلاً ونظرنا إلى آسيا فى أوائل الخمسينات فلن نجد أن أحدا كان يتوقع أو ينتظر أن تصبح القارة منطقة جذب ونمو اقتصادى مزدهر ! إن الشرق ربما كان مصدر سحر وفتنة للعديد من الأوروبيين ولكن ما من أحد كان يرى أن إمكانيات المنطقة سوف تتحول إلى قوة اقتصادية عالمية ، ولم يكن هناك طريق سالكة للانتقال من الفقر إلى التقدم ، ولكن بالعودة إلى عام ١٩٩٧م ، فإن ما من أحد كان يتوقع أن الاندفاع نحو الأمام للقارة الآسيوية سوف يعقبه سقوط أسرع من ذلك الصعود ماسحًا سنوات ، بل عقودًا من النمو والتنمية التى تم إنجازها بالعرق والدموع فى وقت لم نكن حتى لنتصور فيه مدى الانزلاق السريع من الازدهار إلى الفقر مرة أخرى .

ثلاثة عقود من النمو

حققت آسيا على الصعيدين : الاقتصادى والاجتماعى منذ عام ١٩٦٠م ، إنجازات لم يسبق لها مثيل ، ولم يحدث فى تاريخ البشرية أن تحول العديد من الشعوب وبتلك السرعة نحو تحسين أحوالها الإنسانية وهو ما لم تستطع حتى الثورة الصناعية فى أوروبا أن تحققه ؛ إذ استطاعت اقتصاديات آسيا تتقدمها اليابان ، أن تحقق معدلات نمو استمرت لفترة

ثلاثة عقود . فى الستينات كان النمو فى شرق آسيا ١ ,٧فى المائة فى المتوسط ، وفى السبعينات ارتفع إلى ٩ ,٧فى المائة ، وفى الثمانينات كان ٤ ,٦فى المائة وحتى فى فترة التسعينات وإلى عام ١٩٩٧م ، حققنا ٦فى المائة سنويًا بغض النظر عن الكساد الذى حدث فى مناطق أخرى .

فى التسعينات كان الأداء الاقتصادى فى ماليزيا ينمو بمعدلات ممتازة ، حيث بلغت معدلات النمو أكثر من ٨فى المائة على مدى عقد كامل تقريبًا ، ولم توجد فى العالم الحديث منطقة أخرى استطاعت تحقيق معدلات نمو مشابهة بهذه السرعة ؛ من التخلف الاقتصادى إلى مستويات عالية للمعيشة نَعِمَ بها مئات الملايين فى منتصف التسعينات ، ففى عقود قليلة تشكلت فى آسيا قاعدة كبيرة من المستهلكين متوسطى الدخل أصبحت تؤثر ليس فقط على الأسواق المحلية ، بل وعلى الأسواق العالمية بأسرها .

وفى عام ١٩٩٢م ، تفوق اقتصاد منطقة شرق آسيا على اقتصاد الكتلة الأوروبية واقتصاد أمريكا الشمالية من ناحية القوة الشرائية ، وفى مجال النقد الأجنبى كان التفوق نفسه سيحدث بحلول عام ٢٠٠٠م ، وعلى الرغم من أن الأوروبيين كثفوا من جهودهم لإقامة اقتصاد موحد فى منتصف الثمانينات ، ظلت شرق آسيا هى أسرع مناطق العالم تكاملاً . وبفضل تدفق الاستثمارات كانت تجارة شرق آسيا فى النصف الأول من التسعينات تنمو بمعدل ٢٠فى المائة سنويًا ، وبوصول نسبة هذا النمو إلى ٣٤فى المائة عام ١٩٩٦م ، كان اقتصاد منطقة شرق آسيا قد أصبح أكثر تكاملاً من اقتصاد منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) . وعلى العكس من «نافتا» والاتحاد الأوروبى فإن تكامل منطقتنا كان يقف وراءه القطاع الخاص بالكامل . لقد كان هذا التكامل محصلة نهائية لقوة السوق وبمثابة تجربة ناجحة للرأسمالية الحديثة .

وبحلول أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات استطاع الكثير من دول جنوب شرق آسيا تحقيق مستوى هائل من التقدم لدرجة أن الغربيين المبهورين أطلقوا عليها مصطلح

«النمور الاقتصادية» و«التنين» واعتبروها مثالاً على نجاح الدول النامية فى حكم نفسها بمهارة ، وقدرتها على تحقيق النمو الاقتصادى السريع ، والآن وقد أصبحت دولاً غنية فإن النمور الآسيوية صارت تمثل أسواقًا ممتازة لسلع وخبرات الدول الصناعية فى الشمال ، وبالتالى تسهم بفعالية فى تحقيق الثروة للدول المتقدمة وللعالم بصورة عامة . هذا النمو المضطرد لشرق آسيا كان سيجلب الازدهار للمجتمع الدولى ويسهم فى القضاء على الفقر فى كافة أنحاء العالم وفى القضاء على الجوع والمآسى الأخرى التى تعانى منها المعمورة . لقد أصبح معظم المنطقة سوقًا هائلاً لا يعج بدوىٍّ القنابل وطلقات الرصاص وإنما يعج بأصوات البيع وحركة الشراء ، وكانت المصانع تنتج من المكنات والمعدات ما يستخدم لشق الطرق وبناء الموانئ والمنشآت العملاقة الأخرى .

من المستنقع إلى المعجزة: آسيا تنهض من سباتها

أطلق الخبراء الاقتصاديون ورجال الأعمال والسياسيون فى أوروبا والولايات المتحدة على هذه النهضة : «المعجزة الشرق آسيوية» وهم يشعرون بالروع والتوجس لدى مراقبتهم ذلك التطور والسرعة التى ارتقت بها اقتصاديات المنطقة إلى هذه الدرجة وما يشكله ذلك من خطر حقيقى على فقدانهم لدول أصبحت ذات نفوذ عالمى ، وأنا شخصيًا لم يعجبنى تعبير المعجزة الشرق آسيوية ذاك ؛ لأنه يوحى بأن الإنجازات التى حققناها حدثت بفضل نوع من السحر أو القوى الخفية وليس عبر العمل الشاق والعرق والدم والدموع وعبقرية الشعوب .

وعلى كل حال فإن كلمة المعجزة هنا ليست بعيدة كل البعد عن التحول الهائل الذى أمكن تحقيقه فى عقلية الكثير من شعوب شرق آسيا ، وإلى وقت قريب لابد من التذكير بأننا نحن الذين أصبح يشار إلينا بوصف التنين والنمور كنا لا نساوى شيئًا ! ولم يكن لنا صوت وكانت كوريا الجنوبية والصين وإندونيسيا وماليزيا وسنغافوره وتايلاند والفلبين وحتى

اليابـان ينظر إليهـا على أنها أوراق محروقة لا فـائدة منها ومناطق متخلفة سرعـان ما سيؤول مصيرها إلى مزبلة التاريخ ، ومن الضرورى تذكير أنفسنا كيف أن القادة فى الشرق والغرب على السواء كانوا فى الماضى يعقدون أيديهم من اليأس وهم يتوقعون ، ليس حدوث معجزة اقتصادية آسيوية ، وإنما مستنقع اقتصادى آسيوى ، وتوالت أطنان من المعاهدات والاتفاقيات التى تم إنتاجهـا بصورة أسـاسـية فى الغرب وفى الولايات المتحدة وتعج بالتفـاصـيل الأنثروبولوجية أو التاريخية التى تشرح كيف أنه محكوم علينا نحن -الآسيويين- بالتخلف والركود الاقتصادى ، بل وبما هو أسوأ من ذلك ، وحتى اليابان كانت لديها شكوك كبيرة فى مستقبل اقتصادها ، أما إندونيسيا وكوريا الجنوبية فقد اعتبرتا بأنه لا فرق بينهما وبين أفقر الدول الإفريقيّة جنوب الصحراء ، وتعلم معظم الآسيويين ألا يثقوا فى أنفسهم وساهمت عقود ، بل قرون من الإستعمار الأوربى ، ثم الأمريكى فى الفلبين فى تشكيل شعوب تعتمد على غيرها فى كل شىء ، بينما كان هناك عدد قليل فقط من الآسيويين يؤمن بقدرة الدول الآسيوية على إدارة شئونها بنفسها ناهيك عن أن تنافس الشركات العالمية الضخمة فى مجال التجارة والاقتصاد .

هذا الوهم بالطبع اخترعه وقام بتغذيته الأوروبيون فى أوج نفوذهم الامبريالى . وتم تصوير الشعوب الآسيوية على أنها أجناس متخلفة وراثيًا وأن هناك حرفًا ومعارف لايستطيع إجادتها سوى الأوروبيين ، إضافة إلى ذلك فإن هؤلاء الآسيويين التعساء عبارة عن أقوام لا دين لهم وبالتالى لابد من إدخالهم إلى المسيحية بكل السبل الممكنة ، وقد برر المستعمرون أفعالهم بادعائهم بأنهم لايجلبون فقط التقدم الاقتصادى لهذه المناطق المتخلفة وإنما أيضًا يعملون على نشر التحرر والخلاص الروحى ! وبمرور الزمن وبعد أن أصبح الحكم الاستعمارى هو القاعدة وليس الاستثناء سقطنا نحن الشعوب المستعمرة فريسة الوهم الذى زرع فينا بأن هناك مهارات ومعارف خاصة لا نستطيع اكتسابها ، وأصبحت عقول غالبية الشعوب الآسيوية كعقل الطفل الذى يعتمد على أبويه فى كل شىء .

واليوم فإنه لأمر غريب إن لم يكن شيئًا مسليًا أن نرى الحكومات والمنظمات غير الحكومية الغربية تقوم بدور المبشر حاملة راية الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وهى التى كانت إلى عهد قريب لايتجاوز الأربعين أو الخمسين عامًا لا تعير أدنى اعتبار أو احترام للمساواة فى الحقوق .

المعجزة ؛ إن كان هناك معجزة فى الحقيقة؟ ! هى أن الشعوب الآسيوية قد استطاعت أن تتحرر من الوهم وأن تستعيد ثقتها بنفسها وأن تبين لنفسها وللعالم مدى ظلم وخطأ النظريات الاستعمارية ، أما نظرية أن بعض المهارات والمعارف تظل حكرًا على شعوب دون غيرها فقد سقطت سقوطًا شنيعًا لو أخذنا التجربة اليابانية فى الاعتبار ؛ إذ أن اليابان لم تخضع فى تاريخها لأى حكم استعمارى -إن بإمكان أى شخص الحصول على المهارات والمعارف التى يريدها شريطة أن يجتهد فى ذلك ، وهذا من أعظم الدروس التى أمكن تعلمها من النهضة الآسيوية التى انطلقت من وهدة التخلف إلى الازدهار الاقتصادى ، وفى منتصف التسعينات كان هناك بالطبع الكثير من الشعوب الآسيوية التى تعانى الفقر ، ولا يزال هناك الكثير من العمل الذى يجب إنجازه غير أن حاجز الوهم وعقدة الدونية قد تم تحطيمهما .

ميكانيكية النهضة الآسيوية

من حق الآسيويين أن يفرحوا بالإنجازات التى حققوها عقب الحرب ، ففى أقل من خمسين عامًا وهى فترة قصيرة فى عمر الزمن نهضت اليابان من الدمار والخراب الذى ألحقته بها الحرب العالمية الثانية لتصبح هرمًا آسيويًا ، وبحلول منتصف الثمانينات أصبحت ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم بعد الولايات المتحدة ، وتبعها بعد ذلك ما يعرف بالاقتصاديات الصناعية الأربعة ؛ وهى كوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافوره وتايوان لتصبح من أوائل النمور الآسيوية ، وفى وقت لاحق أخذ النمو الاقتصادى فى ماليزيا

وتايلاند وإندونيسيا يسير بوتيرة متسارعة مع بداية التسعينات ، حتى الصين ذلك العملاق النائم نهضت من سباتها وأخذت بأسلوب اقتصاد السوق وبدأت تسابق الزمن لتحقيق النمو الاقتصادى ؛ لذلك سيكون من الصعب الإشارة إلى عامل أو اثنين فقط يقفان وراء هذا التطور المذهل ؛ إذ إنه يعود إلى سلسلة من العوامل الجيوبوليتيكية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومما يثير السخرية أن العديد من الدول مثل : ماليزيا واليابان قد ساعدتها كثيراً الحرب الكورية ، ثم حرب فيتنام فى أن تصل إلى ما وصلت إليه ، حيث إن اليابان كانت قاعدة لتمويل القوات الأمريكية أما ماليزيا فتتمتع بموارد طبيعية هائلة مثل : المطاط والصفيح وهذا يوضح فظاعة الحروب وقساوتها ، ففى الوقت الذى يعانى فيه أناس من ويلاتها ويموتون فى ساحات القتال فإن آخرين ربما يفيدون منها اقتصاديًا .

وبينما قد يكون للجيوبوليتكس أو علم السياسة الطبيعية أثر بالغ على حياة الشعوب فإن من المؤكد أن صراع القوى العظمى لم يكن هو المحرك للنهضة الآسيوية كما لم يكن سيل الدعم التنموى الذى تدفق على آسيا من الدول الغربية هو الذى أفرز ذلك النمو ، ومن جانبى فإننى مقتنع شخصيًا بأن المساعدات التنموية تلك لم تلعب أىَّ دور فى النهضة الاقتصادية فى المنطقة ؛ لأن المساعدات مهما بلغ حجمها لم تجعل أى دولة تنهض اقتصاديًا ! وتحقق استقرارًا سياسيًا واقتصاديًا على المدى الطويل ، لقد كان بمقدور العديد من دول آسيا بما فيها سنغافوره وماليزيا وتايلاند أن تصل إلى نفس مستوى النمو الاقتصادى والتطور الذى أصبحت تتمتع به فى منتصف التسعينات دون أى دعم خارجى .

إذا ما تم توجيه الدعم التنموى نحو تدريب وتعليم الناس فإنه يصبح ذا قيمة وكما يقول المثل الصينى : «إذا أعطيت شخصًا سمكة فإنك تكون قد أطعمته ليوم واحد ، ولكن إذا علمته كيف يصطاد السمك فإنك تكون قد ساعدته على إطعام نفسه طوال حياته» . وكثير من الدعم سواء أكان فى الماضى أم الحاضر لا يعلم الناس كيف يصطادون السمك وإنما ينتهى جزء كبير منه إلى الضياع إما بسبب الفساد أو بسبب مشاريع فاشلة لا يمكن

تحقيقها . والأسوأ من ذلك أن الدعم التنموى يجعل الدول الفقيرة عالة على غيرها ؛ تبحث دومًا عن توجيهات وأموال الدول الغنية .

أعتقد أنه من الطبيعى فى أى مجتمع أن يعطى الأغنياء شيئًا للفقراء ، ليس حسنةً فقط وإنما يمكن أن يتم ذلك فى المجتمع الحديث ؛ عبر دفع الضرائب وإعادة توزيع الثروة . ومما لا شك فيه أن كثيرًا من القوى الاستعمارية السابقة مدينة للدول الفقيرة التى استعمرتها ، وهناك بعض الأشخاص فى الدول الغنية ربما يشعرون بشىء من الالتزام الأخلاقى المصحوب بالشعور بالذنب لمساعدة الفقراء ؛ فعندما كانت ماليزيا مستعمرة تدفّق الكثير من خيراتنا نحو أوروبا وجعلت أهلها من الأغنياء وعليه فإن من الطبيعى أن يشعر أولئك بأنه يتعين عليهم تسديد هذا الدين ، ولكن يجب أن يسدد بالطريقة التى تمكّن الناس من الاعتماد على أنفسهم .

لم يعد سرًا اليوم أن نعرف أن صافى الأموال التى تتدفق من الدول المانحة إلى الدول النامية هى فى المحصلة النهائية لا شىء ؛ ذلك لأنه وعلى الرغم من كل الحديث الذى يثار حول المنح والمساعدات وربما أيضًا بسبب استثمارات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، فإن الثروة التى تخرج من الدول النامية أكثر حجمًا وبكثير من تلك التى تدخلها . وأكثر من ذلك فإن الدول المانحة تتوقع من الدول المستفيدة أن تدين لها بالولاء والطاعة ؛ إذ أن المستفيد من الدعم غير مسموح له بالكلام أو توجيه النقد ، وإذا كان اقتصادك كله بما فى ذلك الغذاء الذى تقيم به أودك يعتمد على المعونات الخارجية فإنه يصبح من الصعب على تلك الدول أن تختلف مع من يمد لها يده .

العديد من الدول الفقيرة فى عالم اليوم خاصة فى إفريقيا صارت أكثر فقرًا عما كانت عليه وذلك بسبب المساعدات الخارجية . ومع كثرة القروض التى حصلت عليها من الغرب فإن الفوائد على تلك القروض تلتهم الجزء الأكبر من ميزانيات تلك الدول ، ورغم أن الهدف المعلن هو جعل هذه الدول تنعم بالثراء فإن غالبيتها قد أصبحت أكثر فقرًا مما كانت

عليه . وفى اعتقادى فإن أفضل ما يمكن أن تفعله الدول الغنية اليوم هو إلغاء تلك الديون وهذا أمر يتطلب تحكيم الضمير والاعتراف بالفشل السابق وهى مزايا لم تعرف بها الدول الغنية .

لقد كانت ماليزيا محظوظة لعدم حصولها على كميات كبيرة من الدعم الخارجى ، لقد أتت إلينا كتائب السلام الأمريكية لتدريب السكان على مختلف المهارات وأفدنا من البرامج التى توفر منحًا دراسية فى الخارج للنابغين من طلابنا ولكننا لم نعتمد أبدًا على القروض والمنح الهائلة من الحكومات الأجنبية ، ومنذ سنوات الاستقلال الأولى استطعنا أن نعيش ، بل وأن نحقق درجة من الازدهار ، اعتمادًا على اقتصادنا المحلى ، لقد كان لدينا صناعة المطاط والصفيح واقتصاد محلى منتعش نوعًا ما يسيطر عليه بالكامل الماليزيون من أصل صينى ، ولم يكن بمقدور الغربيين أن يستوعبوا كيف أصبح بإمكاننا الاعتماد على أنفسنا بدلاً من الآخرين . وأتذكر جيدًا عندما سألنى أحد الأمريكيين فى الستينات عن الجهة التى قامت بتمويل مجمَّعا للمكاتب فى كوالالمبور؟ وعندما أجبته بأننا شيدنا المبنى بمواردنا الذاتية بدت عليه علامات الدهشة ؛ إذ إنه كان يتصور أن أى شىء ذى قيمة يقام فى مكان مثل كوالالمبور لابد وأن يكون قد تم تمويله بواسطة جهات خارجية .

لم تكن القوة المحركة الحقيقية للمعجزة الاقتصادية الآسيوية هى الدعم الخارجى غير أن الاستثمارات الخارجية المباشرة لعبت فعلاً دورًا حاسمًا ، وقد رحبت ماليزيا والدول الآسيوية الأخرى بالمؤسسات والشركات الأجنبية الى ترغب فى الاستثمار فى بلداننا ومن جانبنا قدمنا حوافز ضريبية واستطاعت الشركات الأجنبية أن تعمل بتكلفة أقل كثيرًا عما هى عليه فى دولها ، وفى ماليزيا كانت الشركات اليابانية هى السباقة ، حيث وفدت إلى البلاد بالعشرات وأقامت مصانع وفتحت مكاتب لمقارّها الرئيسية فى شرق آسيا واليوم فإن الناتج الاقتصادى للشركات اليابانية فى ماليزيا يشكل جزءًا مهمًا من صافى الناتج القومى أو ما يعادل ٣٣فى المائة ، ولقد ظل اليابانيون يتعرضون للانتقام بأنهم لا يريدون نقل التقنيات

المهمة إلى الدول الآسيوية الأخرى ، ويقول الخبراء الاقتصاديون الغربيون : إن اليابانيين ينقلون فقط التقنيات البسيطة ويحتفظون لأنفسهم بالأسرار المهمّة ! ربما كان ذلك صحيحًا ، لكن المؤكد أن اليابان قامت بنقل تقنية أكبر كثيرًا فى حجمها إلى الدول الآسيوية من تلك التى نقلتها أية دولة غربية . ولم يكن باستطاعة صناعة السيارات وبناء السفن فى العديد من الدول الآسيوية أن تحقق النمو السريع الذى وصلت إليه لولا مساعدة الشركات اليابانية ، ولا يمكن للاستثمارات الأجنبية سواء أكانت يابانية أم أوروبية أم أمريكية وحدها أن تكون هى التى تقف وراء النمو الهائل لاقتصاديات آسيا ، وفى حالة ماليزيا فإن مزيجا من السياسات الاقتصادية الناجحة وإدخال تغييرات ثقافية بعينها فيما يتعلق بالعمل والإنجاز الاقتصادى هو الذى أدى فى النهاية إلى وضع البلاد على الطريق الصحيح للتطور الاقتصادى .

نحو سياسة اقتصادية جديدة

عندما أسترجع اليوم قصة تطور ماليزيا فإننى أرى أن عام ١٩٦٩م ، كان حقيقة عامًا حاسمًا ونقطة تحول فى تاريخنا القصير بوصفنا دولةً مستقلة ، وكنت قد أشرت سابقًا إلى أن حوادث الشغب العرقية التى حدثت فى كوالالمبور فى ١٣ مايو عام ١٩٦٩م ، قد زلزلت القيادة السياسية كما أنها على المستوى الشخصى أدت إلى طردى من الحزب الحاكم «أومنو» . كانت تلك الأحداث أكبر من مجرد قضية سياسية ؛ إذ إنها كشفت صعوبة إدارة دولة متعددة الأعراق وأدت إلى تعرية الشروخ العميقة التى ظهرت بين الصينيين والجماعات العرقية الأخرى الأكثر فقرًا خاصة الملايو ، لقد كانت بحق تجربة كشفت للماليزيين كثيرًا مما كان خافيًا ، حيث أدركنا خطورة التوترات العرقية والتفاوت الاجتماعى على وحدة البلاد وتماسكها .

الصينيون الذين وفدوا واستقروا فى ماليزيا ودول آسيا الأخرى والذين يعملون تجّارًا وأصحاب حوانيت معروفون بأن لديهم نزعة وميلاً نحو التجارة والحصول على أكبر قدر

من الثروة المادية ، ويشكلون فى ماليزيا حوالى ثلث السكان ولكنهم فى عام ١٩٦٩م ، كانوا يسيطرون على معظم القطاعات التجارية فى الاقتصاد . أما الملايو الذين يشكلون ٥٦ فى المائة من مجموعة السكان فقد كانو ا أساسًا مزارعين ولم يُبدوا اهتمامًا بالتجارة ، وفى أواخر الستينات لم يكن فى ماليزيا بأكملها سوى بضع مئات من الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة التى يمتلكها الملايو .

كانت ماليزيا فى عام ١٩٦٩م ، دولة زراعية ، وكان النشاط التجارى مقتصرًا على التعدين وزراعة المطاط مع وجود قطاع تجارة دولى متواضع . لم يكن هناك تقريبًا أىُّ قطاع للتصنيع كما أن قطاع الخدمات كان بدائيًا والمرافق العامة تحت سيطرة الدولة وهى مرافق لم تكن تجلب أية موارد للحكومة ، وبعض الملايو كانوا يمتلكون أراض زراعية صغيرة لم تكن لتعطيهم نفس المستوى من الثروة المادية التى يتمتع بها الصينيون ، لكن بعد أحداث الشغب أدركت الحكومة وبسرعة أن سد الفجوة بين الملايو والمجموعات العرقية الأخرى هى العامل الأساسى لضمان الاستقرار والازدهار للبلاد على المدى الطويل ، غير أن الانتقال بالملايو أو «البومبيوتيرا» ، وهو الاسم الذى يعرف به السكان المحليون فى ماليزيا ، إلى قلب التيار الرئيسى للنشاط الاقتصادى أمر يسهل قوله ويصعب تحقيقه ؛ الملايو كانوا تقريبًا غير مؤهلين للقيام بالأعمال التجارية واستخدام النقود ، حيث إن معظمهم ينظرون إلى النقود ليس بوصفها رأس مال وإنما وسيلة تستخدم لشراء الضروريات اليومية ! كان هناك عدد قليل من خريجى الجامعات من الملايو وعدد أقل من المهنيين ، ومن جملة المهنيين المسجلين رسميًا كان الملايو يشكلون فقط ٤,٩ فى المائة !

فى أعقاب تلك الأحداث تم إنشاء مجلس العمليات الوطنى لدراسة أسباب عدم المساواة الاقتصادية والتنمية غير المتوازنة لمختلف المجموعات العرقية وبعد ذلك تم جمع ممثلى كافة الأعراق فى المجلس الاستشارى الوطنى للمساعدة فى وضع سياسة جديدة لإعادة بناء الاقتصاد من أجل أن يتحقَّق توزيع عادل للثروة ، وحيث إنَّ الاختلاف الأساسى هو بين

«البومبيوتيرا» والمجموعات الأخرى فإن الاهتمام الرئيسى انصب على جذب السكان الملايو إلى خضم الحياة الاقتصادية للأمة ، ولم تكن الفكرة تقوم على الاستيلاء على ثروات الآخرين وإنما إثراء الملايو عبر توسيع القاعدة الاقتصادية لصالحهم فى الوقت الذى تفيد فيه الأعراق الأخرى من الكعكة ، وكانت محصلة السياسة الاقتصادية الجديدة التى أعلنت عام ١٩٧١م ، هى اصطياد عصفورين بحجر بفضل تلك المداولات التى شملت كافة فصائل المجتمع عن طريق القضاء على الفقر وأيضًا على سيطرة مجموعات دون أخرى على الأنشطة الاقتصادية بصورة تختلف عما حدث فى العديد من المجتمعات ، حيث تم توزيع الثروة بانتزاعها من الأغنياء وتسليمها للفقراء ، غير أن زعماء ماليزيا أدركوا أن هذا الاتجاه سيكون هو الخطأ بعينه وأن مثل ذلك الإجراء لن يكون منصفا لتلك المجموعات العرقية الى عملت بجد ونشاط لتحقيق مستوى معين من المعيشة وستكون المحصلة النهائية مزيدًا من عدم الاستقرار وأعمال الشغب ، وكان الشيء الوحيد الذى يمكن أن نعمله هو ؛ توليد مزيد من الثروة والتأكد من أن الفقراء قد نالوا حظهم من ذلك .

كان التخطيط هو أن تشكل السياسة الاقتصادية الجديدة برنامج عمل يستمر عشرين عامًا مع وضع أهداف معينة تم تحديدها للسكان الأصليين ، وكان أحد الأهداف المرجوة زيادة نصيب الملايو من الثروة الاقتصادية من ٤ , ٢فى المائة إلى ٣٠فى المائة من الإجمالى على الرغم من أنهم يشكلون ٥٦ فى المائة من مجموع السكان ، وفى الوقت نفسه تتم زيادة نصيب العنصر غير الملايو من ٣ , ٣٤ فى المائة إلى ٤٠ فى المائة بينما يتم خفض نصيب الأجانب من ٣ , ٦٣فى المائة إلى ٣٠ فى المائة .

فى مجال التعليم بنيت مدارس ثانوية فى المناطق الريفية مع تخصيص منح دراسية لأبناء الملايو للدراسة فى مدارس داخلية فى المدن ، وتطبيق نظام الحصص للالتحاق بالجامعات لضمان حصول الملايو والجماعات المحلية الأخرى على التعليم العالى ، وفى مجال التجارة والاقتصاد أرسيت عقود ورخص حكومية على المواطنين الملايو لتشجيعهم

على الدخول فى مجالات كانت حتى ذلك الحين حكرًا على الصينيين . وأصبح من السهل على الملايو امتلاك أسهم فى الشركات المملوكة للدولة كما تم توفير القروض والأراضى والمزايا الأخرى لهم . ليس صحيحًا أن عددًا قليلاً من الملايو هو الذى أفاد من السياسة الاقتصادية الجديدة ؛ إذ إن كل فرد من «البومبيوتيرا» قد أفاد من ذلك ، خلال الفترة المحددة لتلك السياسة والتى انتهت فى ديسمبر عام ١٩٩٠م ، وقد كانت ناجحة بكل المقاييس ؛ إذ أمكن القضاء على الفقر بدرجة كبيرة وأصبحت ماليزيا دولة يسودها التجانس وتتمتع بازدهار اقتصادى تتطلع إليه الدول النامية الأخرى . وسياسيا ؛ ظلت البلاد مستقرة على الرغم من أنه فى ظل النظام الديمقراطى السائد يمكن أن تزول الحكومة فى أى وقت ، وأصبح السكان الأصليون أكثر تحضرًا وتم استيعابهم فى المعترك الاقتصادى الرئيسى وحصلوا على نصيب أكبر من الثروة ، ويمكن القول إن تلك السياسة قد غيرت شكل البلاد بالكامل ؛ إذ لم تعد المدن حكرًا على الصينيين بينما المناطق الريفية يقطنها الملايو والسكان المحليون الآخرون ، طغى العنصر الحضرى على التركيبة السكانية للبلاد .

ومن أجل تحقيق الأهداف المخطط لها ، كان لابد لماليزيا من أن تنفذ سياسة التفرقة الإيجابية وهنا ربما شعرت بعض المجموعات العرقية ، أولاً الصينيون ، ثم الهنود فى بعض الأحيان أن هذه المعاملة التفضيلية لم تكن عادلة تمامًا ، غير أنه دون السياسة الاقتصادية الجديدة ما كان لماليزيا أبدًا أن تحقق هذا المستوى من الاستقرار السياسى والتقدم الاقتصادى الذى نعمت به فى التسعينات ، وإلى حد ما فإن الأزمة الاقتصادية التى شهدتها البلاد اعتبارًا من عام ١٩٩٧م ، قد أكدت نجاح تلك السياسة ؛ إذ إنه لو لم يكن لدينا ماليزيا مستقرة عرقيًا تسودها المساواة فى أوقات الأزمات الاقتصادية فإن الوضع كان سيتدهور بسرعة وربما لقينا نفس المصير الذى عانت منه إندونيسيا على سبيل المثال .

ومع اقتراب نهاية العشرين سنة لتنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة قررنا الاستمرار فى خطة تنموية عشرية لتكملة المهمة التى بدأت عام ١٩٧١م ، وكان المأمول هو أن نهاية

القرن سيأذن بالقضاء على عدم المساواة بين الأجناس بصورة كبيرة . وقد حققت الخطة التنموية الجديدة التى ركزت على النوعية بدلاً من الكمية نتائج مشجعة على الأقل حتى صيف ١٩٩٧م ، المشئوم .

لقد قمت من جانبى بدور فعال أولاً : بوصفى نائبًا لرئيس الوزراء من عام ١٩٧٦م ، حتى عام ١٩٨١م ، ثم رئيسًا للحكومة منذ ذلك التاريخ فى إنزال السياسة الاقتصادية الجديدة إلى أرض الواقع طوال العشرين سنة الماضية ، وقد أثبت هذا البرنامج لنا وللعالم من حولنا أننا قادرون بما فيه الكفاية على إدارة شئوننا بأنفسنا ورسم نظام اقتصادى واجتماعى عادل وفعال .

الاتجاه بالقارة نحو ثقافة جديدة

السياسات الاقتصادية المحددة التى طبقت فى مختلف الدول الآسيوية اختلفت بطبيعة الحال بدرجات متفاوتة باختلاف التركيبات العرقية للمجتمعات وبسبب الخلفيات التاريخية المتعددة لكل دولة ، وإذا نظرنا إلى قيم وأخلاقيات العمل فإننى أعتقد أن تغيرات مماثلة قد حدثت فى العديد من الدول الآسيوية وأهم تلك التغيرات وأصعبها حدثت فى الجانب الثقافى ، وحتى مع وجود سياسات اقتصادية جديدة وفرص جديدة فما كان لها أن ترى النور دون اعتماد قيم جديدة فى المجتمع ، وفى أحوال كثيرة كان المطلوب إجراء تغيير ثقافى رئيسى وتحقيق قفزة فوق الحواجز التى تفصل ثقافة الفلاح والبائع المتجول عن ثقافة المجتمع التجارى الراقى ، ولتحقيق المزيد وانتشال آسيا من التخلف ، كان لابد من العمل الشاق لكى يعمل الناس بجد ونشاط ومن نظرة جديدة تجاه العمل .

لقد ظل تحديث العقل هو المطلب الأساسى لتحديث الاقتصاد غير أن ذلك بالطبع لا يعنى أن على آسيا أن تتخلى عن ثقافتها المحلية إنما كان من الضرورى أن نتعلم من الأمم المتطورة اقتصاديًا لخلق مفاهيم جديدة للعمل .

الآسيويون من ناحية التركيبة الجسمانية والعقلية لا يختلفون عن الأجناس الأخرى ، ربما كانت هناك اختلافات جينية بسيطة بين مختلف الأعراق ولكننى لا أعتقد بأن هذا له أى أثر على الفرص المتاحة لجنس بعينه أو لدولة ما لتحقيق الازدهار الاقتصادى ، والأسباب التى أدت فى الماضى إلى التفرقة بين الأمم المتطورة اقتصاديًا وتلك المتخلفة تعود فى المقام الأول إلى اعتبارات ثقافية وأخلاقية .

إن أداء أى دولة أو جنس هو فى اعتقادى انعكاس لنظام القيم لدى ذلك الشعب ، والذى يشكل أساس ثقافته ، فالاختلافات الإثنية ليست عاملاً حاسمًا فى الشكل الثقافى أو الحنكة لأى جنس ، والقبائل والشعوب ذات المستويات المختلفة من التطور الثقافى أو الحضارى ربما تكون قد تحدرت من نفس المجموعة العرقية وربما أصبحت إحدى المجموعات ناجحة للغاية بينما تفشل الأخرى فى كافة المناحى الإنسانية ؛ لأن السبب الرئيسى يعود إلى نظام القيم الذى طورته كل مجموعة وبعبارة أخرى فإن الثقافة التى تتماشى مع النجاح سوف تنجح ، أما تلك التى تتنافى مع النجاح فسيكون مصيرها الفشل . ربما كان التنظير فى مثل هذه الأمور سهلاً غير أن المشكلة الرئيسية تكمن فى تطبيق قيم جديدة بطريقة لا تؤدى إلى عزل الناس أو تنفيرهم ، فى العديد من الدول الآسيوية بما فيها ماليزيا فإن الناس يقدرون كثيرًا المثابرة فى حياتهم ولكننا فى الماضى لم يكن لدينا الدافع والحافز الذى يدفعنا إلى العمل بجد ونشاط لتحقيق المزيد ، ولقد ظل الآسيويون قنوعين لدرجة كبيرة بنتائج جهودهم ونادرًا ما كانوا يسعون لتحقيق التفوق والتميز ، ولم يكن مهمًا ما إذا كانت السلع التى يتم إنتاجها جيدة وذات منظر جذاب ونتيجة لذلك كنا ننتج سلعًا ذات مستوى متواضع لسنوات طويلة .

إن أكبر تحدٍّ واجهته بوصفى زعيمًا للبلاد هو تغيير هذا النوع من نظام القيم والسلوك الذى لا قيود تحده والسائد وسط السكان المحليين . وبينما ينشأ الطفل الصينى فى جو يغلب عليه النشاط الاقتصادى فإن غالبية الملايو ترعرعوا فى بيئة الفلاحين والمزارعين لذلك

تمسكوا بالأرض ولم يروا قيمة تذكر للأمور الاقتصادية الأخرى ، كانت الأرض هى مصدر الثروة الوحيد ورمزاً لعطاء الطبيعة الفياض ، وبقليل من الجهد فإن الأرض تنتج دخلاً لا بأس به يوفر على الأقل العيش لمستخدميها . أما كيفية زيادة الإنتاج ومضاعفته أو ما إذا كانت أموال المزارعين هذه يمكن تشغيلها فى مجالات أخرى فتلك أمور لم تكن من ضمن اهتمامات الفلاحين .

لذلك كان على حكومتى إقناع الناس بأن امتلاك الأرض فى حد ذاته ليس المهم وإنما الأهم هو كم بإمكانك أن تنتج من هذه الأرض والإفادة من ذلك ، حتى الذين كانوا يمتلكون دكاكين أو يعملون فى أعمال تجارية صغيرة فى الماضى لم يكن لديهم إحساس حقيقى بطريقة العمل المؤسسى الفعال والمتطور وكانت فكرتهم عن النشاط التجارى هى أن أى شىء يمكن الحصول عليه عن طريق بيع السلع يجب اعتباره ربحًا صافيًا ، ومثالاً على ذلك إذا استطعت أن أبيع سلعةً بعشرة رنجات ؛ فإن كل المبلغ يدخل جيبى باعتباره ربحًا ! طريقة التفكير هذه مصدرها المناطق الريفية ، حيث يقوم السكان بكل بساطة بالدخول إلى الغابة وجمع ما يجدونه هناك ، ثم طرحه للبيع على قارعة الطريق وهم بذلك لا يحسبون الوقت والجهد الذى تم استثماره فى هذه العملية وإنما يعتبرون أن ما يدفع لهم مقابل سلعتهم يشكل ربحًا لهم دون أن يضعوا أى اعتبار للمصاريف الأساسية .

هذه الطريقة الساذجة للنشاط التجارى ربما كانت كافية فى زمن الإنعزال الريفى والقناعة العامة بالوضع السائد ولكنها لا تصلح لبناء أمة ووضع مجموعة معينة من الناس داخل الإطار الواسع للنشاط الاقتصادى . . لقد كانت مهمة تغيير قيم الناس وتعليمهم أسس ومهارات العمل التجارى من أصعب المهام ؛ إذ يتعين عليك فى بعض الحالات أن تتفاعل شخصيًا مع الناس وإقناعهم بضرورة تغيير نظرتهم بالكامل نحو العالم ؛ حتى يصبحوا جزءاً مكملاً فى الاقتصاد الوطنى ويتفاعلوا معه .

إن من بين المهام الشخصية التى اضطلعت بها ؛ تشجيع الناس على أن تكون لهم

طموحات ، غرس الإحساس بأهمية الإدارة لديهم . ولهذا الغرض أنشأنا وزارة التنمية وتطوير الإدارة كما أنشأنا جامعة متخصصة بالكامل فى تدريب مدراء الأنشطة الاقتصادية ولدينا مشروعات محددة لتعليم فن الإدارة ، وأعتقد أن السكان الأصليين فى ماليزيا قد أصبحوا أكثر ثقة بأنفسهم وصاروا يمتلكون ليس فقط المئات ، بل آلاف الشركات ويشعرون أن بإمكانهم ممارسة التجارة والتعامل فى الأمور المالية الاقتصادية والإدارية .

لقد وصفت هذا التغير الثقافى بأنه خطوة نحو إيجاد إنسان ملايو جديد له ثقافة تلائم مختلف الأزمنة وعلى استعداد كاف لمواجهة كافة التحديات وقادر على المنافسة دون مساعدة الآخرين له ، متعلم ومثقف ومنظم فى حياته ومحل ثقة وكُفْء ، ومن بين الصفات التى ضمنتها هذا الوصف : الاجتهاد فى العمل والمثابرة والاتقان والسلوك والالتزام بالدين الإسلامى ؛ فالإسلام جزء من تراثنا الثقافى وليس هناك ما يدعو إلى التخلى عن هذا الموروث الثقافى . والدين إذا ما أحسن فهمه لا ينبغى أن يشكل بأية حال من الأحوال عقبة أمام التقدم الاقتصادى . فتعاليم الإسلام يجب فهمها فى الإطار المعاصر ، فالإسلام ليس دين القرن السابع فقط فقد كان ويجب أن يظل دين كل الأزمنة ، إنه من الواضح أن الصفات المطلوبة من إنسان الملايو الجديد ليست بالهامشية كما أنها ليست بالميزات التى يسهل غرسها وجنى ثمارها بين عشية وضحاها .

لقد كان إبراز تلك المفاهيم الجديدة على نطاق واسع عبر التعليم والتدريب هو محور إعادة تأهيل وبعث مجتمعنا واقتصادنا . والسؤال هنا هو هل فعلاً وصلنا إلى إيجاد ذلك الإنسان الملاوى الجديد؟ أستطيع أن أقول إننا قطعنا شوطًا بعيدًا نحو هذا الهدف ؛ ولكنه لا يكفى ؛ فلا يزال أمام الماليزيين ومعظم الشعوب الآسيوية الأخرى مشوار طويل ، فهناك مهارات لابد من تعلمها وقيم لابد أن تتغير وهذا لن يحدث بطريقة صحيحة وسليمة لو أن التغيير فرض على الناس من الخارج ، وليس الهدف هو تحويل شعبنا إلى أمريكيين أو أوروبيين ؛ لأن ذلك سيلحق الضرر بأهدافنا ولابد أن نكون مستعدين لأن نتعلم من

الثقافات الأخرى وندرك أن قبول بعض الجوانب من الثقافات الأجنبية لن يجعلنا بالضرورة أقل آسيوية أو أقل ملاوية ، ولن نصبح أوروبيين بمجرد ارتدائنا للبدلة وربطة العنق أو التحدث باللغة الإنكليزية وممارسة الديمقراطية بدلاً من حكم الإقطاع ، لابد لنا من أن نتعلم لغة التخاطب الدولى ولغة الاتصالات والكومبيوتر ؛ التى هى الإنترنت .

النقطة الحاسمة هى ؛ ما إذا كان يسمح للناس أن يحققوا التغيير بمبادرة منهم أو إذا كانوا يشعرون بأن قوى خارجية أخذت تتعدى عليهم . ولابد لكل دولة أو منطقة من أن تتمتع بحرية التطور والتغيير بالسرعة وفى الاتجاه الذى يحدده أهلها وليس القوى الخارجية . هذا هو أحد التحديات الرئيسية للاستقرار فى آسيا ؛ لبقائها ضمن بقية العالم خاصة عندما تعنى العولمة أكثر من أى شىء أخر : التقيد بالغرب وتقليده وقبول مفاهيمه الاقتصادية وأنظمته السياسية فى كافة أرجاء العالم .

توجيه الأمة نحو المستقبل؛ رؤية عام ٢٠٢٠

ظل العديد من سكان شرق آسيا فى المناطق الاستوائية ينعمون بعيشة مريحة ترتكز بالكامل على المكان والزمان الراهن دون الاهتمام بالمستقبل . وأسهم المناخ والطبيعة فى طمأنة السكان بعدم القلق بشأن المستقبل .

كنا نستطيع أن نجنى عدة محاصيل فى السنة الواحدة ولم نكن مضطرين إلى تكديس الغذاء تحسبًا لشهور البرد القارس ؛ فالمبانى كانت خشبية لا تدوم طويلاً وكانت تكفى إذا ما أمنت الحاجة الملحة لها فى وقتها ولذلك لم يكن هناك داع لبناء منازل تعمر مئات السنين ، وعلى الرغم من أن ذلك يمثل بمقاييس اليوم الحديثة حياة فقيرة إلا أن معظم الناس لم يكونوا يعرفون حياة أخرى وكانوا قنوعين بما لديهم ، كان الفقر مسألة نسبية ولم يكتشف الناس أنهم فقراء فعلاً إلا بعد أن وصل إليهم اقتصاد النقود ؛ هذه الحياة التى تعنى بالحاضر فقط كانت ملائمة لأمة ريفية على علاقات غير ذات قيمة مع العالم المحيط بها ، ولكن فى عالم

اليوم ، حيث تشارك الدول فى لعبة الاقتصاد الدولى القائم على المنافسة الشديدة فإن العيش فى الحاضر وحده لم يعد يجدى ؛ إذن لابد من وجود رؤى مستقبلية طويلة الأجل وتخطيط وهدف محدد يتم الاتجاه نحوه لإعطاء الناس شعورًا بالانتماء .

فى ماليزيا قمنا بإطلاق ما عرف باسم رؤية عام ٢٠٠٠م ، وكان ذلك سنة ١٩٩٠م ، ووقتها كنا على وشك الانتهاء من تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة وبدا لنا من المناسب وجود رؤية شاملة طويلة الأجل لتنمية البلاد إلى الأفضل ، وتستهدف رؤية عام ٢٠٢٠م ، أن تصبح ماليزيا دولة صناعية متقدمة بالكامل بحلول عام ٢٠٢٠م ، فى كافة الميادين وليس فى المجال الاقتصادى فقط . وعلى الرغم من أن سنة ٢٠٢٠م هى السنة المحددة فى الخطة فإن الرؤية أصبحت تعرف بمصطلح عشرين على عشرين (٢٠٢٠) ؛ لأنها توحى بمعنى النظر الثاقب أو ما يعرف طبيًا باصطلاح : عشرين على عشرين . إن فترة ثلاثين سنة تبدو فترة جيدة لكى تحقق ماليزيا وضع الدولة الصناعية وعندما كان يطلب منى التحدث عن هذه الرؤية فإننى كنت أقول مازحًا : «إنها بعيدة فى المستقبل بحيث لن أكون وقتها موجودًا لأتحمل اللوم فى حالة فشلنا فى تحقيق الأهداف المرجوة» .

القواعد التى تقوم عليها رؤية ٢٠٢٠ هى أولاً : أنه لابد لنا من تحديث أنفسنا من أن نصبح دولة متقدمة وبالطراز الخاص بنا ، وثانيًا : يتعين على البلاد أن تتطور فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والروحية والسيكولوجية والثقافية . وقمنا بتحديد تسعة تحديات استراتيجية للتغلب عليها ونحن نسير فى طريقنا نحو سنة ٢٠٢٠م .

- **التحدى الأول** : يتمثل فى قيام أمة ماليزية موحدة يحكمها الشعور بالمصير الواحد المشترك . هذه الأمة لابد من أن تكون فى سلام مع نفسها ومتكاملة جغرافيًا وعرقيًا وتعيش فى انسجام وشراكة كاملة وعادلة ، وتتألف من جنس ماليزى واحد ويكون ولاؤها السياسى وإخلاصها للأمة .

- **التحدى الثانى** : هو خلق مجتمع ماليزى متحرر سيكولوچيا وآمن ومتطور ، قوى الإيمان

والثقة بنفسه وفخور بوضعه وبما أنجز ، وضخم بما فيه الكفاية لمواجهة كافة الصعوبات ، هذا المجتمع الماليزى يجب أن يكون متميزًا بمقدرته على السعى لإنجاز الأفضل ومدركًا بالكامل لإمكانياته لا يخضع لأحد وتحترمه شعوب الدول الأخرى .

- **التحدى الثالث** : هو بناء مجتمع ناضج ديمقراطيًا يمارس نوعًا من أنواع الديمقراطية الماليزية النابعة من المجتمع والملبية لمتطلباته والتى تصلح لأن تكون نموذجًا تحتذى به الدول النامية .

- **التحدى الرابع** : هو بناء مجتمع تسوده الأخلاق والقيم ، المواطنون فيه أقوياء فى دينهم وقيمهم وتحكمه أسمى مستويات الأخلاق .

- **التحدى الخامس** : هو بناء مجتمع ناضج متحرر متسامح يكون فيه الماليزيون من مختلف الألوان والأعراق ؛ أحرارًا فى ممارسة ونشر ثقافاتهم ومعتقداتهم الدينية ويشعرون فى الوقت نفسه بالانتماء لأمتهم .

- **التحدى السادس** : يتمثل فى بناء مجتمع علمى تقدمى قادر على الابتكار يتطلع دائمًا إلى الأمام ، مجتمع لا يستهلك التقنية فقط وإنما يساهم فى بناء حضارة العلوم والتقنية المستقبلية .

- **التحدى السابع** : هو بناء مجتمع يهتم بالآخرين وثقافة تهتم بالآخرين ، ونظام اجتماعى يأتى فيه المجتمع قبل الفرد ، ويكون فيه محور رفاهية الناس ليس الدولة أو الفرد وإنما نظام أسرى قوى ومرن .

- **التحدى الثامن** : هو ضمان وجود مجتمع تسوده العدالة الاقتصادية وتكون فيه شراكة كاملة للتقدم الاقتصادى ، ومثل هذا المجتمع لا يمكن أن يستمر ما دامت هناك فوارق اقتصادية على أساس العرق والجنس .

- **التحدى التاسع** : هو خلق مجتمع تسوده الرفاهية ، اقتصاده يتميز بالمنافسة الكاملة

والديناميكية والضخامة والمرونة . وكنا قد أولينا الجانب الاقتصادى الأهمية القصوى عند إطلاق رؤية ٢٠٢٠م .

ولكى نصبح دولة متقدمة بالكامل بحلول سنة ٢٠٢٠م ، فقد انصب اهتمامنا على تحقيق معدل نمو اقتصادى يبلغ على الأقل ٧ فى المائة خلال الفترة بأكملها ، ويعنى هذا بدرجة أساسية مضاعفة إجمالى الناتج المحلى للبلاد كل عشر سنوات ، وحيث إن تحقيق هذا الهدف سوف يصبح أصعب وأصعب كلما اقتربنا من عام ٢٠٢٠م ، فقد بذلنا جهداً شاقًا لنحصل على أفضل بداية ممكنة للمشروع ، وخلال السنوات الست الأولى من عام ١٩٩٠م وحتى ١٩٩٦م كان معدل النمو فى ماليزيا ٨,٦ فى المائة سنويًا ؛ ونتيجة لذلك أمكن تسخير كل الطاقات وفاقت معدلات التوظيف الحد الأقصى وتدفقت الثروة لتغمر كافة شرائح المجتمع بحيث تم تقريبًا القضاء على الفقر وزادت دخول كافة الطبقات .

إن أعظم نجاحات رؤية ٢٠٢٠م ، يكمن رغم ذلك فى معدلات النمو فقط . فالنجاح الحقيقى هو أن هذه الرؤية المستقبلية حشدت الأمة بأسرها ووجهتها نحو العمل لتحقيق هدف مشترك . وأصبح تعبير عشرين على عشرين -الذى يعنى باللغة الملاوية «دوا بوها دوا بوها» وباللغة الصينية «إيرلنج إيرلنج»- تاريخًا محفوراً فى ذاكرة كل مواطن ماليزى ألهب خيال شعبنا وحرك أحلامه .

آسيا الجديدة:

الديمقراطية والثقافة ذات النكهة الآسيوية

التحولات التى راحت تتوالى فى شرق آسيا منذ عام ١٩٦٠م ، تقريبًا لم تكن ذات طابع اقتصادى فقط ، وإنما كانت تحولات ذات طابع سياسى واجتماعى ، وارتفع متوسط العمر المتوقع للسكان بصورة هائلة من سنغافوره إلى شانغهاى ، ودون شك تحسنت مستويات المعيشة بصورة رئيسية ، ووجدت الأفلام والفنون والثقافة الآسيوية مكانًا لها فى

قلوب الأوربيين والأمريكيين ، وساد السلام والوئام الدول الآسيوية التى شكلت فيما بينها العديد من التكتلات الإقليمية التى من أهمها اتحاد دول جنوب آسيا (آسيان) ، وكانت كل الدلائل تشير إلى أننا مقبلون على نهضة آسيوية فى التسعينات وهى ليست نهضة تعنى السيطرة الآسيوية على بقية العالم وإنما تتيح لهذه المنطقة العظيمة أن تحتل المكانة التى تستحقها فى شئون وتاريخ العالم .

لقد ظلت رياح الديمقراطية بنكهة آسيوية وليس بنكهة هولندية أو فرنسية أو بلجيكية أو أمريكية تهب على كل دولة فى المنطقة ؛ بعض الدول بما فيها ماليزيا ورثت نظامًا سياسيًا استعماريًا وبدلاً من إعادة اختراع العجلة أعتقد أننا استطعنا أن نفيد جيدًا من هذه الأنظمة ، ومنذ عام ١٩٥٥م ، عندما أجرينا أول انتخابات فى ماليزيا استطعنا تنظيم عشر انتخابات حرة دون أية عوائق تمكنت فيها المعارضة ؛ ليس فقط من الفوز بمقاعد فى المجلس وإنما تولى حكومات إقليمية ! وهذا فى نظرى يعتبر إنجازًا قياسيًا لديمقراطية وليدة لا زالت تتطور .

نحن ديمقراطيون رغم أنف الآخرين الذين يرسلون الإشارات ويوزعون الابتسامات الخبيثة هنا وهناك ، إن دولة متعددة الأعراق واللغات والأجناس مثلنا ؛ ومع كل التحديات والمصاعب التى يمكن أن تنتج مثل هذا الوضع ، لم تكن لتحيا وتستمر وتزدهر دون وجود ديمقراطية متعافية ومستدامة . الله وحده أعلم ماذا كان سيحدث لو طبقنا النظام السويسرى أو الإيطالى أو الديمقراطية اليابانية ! أقول هذا وليس فى قصدى التلميح إلى أن هناك خطأ ما فى تلك الأنظمة ولكن حتى الديمقراطية لابد لها من أن تنزل إلى أرض الواقع وتتكيف مع كل دولة وثقافتها .

ووجود ديمقراطية يابانية أو ماليزية أو كورية أو سنغافورية اليوم لا ينبغى أن يثير الدهشة ؛ فهذه هى الطريقة التى يجب أن تكون عليها الأمور ، وعلى الرغم من استمرار وسائل الإعلام الغربية فى وصفها للحكومات الآسيوية بأنها أوتوقراطية ، بل وفى بعض الأحيان معادية للديمقراطية فإن الحقيقة هى أن هناك ديمقراطية اليوم فى آسيا أكثر من أى

وقت قد مضى ، و ربما كانت هناك تعددية أكثر وحرية صحافة أكبر فى أوروبا وأمريكا ، ولكن الشىء الأهم فى آسيا كان - وسيظل - هو : أن الخير يكون للجميع بدلاً من أنانية الأقلية أو مصلحة الفرد ، وهذه هى الطريقة التى تطورت بها الديمقراطية فى العديد من الدول الآسيوية وأعتقد أن ذلك سيكون شكل الديمقراطية الآسيوية فى المستقبل كذلك .

خلال الثمانينات والتسعينات ولأول مرة فى التاريخ كان هناك شعور بطغيان الضمير الإقليمى فى شرق آسيا وإحساس بالفخر والاعتزاز شمل القارة بأكملها ، لقد حدث فعلاً تغير جذرى للأفضل فيما يتعلق بالبشر وطاقاتهم والقوة الكامنة لديهم ، وكذلك حدث تغيُّر جذرى فى العقول والقلوب ، ولقد جرى تذكيرى بأنه كان هناك زمان فى أوروبا ، وهو ليس بزمان بعيد ؛ اعتقد فيه كثير من الناس أن الخير كله فى أوروبا وأن كل ما يوجد فى أوروبا هو الأفضل ! وفى وقت لاحق اعتقد الأمريكيون ووافقهم الأوروبيون على ذلك بأن الخير كله فى أمريكا وأن كل ما يوجد فى أمريكا هو الأفضل ، وكذلك مرَّ زمان كان فيه الكثير من الآسيويين يعتقدون أن كل الخير يوجد فى الغرب وأن كل ما يوجد فى الغرب هو الأفضل . غير أنه فى التسعينات شهدت آسيا تحولاً ثقافيًا جذريًا ونحن لازلنا نعرف أن هناك الكثير من الأشياء الجميلة فى الغرب وأن عملية التعلم والإفادة من الغرب لن تتوقف قريبًا ولكننا كذلك اكتشفنا أشياء كثيرة ليست ذات قيمة فى قيمنا وتقاليدنا وفى قيم وتقاليد آسيا . فى شرق آسيا استطعنا أن نتحرر بدرجة كبيرة من كثير من السيطرة الأوروبِّية التى دامت قرونًا عديدة . وأمكن لحد كبير استعادة معرفة الإنسان لقيمته وقدر نفسه بعد أن كاد الشعب يفقد احترام النفس ، ولأول مرة منذ قرون أصبحت شرق آسيا بأكملها تثق بنفسها وتؤمن بقدراتها ومدركة لإمكانياتها . هذه آسيا جديدة ونهاية حقبة .

إذا كان قد قدر لهذا الكتاب أن يؤلف قبل شهر يوليو من عام ١٩٩٧م ، فإن نغمته ، وخاصة العديد من النتائج والاستنتاجات ، كانت ستبدو مختلفة للغاية ؛ فالفصل الحالى الذى يصف حالة آسيا من التخلف الاقتصادى إلى الازدهار النسبى كان سينتهى بنبرة متواترة مع وجود رؤى للمستقبل ونظرة متفائلة ، بل وربما مفعمة بالفوز ، والآن وأنا أكتب

عن الوسائل التى تحدد طريق آسيا نحو الرخاء فإن الأمر يبدو وكأن شبحًا يخيم على كل فقرة وصفحة ويهمس مرددًا : « . . إلى أن أطل صيف ١٩٩٧م» . وبالنظر للإنجازات التى حققناها لآسيا عبر العقود الثلاثة الماضية فإننى أشعر بحسرة وانقباض كيف أن كل تلك الإنجازات يمكن أن تنهار -لقد جاءت نهاية عصر الشموخ الآسيوى والشعور الجديد بعزة النفس سريعة للغاية ومفاجأة . ونحن لا يمكننا المضى قدمًا دون أن نعرف لماذا حدث ما قد حدث؟ ولا يمكننا استعادة إيماننا بالمستقبل أو العودة إلى الرؤية التى تحدد معالم الألفية الجديدة ما لم نقم أولاً باكتشاف كيفية حماية أنفسنا من قوى الغدر الاقتصادى المفاجئ .



الفصل الثالث

من الذي أفسد الحلم الآسيوي

لم يكن النمو السريع للرفاهية التى شهدتها جنوب آسيا قائما على «اقتصاديات الفقاعة» ، ولو أنها تركت لحالها فإن هذه الدول كانت ستتمكن من مجاراة التطورات والاستمرار فى تسجيل مزيد من النمو إلى ما بعد بداية القرن الجديد ، وكان من الطبيعى أن يشهد النمو شيئا من التباطؤ كلما تقدمت السنين ولكنه كان سيستمر بصرف النظر عن ذلك .

ثم حدث بعد ذلك ما لم يكن فى الحسبان ؛ لقد تحطمت الأسطورة الآسيوية وفجأة أصبح الخبراء الاقتصاديون المتملقون يتحدثون عن أن الأمر برمته لم يكن سوى فقاعة صابون انتفخت بفضل استشراء الفساد والمحسوبية الهالكة ، ولم يتعرض الآسيويون فقط للفقر وإنما أُلقى اللوم عليهم باعتبارهم المتسببين فى إفقار أنفسهم .

من المعجزة إلى الحضيض

كان ذلك فى الأسبوع الأول من شهر يوليو عام ١٩٩٧م ، عندما تحولت المعجزة الآسيوية بين عشية وضحايا من معجزة حقيقية إلى وضع أقرب للحضيض ، وما حدث بعد ذلك كان هو الكارثة بعينها إذا كان الوضع أشبه بقصة السيدين : جيكل وهايد المشهورة من حيث السرعة التى تحولت بها اقتصاديات آسيا من حال إلى حال والأهم من ذلك ؛ التحول الذى حدث فى الطريقة التى ينظر بها العالم إلى هذه الاقتصاديات .

فى صيف عام ١٩٩٧م ، أرغمت الضغوط التى كان يمارسها تجار العملات الحكومة التايلندية على التخلى عن نظام سلة العملة الذى يربط عملة البلاد «الباهت» بالدولار الأمريكى وحدث أن انهار «الباهت» فورا عقب ذلك فى الثانى من يوليو ، وبالطبع كان

الوضع حرجا للغاية خلال الأشهر التى سبقت الكارثة ، حيث تصاعدت الضغوط على الكثير من عملات المنطقة بما فى ذلك عملة ماليزيا «الرنجت» ، ولكن الانهيار المفاجئ «للباهت» التايلندى هو الذى تسبب فى الانخفاض الخطير فى قيمة عملات الدول المجاورة ، وأنا هنا لا أعنى أننى ألقى اللوم على «الباهت» لما حدث بعد ذلك من أزمة امتدت كالنار فى الهشيم عبر آسيا ، فقد كانت الحكومة التايلندية عاجزة لا حول لها ولا قوة ولم تستطع وقف التيار الكاسح ، ولم يكن هناك أحد حتى قبل يوليو ١٩٩٧م ، يستطيع أن يتنبأ بالآثار الهائلة التى أحدثتها الأزمة على المنطقة بأسرها فى الأشهر التالية :

عندما بدأت الأحوال تتدهور فى تايلاند ظلت حكومتى على اتصال مستمر مع الحكومة التايلندية وقمنا بإقراضهم مبلغا كبيرا من المال لمساعدتهم على استقرار اقتصادهم ودعم «الباهت» ، كنا نقوم بمساعدة دولة جارة فى حاجة للدعم ، ولكننا كنا ندرك أيضا أن ذلك سيكون من صالحنا ، حيث إن «الباهت» المنخفض سوف يجعل سلعهم أكثر قابلية للمنافسة فى الأسواق العالمية ، وكما اتضح لاحقا فإنه لا الدعم الذى قدمناه ولا المساعدات التى عرضتها حكومات أخرى كان لها الأثر المطلوب على قيمة عملتهم ، ومع استمرار انخفاض قيمة «الباهت» ضاعت بلايين الدولارات التى تم إنفاقها فى هذا التدخل .

بعد الهجوم الذى تعرضت له العملة التايلندية كان لدينا إحساس بأن ماليزيا سرعان ما ستصبح الهدف التالى للمتاجرة فى العملات ، ووفقا لنظرية العدوى والتى هى جزء مما يمكن للمرء أن يسميه «نظرية الاتجار فى العملات» فإنه إذا تعرضت إحدى العملات إلى أزمة فإن الآثار سوف تطول الدول المجاورة ، وقد أشار الخبراء الاقتصاديون ورجال الأعمال إلى أن العملة التايلندية المخفضة سوف تجعل تايلاند أكثر قابلية للمنافسة من ماليزيا و أن هذا الأمر سوف يسهم فى تآكل تجارة ماليزيا ، لم يكن ذلك قد حدث حتى شهر يوليو عام ١٩٩٧م ، إنما كان متوقعا له أن يحدث كما قيل . وبالقدر نفسه فإن مقدرة إندونيسيا والفلبين على المنافسة سوف تتعرض للخطر مع العلم بأن اقتصاديات هذه الدول ليست

نسخة طبق الأصل من بعضها البعض وأن الأسواق العالمية لمنتجاتها آخذة فى التوسع ، وكانت التوقعات هى أن المصانع الماليزية والإندونيسية والفلبينية سوف تغلق أبوابها ؛ لأن المصانع التايلندية سوف تجعلها غير قادرة على المنافسة ولا فائدة من بقائها ، وجرى الإيعاز بأن ذلك سوف يحدث فى وقت قريب للغاية ما لم تبادر الدول الآسيوية إلى تخفيض عملاتها ؛ ولأن هذه الدول لن تقوم بمثل هذا الإجراء طواعية فإن ما يسمى بالمستثمرين سوف يقومون ببيع ما لديهم من عملات بأسعار أقل لتفادى الخسارة التى يمكن أن يتعرضوا لها عندما يحدث التخفيض عاجلا أو آجلا .

ولكن رويدك ! فبمجرد أن قام سماسرة العملات ببيع كافة العملات الآسيوية التى بحوزتهم فقدت تلك العملات قيمتها ، حتى يبدو الأمر وكأنه بانسحابهم السريع فإن تجار العملات أنقذوا أنفسهم من الخسارة ، ولكن هل كانت تلك هى الحقيقة فعلا؟ هل كانت العملات ستفقد قيمتها من تلقاء نفسها أم أنها انخفضت فعلا لأن التجار قاموا ببيع مبالغ طائلة منها؟ وهل تم فعلا ؛ استثمار هذه العملات من جانب التجار ؛ أى هل كانوا يحتفظون بكميات هائلة من هذه العملات مجازفين بخسارة أموالهم من خفض قيمة العملة المتوقع؟ إن طريقة عمل سوق الأموال تقوم على أنه ليس بالضرورة أن تحتفظ فعلا بعملة لكى تقوم ببيعها وشرائها . إن بإمكان التجار أن يقترضوا الأموال من الخارج وأن يبيعوا أو يشتروا وغالبا ما يتم ذلك فيما بينهم ، وفى كل مرة يقومون بعملية بيع فإن العملة تفقد قيمتها وتخسر بعض النقاط وبتكرار العملية فإن هذه العملة يمكن أن تنخفض إلى ما لا نهاية وهو أساسا ما حدث فى كل أنحاء آسيا منذ صيف عام ١٩٩٧م ، لم يكن الأمر يتطلب انتقال وتحريك أموال حقيقية باستثناء ما يحدث تقريبا فى المرحلة النهائية إذا حدث توقف بيع العملة أصلا .

لقد قيل إن ما زاد النار اشتعالا هو «فقدان الثقة» فى اقتصاديات دول شرق آسيا ، وهذا التعبير «ثقة المستثمر» تعبير نمطى آخر فى قاموس نظرية العملات . وأتمنى أن يكون

هناك من يشرح لى بطريقة شاملة ماذا تعنى فعلا كلمة «الثقة» هذه؟ ولماذا تلاشت فجأة؟ حتى شهر يوليو عام ١٩٩٧م ، كان معظم العالم يبدو واثقا فى الاقتصاديات الآسيوية ومقدرتها على الاستمرار فى طريق النمو الحقيقى . وعلى نطاق العالم لم تعرب حكومة واحدة أو مؤسسة مالية كبرى واحدة قبل تاريخ يوليو ١٩٩٧م ، عن عدم ثقتها فى آسيا . وعلى العكس من ذلك كما سوف أشرح لاحقا فإن اقتصاديات شرق آسيا حظيت بالإشادة بأدائها الممتاز ناهيك عن الحديث عن الأرباح الهائلة التى جلبتها للمستثمرين الأجانب .

الهجمات الأولى على العملة

كانت التطورات التى شهدتها آسيا فى أعقاب عمليات التخفيض الأولى للعملة قد أصبحت بالفعل مادة خصبة للعديد من الكتب الحاذقة ، وصارت الأمور تصور على أنها قصة محبطة ؛ من الإخفاقات ، وطرد العمال ، وأعمال الشغب ، وحكومات وشعوب لا تدرى ما حل بها ولا تعرف كيف تتصرف ، لا أرغب هنا فى الدخول فى تفاصيل عن كيف تطورت الأزمة فى كل دولة آسيوية ، ولكن من الواضح للغاية أن عددا قليلا جداً من الناس ، إن وجدوا ، كانوا يتصورون فعلا أن ما بدأ عن أنه أزمة عملة يمكن أن يتحول إلى أزمة اقتصادية ذات آثار مدمرة فى المنطقة بأسرها ، وجاء صندوق النقد الدولى مخلّصًا ومنقذاً فى خريف عام ١٩٩٧م ، وبمشاركة الولايات المتحدة ، ولم يستطع أحد فى الوقت الذى كانت فيه الأزمة تتصاعد بسرعة أن يتنبأ بحجم ومدة الكارثة الاقتصادية .

فى ماليزيا ؛ فقدت عملتنا نحو ٤٠ فى المائة من قيمتها فى فترة نصف سنة فقط ! وكان الوضع أكثر سوءا فى الدول الأخرى ، وفقد «الباهت» التايلندى ٥٥ فى المائة من قيمته و«الروبية» الإندونيسية أكثر من ٨٠ فى المائة ، ونتيجة لذلك فإن القوة الشرائية التى تم فقدانها فى المنطقة بلغت ما يتراوح بين ٧٠٠ مليار إلى ٨٠٠ مليار دولار وانخفض دخل الفرد إلى النصف ، وتدهور إجمالى الناتج المحلى فى معظم دول آسيا إلى جزء ضئيل مقارنة

بما كان عليه قبل الأزمة وفى إندونيسيا كان انهيار إجمالى الناتج القومى لدرجة أنه تدنى إلى سدس ما كان عليه قبل الأزمة .

لقد أقرَّ پول فولكر رئيس بنك الاحتياطى الفيدرالى فى الولايات المتحدة فى كلمة له فى هونج كونج فى بداية عام ١٩٩٨م ، بأن نظاما لسعر الصرف يتسبب فى حدوث تغيير بنسبة ٦٠ فى المائة فى معادلة الين - دولار فى غضون فترة ثمانية عشر شهرا فقط ، لا يمكن أن يقال عنه ؛ إنه يعكس قواعد وأصول النظام المالى بأية حال من الأحوال ، ولم يكن الانخفاض فى قيمة الروبية الإندونيسية ٦٠ فى المائة فقط وإنما ٦٠٠ فى المائة فى فترة خمسة أشهر ، كيف إذا يمكن تفسير تلاشى ممتلكات ذلك البلد الكبير بسكانه البالغ عددهم ٢١١ مليون نسمة والمعروف عنهم حبهم واجتهادهم فى العمل لتصبح فجأة لا تساوى سوى سادس قيمتها السابقة؟ وما هى قيمة الدول إذا كان بمقدر الأجانب تخفيض عملتها ، بل وإفلاسها فى غمضة عين؟

العمليات الحسابية هذه كلها بالطبع بالدولار الأمريكى ، والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هنا هو هل يعنى الأمر شيئا لرجل الشارع العادى وما إذا كانت قيمة ما يتقاضاه من راتب بالدولار قد أصبحت أثرا بعد عين؟ وهل تأثر مستوى معيشته حقًا بالتقلبات التى شهدتها العملات؟ ولماذا أثرت عليه هذه التقلبات عندما تنخفض قيمة العملة؟ عادة فإن القوة الشرائية للبلد المعنى تنخفض هى الأخرى ، وبما أن جميع الدول لابد لها من أن تستورد السلع والأغذية والخدمات فإنه لن يكون باستطاعتها المحافظة على مستويات المعيشة التى أمكنها تحقيقها ، وفى حالة ماليزيا فإن تخفيض قيمة الرنجت بنسبة ٤٠ فى المائة يعادل إنخفاض فى دخل الفرد بما يتراوح بين ٥٠٠٠ دولار إلى ١٠٠٠٠ ألف دولار ، وبحساب إجمالى صافى الناتج المحلى فإن هذا يصل إلى مبلغ ٤٠ بليون دولار سنويًا ، وفى الوقت نفسه فإن أكثر من ١٠٠ بليون دولار تم مسحها من سوق الأموال الماليزى ، وإجمالا ؛ فإننا قد خسرنا مبلغ ١٤٠ بليون دولار فى سنة واحدة .

الآن أصبح لدى الدول الآسيوية أموالٌ أقلّ لشراء السلع والمواد الخام من السوق العالمية وفى الوقت نفسه يتعين عليها أن تدفع مبالغ أكبر بكثير من السابق لدائنيها الدوليين ؛ لقد تم تسديد لطمتين بدلا من لطمة واحدة لعافية واستقرار هذه الاقتصاديات .

انهيار سوق الأوراق المالية

شهدت الأسواق المالية فى المنطقة انحدارا مريعا ، وكانت خسارة المستثمرين الأصليين الذين لهم مصالح حقيقية فى الشركات والمصانع فى شرق آسيا فادحة بكل المقاييس ، وفقدت بورصة كوالالمبور التى كانت وقتها الأكبر فى جنوب شرق آسيا ٦٣ فى المائة من قيمتها فى سنة واحدة ، وكان مؤشر بورصة كوالالمبور قد وصل إلى ٠٤ , ٣٣٢ , ١ نقطة فى الخامس من يناير عام ١٩٩٧م ، وهو معدل قياسى وبعد عام من ذلك ؛ أى فى الثانى عشر من يناير ١٩٩٨م ، أقفل المؤشر عند معدل ٦٠ , ٤٦١ نقطة ولم يكتف بهذا الانحدار ، بل شهد تدهورا أكبر فى الأشهر التالية .

لقد قامت مؤسسة «ستاندارد آند بورز» ومؤسسات الإقراض الأخرى بخفض درجة أداء الاقتصاد الماليزى عدة مرات ولم تكن الفترة بين خفض وآخر تزيد فى كثير من الحالات عن ستة أسابيع ، ومع كل عملية خفض كان الذعر يصيب مدراء الصناديق والمستثمرين الآخرين الذين كانوا يهرعون إلى التخلى عن مزيد من الأسهم ، ولم يكن مهما أن خفض درجات أداء اقتصادنا لم يكن يسندها تبرير قوى يعتمد على قوانين وسلوكيات الأداء الاقتصادى . وكان الإجراء الأسلم لهم هو التخلص من الأسهم قبل أن تسوء الأوضاع أكثر من ذلك .

ومما لا شك فيه أن الحكومة الماليزية والصناديق المختلفة قامت بمحاولات لوقف التدهور فى أسعار الأسهم والسندات ، ولكن كل هذه المحاولات لم يحالفها النجاح . وقمنا أواخر خريف عام ١٩٩٧م ، بفرض قيود على عمليات المبادلات الخارجية التى تتعلق

مباشرة بالتجار بمبلغ ٢ مليون دولار . ولفترة قصيرة تم وضع حد لممارسات سماسرة العملة ولكنهم بدأوا بعد ذلك فى بيع أسهم لا يملكونها للحصول على «الرنجت» وهى عملية يقوم بموجبها المستثمرون ببيع أسهم ليست بالفعل فى حوزتهم على أمل خفض الأسعار ، ثم القيام مرة أخرى بشرائها بأسعار منخفضة وتسليمها للمشترى والفرق بين السعر الذى تم به بيع الأسهم ، ثم شراؤها مرة أخرى يصبح ربحا يذهب لصالح المستثمر . وبدأت حمى بيع الأسهم بهذه الطريقة بمجرد أن أحس اللاعبون الكبار فى السوق بأن هناك شيئا يلوح فى الأفق ، فهُم مثل سمك القرش الذى يشم دم فريسته من بُعْد ، وكان همهم الأساسى الحصول على أرباح بأية طريقة ودون شفقة على الآخرين وبغض النظر على الآثار التى يمكن أن تترتب على ذلك ، وبالطبع فقد استمر مؤشر البورصة فى الهبوط وطوال عام ١٩٩٧م ، كان المؤشر لا يعرف سوى اتجاه واحد هو الانحدار إلى الأدنى .

كم هى الأرباح التى جناها تجار العملة والأسهم من عملياتهم التى افقرت هذه الدول؟ مبالغ كبيرة للغاية ولكنها تشكل مجرد جزء يسير من إجمالى الخسائر التى تكبدتها الدول التى تعرضت للهجوم . إننا نرى بعض هؤلاء وقد حققوا أرباحا جيدة ولكن بصورة إجمالية فإن الثروة التى تم تحويلها لهم تقل كثيرا عن الثروة التى خسرتها الدول التى قاموا بمهاجمتها ؛ هناك إذًا صافى خسارة ضخم ليس فقط لهذه الدول وإنما أيضا وبصورة فعلية خسارة لبقية العالم الذى فقد جزءا مقدرا من سوق محتمل لمنتجاته .

اقتصاديات متعافية: مريضة حتى العظم؟

أتردد فى القول بأن الأحداث التى وقعت فى شهر يوليو من عام ١٩٩٧م ، كان لها جانب هزلى خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار حجم المعاناة الإنسانية التى تبعت ذلك . ولكن إذا كنت مراقبا حريصا ، وفى مثل حالتى ؛ شريكا رائدا مع بعض كبار المحللين والمؤسسات المالية ، فإنك لن تستطيع إلا أن تصاب بالدهشة من تقلباتهم الكاملة ؛ إذ أن هناك خللا

حقيقيا وعدم مساواة بين تقييمهم لآسيا قبل وبعد يوليو ١٩٩٧م ، وأورد هنا بعض الأمثلة :

في عام ١٩٩٧م ، وقبل أشهر قليلة فقط من حدوث أزمة العملات ورد في كتاب المنافسة السنوي الذي يصدره المعهد الأمريكي الدولي لتطوير الإدارة ، وهو مؤسسة مرموقة ، ورد حديث موجه للشعب الماليزي مفاده أننا نواجه مشاكل اقتصادية قليلة هنا وهناك وأن بعضها يتسم بالخطورة ، ولكن واستنادا إلى ما اسماه التقرير «تقييما شاملا بقوة ومتانة الاقتصاد المحلي على المستوى الأوسع» فإن ماليزيا تمثل ثاني أكبر اقتصاد تنافسي في العالم ، وكنا ضمن أفضل مجموعة ؛ إذ جاءت الولايات المتحدة في المركز الأول وسنغافوره في المركز الثالث ولوكسمبرج في المركز الرابع . وحققت معظم الدول الآسيوية الأخرى التي تأثرت كثيرا بالأزمة الاقتصادية نتائج جيدة وفقا للمعيار المعمول به والذي يستند إلى ٢٤٤ عامل قياس تم استخدامها في التقرير . لم يكن «معهد تطوير الإدارة» هو الجهة الوحيدة التي أعطت اقتصادنا أعلى الدرجات حتى منتصف عام ١٩٩٧م ، فحتى صندوق النقد الدولي لم يكن لدية أدنى فكرة بأن شيئا سوف ينحرف عن مساره الطبيعي في آسيا ، وفي منتصف شهر يونيو عام ١٩٩٧م ؛ أي قبل أسبوعين فقط من انهيار الباهت التايلندي في الثاني من يوليو كان مايكل كامديسس المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي يقوم بتوزيع باقات الورد على ماليزيا مكافأة لنا على إدراتنا الجيدة للاقتصاد ، وأشاد بالأسس المتينة التي يقوم عليها اقتصادنا وأبلغ مؤتمرا دوليا حول تدفق رءوس الأموال كان قد عقد في مدينة لوس أنجلوس ما يلي وأورد هنا كلماته التي قرأها على الاجتماع : «إن ماليزيا تعتبر مثالا جيدا لدولة ؛ المسئولون فيها على دراية تامة بالتحديات المتمثلة في التغلب على الضغوط الناتجة عن معدلات النمو العالية والاحتفاظ بنظام مالي جيد وسط حركة تدفق كبيرة لرأس المال وسوق منتعش للعقار والأملاك» .

ومضى كامديسس في الحديث عن الأسس الجيدة التي تحكم اقتصادنا ليقول : «خلال العام الماضي اعتدل النمو في الإنتاج الاقتصادي ووصل إلى معدل مستقر ، وظل

التضخم فى مستويات منخفضة ؛ العجز فى الحساب الجارى والذى يعزى أساسا إلى الانفاق الاستثمارى القوى انخفض هو الآخر بدرجة كبيرة ، أما الزيادة فى الفائض المالى المستهدف هذا العام ١٩٩٧م ، فإن من المتوقع أن تسهم مساهمة مهمَّة فى تعزيز هذه الإنجازات» .

كانت هناك شكاوى من أننا ننمو بمعدلات سريعة للغاية وعليه فقد قمنا بخفض وتيرة النمو بدرجة كبيرة ، وكذلك كانت هناك شكاوى من أن العجز فى حسابنا الجارى مرتفع للغاية وعليه فقد قمنا أيضا بخفضه إلى النصف ، وقد أسعدت كل تلك الإجراءات صندوق النقد الدولى الذى أشاد تقريبا بكل جوانب السياسات الاقتصادية الماليزية .

ربما ترى عزيزى القارئ أنه لا داعى لأن نورد مزيدا من الشهادات ، ولكن دعونا نلقى نظرة على التعليقات التى قيلت بشأن القطاع المصرفى والقطاع المالى ، فقد جاء على لسان صندوق النقد الدولى وكامديسس ما يلى : «لقد أكدت السلطات الماليزية أيضا على المحافظة على مستويات عالية للأداء المصرفى ، وقد انخفضت نسبة القروض غير العاملة للمؤسسات المالية بدرجة ملحوظة فى السنوات الأخيرة» . وكانت القروض غير العاملة للبنوك الماليزية فى سنة ١٩٨٨م ، قد بلغت ٥ , ٣٢ فى المائة - وفى شهر يونيو عام ١٩٩٧ ؛ أى بعد ثمانى سنوات فقط من ذلك التاريخ فإن هذه القروض وبفضل العمل الشاق والجهد الذى بذل قد انخفضت إلى ٥ , ٣ فى المائة فقط ، لقد كان ذلك إنجازًا هائلا ، وربما لهذا السبب كان صندوق النقد الدولى بالغ التأثر وأخذ يكيل لنا المديح والإشادة .

قبل شهرين فقط من وقع إعصار العملة كان صندوق النقد الدولى قد أعطى ماليزيا ليس فقط شهادة تقدير لأدائها الجيد ، بل إنه أصدر توصية تعتبر ماليزيا سوقا آمنًا للاستثمار . صدق أو لا تصدق أن صندوق النقد الدولى أشاد بماليزيا أمام المستثمرين باعتبار أن اقتصادها جدير بأن يكسب ثقة الأسواق .

عدد كبير من الجهات الأجنبية الأخرى بمن فى ذلك أشد الخبراء الاقتصاديين

والمؤسسات الدولية قسوة فى تحليلاتهم كالوا لنا المديح وكلمات الإشادة . ربما يكونون قد خدعونا بالاعتقاد بكل سذاجة فى مستقبل مشرق من الاستقرار الاقتصادى والنمو المستدام . ولكن ماذا كان بوسعنا أن نفعل سوى الاستماع لنصائحهم وهم الخبراء العارفون ببواطن الأمور ونحن نثق فى تصريحاتهم ونصدقها؟ !

اليوم ونحن فى عام ١٩٩٨م ، فإنه لشىءٌ غريب حقا أن يستمع المرء إلى تحليلات تلك المؤسسات نفسها والخبراء أنفسهم بعدما حدث ما حدث ، فحكومات جنوب آسيا التى كانت حتى ذلك الحين تحظى بالإشادة والمديح على تحقيقها للمعجزات الاقتصادية وكفاءتها الإدارية وسياساتها الإستثمارية المتحررة مع توفير حوافز سخية للمستثمرين الأجانب ، هذه الحكومات أصبحت الآن تلام على انخفاض قيمة عملاتها والنتائج التى ترتبت على ذلك ، وقد قيل لنا إننا تسببنا بأنفسنا فى فقدان ثقة المستثمرين ؛ لأننا خططنا لمعدلات نمو لا يمكن المحافظة عليها ، وكان لدينا عجز كبير للغاية فى المدفوعات الخارجية وسمحنا لقطاعنا المصرفى بأن يصبح مكشوفا أمام المضاربات فى الأراضى والأملاك .

أما لماذا أصبح ينظر إلى النمو الاقتصادى الآن على اعتبار أنه لا يمكن المحافظة عليه فذلك أمر لم يتم توضيحه لنا أبدًا ! حيث إن تجار العملة والمضاربين فى الأسواق المالية كانوا قد أسهموا فى إطالة عمر الوضع الذى يعتبرونه الآن غير قابل للاستمرار وفعلوا ذلك لفترة طويلة من الزمن قبل أن ينسحبوا من الميدان ويجعلوا النمو الاقتصادى غير قابل للاستمرار . وإذا كان هذا الأمر يبدو مشوشا فإن السبب فى ذلك هو أنه من الصعب جدًا سبر أغواره من جانب الأشخاص الذين لهم باع طويل فى الاقتصاد وصنع القرار .

على الرغم من النمو القياسى لاقتصاديات شرق آسيا ، والنجاح الذى تم إحرازه فى تقليص الفقر والاستمارات الآسيوية الكبيرة فى مشاريع البنية الأساسية ، وزيادة الطاقة الإنتاجية فى المستقبل وليس فقط على المدى القصير ، فإن حكومات جنوب آسيا أخذت فجأة تسمع كلاما من الآخرين بأن انفاقها كان زائدا أكثر من اللازم ويفتقر إلى الحرص

والتدبر . وقد قيل لنا إن كل هذه الأشياء تضعف اقتصادياتنا وبالتالى فهى تضعف ثقة المستثمر . ويقال لنا الآن إن سياساتنا كانت سيئة ، ومؤسساتنا ضعيفة ؛ وهو كلام يردده الناس أنفسهم الذين أشادوا بنا قبل أشهر قليلة !

إننا نقر بأننا مخطئون فيما يتعلق ببعض هذه الأشياء ولكن بالتأكيد ليست كلها . كانت نقطة الضعف الوحيدة لماليزيا هى وجود عجز كبير فى ميزان المدفوعات ولكن ذلك العجز كان قد تحسن فعلا وبدرجة ملحوظة عندما حلت الأزمة ؛ كان العجز فى ميزان المدفوعات قد وصل ذروته عام ١٩٩٥م ، ولكن بحلول عام ١٩٩٦م ، تم خفضه إلى النصف تقريبا ، وفى الأشهر الأولى عام ١٩٩٧م ، انخفض إلى معدلات أدنى ، وكانت بعض مشاريع البنية الأساسية والمشاريع التنموية الأخرى فى ماليزيا كبيرة فعلا فى حجمها ولكن التجربة السابقة أوضحت أنه يمكن إدراتها دون صعوبات .

لقد أصبح من السهل جداً اليوم استرجاع حالة الفوضى والغليان التى تعرضت لها اقتصاديات آسيا وأن تضع أصبعك على موضع الداء المتمثل فى السياسات الفاشلة والمؤسسات الضعيفة لتتمكن بكل سهولة من تقديم تفسير يتوافق مع وجهة نظر العالم التى يروج لها أصحاب الأموال وتجار البورصة والخبراء الاقتصاديون فى الغرب ، والسؤال الذى يلح علىّ هنا هو ؛ إذا كانت كل تلك الأشياء واضحة وضوح الشمس فى رابعة النهار ، لماذا لم يتحرك أحد ويقرع جرس الإنذار قبل أن يتهاوى بيت الورق وينهار على الأرض؟ ربما كان ذلك مفيدا شريطة أن تكون هناك مشاكل حقيقية تستدعى الحل ، فإذا كان الأساس الذى بنينا عليه اقتصادنا فاسدا ! فلم إذاً لم يقل لنا جيش المحللين ذلك؟ لماذا كان المستثمرون الأجانب حريصين ، بل حتى أغبياء ، على أن يستمروا فى ضخ بلايين الدولارات الاستثمارية فى منطقتنا إذا لم تكن هناك فائدة من إنجازاتنا؟ لقد استمرت كافة البنوك العالمية العالمية فى خفض معدلات الفائدة حتى تقنعنا باقتراض مزيد من الأموال ، حتى لو لم نكن فى حاجة إلى اعتمادات إضافية ، ومن الواضح أنه كان لديها ثقة كافية فى ماليزيا وإدارتها

الاقتصادية ومستقبلها .

حتى إن أساتذة وجهابذة الاقتصاد فى أعظم الجامعات العالمية لم يكن لديهم أدنى دليل عما يجرى - كان البروفسور بول كروجمان من معهد ماساتشوستس للتقنية من أوائل الخبراء الاقتصاديين قبل عام ١٩٩٧م ، الذين جادلوا بالقول بأن معجزة شرق آسيا ليست بالمعجزة أصلا وإنها عاجلا أو آجلا سوف تصطدم بصخرة صلدة ، وعقب ذلك أشاد به الكثير من الصحفيين الغربيين لاستطاعته التنبؤ بالانهيار الآسيوى الذى حدث فى عام ١٩٩٧م ، وكان ذلك البروفسور قد أعلن بوضوح أنه لم يفعل ذلك وأنه لم يكن باستطاعته حتى فى الأحلام أن يتصور شيئا من ذلك ، وقد أقر البروفسور كروجمان فى مؤتمر عقد فى هونج كونج فى ربيع عام ١٩٩٨م بقوله : «كنت على خطأ بنسبة ٩٠ فى المائة بشأن مستقبل آسيا ، والعزاء الوحيد أن الآخرين كانوا مخطئين بنسبة ١٥٠ فى المائة» .

واليوم فإنه لأمر غريب ومثير للضحك بالدرجة نفسها أن تقرأ ما تقوله معظم الصحف والدوريات العالمية ، فقبل وقت قصير كانت صفحاتها تنضح بقصص النجاح الآسيوية ، وروح المؤسسة التجارية الجديدة التى غرستها ورعتها آسيا فى مواطنيها ، ومليونيرات آسيا الجدد وكلها أمور تم عرضها بصورة وردية فى المجالات الاقتصادية الأمريكية .

والآن فإننى أكاد لا أجد مقالا فى صحيفة دولية واحدة عن آسيا لا يعج بتعبيرات مثل : المحسوبية ، ورأسمالية المحسوبية ، وغياب الشفافية ، وطبعا الفساد ! ومثل هذه الكلمات والتعبيرات التى يسهل قولها أصبحت طاغية فى كل مقال حول آسيا لدرجة أن المرء يتساءل عما إذا كان الصحفيون يكتبون فعلا ما يؤمنون به ويفكرون فيه أم أنهم أصبحوا مجرد ببغاوات يرددون الكلمات الرنانة نفسها ؛ لأنه يبدو أنها أصبحت الموضحة التى تجد رواجا فى السوق . فجأة أصبح الأمر يبدو وكأن جيلا كاملا من الصحفيين قد أفاق على حقيقة أن المحسوبية والممارسات المشبوهة لدى الحكومات والبنوك والقطاع الخاص هى التى

أدت انهيار آسيا . أين كانت تلك الآراء قبل شهر يوليو عام ١٩٩٧؟ !

لا أريد هنا أن أجادل بأنه لم تكن هناك محسوبية أو فساد في آسيا ، فهذه المشاكل مجموعة مثلما هي الحال في الدول الغربية . وعلى كل فإنني لا أستطيع أن أتصور كيف تقوم بكيل المديح والثناء لاقتصاديات آسيا على أدائها الجيد وسياسات حكوماتها العاقلة ، ثم تنقلب في اليوم الثاني لتدين الأنظمة نفسها وتنعتها بالفساد حتى العظم؟ ! هذا السؤال يظل دون إجابة !

شماعة الشفافية

كثر الحديث هذه الأيام عن الشفافية ، وينصب النقاش على أن الممارسات الاقتصادية والتجارية لابد وأن تتسم بالشفافية وأن جميع المعلومات لابد من أن تكون متوفرة للجميع ؛ فالانفتاح التام يعتبر الطريقة الوحيدة لتفادي الفساد ولضمان تصحيح الأساليب الاقتصادية الخاطئة ، أو ضبطها قبل فوات الأوان ، ولقد عانت اقتصاديات آسيا من الغياب الخطير لهذا النوع من الشفافية ، أو هكذا قيل ، وعبارة الشفافية هذه استمر ترديدها مرات ومرات .

وأنا متفق على أن الشفافية مهمة ولكن التركيز الشديد على الشفافية على أنها السبب الرئيسي لتدهورنا الاقتصادي ربما أدى إلى حجب عوامل أكثر أهمية ، وأعتقد أنه عندما يشكو الكثيرون اليوم من فقدان الشفافية في آسيا فإن ما يكشفون عنه فعلا هو جهلهم بالوضع الحقيقي للأمور ! مثل هذا الجهل لا ينبغي أن يفاجئ أحدا ؛ إذ أن معظم المتعاملين الصغار بالأموال وما يسمى بالمستثمرين ربما كانوا يعتقدون قبل أربع أو خمس سنوات فقط أن ماليزيا هي مكان ما في الهملايا ! أم المستثمرون الحقيقيون الذين يستثمرون الوقت والمال والعمل الشاق وهم يقومون بإنشاء مشروع تجاري أو مبنى أو مصنع في أية دولة فسوف يبدون نوعا من الاهتمام بثقافة البلد والممارسات التجارية الأساسية ، ومن جانب آخر فإن الأشخاص الذين لا هم لهم سوى مسح الأسواق المالية بحثا عن أرباح فورية لا وقت لديهم

للاهتمام بالمعلومات التى لا تتعلق مباشرة بالعملة أو الأسهم التى يمتلكونها .

أما فيما يتعلق بشفافية النظام المالى الماليزى فلندع السيد كامديسس مدير صندوق النقد الدولى يتحدث إلينا مرة أخرى . ففى خطابه الذى ألقاه فى لوس أنجلوس فى شهر يونيو عام ١٩٩٧م ، قال : «فى محاولة لزيادة تدفق الاستثمارات إلى أسواق متطورة يعتمد عليها فإن ماليزيا كانت من أوائل الدول التى اشتركت فى مقياس صندوق النقد الدولى الخاص لانتشار المعلومات» ، إن ما يعنيه هذا هو أننا كنا بالفعل نطبق وصفات الصندوق لتحسين مستوى الشفافية فى النظام المالى ، ومرة أخرى فقد تم وضعنا فى قائمة أكثر تلاميذ صندوق النقد الدولى حرصا .

المحللون والتجار الذين يبدو أنهم أكثر ذكاء منا نحن القادة المنتخبين عليهم أن يدركوا أننا مررنا بتجربة نمو اقتصادى عمرها ليس فقط عشر سنوات وإنما أربعون سنة ؛ وهى تجربة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ البشرية ، وبما أن بعض عباقرة الاقتصاد هم من الصغر بحيث يمكن أن يكونوا أحفاداً لى ، من العدل تذكيرهم بأن معظم الأشياء التى يشكون منها الآن والتى يقولون عنها إنها سبب الانهيار الذى حدث لنا هى أشياء بدأنا نحن أنفسنا فى الشكوى منها قبل عقود مضت عندما كنا فى أعمار هؤلاء ، وكنا وقتها قد شرعنا فى بناء بلداننا بعد انتهاء الحكم الاستعمارى . إن معظم الممارسات والمشاكل التى يقال عنا الآن إنها هى الأسباب النهائية للأزمة والمتمثلة فى الفساد والرأسمالية القائمة على المحسوبية وقلة الموارد البشرية والأنظمة والممارسات المصرفية غير المضبوطة والاحتكار وغيرها ، كانت دوما موجودة بين ظهرانينا ، نعم ، على الرغم من هذه العوامل فقد استطعنا التغلب على الظروف السائدة أو تحسينها بدرجة كبيرة كما استطعنا أن نسجل معدلات نمو أسرع من أى طرف آخر فى التاريخ .

إن الفساد والممارسات التجارية التى تتم فى الخفاء لا يمكن السماح بها وعلى آسيا كلها أن تستمر فى العمل كما فعلنا نحن فى الماضى ؛ حتى نستطيع أن نتحرر من الحجارة

التى تطوق أعناقنا والأغلال التى تكبل أرجلنا ، وليس ذلك لأن الفساد والمحسوبية هى أسباب الأزمة المالية ، وإنما لأن هذه العوامل تضعف من قدرتنا على المنافسة وتحقيق النجاح فى السوق العالمية ، فكان لابد لنا من أن نفعل ذلك ؛ لأننا لا يمكن أن نسمح بالنفوذ المفسد أن يحدد من يتولى تزويدنا بما نحتاج أو السماح لبعض الناس بالحصول على معاملة خاصة لا تتوفر للآخرين ، ولكن الأسباب الحقيقية وراء انهيار عملاتنا ولماذا نغرق الآن فى أزمة اقتصادية لابد من البحث عنها فى مكان آخر .

ومع كل هذا الإصرار من جانب الغرب على الشفافية ! لماذا يتم السماح بالاتجار فى العملات بحرية كاملة دون رقابة أو سيطرة معقولة؟ إن الاتجار فى العملات ليس عملا مفتوحا أو شفافا ، بل هو على العكس نشاط فى غاية السرية ، وليس فى مقدور الحكومات أن تحدد بأى درجة من الدقة كمية العملات التى يحتفظ بها المتاجرون وماذا يمكن أن يحدث فى حالة حدوث عملية بيع مفاجئة ، على الرغم من أن مثل تلك الصفقات مهما كانت مبررة إلا إنها تتلاعب بأرواح الملايين من الناس العاديين من رجال ونساء وأطفال لا يفهمون كثيرا فى الأمور المالية العليا ، وكل همهم هو الاستمرار فى الحياة العادية ، أو ليس من الملائم البدء فى الحديث عن الشفافية فى المعاملات المالية والتى يمكن فى غضون شهور أن تفقر دولا بأكملها وتجعل من مبدأ الأمم ذات السيادة مجرد نظرية لا قيمة لها؟ بالطبع يتعين علينا أن نسعى جاهدين لتحقيق مزيد من الشفافية ؛ نعم ، ولكن أولا وقبل كل شىء دعونا نطالب بمزيد من الشفافية فى الأسواق المالية العالمية ، دعونا نلقى الضوء على المعاملات وأساليب تجار العملة ونتساءل عن الذى أعطاهم الحق فى استغلال دول وشعوب بأكملها وحسب أهوائهم ونزواتهم .

أجندة خفية: هل سقطت آسيا بفعل مؤامرة؟

هناك فى آسيا من يعتقدون أن الغرب هو الذى خطط فعلا ونفذ أزمة العملات ، وهم يستندون إلى تصرفات الحكومات الغربية والمؤسسات المالية باعتبارها شكلا جديدا من

دبلوماسية القرصنة الاقتصادية ، والبعض ذهب إلى أبعد من ذلك بالقول بأن الأزمة هى نتاج للمؤامرة التى تستهدف إضعاف التنين والنمور الآسيوية .

لقد استخدمت القوى الغربية دبلوماسية القرصنة هذه مرارا إبان الحكم الاستعمارى ؛ فى حرب الأفيون عام ١٨٤٢م . هزم البريطانيون الصينيين وأرغموهم على تسليم هونج كونج والإذعان لمعاهدات كثيرة مجحفة ، وفى عام ١٨٥٤م ، أبحر العميد البحرى بيرى وسفنه السوداء فى خليج إيدو مرغما اليابان على إنهاء ٢٥٠ عاما من العزلة التى كانت تعيش فيها ، وقد كتب الباحث اليابانى **«إيهيتو كيمورا»** بأن الاتفاقيات التى تم التوصل إليها مؤخرا بين قادة الدول الآسيوية فى وجه الضغوط الاقتصادية وخطر الانهيار ، هى النظير الحديث للمعاهدات غير العادلة التى تمت فى القرن التاسع عشر ، ورغم أن المحتوى والإخراج يمكن أن يكون قد تغير إلا أن المؤامرة هى تقريبا نفسها ، لم يعترها أى تغيير .

والسؤال الذى ينبغى طرحه هو : ما الذى يدفع القوى الغربية والمستثمرين فى الغرب إلى التآمر للقضاء على آسيا؟ الدوافع المحتملة ربما لا تكون عسيرة التخيل ، وإذا أخذنا فى الاعتبار السرعة التى كانت تنمو وتتطور بها آسيا فإن المنطقة فى طريقها لفرض سيطرتها الاقتصادية على العالم ، وسواء كانت آسيا فعلا مقبلة على فرض هذه السيطرة أو على الأقل فإن المنطقة كان ينظر إليها على اعتبار أنها تشكل خطرا على الهيمنة الغربية ، فقد كانت هناك عوامل رئيسية ذات أبعاد جيواقتصادية إضافة إلى بروز الصين قوةً عالمية كبرى وحدوث تحول جيوبوليتكى وكلها كانت تعمل على تغيير الوضع الراهن الذى كان سائدا ؛ فدول شرق آسيا لم تصبح قوى اقتصادية كبرى فحسب ، بل صارت تشكل تهديدا اقتصاديا خاصة للدولة العظمى الوحيدة فى العالم ؛ أى الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد لخصت صحيفة الشعب اليومية الصينية فى افتتاحية لها فى بداية عام ١٩٩٨م ، نظرية المؤامرة هذه بقولها : «إن الولايات المتحدة بالتأكيد لا تفرض خطة مارشال جديدة على شرق آسيا ،

ويتقديمها للمساعدة فإنها تضطر شرق آسيا إلى الاستسلام والترويج للنموذج الاقتصادى والسياسى الأمريكى والحد من تهديد جنوب آسيا للاقتصاد الأمريكى» ، ثم مضى المقال منتقدا صندوق النقد الدولى لاستغلاله الأزمة فى شرق آسيا لخدمة مصالحه الاستراتيجية .

وأنا شخصيًا كنت قد ألمحت فى مناسبات عديدة إلى الاحتمال بأن الغرب لا يرغب فى بروز مجموعة كاملة من «يابانات صغيرة» تنتشر فى المنطقة لتهديد تفوقه الاقتصادى فى العالم ، وفى كلمة ألقيتها فى نيويورك فى بداية عام ١٩٩٤م ، قلت ما يلى : «بعد بروز المعجزة اليابانية برز الخوف من أن الدول النامية سوف تصبح يابانات صغيرة تغزو أسواق العالم بمنتجات تنافسية وتزيح الموردين التقليديين للسلع المصنعة عن موقعهم الذى ظلوا يحتلونه حتى الآن ، وبخطوة أولى نحو التفرقة وعدم المساواة فإن الدول الصناعية الناجحة أصبحت تعرف باسم الدول الصناعية الجديدة (إن آى سى) وتم تصنيفها على أنها تمثل تهديدات خطيرة» .

ظلت وسائل الإعلام الغربية تشير إلى اعتبارى صاحب نظرية المؤامرة ، بل إن البعض حاول إظهارى باعتبارى الزعيم الذى تطغى نزعة الشك والخوف من الأجانب على تفكيره ونظرته للأمور ، وفى صيف وخريف ١٩٩٧م ، جعلت وسائل الإعلام من هجومى المضاد على تجار العملة قضية أساسية راحت تروِّج لها وقالت : إنه فى كل مرة يتحدث فيها «مهاتير» تنخفض الأسواق ! لقد تم تجاهل حق الرئيس المنتخب لدولة ذات سيادة فى الدفاع عن بلده بالكلمات وليس بالسلاح !

لقد وجهت انتقادات للمليونير والمستثمر الأمريكى جورج سوروس فى مناسبات عديدة لدوره فى انخفاض قيمة العملات الآسيوية ، ولم يكن ذلك يقصد به أبدًا الهجوم على سوروس شخصيا ؛ إلاَّ أنَّ سوروس كان واحدًا من تجار العملة المعروفين بالصراحة وربما أكثرهم نفوذًا على نطاق العالم ! والتجار مثله لديهم مسئولية عظيمة ، حيث إن أى كلمة تخرج منهم يمكن أن يطول أثرها ملايين الناس . وللأسف فإن هذه المسئولية لم يتم

الاعتراف بها فحسب ، بل إن الأشخاص الذين يتجرأون على الكلام ويتساءلون عن نفوذ تجار العملة يدمغون بالهرطقة والخروج عن المسار المألوف .

ليس هناك مؤامرة خفية ولكن هناك الكثير والكثير من العمليات المكشوفة والاتفاقيات التى تتم فى الخفاء فى عالم المال ، وعادة كما فى العلاقات الدولية والتعاملات عبر الحدود الجغرافية للدول فإن الممارسات المستخدمة لابد لها من أن تتفق مع بعض القوانين الأساسية ، وأية دولة تشترك فى نظام دولى عادة ما تتقيد باتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف وتكون لديها على الأقل معرفة أولية بما يجرى داخل ذلك النظام ، ولكن هذا الأمر لا ينطبق على تجارة العملة ؛ ففى هذه التجارة هناك بالطبع قوانين تجارية أساسية ونظم وخطوط عريضة لعملية البيع والشراء ، غير أن الحكومات الوطنية لا دخل لها فى إعداد هذه الإجراءات والإرشادات وليس لها كذلك نفوذ على الطريقة التى تؤثر بها المتاجرة على عافية اقتصادياتها على الأقل ، طالما تم الالتزام باتباع قوانين السوق الحرة بدقة ، لقد تم خلق نظام يسود فيه الجشع وتعلو فيه قيمة النقود على قيمة أرواح البشر ورفاهيتهم .

فى نهاية الأمر فإن من غير المهم إذا كانت هناك أية مؤامرة لإسقاط آسيا أم لم تكن . فالأمر المهم هنا هو أن آسيا قد تمت إعاقتها وأعيدت إلى الوراء عقوداً عديدة ؛ وهى نتيجة مباشرة للطريقة التى يعمل بها نظامنا الاقتصادى الدولى السائد حاليًا . إن المؤامرة الحقيقية تتمثل فى عدم السماح لنا الآن بأن نناقش بوضوح وصراحة سلبيات وإيجابيات هذا النظام . فى عام ١٩٩٧م ، لم يكن هناك من يرغب فى فتح هذا النقاش ، حيث كانت قبضة نظرية السوق الحرة لاتزال قوية للغاية ، ومع استمرار الأزمة وعدم بروز أية بوادر لانتهائها فى سنة ١٩٩٨م ، يبدو أن بعض خبراء الاقتصاد بدأوا شيئًا فشيئًا فى التشكيك فى بعض المعتقدات الأساسية فى النظام الرأسمالى العالمى الذى يقوم على الحرية المطلقة ، وأنا من جانبى لا أملك سوى أن أرحب بهذه التطورات وآمل أن يسمح لهذا النقاش أن يستمر بعيداً عن المحرمات والتحامل والإجحاف .

خطر الاستعمار الاقتصادى

إن مستقبل آسيا يؤرقنى بشدة خاصة إذا لم يتحسن الوضع الاقتصادى بسرعة . ومع استمرار الانهيار فى أسعار البورصة والعملات فإن المستثمرين الأجانب أخذوا يتحركون الآن ويدخلون المنطقة لجنى الأرباح . ويجرى شراء الشركات التى هى فى حاجة ماسة إلى السيولة فى كوريا الجنوبية وإندونيسيا والعديد من دول شرق آسيا بأبخس الأسعار . ونتيجة لذلك فإن جزءًا كبيرًا ومتزايدًا من اقتصادياتنا بات تحت السيطرة الأجنبية .

ربما يقول البعض إن هذه هى المحصلة الطبيعية لاقتصاد لا يتقيد بالحدود الجغرافية يسمح فيه للاعبين الذين يمتلكون ثروات طائلة من الأموال باستخدام نفوذهم وثقلهم المالى بحرية تامة لمضاعفة عائداتهم من الاستثمار ، إن النظرية الاقتصادية لا تمثل سوى جزء واحد من واقع بأكمله أما العنصر الثانى البالغ الأهمية : فهو الأثر الثقافى والنفسى الذى تحدثه الإجراءات الاقتصادية ، وإذا كان الناس فى شرق آسيا ينظرون إلى العدد المتنامى للشركات الأجنبية باعتبارها تشكل تهديدًا بدلاً من كونها نعمة لهم ، فإن النتيجة المتوقعة هى حدوث ردود فعل عنيفة وطغيان النزعة الوطنية الجادة ، ولقد رأينا فعلاً كيف أن رد الفعل من جانب الكوريين الجنوبيين كان عبارة عن إظهار النزعة الوطنية القوية تجاه ما اعتقدوا بأنه استعمار جديد لبلادهم هذه المرة من قبل صندوق النقد الدولى والمستثمرين الأجانب .

إن المجتمعات فى كافة مناطق العالم أصبحت تمقت بشدة السيطرة الاستعمارية على الأراضى عن طريق القوة العسكرية ، غير أن الاحتلال الطبيعى لم يعد يمثل الطريقة الوحيدة للاستعمار ؛ فالسيطرة عبر الاتجار فى العملات والسياسات المالية التى تتم بالإكراه يمكن أن يكون لها أثر مماثل ؛ لأن الدول الغنية الحديثة يمكن استعمارها عن طريق إضعاف اقتصادياتها وتحويلها إلى متسولين ، وهذا النوع من الاستعمار يمكن تحقيقه دون التضحية بحياة جندى واحد ، وعندما تكون الدولة فقيرة ؛ تصبح غير مستقرة سياسيًا وينجم عن ذلك صراع على السلطة ؛ ونتيجة لذلك تحدث تغيرات متوالية فى القيادة إلى أن يوجد مرشح يكون مستعدًا

للخضوع للقوى الدولية ، وهذا نوع جديد وأكثر رقة وتهذيبًا لفرض السيطرة ولكنه رغم ذلك ربما ينظر إليه باعتباره نوعًا من أنواع الاستعمار الاقتصادى .

وعلى الرغم من أن ماليزيا ما بعد الاستقلال لم تخضع قط للسيطرة المادية للقوى العالمية فإن اقتصادها رغم ذلك ظل تحت سيطرة الأجانب فى أعقاب الأزمة الاقتصادية ، وبخفض قيمة عملتنا وأسهمنا تم وضع شركاتنا ومؤسساتنا الاقتصادية تحت ظروف حرجة ولم تعد قادرة على تحقيق أرباح معقولة ، دون الحصول على إيرادات من ضرائب الشركات المتعثرة أصبح من الصعب على الحكومة مواجهة نفقات التشغيل وبالتالى تغطية مصاريفها الإدارية وتنفيذ السياسات التى تريدها ، وإن عدم توفر الاعتمادات هذا ربما أدى فعلاً إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار والضغوط التى تطيح بالحكومة .

إن الخطر الذى يشكله هذا النوع الجديد من الاستعمار الاقتصادى لابد وأن يؤخذ بجدية . إن الجانب الأهم فى أية أزمة اقتصادية يتمثل فى الكيفية التى ينظر إليها الناس المتأثرون مباشرة إلى هذه الأزمة وليس المعتقدات والنظريات التى يروج لها خبراء وول ستريت فى المؤسسات الدولية ، إذا تم تصوير خطر الاستعمار الاقتصادى على أنه حقيقة فإن الأمر أصبح مجرد مسألة وقت قبل أن يقوم رجل الشارع العادى بالرد على ذلك ، وإذا كانت السيطرة الأجنبية على الصناعات المحلية ينظر إليها على أنها مكلفة كثيراً فإن الناس سوف يناضلون لاستعادة سيطرتهم ، وسوف تتصاعد الإضرابات عن العمل والتظاهرات وتتحول إلى عنف وتدمير .

لن يكون ذلك أبداً هو المستقبل الذى يريده العالم لآسيا ! فتفشى عدم الاستقرار والإضطرابات وربما حرب الشوارع على أسوأ احتمال والنزاعات العرقية سيمتد أثرها ليشمل العالم بأكمله ، وهذا هو الدرس الذى تعلمناه من عولمة اقتصاديات العالم وهو درس لابد لكل شخص وليس فقط فى آسيا من أن يفيد منه اليوم . إن على أنصار السوق الحرة والمحللين الاقتصاديين أن يضعوا ضمن حساباتهم مشاعر السكان الآسيويين البسيطة قبل أن يتدهور الوضع إلى ما هو أسوأ .

الأثر النفسى للمستقبل المسروق

ليس كل الأمور يمكن قياسها بالمال ، وكما نعرف جميعًا فإن بعض الأشياء التى نؤثرها كثيرًا لا يمكن قياسها بالكم ولا يمكن تقديرها بثمن ، لقد كانت أعظم الخسائر بسبب الأزمة الاقتصادية فى آسيا ذات طبيعة سيكولوچية ؛ وهى خسارة حقيقية للناس المعنيين بها مباشرة ، ولكن يصعب جدًا فهمها واستيعابها من الواقفين خارج الساحة ؛ وهى مستحيلة الإدراك من جانب الأشخاص الذين يحددون العالم بأسره بعوامل الربح والمكاسب المالية .

لا تنس ما حققه الآسيويون والأمل الذى غرسه فيهم هذا الإنجاز بالعيش فى مستقبل أفضل ؛ فى ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند والعديد من الدول الأخرى فى المنطقة وبفضل النمو الاقتصادى السريع أصبح فى مقدور ملايين الناس التمتع بمستويات معيشة أفضل ، وأماكن نظيفة وآمنة ليسكنوا ويعملوا فيها ، ومستويات أعلى من التعليم ، ورعاية صحية أفضل ، وأعمار أطول ، رغم أن الأعمار بيد الله . لقد كان العديد من سكان آسيا الفقراء يخطون خطواتهم الأولى المتعثرة والمثيرة أيضًا خارج دائرة الفقر الكامل فى اتجاه حياة جديدة أفضل . واليوم فإن هؤلاء يجدون أنفسهم يتعثرون فى ظروف لم يكونوا أبدًا يتخيلون بأنهم سوف يعودون إليها مرة أخرى ؛ إن ما انتزع من أولئك الناس ليس فقط نقودهم وثروتهم المادية ، وإنما مستقبلهم الذى سرق منهم ، واليوم فإن التحدى الأعظم يتمثل فى وضع استراتيچية لإعادة مستقبلهم إليهم مرة أخرى .



الفصل الرابع
القيم الآسيوية في عالم مضطرب

إننى مدرك لحقيقة وهى ؛ أن وسائل الإعلام الغربية ظلت تصفنى وتصورنى على أننى مؤيد ومدافع لدرجة الغطرسة عن القيم الآسيوية ، وكلما كنت أجرؤ على إبداء وجهة النظر المتمثلة فى أن دول آسيا الصناعية الجديدة تشترك فى بعض القيم التى ساعدتها على المضى قدمًا فى مسار متين من النمو الاقتصادى كان ذلك يفسر دائمًا على أنه شكل جديد متعجرف ، بل وخطير من أشكال العدوان الثقافى ، ويبدو أن العديد من الغربيين يعتقدون أن قيمهم وعاداتهم مقبولة أو ينبغى أن تكون كذلك على مستوى العالم بأسره من جانب كافة الرجال والنساء المتحضرين أينما كانوا ، وهناك اعتقاد سائد فى الغرب بأن أنصار القيم الآسيوية والمدافعين عنها يسعون من وراء ذلك فقط لتبرير الاضطهاد والدكتاتورية وأنواع السلوك الأخرى غير الديمقراطية .

ربما يكون هذا الإجحاف نابعًا من كون الصحافة الغربية والفكر الغربى بصورة عامة يقبل ويدافع عن نظام واحد فقط للقيم ، أما الاحتمال بأن يكون لأنظمة قيمية أخرى مختلفة نفس التقدير والاحترام وأن تكون قادرة على التعايش مع العالم بسلام فيبدو ذلك بمثابة المبدأ الصعب الذى لا يمكن استيعابه من جانب أصحاب الرأى ووسائل الإعلام فى الغرب .

واليوم وبعد أن تسببت الأزمة الاقتصادية فى إجهاض الحلم الآسيوى فإن لدىَّ اعتقاد بأن عددًا كبيرًا من رجال الإعلام وأصحاب الرأى يشعرون بالرضى فى دواخلهم ؛ لأن أهمية القيم الآسيوية قد سقطت فى الاختبار ، وأكاد أسمع تنهدات الارتياح بأنها لن تتمكن الآن من اجتياح العالم .

لم يكن قصدى فى يوم من الأيام أن أقول بأن هناك نظامًا حسنًا واحدًا للقيم ولم أروج قط لأن تطغى القيم الآسيوية أو تسيطر على معتقدات الشعوب والأمم الأخرى .

والحقيقة إن دعوتى للقيم الآسيوية لا تعنى بالضرورة أن القيم الغربية سيئة ؛ إذ إنها ربما تكون أيضًا جيدة ، فنحن لا نعيش فى عالم يخير فيه الناس باتباع هذا الطريق أو ذاك ، وأنا لا زلت أعتقد بأن هناك أرضية مشتركة كبيرة من القيم التى يشترك فيها الناس على اختلاف أماكن إقامتهم ، وبالقدر نفسه فإننى مؤمن أيضًا بأن الاختلافات الطبيعية موجودة بين القيم التى تحكم مختلف الناس ، وأنه إلى جانب ذلك فإن هذه الاختلافات يجب الحفاظ عليها وحمايتها بدلاً من الاشمئزاز منها ، ناهيك عن القضاء عليها تمامًا ، ومهما كانت درجة العدائية فى الفكرة التى مفادها أن بعض الناس يعتقدون بقوة فى أشياء ربما لا تتماشى مع القيم الغربية ، وأن مثل تلك القيم والأساليب الأخرى ربما تكون أفضل فى بعض جوانبها ، فإنه يتعين على المرء أن يكون متفتح العقل بما فيه الكفاية ، على الأقل للتفكير فى هذا الاحتمال .

إبان الحكم الاستعمارى غرس فى أذهاننا نحن الآسيويين وأصبحنا نخاف من أن قيمنا وعاداتنا هى من الدرجة الثانية . غير أن بروز آسيا لاعبًا رئيسًا فى الاقتصاد العالمى أثبت لنا أن القيم الآسيوية ليست أقل درجة لمجرد كونها آسيوية ولكنها ربما كانت فى بعض الحالات متفوقة على الرغم من حقيقة أنها كذلك ، وعندما ينزع الآسيويون قيود العبودية فإننا نصبح أكثر جرأة على الكلام وأكثر مقاومة للمطالب الغربية ، والبعض هنا قد تجرأ بالرد على ما يقال بشأنهم والقليلون الشجعان تهوروا لدرجة أنهم سعوا لأن يبرهنوا على أن القيم الآسيوية يمكن أن تكون صالحة ، ليس على الرغم من كونها آسيوية ، بل لأنها فعلاً آسيوية . هذا التغيير والانتقال فى التفكير ربما يكون قد أثار القلق فى أوساط الغربيين ، ولكننى أقول بأنه قد فتح بابًا للنقاش المثمر الذى كان ينبغى له أن يتم منذ زمن بعيد والذى لم يتلاش فى الانهيار المؤقت لاقتصاديات آسيا ، وعلى النقيض من ذلك فإن مشاكل اليوم تعنى أننا نحتاج الآن وأكثر من أى وقت مضى لمناقشة القيم الأخلاقية والإنسانية كنقيض للقيم الاقتصادية البحتة التى يغلب عليها الطابع المادى للنظام الرأسمالى المعاصر .

ما مكونات نظام القيم الآسيوى؟

ما هى إذًا تلك القيم الآسيوية التى أصبحت مثار كل هذا النقاش المحير؟ آسيا مثلها مثل قارتى أمريكا ؛ آسيا قارة ضخمة ومقابل كل تعميم واحد يمكن أن يوجد الكثير من الاستثناءات . والأمم والشعوب الآسيوية لديها خلفيات تاريخية ودينية شديدة الاختلاف ، فدولة ماليزيا مثلا يغلب عليها الطابع الإسلامى ، واليابان إلى حد ما الكونفوشيوسية (كما هى الحال فى كوريا الجنوبية) بينما تلعب الشنتونية والبوذية دورًا كذلك ، وتايلاند دولة بوذية هينانية . وعلى الرغم من كل هذه الاختلافات الواضحة فإننى أعتقد أن هناك خيطًا من القيم المشتركة والمعتقدات يتبعها معظم الآسيويين بوصفها مرشدًا لهم فى شتى أنحاء العالم ، وهذه القيم المشتركة يمكن أن تسمى «آسيوية» تمامًا كما أن هناك بنية من القيم المشتركة يمكن أن تسمى «غربية» .

أولاً : وقبل كل شىء فإن القيم الآسيوية نابعة من المجتمع والأسرة ، فنحن نقدر ونجل إجلالاً كبيرًا الأسرة ومتطلبات ومصالح المجتمع أكثر من تقديرنا لمصالح الفرد أو حقوقه فى الحرية الشخصية المطلقة ، فقيامك بمسئوليتك تجاه أسرتك ومجتمعك يأتى قبل حقك فى المطالبة بمزاياك الفردية ، فنحن فى آسيا نؤكد على حقوق المجتمع وإذا ما تمادى الفرد بالتعدى على حقوق المجتمع فإن ذلك الشخص يكون فعلاً قد سرق حقوق الأغلبية ويسعى بكل أنانية لخدمة مصالحه الخاصة .

القيم الآسيوية تشمل أيضًا احترام السلطة ؛ فالسلطة ينظر إليها باعتبارها ضمان استقرار المجتمع بأكمله وبدون سلطة واستقرار فإنه لن تكون هناك حياة مدنية ، وفى غياب الاعتقاد فى السلطة واحترامها فإن أى مجتمع بما فى ذلك الغربى الذى يمجد الحقوق الفردية سيتدهور إلى الفوضى .

غير أن ذلك لا يعنى أنه يتعين قبول كامل للسلطة أو أننى أدعو إلى الدكتاتورية ؛ فالحكام الطغاة أمثال : هتلر أو پول پوت كان لديهم دون شك سلطة عظيمة ولكنها لم تكن

سلطة جيدة ، وإنما عبارة عن أنظمة رعب قائمة على الطاعة العمياء ، وبالمنطق نفسه فإن وجود درجة جيدة من احترام السلطة لا يبرر قيام حكومة استبدادية ، وأنا أؤمن بقوة الديمقراطية ؛ لأن الديمقراطية تتيح إزاحة الحاكم دون إراقة دماء ، وحتى فى أعرق النظم الديمقراطية فإن المواطنين لابد لهم من إظهار احترامهم للحكومة وتفهمهم للحاجة لوجود توازن بين الحقوق الفردية والالتزامات تجاه المجتمع .

ومن الاستخدامات الأخرى للسلطة وربما سوء الاستغلال ؛ العلاقة بين الآباء والأبناء ، فأنا أرى وجوب إعطاء الوالدين التقدير والاحترام اللازمين ولكن ليس بأى ثمن ، فقد عرفنا عن بعض الآباء سوء استغلال أطفالهم وحتى اغتصابهم وهو شكل مرفوض تمامًا من أشكال سوء استخدام السلطة ولا يمثل تعبيرا عن السلطة الخيرة ، حيث إن السلطة الجيدة هى ظاهرة تتميز بالأخذ والعطاء وتشمل مسئوليات والتزامات لكلا الطرفين : القادة والأتباع .

وعلى القارئ أن يسأل هنا : كيف يمكن إذًا التفريق بين السلطة الجيدة والسيئة؟ أعتقد أن المواطنين عادة يعرفون متى تكون لديهم حكومة جيدة وحكام جيدون ؛ فالحكومة التى تنفذ وعودها وتجلب الازدهار لشعبها دون إساءة معاملتهم هى بالتأكيد حكومة جيدة وإذا كانت الحكومة فاسدة وغير فعالة وقمعية فإن الكثير من الناس سوف يعرفون أن لديهم نوعًا سيئًا من السلطة ، حيث يقوم الأكثر شجاعة منهم بالثورة على مثل ذلك الوضع ، ولا يجب على أى شخص أن يخضع لسلطة دون قيد أو شرط ؛ إذ لابد من أن تكون هناك بعض الميزات الجيدة لتلك السلطة تجعل الناس يرغبون فى قبولها إن لم يكن الاستسلام لها .

إن العديد من الشخصيات التاريخية العظيمة قادت أو ألهبت ثورات اجتماعية عن طريق العصيان المدنى لسلطة قمعية بعيدة عن الصواب فى تصرفاتها . وهناك مثالان من التاريخ الحديث على ذلك هما : مارتن لوثر كينج داعية الحقوق المدنية الأمريكى والمهاتما غاندى الذى قاد الهند إلى الاستقرار عن بريطانيا العظمى ؛ لقد مارس غاندى شكلاً رائعًا

من الاحتجاج السلمى القائم على العصيان المدنى ، بما أهله ليكون مثالاً ناصعًا لكيفية مقاومة سلطة ظالمة ، وأنا إذ أكتب ذلك فإننى لا أستطيع أن أنسى احتجاجاتى شخصيًا ضد السلطة فى شبابى عندما كنت وزملائى الطلبة نثور ضد السلطة البريطانية إبان حملتنا ضد اتحاد الملايو بعد الحرب العالمية الثانية .

قضية الحرية الأزلية

إحدى القضايا الحتمية التى تقفز إلى المقدمة كلما احتدم النقاش حول القيم الآسيوية فى مقابل القيم الغربية هى دور ومفهوم الحرية وعلى الأخص حرية الصحافة ، فلقد وجهت لى الاتهامات فى العديد من المناسبات بقمع حرية الصحافة وتعريض قدسية التعبير للخطر ! ومن حيث المبدأ أنا أؤمن بحرية الصحافة ؛ ولكن ماذا لو تسببت حرية أحد الصحفيين فى سلب حرية الكثيرين لكى يعيشوا حياة كريمة ؟ وإذا قام أحدهم بنشر أكاذيب أو تسبب فى معاناة الناس وإذا أصبحت حرية الصحافة مجرد عذر لإشعال نيران الصراع أو التحريض على الكراهية ، عندها يمكن أن تكون هناك حالات يصبح فيها من الأفضل الحد من هذه الحرية .

إننى أتفق مع مبدأ حرية الصحافة ما دامت لا تستخدم لسلب حرية الآخرين وكرامتهم وسعادتهم . ماليزيا على سبيل المثال يوجد بها العديد من المجموعات العرقية وبالتالى هناك إمكانية لأن تحدث اشتباكات بينها إذا تم استغلال بعض القضايا الحساسة لإشعال نيران الحقد والعداء العرقى وفى الحقيقة فإن الصحافة الغربية ظلت تضرب على هذا الوتر قائلة : إنه تحت سطح الهدوء الظاهر تكمن توترات خطيرة بين مختلف الجماعات العرقية . وإذا كانت مثل هذه المقالات والأخبار الصحفية والتى تستند فى حالات كثيرة إلى معلومات تفتقر إلى المصداقية سوف تتسبب فى حدوث توترات لم تكن خطيرة من قبل ، وإذا كان ذلك سوف يشعل مواجهات وعمليات قتل فإن البلاد بأسرها يمكن أن تنحدر نحو

الفوضى . وفى مثل هذا الجو فإنه لن يكون باستطاعة الناس ممارسة أعمالهم أو كسب عيشهم . وفى هذه الحالة فإننى أعتقد أن الحد من حرية الصحافة سيكون له مبرراته .

وجهة النظر هذه بالطبع تتعارض مع الاعتقاد السائد فى الغرب ، حيث يجد الناشر متعة فى أن يقول : «أنا لست مسئولاً عما يحدث وسوف أقوم بنشر هذه المادة الصحفية ؛ لأن الرأى العام يريد أن يعرف» ، ما هى بالتحديد حاجة الرأى العام للمعرفة؟ وهل الحاجة إلى المعرفة تبرر إشعال التوترات العرقية بين السكان الذين ربما تمكنوا من أن يعيشوا فى سلام وسعادة؟ أعتقد أننى أفضّل أن أعيش فى جهل على أن أحصل على المعرفة المطلوبة لنتحارب ويقتل بعضنا بعضا .

ما أقدمه هنا يمثل وضعًا شديد المبالغة ، ولكنه يكشف عن وجهات النظر حول المدى الذى ينبغى أن يسمح به للحرية ، وهذا الوضع يجب أن يشحذ الهمم للدخول فى نقاش قيم حول حقوق ومسئوليات الفرد تجاه المجتمع .

الحرية والإبداع

الأمريكيون مغرمون بشكل خاص بالقول بأن الحرية المطلقة مطلوبة لغرس المقدرة على الإبداع فى القوى العاملة ولتشجيع النبوغ ، وأنت إذا نظرت إلى الدول التى توجد فيها درجة عالية من الحرية ، وهم يقولون إن ذلك يعنى بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية ؛ فإنك تجد أناسًا من أمثال : بيل جيتس و علماء وموسيقيين ومؤلفين عالميين والكثير من الحائزين على جائزة نوبل ، حيث تمثلت مكافأة الحرية فى وجود مجموعة هائلة من الأشخاص المبدعين الذين يساهمون فى إثراء مجتمع نابض بالحياة واقتصاد منتعش ، ومن ناحية أخرى فإن هؤلاء الناس أنفسهم يقولون : إنه فى المجتمعات التى يسودها الانضباط الشديد ودرجة أقل من الحرية الشخصية ؛ مثل : الصين واليابان أو دول شرق آسيا الأخرى فإنك لن تحصل على نفس الانفراج فيما يتعلق بالإبداع ، وهكذا تسرى هذه المقولة المفصلة

لتنطبق على الجميع ، وعلى الرغم من أنها تحتوى على الكثير من الحقيقة إلا أنها قد أغفلت نقطة جوهرية وهى : ما الذى يشكل الحقيقة فعلاً؟ بالطبع فإن جميع الثقافات تتطلب حريات فى مجتمعاتهم وكذلك مناخ العمل التجارى والاقتصادى ، ولكن هل الحرية المطلقة دون أية قيود هى فعلاً ما يدعى بأنها الحرية؟ هل الحرية تعطى الفرد الحق فى أن يفعل ما يحلو له بغض النظر عن النتائج التى تترتب على باقى أفراد المجتمع؟ أشك فى أن مثل هذه الحرية غير المقيدة تمارس فى أى مكان فى العالم ؛ حتى فى الولايات المتحدة ، وحتى بيل جيتس نفسه واجه الكثير من المعارضة والعديد من المحاولات للحد من «حريته الاقتصادية» بسبب المخاوف ، سواء أكانت حقيقية أم وهمية ؛ من أنه يقوم باحتكار سوق برامج الكمبيوتر . وإذا قدر لك أن تعيش فى ظل مبدأ الحرية الكاملة فإنك ستجد نفسك مضطراً لأن تقول إن إبداع ومهارة بيل جيتس التجارية هى التى مكنته من السيطرة على السوق ، أو ليس من حقه إخراج المنافسين الضعفاء الآخرين من السوق؟ وكيف يستطيع أى من أنصار الحرية تبرير تقييد حريته فى اقتصاد يقوم على حرية السوق؟

فى بعض الأحيان نجد أن حقوق أحد الأفراد يمكن أن تؤدى إلى هضم حقوق الكثيرين ، على سبيل المثال إذا دخل عمال مناجم الفحم فى بريطانيا فى إضراب عن العمل فى فصل الشتاء كما كان يحدث كثيراً قبل حكم **مارجريت تاتشر** فإن قطاعات كبيرة من السكان البريطانيين سوف يتأثرون نتيجة لانعدام وجود وقود التدفئة كما يمكن أن يموت بعض المرضى والعجزة من البرد ، وعندما يتوقف المرضون أو الأطباء عن العمل فإن العديد من المرضى يمكن أن يتعرضوا لخطر شديد ، وعندما ينفذ عمال إضرابًا فى مصانع تقوم بإنتاج محركات السيارات فإن العمل فى مصانع أخرى تنتج أجزاء أخرى من السيارات سوف يتأثر سلبًا وينكمش ، وبذلك يكون حق الإضراب الذى قصد منه حماية العمال من الاضطهاد قد أصبح سلاحًا يستخدم للضغط على الآخرين .

فى الولايات المتحدة فى الثمانينات وفى أحد الأحياء السكنية ، حيث كان السكان يعيشون حياة آمنة وكريمة قام أحد المستثمرين ببناء دار للسينما تعرض أفلامًا خليعة ، وشعر سكان المنطقة جميعهم بأن ذلك سوف يؤدى إلى فساد الأخلاق وتكون له آثار سيئة على الأطفال والشباب ولذلك رفعوا قضية أمام المحكمة فى محاولة لإغلاق السينما ، ولكن الذى حدث أن المحكمة رأت وجوب احترام حق مالك السينما بأيّة حال من الأحوال ، ولم يراع حق مجتمع الحى السكنى ؛ وهو حق الأغلبية فى حماية أنفسها وأطفالها من الآثار السيئة للأفلام الخليعة وتم تجاهله تمامًا . بتعبير آخر فإن الحقوق غير القابلة لتصرف الفرد الواحد قد نجحت فى تغييب حقوق الأغلبية .

هذه الأمثلة توضح بجلاء كيف أن الحرية والحقوق الأساسية التى يتم احترامها بحق لما تحتويه وتمثله من أهداف سامية يمكن أن تصبح هى ذاتها شكلاً من أشكال الظلم وغياب العدل والاضطهاد إذا ما فسرت تفسيرًا متشددًا يتسم بالغلو ، وحتى فى الغرب توجد حدود للحرية وأعتقد أن من المهم لكل فرد فى الغرب أن يعرف هذه الحدود ، أحد الأمثلة الواضحة على ذلك هى المواد الفاضحة ؛ بإمكانك أن تصنع صورًا ورسومًا متحركة بالكمبيوتر فى غاية الإبداع ، وتصبح فى متناول الجميع ولكن بمجرد أن يتم استخدام هذه الحرية لإنتاج أفلام خليعة تفسر بأنها يمكن أن تؤثر على الصغار فإن ثمار تلك الحرية لا ينبغى قبولها أو السماح بها من جانب المجتمع ، عندنا فى ماليزيا لا أتصور أن أمانة ونزاهة العمل التجارى أو إبداعه قد أعيقت وتكبلت بنظام القيم الماليزى الذى يضع حدودًا واضحة لحرية الفرد ، ويؤكد بصورة عامة على أهمية المجتمع مقارنة بالفرد . على العكس من ذلك تمامًا فإننى أعتقد بأن نظام القيم لدينا ظل يمثل الركيزة الأساسية لاستقرار بلادنا ورفاهيتها على الأقل إلى أن أطلت الأزمة الاقتصادية برأسها .

مقارنة بين القيم الآسيوية والأمريكية

أجرى «**ديفيد هيتشكوك**» المدير السابق لإدارة شئون شرق آسيا والمحيط الهادى فى وكالة الإعلام الأمريكية دراسة ، قارن فيها بين القيم الشرق آسيوية والأمريكية . وفى عام ١٩٩٤م ، طلب من عدد من الأمريكيين ومواطنى شرق آسيا (يابانيين وتايلنديين وصينيين وكوريين وماليزيين وسنغافوريين وإندونيسيين وفلبينيين) أن يختاروا ستة قيم اجتماعية وخمسة قيم شخصية ؛ يعتقدون أنها أساسية فى حياتهم . وتم نشر النتائج فى مطبوعة تدعى «آسيان ڤاليوز آند ذا يونايتد ستيتس» (وترجمتها : القيم الآسيوية والولايات المتحدة) ؛ مستعرضًا مدى التضارب بين الاثنين .

ووجدت دراسة هيتشكوك أن القيم الاجتماعية الستة الأكثر رواجًا بين سكان شرق آسيا هى **أولاً** : وجود مجتمع منظم ومرتب . و**ثانيًا** : التجانس الاجتماعى . و**ثالثًا** : ضمان محاسبة المسئولين الحكوميين . و**رابعًا** : الانفتاح على الأفكار الجديدة . و**خامسًا** : حرية التعبير . و**سادسًا** : احترام السلطة .

ومن جانب آخر كانت القيم الستة الأكثر شيوعًا بين الأمريكيين هى ؛ **أولاً** : حرية التعبير ، و**ثانيًا** : حقوق الفرد ، و**ثالثًا** : الحرية الشخصية و**رابعًا** : النقاش المفتوح ، و**خامسًا** : التفكير فى الذات و**سادسًا** : ضرورة محاسبة المسئولين الحكوميين . ومن المثير هنا أن عدداً أكبر من الآسيويين مقارنة بالأمريكيين أكدوا على أهمية الأفكار الجديدة والمسئولية العامة . ولحقيقة أن الآسيويين اختاروا النظام والانسجام واحترام السلطة بينما وضع الأمريكيون أهمية أكبر –لحقوق الفرد والنقاش المفتوح– لا يجب أن تثير الاستغراب .

لقد وجد هيتشكوك اختلافات جوهرية ليس فقط فيما يتعلق بقيم المجتمع وإنما كذلك فيما يخص القيم الفردية ؛ فالقيم الخمسة الأكثر أهمية لدى الأمريكيين هى :

أولاً : الاعتماد على الذات ، و**ثانيًا** : الإنجازات الشخصية ، و**ثالثًا** : العمل الجاد ، و**رابعًا** : تحقيق النجاح فى الحياة ، و**خامسًا** : مساعدة الاخرين . بينما اختار القيمة الشخصية

السادسة والتى هى الأكثر أهمية ؛ أى تنفيذ الالتزامات تجاه الآخرين بما يعادل نسبته ٣٩ فى المائة من المواطنين الآسيويين مقابل ١٩ فى المائة فقط من الأمريكيين اختاروا هذه القيمة . ومن ناحية أخرى أكد ٥٩ فى المائة من الأمريكيين على تحقيق النجاح فى الحياة فكانت النسبة وسط الآسيويين هى النصف فقط . وبينما أكد ٥٩ فى المائة من الأمريكيين على أهمية الإنجاز الشخصى ، أكد ٣٣ فى المائة من الآسيويين على ذلك .

ومن بين المقارنات الأخرى التى وردت فى الدراسة ما يلى : ٦٩فى المائة من الآسيويين أكدوا أهمية احترام المعرفة مقارنة بنسبة ٥ ١فى المائة فقط من الأمريكيين ، وبينما أكد ٤٨ فى المائة من الآسيويين على الانضباط الذاتى ، كانت النسبة هنا وسط الأمريكيين هى ٢٢فى المائة فقط .

من المستحيل طبعًا تحديد درجة دقة المدى الذى تعكسه هذه الدراسة الأمريكية من الواقع . غير أن بيانات هيتشكوك رغم ذلك توفر نتائج تبدو متوافقة مع الافتراضات البديهية لمعظم مواطنى شرق آسيا وغيرهم من خارج القارة الذين يعرفون ويفهمون شرق آسيا جيدًا . أنا أقرُّ فعلاً بأن العديد من القيم الآسيوية التى يرددها الكثير من الآسيويين ويبجلونها قولاً أكثر منه فعلاً يتم تجاهلها وخرقها أكثر من ممارستها ! إن بعض القيم الآسيوية يعكس بوضوح مرحلة التقدم التى نعيشها ، وفى المستقبل ربما يتم تحديها أو حتى التخلى عنها ، سواء أكان ذلك للأفضل أم الأسوأ ، مع تقدم آسيا إلى الأمام مرة أخرى .

من الملاحظات المضللة الأخرى التى يستنتجها المرء من دراسة هيتشكوك هى أن الكثير من القيم التى تعتبر الآن آسيوية كانت فى وقت ما قيمًا غربية كذلك ، وهى لاتزال فعلاً تمثل قيمًا أساسية لمجموعة كبيرة وذات نفوذ قوى من الأمريكيين تدعى : اليمين المسيحى . والكثير من هذه القيم مثل : احترام السلطة والأسرة والنظام الاجتماعى والانضباط الذاتى يمكن أيضًا أن تسمى «قيمًا ڤيكتورية» نسبة إلى العصر الڤيكتورى ؛ وهى معتقدات كان الغرب قد تخلى عنها أو فقدها مع مرور الزمن .

آمل ألا تكون تعليقاتى حول القيم الآسيوية قد تم تفسيرها بحيث توحى بأننى مؤيد للدكتاتورية والاستبداد والحكم المطلق والممارسات غير الديمقراطية وكبت حقوق الإنسان والتعذيب واستغلال الأطفال فى العمل وحرمان النساء من حقوقهن أو التدمير المسرف للبيئة ، إن الاختباء تحت عباءة النسبية الثقافية بغيض أخلاقيًا عند التعامل مع أمور خطيرة كهذه ، كما أن البطش وغيره من الممارسات الفظيعة ، متى وأين مورس لا يمكن قبوله بأيَّة حال من الأحوال . ويتعين احترام القيم الإنسانية الآن وفى المستقبل ؛ فى آسيا وفى أى مكان آخر .

ومن الواضح أن هناك الكثير الذى يمكن لآسيا أن تتعلمه من بقية العالم . وهناك بعض القيم الآسيوية التى ينبغى تنحيتها جانبًا أو القضاء عليها تمامًا ، والله وحده يعلم كيف عملنا وناضلنا بكل قوة ضد الكثير من تلك القيم المؤذية فى الماضى ، إن العديد من مناطق آسيا تتفشى فيها القيم المادية الطاغية بينما تشكو أجزاء أخرى من المعارضة المفرطة ضد المادية . وإذا ما جنحت الروحانية إلى الغلو والتشدد فإنها تظهر نفسها فى أكثر الأشكال بعدًا عن الروحانية إما عبر العنف أو اضطهاد جماعات بعينها فى المجتمع .

بعض المجتمعات الآسيوية تناصر مبدأ الجبرية بينما أخرى تمجد السيطرة والاحتواء والاعتداد بالنفس وربما العجرفة ، فى العديد من المناطق فى آسيا لايزال هناك عدم مساواة واضطهاد للنساء والضعفاء واستغلال للأطفال من أجل القيام بأعمال جسمانية شاقة ، هناك مجتمعات لا تهتم بالآخرين فى آسيا لا تظهر ذرة من الحب والاحترام لمخلوقات الله من العجزة والمحتاجين والمعاقين أو حتى للبيئة الطبيعية ، هناك أيضًا الكثير من الإيمان بالخرافات والسحر وفى بعض الأماكن الكثير من الفساد الذى تتناقله الألسن والسكوت على كل ذلك . إن أمام آسيا الكثير لكى تتعلمه من تجربتها ومسيرتها التنموية وكفاحها الاقتصادى كذلك من الغرب ؛ فهناك بعض القيم الغربية ذات الفائدة والتى يمكن أن تقوم بتطويعها ، أو

إضفاء الصفة الآسيوية الذاتية عليها فى المستقبل .

إن النقطة المهمة التى ينبغى أخذها فى الاعتبار هى أن القيم الآسيوية ليست جيدة أو سيئة بصفة مطلقة ؛ فالأزمة الاقتصادية فى أواخر عام ١٩٩٧م ، خلفت فجأة الانطباع بأن القيم الآسيوية لابد وأن تكون سيئة . وتم تحديد المجرمين الرئيسيين هنا بتهمتى المحسوبية والفساد . ووفقًا للخبراء العالمين ببواطن الأمور والحكومات فى الغرب فى السنة الأولى للأزمة فإنه إذا تمكّن الآسيويين من تخليص أنفسهم من تلك القيم المكروهة وإذا سمحوا بالمزيد من الانفتاح والحرية فإن مشاكلنا كان يمكن حلها بسهولة .

إن أحد الجوانب المتناقضة للأزمة الاقتصادية الآسيوية ؛ هى أنها أدت إلى حدوث بحث مثمر عن الذات حتى فى الغرب حول أكثر نظم القيم قدسية عندهم كما تعبر عنها رأسمالية السوق الحرة ، ولقد أجبر فشل الإجراءات الاقتصادية التى حددت لحل الأزمة ، حتى أعظم أنصار الحرية المطلقة فى السوق ، على إعادة تقييم الفوائد التى يحصلون عليها كما تشهد بذلك تصريحات من اليابان إلى أوروبا فى خريف عام ١٩٩٨م ، وهذه الشخصيات المهمة مثل : رئيس الوزراء البريطانى «**تونى بلير**» والمستشار الألمانى « **جيرهارد شرويدر**» ووزير المالية اليابانى وغيرهم ، تقدموا باقتراحات لوضع نوع من القيود على الحركة غير المنظمة بالكامل للعملات ورأس المال . وهذا التراجع فى حد ذاته يمثل خطوة مطلوبة بشدة وإن كانت غير كافية نحو نقاش مثمر حول القيم الخاصة بالحرية والحقوق لعدد قليل من التجار المضاربين مقابل الحقوق التى تضمن حياة كريمة لملايين الآسيويين .

إن القيم الآسيوية الأساسية التى ذكرتها هنا كان لها فى الحقيقة أثر ضئيل للغاية على مكامن الأزمة الاقتصادية الآسيوية ، وبالتالى فإن من العبث القول الآن بأن صعوباتنا الاقتصادية يجب أن تثبت خطأ أنظمة القيم الآسيوية ، وإذا كان قد ثبت أن أى نظام للقيم كان على خطأ فإن ذلك سيكون القيم ذات التوجه الربحى المحض والممعنة فى المادية والمغروسة فى النظام المالى العالمى الذى صنعه الغرب .

إن الإخلاص والالتزام تجاه الأسرة والمجتمع الذى يتمسك به الكثير من الآسيويين واحترامهم للسلطة مع الرغبة فى العمل بجد ونشاط وتقديم تضحيات شخصية لصالح المجتمع سوف تثبت بدون شك أهميتها الآن أكثر من أى وقت مضى فى وجه هذه العداوة وبدرجة أوضح مما كانت عليه فى السابق ، وفى أوقات الشدة فإن على الآسيويين الاعتماد بدرجة أكبر من ذى قبل على دعم أسرهم ومجتمعهم ؛ لأنك إذا فقدت وظيفتك فإن أمامك الأسرة فقط للرجوع إليها ، ولإخراج أنفسنا من هذه الأزمة لابد لنا من العمل بهمة ونشاط أكثر من ذى قبل مبدين مزيدًا من الرغبة عما كانت عليه الحال فى السنوات الأخيرة ، لتقديم تضحيات شخصية فورية بالحقوق الفردية والتركيز على تنفيذ مسئولياتنا تجاه الجماعة سواء أكانت المؤسسة أم المجتمع أم الأمة .

وبالنظر إلى المستقبل فإن من الواضح أن بعض القيم الآسيوية لابد من أن يتغير وسوف يتغير ولكن ستظل هناك بعض التقاليد التى نرغب فى التشبث بها ، وسوف نكافح ضد انحلال وتفكك المؤسسات الاجتماعية التى أبتليت بها العديد من المجتمعات الغربية . وعلى الرغم من أن معظم الدول الغربية فى غالبيتها مسيحية إلا أنها شهدت فى السنوات الأخيرة انفصالاً تامًا للدين من الحياة العلمانية ، وأسوأ من ذلك ؛ استبدل الدين بقيم تدعو للمتعة واللذة ، لقد أصبحت المادية والإشباع الفورى للحواس والشهوات والأنانية وعبادة الفرد أشياء مثل المبادئ الثقافية ! لقد تراجع المجتمع ليسود الفرد ورغباته .

هذا التغير فى القيم فى الغرب أدى كما هو متوقع إلى تآكل المؤسسات وتلاشى احترام الزواج والأسرة وكبار السن والعادات المهمّة والتقاليد والمعتقدات ، حيث إن المجموعة الجديدة من القيم رفضت بشكل كبير كل ما يمت بصلة للمعتقدات الروحية أو الحياة الجماعية ، ومن هنا فإن المجتمعات الغربية اليوم موبوءة بالجشع وحب اكتساب المال دون قيود أو حدود وطبعًا بعدم احترام الآخرين ، لقد أصبح الكثير من الأساتذة يخافون من تلاميذهم ، وبعضهم لقى حتفه على أيدى أولئك التلاميذ الأطفال الذين يولدون بطريقة

غير شرعية ويفوقون الأطفال الشرعيين فى بعض المجتمعات ! وهناك دول لم يحصل فيها الكثير من الأشخاص فى الثلاثين أو الأربعين من أعمارهم على وظيفة محترمة قط كما أنهم لايرغبون فى ذلك ؛ لأن الشخص العاطل أفضل حالاً من الذى يعمل .

إن الناس الذين يعيشون فى مثل هذا الضعف الروحى ليس لديهم سوى القليل الذى يتمسكون به فهم مقتلعون من الجذور ، مثل حطام السفينة الطافى فوق مياه المحيط ؛ تتقاذفه الأمواج . ويبدو أن الدعامة الرئيسية لهذا النظام هى أسعار سوق الأسهم الصاعدة والنمو الاقتصادى المستمر والنزعة المادية وبمجرد أن تبدأ الأسعار والأسواق فى الهبوط ويصاب الغرب بأزمة فلن تكون هناك دعامة أساسية تمسك النظام من الانهيار . هذا لن يكون أبداً الطريق الذى ترغب آسيا فى السير فيه سواء حدثت أزمة أم لم تحدث ؛ لن نرفض قيمنا الآسيوية ونخضع لويلات مذهب المتعة السائد فى الغرب !

إن المطلوب فعلاً عندما نفكر فى أنظمة للقيم مستقبلاً هو ما أسميه : الاحترام المتبادل . إن هناك الكثير فى الغرب مما يستحق الاحترام ولكن آسيا أيضاً يجب إعطاؤها ما تستحقه من احترام وتقدير ، حيث إن الاحترام المتبادل يتطلب قبول مبدأ الذين يحملون وجهات نظر مختلفة ليسوا بالضرورة مقرر بهم أو أنهم أناس أشرار ، وكذلك فإن الاحترام المتبادل يتطلب حداً أدنى من التواضع من كل الأطراف ، من هنا فإن الدول الغربية لها الحق فى أن يكون لديها أولوياتها وأفضلياتها ولكن ليس من حقها فرض تلك الأولويات على الآخرين رغما عنهم ، إن الدول الغربية والآسيوية لها الحق فى أن تلجأ بكل قواها إلى استخدام قوة الإقناع ولكن ليس من حقها اللجوء إلى الإقناع عن طريق القوة سواء أكانت هذه القوة عسكرية أم اقتصادية . لقد تعلمنا نحن فى آسيا الكثير من الغرب لدرجة أن ما تعلمناه فى مجال الأمور المالية كان من الكثير بحيث اضطررنا إلى التخلى عن بعضه لتفادى الإعصار الذى أصابنا ، ونحن الماليزيين تعلمنا أيضا الكثير من جيراننا فى الشرق خاصة من اليابان ، ولا شك أنه لايزال أمامنا الكثير لنتعلمه سواء من الشرق أو الغرب أو الشمال أو

الجنوب ، ونحن نعتزم الاستمرار فى أن نتعلم ونفيد من أفضل ما يمكن أن يعطيه تاريخ وثقافات العالم .

وفى الوقت نفسه فإن الوقت قد حان للمؤسسة الغربية التى ظلت حتى الآن شديدة الاعتداد والثقة فى مراكزها الاقتصادية والاجتماعية لكى تتعلم من آسيا وربما تجد أمريكا الشمالية وأُوروبا بعض القيم التى تستحق المعاناة والمنافسة فيما يتعلق بنظرة آسيا تجاه العالم والمجتمع . إن الاهتمام الشديد الذى نبديه نحن تجاه الأسرة والمجتمع فى حاجة ماسة لكى تبديه الدول الغربية التى تعانى أكثر ما تعانى من مشاكل المخدرات والتخريب المتعمد وغيرها من الآفات الاجتماعية ربما يبدو من غير المعقول القول بأن على الأوروبيين والأمريكيين أن يتعلموا كل شىء من الآسيويين خاصة فى وقت تعانى فيه اقتصادياتنا من الضعف ونفتقد فيه نحن الثقة فى المستقبل إلا أنه بسبب هذه الأزمة بالتحديد والتى بدأت فى آسيا ولكنها انتهت لتصبح عالمية ، ويكون الوقت قد حان فعلاً بالنسبة لنا جميعا وفى كافة أرجاء العالم أن نسمو فوق الاهتمامات الضيقة أو الأرباح الآنية وأن نتحرك نحو تحقيق الاحترام المتبادل والإثراء المتبادل .

إن القيم الآسيوية تظل قيماً آسيوية ، والقيم الغربية تظل قيما غربية وليس هناك أى خطأ فى ذلك . ولكن على العكس مما كتبه « **كيبلنج**» فإن الاثنين يمكن أن يلتقيا ومن ذلك اللقاء سوف يبرز دون شك بعض التفاهم الجديد المشترك والتقدير الجديد لحكمة كل جانب وقبول جديد لكل ما هو جيد ورفض لكل ما هو سيىء وردىء .



الفصل الخامس
النظر شرقًا مرة أخرى

الدور الياباني في إحياء آسيا

استغرقت زيارتى الأولى لليابان فى عام ١٩٦١م ، أسبوعين ، ولازلت حتى اليوم وبعد مرور أكثر من ثلاثين عامًا عليها ، أتذكر بوضوح انطباعى الأول عن أمة كانت تعج بالنشاط والمشروعات الاقتصادية فى ذلك الوقت كانت اليابان فى أوج استعداداتها لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية لعام ١٩٦٤م وكان العمل مستمرا فى بناء طريق سريع عبر مدينة طوكيو إلى جانب العديد من المشروعات الطموحة الأخرى ، وكان الاقتصاد اليابانى حنيذاك لايزال متخلفا ولم تكن التكنولوچيا المستخدمة عندهم متطورة ، وكانت سياراتهم من النوع ذى الثلاث عجلات ويشمل ذلك حتى الشاحنات الصغيرة التى تحمل السلع وتجوب شوارع طوكيو ؛ من وإلى مواقع الإنشاءات والبناء .

وكان من الواضح أن أرض الشمس المشرقة كانت فعلاً تنهض بسرعة وبخطى تفوق كل ما عرفه العالم من قبل ، وهى التى كانت قد خرجت لتوها من دمار الحرب العالمية الثانية محطمة ، واقتصادها منهار تماما لتحتل فى بداية الستينات موقعًا مرموقًا فى الاقتصاد الدولى وفى السنوات التى تلت ذلك أصبح نجاح اقتصادها الرائع بحق مثالاً يحتذى للعديد من دول شرق آسيا المتطلعة إلى تدشين معجزاتها الاقتصادية الخاصة بها .

اليابان - أداء من الوزن الثقيل

إن تخصيص فصل من هذا الكتاب للدور اليابانى فى آسيا مهم فى نظرى لعدة أسباب . ففى الوقت الحالى حيث تعانى من الأزمات الاقتصادية فإنه لايمكن التقليل من أهمية اليابان . أنظر فقط إلى حجم الاقتصاد اليابانى : فإجمالى الناتج القومى أكبر بعدة

مرات من إجمالى الناتج القومى لدول شرق آسيا مجتمعة بما فى ذلك الصين . وعلى الرغم من أن الصين تشهد نموا سريعا وربما تكون قد حققت أهمية سياسية أكبر من اليابان إلا إنه لايزال أمام الاقتصاد الصينى عدة عقود من الزمن لكى يلحق بالاقتصاد اليابانى ؛ أما إذا أخذت الأمر من ناحية الدخل الفردى فإن ذلك ربما لا يحدث أبدًا .

إن اليابان بحق هى قوة اقتصادية ذات وزن ثقيل فى آسيا ، وهى دولة تنظر إليها الدول الآسيوية نظرة خاصة لدرجة أن كل خطوة تخطوها وكل إجراء تقوم به تتم متابعته بدقة من جانب هذه الدول ، وعندما يرتفع أن ينخفض سوق الأسهم اليابانى يكون له ردود فعل قوية عبر المنطقة بأسرها . ويعض الزعماء الآسيويين ربما يهمس قائلاً : إنه إذا حزمت اليابان أمرها وأعادت تنشيط اقتصادها فإن الأزمات والمشاكل التى تعانى منها بقية آسيا سوف تنتهى ، لكننى لا أعتقد أن الأمور بهذه البساطة مع أن تأثير اليابان على الاقتصاد العالمى ضخم للغاية ، ومن الأسباب الأخرى التى تؤكد أهميتها القصوى لاقتصاديات شرق آسيا هو استثماراتها الضخمة فى مجالات الإنتاج ومشاريع البنية الأساسية فى كافة أنحاء المنطقة . وكما ورد سابقاً فإن ٢٣ فى المائة من إجمالى الناتج القومى لماليزيا تسهم به الشركات اليابانية العاملة فى البلاد ، وفى دول أخرى فى آسيا قد لا تكون النسبة بمثل هذه الضخامة ولكن رغم ذلك فإن من الواضح أن القرارات المستقبلية والخطط طويلة الأجل للشركات اليابانية سوف يكون لها أثر كبير على الانتعاش الاقتصادى لمعظم دول شرق آسيا ، وإذا ما قدر للشركات اليابانية أن تقوم بإغلاق المصانع والاستغناء عن العاملين على نطاق واسع فإن الوضع سوف يصبح أكثر سوءًا لشعوب شرق آسيا؟ ! وإذا ما استمر اليابانيون ملتزمين باستثماراتهم واستطاعوا تخطى الأزمة فإنهم سوف يفوزون بتعاطف كبير باعتبارهم حلفاء حقيقيين وقت الشدة .

كان لأخلاقيات العمل اليابانية والسمات الثقافية الأخرى تأثير واضح على كل من الزعماء والعمال فى ماليزيا ودول شرق آسيا الأخرى ، وكما سنرى لاحقًا فقد قمت بإطلاق

سياسة الاتجاه شرقًا فى بداية الثمانينات لكى نتعلم من التجربة اليابانية الناجحة فى مجال الإدارة وممارسة التجارة بدلاً من أن ننظر باستمرار ناحية الغرب لكى نتلمس الطريق .

سبب أخير لأهمية اليابان فى آسيا يكمن فى التاريخ ؛ ففى الغرب ينظر إلى اليابان باعتباره فقط المعتدى الذى تسبب فى الحرب العالمية الثانية ، والذى احتل بصورة وحشية معظم شرق آسيا والصين خلال السنوات المخيفة من ١٩٤٢م وحتى ١٩٤٥م ، لقد وجهت الانتقادات لليابانيين بسبب الدمار الواسع الذى سببوه لآسيا ولا داعى للقول بأن الاحتلال اليابانى لماليزيا لم يكن تجربة سارة ، حيث إن كثيراً من الناس الذين أعرفهم قد تعرضوا للضرب وأجبروا على حمل حجارة كبيرة فوق رءوسهم وعواقبوا لأتفه الأسباب مثل : عدم الانحناء للجنود اليابانيين ، ومن ناحية أخرى وحيث إننى كنت قد عملت فى السوق المحلى فى مدينة «ألور سيتار» فإننى أعلم جيداً أن الجنود اليابانيين قد دفعوا أسعاراً جيدة للسلع التى كانوا يشترونها . وبما إننى كنت أحد أصحاب الأكشاك التجارية فإننى لم أتعرض قط لسوء معاملة من الجنود اليابانيين .

وبغض النظر عن الطريقة التى تحكم بها على مسئولية اليابان تجاه الحرب فى آسيا ، فإن اليابان دون شك قد لعبت دوراً بالغ الأهمية ولم يكن أنانيًا على الإطلاق فى دفع عجلة النمو الاقتصادى فى آسيا خلال سنوات ما بعد الحرب ، ومن الناحية السيكولوچية فقد كان اليابانيون هم الذين غرسوا فينا الإيمان بأنه حتى الآسيويين يمكنهم التطلع إلى نفس مستويات التكنولوچيا والإنجازات الأكاديمية مثل تلك التى بلغها حكامنا الاستعماريون السابقون ، لقد أرانا اليابانيون كيف أن التصميم والعمل الشاق والجاد من أجل بلدنا يمكن أن يأتى بانتعاش مذهل من تحت أنقاض الحرب ، كما أثبتت اليابان للعالم كذلك أن بإمكان دولة اسيوية إنتاج سلع على نفس مستوى الجودة ، بل وأفضل من نوعية السلع التى يتم إنتاجها فى الغرب وعليه فإن النموذج الذى قدمته اليابان فى فترة ما بعد الحرب كان ذا أهمية كبيرة ليس فقط اقتصاديا وإنما رمزيًا وسيكولوچيا كذلك .

سياسة الاتجاه شرقا

عندما أصبحت رئيسا لوزراء ماليزيا عام ١٩٨١م ، كانت السياسة الاقتصادية الجديدة التى قصد بها إزالة الفوارق الاقتصادية بين الملايو والمجموعات العرقية الأخرى فى عامها الحادى عشر وتسير بصورة جيدة ، وكان واضحا لدىّ رغم ذلك أن خطة التنمية هذه وحدها لن تكون كافية لتحويل ماليزيا إلى دولة متقدمة بالكامل ؛ إذ كنا بكل وضوح فى حاجة إلى شىء آخر ، وإذا كان تحقيق هذه الحاجة غير ممكن فى ماليزيا فإننا على استعداد للاتجاه نحو العالم الخارجى لتوجيهنا والبحث عن نموذج أجنبى يعطينا الإلهام والأساليب القادرة على تحسين أخلاقيات العمل والأداء الاقتصادى بشكلٍ عام .

بمجرد أن قررت الحكومة إعطاء المواطنين التوجيه بشأن التجارب التى ينبغى عليهم نقلها لم يكن من الصعب اختيار النموذج المناسب فقد كانت قصة تحول اليابان ، وإلى حدما كوريا الجنوبية ، من الفقر إلى الغنى معروفة للجميع ، وبعد إجراء الدراسات الدقيقة حول هذا الموضوع بدأنا رسميًا فى تنفيذ سياسة الاتجاه شرقا فى أواخر عام ١٩٨١م ، مستهدفين فيه أن نتعلم ونقلد العناصر المفيدة وبصورة أساسية من الثقافة اليابانية الاقتصادية لكننا لم نكن نهدف أبداً إلى محاكاة كل ما هو يابانى ؛ إذ كنا مدركين جيدًا أن المحاكاة والنقل بالكامل سيكون أمرًا مستحيلاً بسبب الاختلاف الكبير فى الخلفيات العرقية والتاريخية لبلدينا . ولم تكن سياسة الاتجاه شرقا تعنى أننا سوف نرفض بالكامل العناصر الإيجابية من الغرب .

كان الاتجاه شرقًا وليس غربًا يمثل كذلك التخلى عن قرون من الاعتماد الذهنى على الدول الغربية والفكر الغربى ؛ ففى بداية الثمانينات كانت الدول الغربية تبدو وكأنها قد فقدت القوة المحركة لها- كانت غارقة فى أزمة نفطية وغير قادرة كما يبدو على التغلب على الركود الاقتصادى فى الوقت الذى كانت فيه قوة اقتصادية جديدة وحيوية تتفجر فى اليابان

وكوريا الجنوبية وتايوان . وبالنسبة لى كانت نتيجة طبيعية أنه إذا كان لنا أن ننقل نجاحات الأمم الأجنبية فإن أفضل النماذج وأكثرها إثراء لم تعد موجودة فى أوروبا أو الولايات المتحدة وإنما على مقربة منا . فكان علينا أن نتجة شرقا .

نقل أخلاقيات العمل اليابانية

يبدو أن أكثر العوامل أهمية فى نهضة اليابان الجبارة يكمن فى أخلاقيات العمل لديهم والتى من الواضح أنها تختلف اختلافا كبيرا عن تلك الموجودة فى الغرب ، فإن الفكرة التى تقول بأنه يمكن الحصول على شىء دون مقابل تبرز بوضوح فى النظرة الحالية تجاه العمل فى العديد من الدول الغربية ، ولذلك فإن العمال وبأسلوب يتسم بالمزاح يطالبون بزيادة الأجور وتحسين المزايا التى يحصلون عليها دون أن يربطوا ذلك بالإنتاجية ودخل المؤسسة بشكل عام ، ولمّا كانت القوى الاستعمارية تتحكم فى الأسواق العالمية فإن مثل هذا الاتجاه الذى لايمكن مقاومته قد لا يحدث ضررا كبيرا ؛ فالقوى الاستعمارية كانت تتمتع بالحرية الكاملة للوصول إلى الأسواق فى الإمبراطوريات التى كانت تحتلها ، وكان بإمكانها فرض أسعار البيع والشراء التى تحددها ، أما فى الاقتصاد الحديث ، حيث لا توجد دولة تستطيع السيطرة على السوق بمفردها أو احتكار تكنولوچيا الإنتاج أو معدلات التسعيرة فإن أية زيادة فى الأجور لا تكون مرتبطة مباشرة بزيادة متناسبة فى الإنتاجية يمكن أن تؤدى فقط إلى فقدان المقدرة التنافسية فى السوق العالمية .

ليس هناك شىء مجانى سواء فى هذه الدنيا أو فى العالم الآخر ، وبالتاكيد فى اقتصاد العولمة وكما قال أحد وزراء المالية الماليزيين فى الثمانينات : « فإنه إذا رغبت فى الحصول على شىء بالمجان فعليك أن تدفع المقابل » والمقابل هذا يمكن أن يكون على شكل عمل جاد ؛ إذ أن الجهد الكبير هو مفتاح الإنتاجية العالمية والمقدرة الجيدة على المنافسة فى الثمانينات أدركنا نحن فى ماليزيا أنه فقط وبترسيخ قيم وأخلاقيات العمل التى تجعل عمالنا

أكثر طموحًا ورغبة فى بذل مزيد من الجهد ، أو حتى تقديم تضحيات شخصية نستطيع جعل منتجاتنا تنافس فى السوق العالمية التى يأكل فيها القوى الضعيف ، ويتغلب فيها القادر على اقتحام الأسواق وعليه فإن سياسة الاتجاه شرقا التى اتبعناها ركزت بصورة أساسية على التعلم والتطبيق لقيم وأخلاقيات العمل اليابانية والكورية الجنوبية وكذلك مبادىء الإدارة الناجحة ، لقد كنا نريد أن يجتهد الماليزيون مثل اليابانيين ، وكنا على ثقة من أن أى نقص فى المهارات قد يعانى منه عمالنا يمكن تعويضه على الأقل جزئيا بالعمل الجاد ؛ فالممارسة تحقق الكمال كما تقول الحقيقة البديهية ، وبالتطبيق المستمر لأساليب الإدارة الناجحة أدركنا أن المهارات الضرورية الجديدة يمكن تعلمها أو تطويرها .

إذا كانت قيم وأخلاقيات العمل اليابانية قد ساهمت فى تحقيق النجاح الاقتصادى للبلاد ، وإذا كانت قيم العمل هذه يمكن امتلاكها وتطويرها بمعرفة وإدراك شعوب أخرى فإن النتيجة البديهية هى أن بإمكان ماليزيا كذلك تحسين قيم العمل لديها ، وبالتالى وضع البلاد فى اتجاه مستقيم نحو تحقيق النمو والتطوير .

لقد أسفرت سياسة الاتجاه شرقا عن سياسات ومبادرات عديدة شهدها عالم التجارة والاقتصاد . وقد كنت شخصيا متحمسًا للغاية بشأن هذه المحاولة لتحسين نظرة الشعب الماليزى تجاه العمل ، وكلما سنحت لى الفرصة كنت أقدم دعمى لمختلف المبادرات التى يجرى تطبيقها .

إن فضائل العمل الجاد متعددة ولكن مجرد العمل باجتهاد ليس كافيا بالطبع . كانت قيم العمل اليابانية التى سعينا لتطبيقها تشمل كذلك : الإخلاص والالتزام بالجودة والمواعيد المحددة لتسليم السلع . إضافة إلى ذلك فإننى كنت مفتونًا بالديقراطية المتأصلة فى المؤسسات التجارية اليابانية .

فى معظم المؤسسات التجارية الكبرى نادرًا مايتم التركيز على الخلافات فى الوضع بين المدراء والعمال ؛ فهم يرتدون الزى نفسه بينما يقضى المديرون أكثر أوقاتهم فى المصانع

والورش بدلاً من المكاتب ولدى اتخاذ القرارات فإن كل فرد تقريبا تتم استشارته مما يخلق جواً يدعم ويقوى الالتزام الشخصى لكل عامل . وكما يبدو فإن النزاع بين اتحادات العمال وإدارة الشركات محدودة للغاية وهذا من شأنه أن يؤدى إلى الاستقرار فى العمل ويساعد على بناء الثقة فى المؤسسة ، وكما هو واضح فإن المؤسسات التجارية اليابانية تتسم بالروح الأبوية تجاه العاملين فيها ويرد العمال على هذه المعاملة بإظهار الولاء نحو المؤسسة .

إن قناعتى الشخصية هى أنه حتى العمال الماليزيين لن يتمكنوا من نقل كل هذه العناصر الموجودة فى قيم وأخلاقيات العمل لدى اليابانيين ، وأن بذل الجهد فى هذا الاتجاه سوف يؤدى إلى رفع معنوياتهم وتحسين الإنتاجية بدرجة كبيرة .

ويعزو بعض العلماء ورجال الاقتصاد الإنجازات اليابانية الاقتصادية الخارقة إلى الثقافة اليابانية المتميزة قائلين بأن هذه العناصر الثقافية الفردية لا يمكن نسخها بواسطة الأمم الأخرى ، ولكننى كنت دائما اختلف مع هذا الرأى وعلى الرغم من أن الثقافة اليابانية قد لعبت دون شك دورا محوريا فإنه لايوجد شيء لايمكن تعلمه بما فى ذلك عناصر العادات الثقافية ، أنظر فقط إلى تاريخ اليابان وسوف تجد أن هناك عدة حقب زمنية استوعبت فيها اليابان الكثير من العناصر الثقافية أولاً : من الصين فى القرنين : السادس والسابع ، ومؤخرا من الغرب فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وفى اعتقادى فإن قيم العمل اليابانية المتميزة والتى تعامل بكل تقديس ليست عنصراً ثقافيا تقليديا مغروسا فى المجتمع بقدر ما تمثل نظاما للقيم ؛ جرى صقله وتهذيبه بعناية شديدة . إن العادات القديمة وكذلك الثقافة تعتبر مهمة وذات قيمة بالتأكيد إلا إننا إذا أجرينا تحليلاً متأنيًا للممارسات التجارية اليابانية فى الماضى فسوف يتضح لنا أن الطريقة القديمة كانت مختلفة كثيرا عن الممارسات الحديثة التى تقف وراء النجاح الاقتصادى للبلاد . إن المنتجات اليابانية اليوم قد اشتهرت بجودتها العالية ولكن جعل النوعية والجودة موقفًا عامًا لم يكن معروفًا قبل حرب المحيط الهادى عندما كان شعار «صنع فى اليابان» مرادفا لكلمة الرداءة .

التعلم من روح الوحدة التى تسود اليابان

لم تكن قيم العمل اليابانية هى الميزة الوحيدة التى وجدنا أنها تستحق التقليد ضمن سياسة الاتجاه شرقا ، فالطريقة التى نجحت بها اليابان فى خلق قطاع للتصنيع شديد المنافسة فى بلاد خالية من المواد الخام كان أحد الجوانب التى تسترعى الانتباه إلى النموذج اليابانى . وعلى الرغم من أن ماليزيا غنية بالمصادر الطبيعية وقد حباها الله بأرض خصبة صالحة للزراعة فإن الحاجة إلى بناء قطاع تصنيع قوى كان على رأس قائمة أولوياتنا .

إستراتيجيات التسويق اليابانية فى الأسواق الدولية والتى اتسمت بالنجاح الكبير كانت من النقاط الأخرى التى تسترعى الاهتمام ؛ فقد ظل الادعاء السائد من حين لأخر هو أن البيوتات التجارية اليابانية الكبيرة التى تعرف باسم «سوجو سوشا» ليست فعالة أو مريحة ولكن خلال الأيام الأولى للتوسع التجارى اليابانى فى الأسواق العالمية كانت تلك البيوت هى التى فتحت الطريق أمام التجارة اليابانية على نطاق واسع لترويج السلع اليابانية .

لذلك ركزنا على العديد من القوى المحركة التى تقف وراء النجاح اليابانى ، بينما كنا نسعى باستمرار إلى معرفة الكيفية التى يمكن بها تكييف هذه العناصر لتلائم وضعنا . أحد هذه المفاهيم التى برزت من هذا البحث والتى ساعدت بشتى الطرق فى تفاعل الطبقة العاملة لدينا ؛ كانت فكرة اليابان المتحدة التى تعمل بارتباط وثيق بين أعضاء مجتمعها . إن من بين الاتهامات التى توجهها الشركات الغربية هو أن الشركات اليابانية مرتبطة ارتباطًا وثيقا على ما يبدو بالحكومة اليابانية لدرجة أنه لايمكن التفريق بين الاثنين ؛ إذ تشعر الشركات الأجنبية بأنها تواجه المجتمع اليابانى بأكمله عندما تتنافس مع الشركات اليابانية ، كما أن نظام التوزيع الداخلى ظل هو الآخر مثار انتقادات لا تنتهى ويبدو أن اليابان كلها موحدة فى شركة واحدة تعمل من أجل مصلحة الأمة ، وهى أمة ظلت غير مستساغة لصناعات الغرب القائمة على النزعة الفردية المنافسة الحادة .

وبطبيعة الحال فإن الشركات الماليزية تتنافس مع بعضها البعض سواء أكان ذلك فى

تسويق السلع أم الفوز بعقود المناقصات وهي فعلاً تشكو من السياسات والإجراءات التي تفرضها الحكومة ، ولكن في معظم الأحيان ظلت الشركات اليابانية دعماً قويا وتوجيها سليما للحكومة ، وبالتالي التمتع بدرجة عالية من الحماية والأمن في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد على أعتاب النضوج ، ولا غرابة في أن العديد من الشركات الأجنبية وجدت أنه من الصعب للغاية اختراق الأسواق اليابانية بسبب الإجراءات الحكومية المعقدة ، وبالتالي فهناك الكثير الذي يبرز إلى حد ما بروز تعبير «المؤسسة اليابانية» والذي ينم عن انتقاد وانتقاص .

بالنسبة للمخططين في ماليزيا فإن فكرة «المؤسسة اليابانية» كانت بمثابة مصدر إلهام أكثر من كونها لعنة اقتصادية ! ولم تكن العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة في ماليزيا في الماضي مرضية ؛ فتاريخيًا اعتبرت الحكومة نفسها خصما للقطاع الخاص كما أن القطاع الخاص من جانبه كان ينظر إلى الإجراءات والقوانين الحكومية باعتبارها تمثل عقبات أمام النشاط التجاري ؛ ومن ثمَّ سادت مرحلة طويلة من العداء بين الجانبين وحتى عندما تفهَّم المسئولون الحكوميون حاجة الصناعات الماليزية ، وقاموا بتوفير الدعم والمساندة فإن ذلك كان يتم بتردد ودرجة كبيرة من الشك ، فقد فشل موظفو الخدمة المدنية في الماضي في إدراك حقيقة أن الصناعات الوطنية سوف تعاني إذا تم تعطيل النشاط الاقتصادي بسبب الروتين الحكومي على نحو غير ملائم ، ورجال الأعمال من جانبهم كانوا يظهرون المودة لموظف الحكومة فقط عندما يكون الهدف من ذلك شراء مساعدة ذلك الموظف ، وفي معظم الحالات كانت العلاقة بين النشاط التجاري والحكومة علاقة مواجهة ظاهرة للعيان ، ومن نافلة القول أن هذه العلاقة غير المريحة والقائمة على عدم الثقة المتبادل بدلاً من العكس لم يسهم إيجابا كما هو مؤكد في تحقيق النمو الاقتصادي الذي كانت تهدف إليه ماليزيا . ولتشجيع الأداء الاقتصادي ودفعه إلى الأمام راقت لنا فكرة خلق أمة متحدة تتعاون فيها كافة الجهات سواء أكانت حكومية أم قطاعاً خاصا لتحقيق الثروة والازدهار . لذلك كنت

أقول لموظفى الدولة من حين لآخر : «إن أجوركم تأتى من القطاع الخاص ؛ أى من الضرائب التى تدفعها الشركات ، وبالتالى فإنكم عندما تساعدون القطاع الخاص فإنكم تساعدون أنفسكم» واليوم نجد أن موظفى الخدمة المدنية لدينا قد استوعبوا وتقبلوا وجهة النظر هذه وأن النشاط التجارى قد انتعش بدرجة كبيرة بفضل التعاون بدلاً من المواجهة مع المسئولين . ويعود الفضل فى هذا التغير إلى سياسة الاتجاه شرقًا التى انتهجناها ، ومع مرور الزمن فإن النتائج التى تحققت تشهد على قيمة انفتاح المرء ذهنيا ورغبته فى أن يتعلم باستمرار من النماذج الناجحة سواء أكانت فى الشرق أم الغرب .

نجاح سياسة الاتجاه شرقا

ساهمت سياسة الاتجاه شرقًا التى تم تنفيذها بتصميم وعزم شديدين طوال فترة الثمانينات وحتى التسعينات دون شك فى تغير العديد من أوجه المجتمع الماليزى وأظهرت البرامج التى تم القيام بها لزيادة فعالية وإنتاجية الخدمة المدنية نتائج مشجعة ، وأتت زيارات العمل والدراسة لليابان من جانب المسئولين فى القطاع الخاص والعام على السواء بالتقنيات وأساليب الإدارة الحديثة ، حيث تم تطبيق الكثير من هذه الأساليب بكل مهارة ونجاح وتم تطبيق أساليب الإنتاج اليابانية ، بل وطريقة تجهيز وشكل المكاتب وإدخال التغييرات اللازمة عليها التى أثبتت نجاحاً كبيرا .

إن الزائر الماليزيا اليوم سوف يسمع رجال الأعمال فى كوالالمبور والمراكز التجارية الرئيسية الأخرى يتحدثون عن ماليزيا المتحدة وحقيقة أن هذا التعبير نشأ أصلا فى اليابان ربما لاتكون معروفة لدى الكثيرين ، ولكن المفهوم ذاته أصبح جزءًا مكملاً لثقافتنا الاقتصادية . وحتى سائق التاكسى أو البائع فى سوبر ماركت سيقول لك إنه خلال العقدين المنصرمين تعلم الماليزيون أن يعملوا بصورة أكثر جدية ومثابرة ، كما تعلموا فى الوقت نفسه كيف يقدرون ويثمنون الإنتاجية الإضافية والمكاسب الاقتصادية الناتجة عن ذلك والتى أمكن

تحقيقها بالتفانى والانضباط .

لقد سعيت باستمرار إلى الاحتفاظ بعلاقات قوية مع اليابان ، وعلى الرغم من الاختلافات الواضحة فى الحجم الاقتصادى لدولتينا فإن اليابانيين وبصورة عامة لم يحاولوا التدخل فى سياساتنا الاقتصادية . وعلى النقيض من سنوات الحرب التى كانوا خلالها محتلين ومسيطرين على آسيا فإن الغزو الاقتصادى اليابانى خلال فترة السلم قد وجد الترحيب كما أن جميع الشركات اليابانية تقيدت بالقوانين والنظم التى فرضتها عليهم الحكومة اليابانية .

عندما أرجع إلى الوراء مستعرضا النمو الذى حققناه ونجاح سياسة الاتجاه شرقًا ؛ فإننى أشعر بالجميل لليابان لدعمها لنا والذى جاء طواعية ؛ لأنهم استثمروا فى بناء اقتصادنا فى وقت كنا لانزال فيه نعانى من الفقر وكان الشك يحيط بتوقعاتنا للمستقبل . وساهمت هذه الاستثمارات فى رفع مستوى الرخاء والمعيشة لدينا . هذا الدعم الحقيقى يقف على نقيض الاستثمارات المشكوك فيها التى قام بها مؤخرا تجار العملة والمضاربون فى سوق الأسهم والذين حضروا إلى ماليزيا بعد أن تمكنت البلاد من اجتياز مراحل النمو الأولى وأقلع اقتصادها نحو الأفضل ولم يأتوا للمساعدة فى بناء دولة وإنما لجنى أرباح فورية فقط .

إن إقدام اليابانيين على الاستثمار فى شرق آسيا كان فى مصلحتهم دون شك . وأصبحت ماليزيا قاعدة انطلاق خارجية لإنتاجهم وصادراتهم وينافس الآن العديد من الشركات اليابانية الكبيرة فى الأسواق العالمية بسلع يتم إنتاجها فى ماليزيا . وإذا أخذنا مثالاً واحدًا فإننا نجد أن شركة ماتسوشيتا العملاقة للإلكترونيات تقوم بتصدير منتجاتها إلى ٨٧ دولة من ماليزيا .

إن القضية المهمة للغاية اليوم ليست هى دور اليابان فى الماضى ؛ وإنما كيف ستكون علاقتها بشرق آسيا فى السنوات المقبلة؟ فقد كان هذا الأمر يشكل قضية بارزة حتى قبل عام ١٩٩٧م ، ولكنها الآن ازدادت أهمية فى وقت تسعى فيه اقتصاديات شرق آسيا جاهدة

للتغلب على الضرر الذى أحدثته هجمات العملة ، وعلى الفوضى الاقتصادية التى عمَّت تلك الدول . هل بإمكاننا الاستمرار فى الاتجاه شرقا مستقبلا؟ وكيف تستطيع اليابان التغلب على أزمتها هى وأزمات المنطقة؟

التطلع إلى المستقبل

هل لا تزال اليابان قادرة على مساعدة شرق آسيا؟

لقد واصلنا الاتجاه شرقا حتى خلال حقبة التسعينات وسألنى الكثيرون : لماذا استمرار هذا التوجه؟ وحجتهم فى ذلك هى أنه إذا كان من الواضح أن اليابان قد فشلت ، حيث انهار اقتصادها الذى كان يعرف باسم اقتصاد الفقاعة فى عام ١٩٩٠م ، فلماذا نستمر نحن فى التطلع إلى اليابان لرسم طريقنا؟ من المؤكد أن اليابان تعانى من مشاكل خطيرة وربما تكون قد فشلت فى العديد من المجالات غير أنه حتى الفشل يمكن أن يوفر لنا بعض الدروس لنتعلم منها . ولايزال هناك الكثير من الأمور التى يمكن أن نتعلمها من اليابان ، وأنا أعتقد اعتقادا جازما أن اليابان سوف تستمر ؛ قوةً اقتصادية رائدة فى آسيا فى القرن الحادى والعشرين ؛ فالمهارات الاستثنائية والتقنية المتقدمة والانضباط والنظام وقيم وأخلاقيات العمل جميعها صفات تستحق أن تنقل ويستفاد منها ولم تؤثر عليها حالة الركود الاقتصادى الطويلة التى تعانى منها اليابان .

ظاهريا يتم تصوير اليابان على أنها دولة تنعم بدرجة عالية من التطور وكذلك بدرجة عالية من الركود . وعلى الرغم من استفحال الأزمة الاقتصادية ، حيث تدنت أسعار الأسهم إلى معدلات شديدة الانخفاض يوما بعد يوم فإن اليابان لاتزال تتمتع بفائض تجارى هائل مع بقية العالم ، كما أن الأسر اليابانية لاتزال تحتفظ بأعلى معدل للمدخرات يوجد فى أى مكان آخر . ولاتزال اليابان تتمتع برصيد من رأس المال والمهارات والمنتجات ذات القيمة التقنية العالية التى أمامها مستقبل واسع . ربما كانت هناك بعض الممارسات الخاطئة أو

قروض غير قابلة للتحصيل ولكن الحاجة الكبرى لرجال الأعمال اليابانية فى نظرى تكمن فى إعادة الثقة فى أنفسهم ومواجهة المستقبل بقوة . ليس هناك سبب يمنع اليابان من إحياء اقتصادها وأن تصبح مرة أخرى القوة المحركة للمنطقة بأكملها ، ويتعين على اليابان الآن أن تقوم بتوظيف كافة مواردها لإنعاش الاقتصاد والاستثمار فى دول شرق آسيا كما كانت تفعل من قبل .

إن ماليزيا وبقية المنطقة فى حاجة إلى إحياء الاستثمارات اليابانية وسوف يساعدنا ذلك على توفير فرص عمل جديدة وزيادة دخل السكان ووضع الاقتصاد على الطريق الصحيح ، وبوتيرة أسرع مما كنا سنحققه فى غياب الدعم اليابانى ، وبطبيعة الحال فإن ذلك سوف يعيد الحيوية إلى الأسواق الآسيوية ويجعلها أكثر استعدادا لتقبل الصناعة اليابانية . بعض الأموال التى ظلت الحكومة اليابانية تضخها فى اقتصادها عقب انهيار ما يعرف باقتصاد الفقاعة يمكن ضخها فى اقتصاديات شرق آسيا التى تعانى من الصعوبات . لقد ساعد المستثمرون اليابانيون فى الماضى على تحقيق الرفاهية والازدهار لآسيا والآن حان الوقت للعمل سويا مرة أخرى لصالح جميع الشعوب .

الغياب المقلق للقيادة اليابانية

إن السؤال الحاسم الذى يواجه اليابان يتمثل فى مقدرتها على إيجاد الزعامة والشجاعة المطلوبين للقيام بهذه المهام المفيدة والضخمة . وأحد الأشياء التى لم نرغب نحن فى ماليزيا فى تعلمها من اليابان هى نوعية حكومتهم وخاصة عملية اتخاذ القرار لديهم والتى تتسم بالبطء الشديد ، وطوال سنواتى الثمانية عشر بوصفى رئيسًا لوزراء ماليزيا استقبلت على الأقل ثمانية رؤساء وزراء يابانيين مختلفين فى كوالالمبور ! ولا يمكنك أبداً الاعتماد على ما سيقوله رؤساء الوزراء أولئك ؛ لأنه بعد أشهر قليلة ربما أصبحوا خارج الحكومة وغياب الاستمرارية هذا فى الزعامة السياسية كان أمرا مقبولا عندما كان الاقتصاد

اليابانى ينمو بسرعة كبيرة والخدمة المدنية تحت السيطرة وقد حظيت الخدمة المدنية فى اليابان بالاحترام لكفاءتها العالية وقد أدى ذلك فى ظل وجود نمو اقتصادى مستمر إلى أن تتمتع الحكومة بالاستمرارية الضرورية لقيادة المسيرة فى آسيا على الرغم من غياب القيادة السياسية المتناسقة والقادرة على فرض إرادتها وقد تغير الوضع اليوم ، حيث لم يعد الأمر يقتصر على بطء النمو فقط وإنما تبدو اليابان وهى فى طريقها إلى تحقيق نمو سلبى لسنتين متتاليتين على الأقل فى عام ١٩٩٧و١٩٩٨م ، إضافة إلى ذلك فإن الخدمة المدنية التى كانت تحظى بالتقدير لم تعد بنفس الدرجة من المصداقية والسلطة ، حيث أصبح الموظفون الحكوميون يتعرضون لفضيحة بعد أخرى أساءت إلى سمعتهم ونفوذهم .

لقد ظلت عملية اتخاذ القرار فى النظام السياسى اليابانى بعد الحرب وباستمرار مهمة بالغة البطء إلى حد الإفراط ، حيث لابد من الحصول على إجماع قبل أن يجرؤ أحد على قمة السلطة على أن يتخذ قرارا فعليا ناهيك عن البدء فى تنفيذه . هذا المستوى من عدم الحسم كان عنصرا آخر لم نرغب نحن فى ماليزيا فى تقليده . فثقافتنا المتنوعة وتنوع المجموعات العرقية لدينا وحاجتنا إلى تحقيق نمو سريع كان يعنى أننا لا يمكن أن نبنى عملية اتخاذ القرار لدينا على توفر الإجماع ، كما أنه لا يمكننا تحمل البطء المتأصل فى النظام اليابانى ، نحن نقول لعمالنا دوما إن هذا هو القرار وهذه هى الحيثيات التى جعلتنا نتخذه ويرجى منكم التقيد بذلك . وعادة فإن العمال الماليزيين ظلوا راغبين فى القبول ومتعاونين للغاية وغير مهتمين كثيرا باشتراكهم الفعلى فى عملية اتخاذ القرار .

مع تعرض معظم اليابانيين لوطأة الركود الاقتصادى وتزايد شكوك المواطنين اليابانيين حول الخدمة المدينة التى كانت مثار إعجاب وتقدير فى الماضى ، فإن من المستبعد أن تصبح عملية صنع السياسة اليابانية أكثر فعالية أو سرعة فى المستقبل القريب . وعدم الحزم والحسم هذا يسبب لى قلقا شديدا فى وقت تتطلب فيه الضغوط المتزايدة والناتجة عن الانهيارات

الاقتصادية على نطاق العالم ، اتخاذ قرارات سريعة وحازمة من جانب لاعب رئيسى فى الاقتصاد الدولى .

مشكلة الهوية اليابانية

لا تزال اليابان مترددة فى تقرير ما إذا كانت تمثل فعلا جزءا من آسيا أم لا ! بعض رجال الأعمال والمواطنين العاديين ربما يعتبرون أنفسهم آسيويين حتى النخاع ولكن يبدو أن الحكومة تشعر بأنهم فعلا أو يجب أن يكونوا أكثر التصاقا بالغرب ! وعندما انضمت اليابان إلى مجموعة السبعة قبل عدة سنوات تسببوا من غير أن يقصدوا فى إلحاق الأذى بالدول الآسيوية الأخرى ؛ من الناحية الرمزية والسيكولوچية ؛ تسبب ذلك فى توجيه رسالة مفادها : أن اليابان أكثر حرصا ورغبة فى بناء علاقات مع الدول الغربية من رغبتها فى القيام بذلك مع جيرانها فى آسيا ، وأيضا وبطريقة أكثر وضوحا ؛ لأن الين قد أعيد تقييم سعره بمعدل مرتين ونصف . وبسبب ذلك فإن جميع القروض التى أخذتها ماليزيا من اليابان بالين بما فى ذلك جزء يعود إلى الستينات قد أصبحت الآن أكبر حجما وقيمة بمعدل مرتين عما كانت عليه فى السابق . فالمبلغ الذى تبلغ قيمته ١٠٠ مليون رنجت ماليزى أصبح يعادل ٢٥٠ مليون رنجت بين عيشة وضحاها دون أية تعديلات للتعويض رغم مناشدتنا المستمرة للحكومة اليابانية .

إن على اليابان اليوم إن تترجم كثيرا من قوتها الاقتصادية إلى مبادرة سياسية غير أنه من الصعوبة تصور كيفية تحقيق ذلك . وحتى فى الوقت الذى واجهت فيه آسيا أكبر أزمة بعد الحرب مع انخفاض قيمة العملة فى نهاية عام ١٩٩٧م ، كانت اليابان القوة الاقتصادية الكبرى فى المنطقة غير قادرة على توفير زعامة سياسية . وتم إجهاض اقتراح إنشاء صندوق النقد الآسيوى الذى قدمه وزير المالية اليابانى فى مؤتمر دولى فى هونج كونج فى شهر أكتوبر عام ١٩٩٧م ، حتى قبل أن ينال حظه من البحث . وكان وراء ذلك الولايات المتحدة المتلهفة

لأن تظل مسيطرة على النظام المالى العالمى عبر ذراعها الطويلة : صندوق النقد الدولى . ولم يستطع اليابانيون حتى إظهار زعامة قوية تقف إلى جانب الدول الآسيوية وقت الحاجة الآسيوية وقت الحاجة ، وتخلوا بكل بساطة عن اقتراحهم المثير للاهتمام بسبب عدم توفر الدعم من الولايات المتحدة ، وأضاعت الحكومة اليابانية فى ذلك الوقت على ما يبدو فرصة عظيمة لمساعدة آسيا وقيادتها ؛ حتى تعبر الأزمة .

جرى مؤخرًا حديث كثير عما إذا كان يتعين على اليابان أن تصبح عضوا فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أم لا ، وبالطبع فإن مجلس الأمن نفسه مؤسسة غير ديمقراطية ؛ حيث يتيح لخمس دول فقط التمسك بما تعتبره حقوقها الأزلية لفرض الفيتو ، وبالتالى رفض دول العالم المائتين . ولا أحد يدرى ما الفائدة الحقيقية التى ستجنيها اليابان عندما تصبح عضوا دائما فى مجلس الأمن؟ فهى فائدة مشكوك فيها ، وحسب الوضع السائد اليوم فإن ماليزيا لن يكون بإمكانها دعم المرشح اليابانى للعضوية الدائمة للمجلس ؛ وذلك لأننا ببساطة نخشى من أن يصبحوا مجرد ذيل للولايات المتحدة ، أما إذا كانت اليابان أكثر استقلالية وصوتا قويا يتحدث باسم آسيا ونيابة عنها فإننا سنقوم بكل سرور بدعم الهدف الذى يسعى إليه اليابانيون .

إن أزمة الهُوِيَّة اليابانية بعد الحرب ، والمتمثلة فى عدم التأكد من الجهة التى تنتمى إليها حقا ، ليس فى صالح إعادة بناء اقتصاديات شرق أسيا ، ونحن اليوم نحتاج أكثر من أى وقت مضى إلى أن تلتصق اليابان بالهوية الأسيوية وتعمل من أجل رفاهية المنطقة بأكملها ، هذه الوقفة الواضحة لا تعنى بالضرورة المواجهة مع القوى الغربية على الرغم من أن بعض الاحتكاك ربما يحدث ، وعلى سبيل المثال فإن كان بإمكان اليابانيين مساعدة العملات الأسيوية خلال العام الماضى عن طريق بيع أرصدتهم الهائلة بالدولار وهى خطوة كان يمكن أن تؤدى إلى انخفاض سعر الدولار وبالتالى المساعدة فى تقوية العملات الأخرى ، عملية البيع هذه والتى من غير المحتمل أن تقوم اليابان بتنفيذها كانت دون شك ستخلق قدرا كبيرا

من الاحتكاك مع الولايات المتحدة ولكن من الجانب الآخر كان يمكن أن تساعد اليابان كثيرا في تدعيم دورها القيادى فى شرق آسيا .

وفى المستقبل القريب جداً فإننى لا أرى اليابان منافسًا لاقتصاديات شرق آسيا الأخرى كما أن العكس لن يتحقق ، إن نوعية السلع التى يتم إنتاجها فى اليابان لا زالت تختلف كثيرا عن تلك المنتجة فى الدول الآسيوية الأخرى ، وسوف تحتفظ اليابان بميزتها العالمية بفضل التقنية المتطورة التى تمتلكها وذلك لوقت طويل مستقبلا بينما سيقوم الكثير من الدول الآسيوية بإنتاج سلع أقل تقنية ولكن ذات جودة عالية رغم ذلك .

إن على اليابان الآن أن تعترف ليس فقط بمسئوليتها باعتبارها القوة الاقتصادية الرئيسية فى آسيا ولكن عليها أيضا اغتنام الفرص العظيمة التى تكمن فى توحيد كل دول المنطقة وبناء تعاون أوثق للتغلب على الصعوبات الحالية وبالتالى إعادة جميع اقتصاديات المنطقة إلى طريق النمو السليم ، إن دور وأهمية اليابان فى آسيا والعالم واضح ولا يمكن إنكاره ولكن للأسف فإن اتجاه البلاد المستقبلى لا يبدو أنه قد تحدد بعد ! وبالرجوع إلى تجربتى الشخصية أرى أن التحدى الأكبر الذى يواجه قيادة البلاد ورؤساء مؤسساتها الاقتصادية يتمثل فى تركيز الشعب اليابانى على المستقبل وهو مستقبل يقوم على التعاون الوثيق مع الدول الآسيوية الأخرى .



الفصل السادس
إعادة بناء شرق آسيا

الاستعداد للألفية الجديدة

تواجه شعوب شرق آسيا هذه الأيام مهمة ضخمة وعلى الرغم من أننا لم نصبح للحروب التقليدية ، فإن مهمة إعادة بناء الاقتصاديات المدمرة لا تقل أهمية عن تلك المتعلقة بإعادة بناء دولة فى أعقاب حرب ضروس ، وهناك فارق رئيسى رغم ذلك يعوق توقعاتنا لتحقيق انتعاش سريع وهو أنه وعلى عكس الوضع عقب الحرب فإننا لا ندرى بالتحديد من هم حلفاؤنا ومن هم أعداؤنا؟ ! كذلك فإننا لا نستطيع حتى أن نكون متأكدين من قواعد اللعبة التى نحن على وشك الدخول فيها كما أننا لا نملك ضمانات بعدم حدوث هجمات أخرى ضد اقتصادياتنا .

لقد حاولنا الدفاع عن أنفسنا بقدر استطاعتنا ولكن بالنسبة للبعض منا فإن أية خطوة لإعادة الحياة إلى اقتصادياتنا قد تعرضت للهجوم الفورى ووصفت بأنها خدعة لمساعدة أعضاء الحزب الحاكم ومحاسيبهم ؛ لأنه من المستحيل على الذين يسعون للانتقاض من قدراتنا من الأجانب خارج شرق آسيا أن يعتقدوا بأن زعماء الحكومات الآسيوية يمكن أن يكونوا شرفاء وأمناء مع أنفسهم وشعوبهم ! فإذا فعل الزعماء الآسيويون أى شىء لصالح بلدانهم فإن ذلك لابد من أن يكون قد تم ؛ لأن هؤلاء القادة مفسدون ويريدون مساعدة عائلاتهم . وهذا التحامل والنظرة المجحفة للآخرين سوف يستمران لفترة طويلة ، ولابد من أن نتذكر أن الناس الذين يروجون لمثل وجهات النظر هذه هم حفدة الاستعماريين القدماء الذين سعوا لفرض سيطرة الجنس الأبيض على العالم ، وهم لا يستطيعون التخلى عن أساليبهم التى تهدف إلى إثارة الذعر والقلق مهما حققت حضارتهم من تطور مزعوم . إننا ببساطة لا يمكن أن نتوقع معاملة منصفة وعادلة للآسيويين والأفارقة وعليه لابد لنا من تجاهل

كافة أشكال التحامل والإجحاف وأن نستمر جاهدين فى إعادة بناء اقتصادياتنا .

إن عملية البناء لا يمكن أن تتم بمعزل عن مهام أخرى ، فخلق عالم أفضل وأكثر إنسانية واتساعا للبشر فى القرن القادم يتطلب عملية بحث عميقة عن الذات وهى مهمة لها نفس القدر من العالمية والجهد كما كان لانتقال رأس المال إلكترونيا بحثا عن الأرباح ، وبما أن المطلوب هو إعادة تقييم أساليب عمل الاقتصاد العالمى والأنظمة المالية دون أية شروط ودون المبادئ التى يروج لها أساطين المال . فإن إعادة شرق آسيا يمكن أن توفر فرصة تشتد الحاجة إليها لإعادة بناء التركيبة المالية للعالم ، لقد ألقت الأزمة المالية الأسيوية فى عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٨م ، بآثارها على العالم بأسره وأحدثت قلقا واضطرابا شديدين فى روسيا وأمريكا اللاتينية ا حتى أن أسواق المال الأورُوبِّية والأمريكية لم تستطع تفادى حدوث اضطراب فيها . وفى مختلف الأحوال فإن العالم متشابك اليوم لدرجة أن أى حل يتطلب تعاونا وتنسيقا دوليا .

وإذا نجحنا بطريقة ما فى إعادة بناء نظام اقتصادى عالمى أكثر عدلا واستقرارا فإن ذلك سيكون تطورا هائلا أفضل بكثير من النظام العالمى الجديد الذى تصوره «**جُورج بوش**» والذى فشل فشلا ذريعا فى أن يتحقق منذ حرب الخليج ضد العراق ، وستكون معجزة أخرى وفصلا عظيما فى تاريخ العالم إذا أمكن للمعاناة والآلام التى لحقا بالعديد من الآسيويين أن تؤدى إلى خلق نظام عالمى جديد حقا ؛ عالم يصبح فيه من المستحيل على بضعة آلاف من التجار إلحاق الفقر بملايين الناس الأبرياء ؛ عالم يحل فيه الاحترام المتبادل الصادق محل حكم المال الوحشى ويشعر فيه الناس مرة أخرى بالثقة فى أنهم يسيطرون ولو جزئيا على مصيرهم .

فى الوقت الراهن لا أملك سوى أن أبدى تشككى الكثير بشأن إمكانية بروز مثل هذا النظام العالمى الجديد من وسط الفوضى السائدة حاليا ؛ فالأمر يتطلب التخلص من الكثير من المحظورات وأن يتخلى الكثير من الناس عن بعض سلطتهم ونفوذهم حتى يمكن

للاقتصاد الدولى أن يصبح أكثر عدلا .

إن الوقت يمضى بسرعة ولا يمكننا الوقوف دون حراك ، والبكاء على خسائرنا وندب حظنا العاثر سيجعلنا فقط أكثر عرضة لهجمات المضاربين والسماسرة الذين يفسرون أى ضعف على أنه فرصة للإفادة من عمليات الشراء المتاحة بأسعار مجزية لابد لنا من التقدم إلى الأمام لبناء اقتصادياتنا واستعادة الثقة بأنفسنا ، ونحن ندرك سلفا أن الإجراءات التى يتعين علينا اتخاذها سوف تكون مؤلمة ، والعديد منها سوف يتعرض للانتقاد والهجوم من القوى الدولية ! ولكن مثل هذه الصعوبات يجب ألا تعيقنا عن العمل فشعوب شرق آسيا مطلوب منها اليوم أن تعمل سويا لخلق مستقبل أفضل للآسيويين وحتما للعالم كله .

تعرجات القرن الجديد

أهم ما يميز القرن الحادى والعشرين بلا شك هو بروز المجتمعات الإلكترونية فى الكون تسوده العولمة ونحن فى آسيا قد تذوقنا طعم ما قد يأتى ولا زلنا نرزح تحت وطأة اختبار عينة من السوق تسوده العولمة تتحرك فيه مبالغ طائلة من الأموال بين الدول والقارات بسرعة لا يستطيع الزمن مجاراتها ، لقد أصبح التفكير ينطوى على مفارقات تاريخية والتخطيط المسئول للمستقبل فى عداد المستحيلات وصارت البندقية وليس العقل هى التى تتحكم .

وإلى جانب رأس المال فإن القرن الحادى والعشرين سوف يشهد كذلك حركة كثيفة للعمال والمهنيين عبر الحدود وسوف تسمح تقنية الاتصالات الإلكترونية للعمل بأن يعيشوا فى بلد ويعملوا فى بلد آخر فى الوقت نفسه ولكن فى نهاية الأمر سوف يتحرك العمال من بلد لآخر فى عالم بلا حدود ، لن تكون هناك دولة ذات عنصر عرقى واحد وستصبح دول العالم متعددة الأعراق والأجناس مثل ماليزيا ، ويتعين على الدول التى تنعم ظاهريا بوجود عنصر عرقى واحد هو الطاغى أن تتعلم كيفية التأقلم مع سكان تتنوع أعراقهم وأجناسهم تنوع ألوان قوس قزح .

وإلى أن نتمكن من إيجاد ذلك المزيج فإن الضعفاء والذين لايملكون شيئا سيدفع بهم للوقوف ضد الأقوياء والأغنياء ، وإذا كان للدول النامية أن تعيش وأن تحصل على حقها الأساسى فى التقدم والتطلع إلى تحقيق وضع لها يماثل وضع الدول المتطورة بالكامل فإنه لابد من عمل قوانين وأحكام ومواثيق شرف جديدة تنطبق على الجميع وتطبيقها دون استثناء ، حيث إن قانون الغاب يقف على نقيض معتقدات الحكم الجيد ! وعليه فلابد من إعادة فحص تركيبة الحكم الدولى والسياسة الدولية لضمان ألا يؤدى التقدم التكنولوجى ونظم القيم الجديدة الناتجة عنه إلى انهيار الحكومات الوطنية والحكم الوطنى .

قبل أن نبحث فى دور الحكومات فى زمن العولمة دعونا أولاً نحلل العلاج التقليدى الذى وصف للدول التى أصابها الوباء المالى ؛ هذا العلاج المزعوم أثبت أنه دواء مر فعلاً والسؤال الملح اليوم هو ما إذا كان الطبيب قد بدأ أخيراً يدرك الخطأ ويرغب ليس فقط فى وصف دواء جديد وإنما فى إعادة النظر فى التشخيص الأولى .

الدواء المر لصندوق النقد الدولى

لقد مضى أكثر من عام منذ وقوع الأزمة المالية فى آسيا . وقياساً على الدولار الأمريكى فإن المؤشرات توضح أن الإنتاج ربما ينخفض بنسبة ٢ إلى٣ فى المائة فى عام ١٩٩٨م ، مما يعكس الأثر الذى أحدثته الكارثة فى روسيا وشرق آسيا ؛ حيث تعرض المدينون لضغوط شديدة وانخفضت إيرادات الشركات وتدنت مستويات المعيشة على مستوى العالم وبدخول الربع الأخير من عام١٩٩٨م ، فإن إمكانية حدوث انكماش عالمى أصبح أكثر خطورة مما كانت عليه من قبل ، ولم يستطع صندوق النقد الدولى أو مجموعة السبعة أن يتعاملا بفاعلية مع المشكلتين المتلازمتين وهما ؛ الدولار القوى ظاهرياً فقط والتخفيضات المتسعة فى قيمة العملات والتى جرى استغلالها دون هوادة ، وبالنسبة للدول المتأثرة بالأزمة فإن هروب رأس المال قصير الأجل وعلى مستوى واسع وانهيار سوق الأسهم

والتخفيضات الكبيرة فى قيمة وارتفاع معدلات الفائدة وبرامج التقشف التى اقترحها صندوق النقد الدولى كل ذلك لم يساعد على تحسين الوضع ، وعلى العكس ، فقد أدت تلك الإجراءات إلى مزيد من التدهور فى مستويات المعيشة .

إن وصفة صندوق النقد الدولى لمعالجة كل الأزمات الاقتصادية للدول والمتمثلة فى معدلات الفائدة المرتفعة والميزانيات المتوازنة وضبط ميزان المدفوعات تفتقر إلى بعد النظر ، بل هى عاجزة عن التعرف على الاختلافات فى اقتصاديات الدول الغنية هذه الإجراءات القاسية تتفاقم خطورتها بسبب الإصلاحات المصرفية التى تبدو أنها قصد منها زيادة عدد المؤسسات والشركات المفلسة بينما يطلب إلى الدول التى تعانى الأزمات التخلى عن آخر حصون السيطرة الوطنية على الأسواق والانفتاح على العالم .

بالنسبة لصندوق النقد الدولى فإن الوسيلة تأتى أولا وتعطى الأولوية القصوى بينما النتائج تعتبر أمرا ثانويا أو حتى لا أهمية لها ؛ فالصندوق لايهتم بصلب المشكلة ولكن إعطاء دواء خطأ لمريض فى مرحلة الخطورة قد يؤدى إلى عواقب وخيمة ، وبالتالى فإنه وبعد تطبيق إجراءات الصندوق فإن اقتصاديات الدول المعنية تتدهور للدرجة التى يتطلب معها تحقيق انتعاشها عشرات السنين وحتى تحقيق ذلك يتطلب سحب بعض الدواء ووقف استخدامه .

لقد أقر صندوق النقد الدولى الآن أنه قد ارتكب خطأ صغيرا فى تعامله مع الاقتصاديات الآسيوية ؛ هذا الخطأ ربما يكون بسيطا فى نظر الصندوق ولكن الثمن الذى دفعته الدول الآسيوية كان باهظا إلى أبعد الحدود فقد دمرت ترليونات الدولارات من الثروات التى تحققت بالعرق والجهد ، وكذلك الطاقات والإمكانيات الاقتصادية وأزهقت أرواح وانهارت حكومات وازدادت النعرات والعداوات العرقية وتعرضت الشراكة بين الدول المتجاورة للخطر والتحالفات الإقليمية لعدم الاستقرار ، وبوضوح فإن النتيجة التى ترتبت على خطأ الصندوق البسيط هذا لم تكن أبدا بسيطة فى أبعادها .

تاريخيا فإن صندوق النقد الدولى الذى تم إنشاؤه كجزء من نظام بريتون وود فى أعقاب الحرب العالمية الثانية قد لعب دورا مهمّا فى الاقتصاد الدولى . ففى عملية البناء الاقتصادى التى أعقبت الحرب أسهم الصندوق فى قيام نظام لأسعار الصرف الثابتة وهذا النظام ظل يعمل بصورة جيدة مما مكن الدول التى أفلست بسبب الحرب من الوقوف على قدميها مرة أخرى ، بل وتحقيق الانتعاش والازدهار دون شك فإن خطة مارشال فى أورُوبّا وفتح الأسواق الأمريكية أمام المنتجات اليابانية قد أسهم إيجابيا ، ولكن دون وجود نظام لتثبيت أسعار العملات فإن جميع الخطط الاقتصادية فى العالم لم تكن لترى النجاح .

وفى سنوات ما بعد الحرب كان من الواضح أن صندوق النقد الدولى قد أقر بضرورة وجود اقتصاد مختلط تكون فيه قوى السوق متوازنة بفضل إجراءات حكومية معقولة ولما كان من البديهى قبل عدة عقود أن الأسواق الجديدة سوف تكون عرضة لخطر المضاربة فقد تم ضبط تدفق الأموال الخاصة ولم يسمح لأسعار العملات بالتأرجح .

بعدها قررت بعض الدول المتقدمة تخفيض عملاتها من أجل تحسين مناخ التنافس وانهار نظام بريتون وود أساسا ؛ لأن بعض الدول المتقدمة تراجعت عن وعودها وخفضت عملاتها لكى تتغلب على التكاليف المرتفعة والتى حدثت أصلاً بسبب المطالبات المبالغ فيها لرفع الأجور ، حيث كانت تلك التكاليف تلحق الضرر بأهدافها فى الأسواق العالمية وإذا كانت الدول المتقدمة قد سيطرت على الأجور والدخل فإنها لم تكن فى حاجة إلى تخفيض عملاتها ولكان نظان بريتون وود لأسعار العملات الثابتة لايزال يشكل حجر الزاوية فى رخاء العالم وازدهاره .

أدى انهيار الشيوعية إلى إزالة أخر الحواجز أمام سيطرة الرأسمالية العالمية والسوق الحرة . واليوم فإن أية محاولة للتنظيم أو السيطرة على الاقتصاديات الوطنية يحكم عليها بأنها من الممارسات التى عفا عليها الزمن وتعود إلى عصر اقتصاديات ما قبل العولمة فى عصر العولمة كما يقول أصحاب الفكرة لايمكن ولا ينبغى أن تكون هناك عوائق أمام تدفق

رأس المال لسبب غير واضح واعتبر أن الطبيعى هو الاحتفاظ بقيود على حرية تنقل الأشخاص وقام صندوق النقد الدولى بتغيير وصفته العلاجية وفقا لذلك من قبول بعض الإجراءات المالية إلى اقتصاد السوق القائم على مبدأ عدم التدخل ، واليوم فإن الصندوق ربما يتعارض مع رغبات الأخرين يطالب بالانفتاح الكامل للاقتصاديات ، التى أنهكتها ممارسات المضاربين وأصبحت تحت رحمتهم ، على أنه شرط أساسى لتقديم المساعدة ! هكذا أضعف دواء الطبيب جهاز المناعة لدى المريض الذى أصبح أكثر هزالا مما كان عليه من قبل عقود لم يكن سوى عدد قليل من الناس يتوقعون النتيجة التى سينتهى إليها نظام تتأرجح فيه أسعار العملات وتتدفق فيه الأموال بحرية ، بحيث يصبح تحت سيطرة واستغلال مجموعة من المستثمرين الأذكياء ، غير أنه وبعد وقت قصير انتشرت العديد من الصناديق الاستثمارية التى كان منشأ معظمها فى الولايات المتحدة وازدهرت لدرجة أنها تمكنت فعلا من التأثير بدرجة كبيرة على معدلات الصرف عن طريق استثمارات ضخمة .

باختراع نظام موازنة سعر الصرف والتجارة التى تقوم على التسليم مستقبلا اختفت الحاجة إلى استقرار معدلات الصرف التى هى فى غاية الأهمية للمعاملات التجارية التقليدية لصالح رغبة تجار العملة فى تحريك مبالغ باهظة من الأموال عبر الكمبيوتر فى شتى أنحاء العالم جريا وراء تحقيق أرباح أعلى وتم اختراع نظام زائف لتخفيض وإعادة تقييم العملات مكّن من رفع أو خفض قيمة العملة خلال ثوان معدودة .

إن الحديث اليوم لا يجب أن يكون عن المضاربين بالعملات وإنما عن المتلاعبين والمستغلين الذين هم السبب الأساسى لهذه الأزمة والفرق هو أنه بينما يعتمد المضاربون على توقعاتهم لاتجاهات السوق ويرمون بالطعم وفقا لذلك فإن المستغلين والمتلاعبين يعرفون أن لديهم القدرة على تحريك السوق بدرجة كبيرة وفى أى اتجاه يشاءون ؛ وبالتالى فإنهم إذا أرادوا تخفيض عملة ما فإن ذلك يمكن تحقيقه عن طريق البيع المتكرر للعملة ، حتى الوصول إلى الهدف المطلوب .

وإذا بد للقارئ أنه لايعقل أن تتمكن حفنة من تجار العملات من السيطرة على الاقتصاد العالمى فإنه يجب النظر إلى المبالغ الطائلة التى تعمل بها بعض الصناديق الاستغلالية ؛ إذ يقوم معظم تجار العملات بالاستفادة من رأسمالهم بأن يقترضوا ما يفوق بعشرين ضعفًا رأس المال المتوفر لديهم للمتاجرة فى العملات وأسواق الأسهم ، وأكثر الأمثلة الصارخة على هذه الممارسة هو صندوق «أميريكان لونج تيرم كابيتال مانجمنت فاند» الذى تمكن وباتباع بعض الأساليب الذكية من مضاعفة رأسماله البالغ ٤ بليون دولار ٢٤٠ مرة وبالتالى استثمار مبلغ خرافى يصل إلى ترليون دولار فى الأسواق المالية وإذا وضعنا هذا المبلغ فى الميزان ؛ فإن ترليون دولار تفوق الميزانيات الوطنية لكافة نمور أسيا من الواضح أن التجار الذين يتعاملون بمثل هذه المبالغ الفلكية يستطيعون استغلال الأسواق والسيطرة عليها ضاربين عرض الحائط بأية اعتبارات للبنوك الوطنية أو الزعماء السياسيين .

لقد أصبحت «حاسة القطيع» الشائنة تلعب دورا بارزا فى تحديد مسار الاقتصاد العالمى يفوق كل ما له علاقة بالمبادئ الاقتصادية كما عرفناها ولم يعد لكلمات وأفعال السياسيين المنتخبين وزن وتأثير مقارنة بما يقوم به المحترفون الشباب الذين فى العشرينات والثلاثينات من العمر والذين ينصب تفكيرهم على هدف واحد ؛ هو المال . هل نحن نريد حقا لهذا النظام البعيد عن الديمقراطية والقائم على الاستغلال أن يستمر هكذا دون وضع حد له ؟

الأصوات الجديدة

إن صندوق النقد الدولى الذى من حقه أن يفخر بدوره فى إعادة بناء عالم بعد الحرب الكونية الثانية تسوده دول تجارية ذات سيادة ؛ هذا الصندوق غير قادر كما هو واضح على التعامل مع أزمة مالية عالمية مثل تلك التى هزت اقتصاديات شرق آسيا ! وليس هناك أية مبالغة فى القول بأن مطالب الصندوق التى فرضها على إندونيسيا كانت هى المسئولة بدرجة

كبيرة عن أحداث الشغب والثورات التى أدت إلى انهيار حكومة الرئيس سوهارتو فى التاسع عشر من مايو عام١٩٩٨م ورغم ذلك فإن الانتقادات الموجهة للصندوق لم تكن مقبولة على الأقل حتى صيف عام١٩٩٨م عندما بدأ العديد من الزعماء الاقتصاديين والسياسيين فى الغرب فى توجيه الانتقادات الواضحة ولأول مرة للطريقة التى تدخل بها الصندوق وكما قال وزير الخارجية الأمريكى الأسبق الدكتور **«هنرى كيسنجر»** فى مقال نشرته صحيفة «انترناشونال هيرالدتربيون» بتاريخ الخامس من أكتوبر ١٩٩٨م : «إنه فى إندونيسيا ؛ وهى دولة غنية تتمتع بموارد طبيعية هائلة واقتصاد حظى بإشادة البنك الدولى لما يتمتع به من إدارة فعاله طالب صندوق النقد الدولى بإغلاق ١٥ بنكا وإنهاء احتكار الغذاء ووقود التدفئة وإنهاء الدعم وقد أدى وقف الدعم إلى ارتفاع أسعار الغذاء والوقود مما تسبب فى حدوث أعمال شغب كانت تستهدف الأقلية الصينية المسيطرة على معظم النشاط الاقتصادى ونتيجة لذلك هرب ما يصل إلى ٦٠ بليون دولار من بليون دولار من الأموال الصينية إلى خارج إندونيسيا ، وتحولت الأزمة المالية إلى كارثة اقتصادية ، وبحلول شهر أبريل ١٩٩٨م أزاح الانفجار نظام سوهارتو ، وأصبحت الأزمة المالية التى تطورت إلى أزمة اقتصادية أزمة مؤسسات سياسية وظل أى إصلاح اقتصادى حقيقى معطل» .

ومن حسن الحظ لم تتعاط ماليزيا الدواء المر الذى وصفه صندوق النقد ؛ فقد اعتبرنا الدواء أكثر خطورة من المرض وكنا عنيدين بما فيه الكفاية لرفضه ؛ وإذا كنا قد أذعنا فربما وجدنا أنفسنا فى وضع أسوا مما نحن عليه اليوم بعد أن نكون قد خسرنا ليس فقط أموالنا ولكن مقدرتنا على أن نحكم أنفسنا بأنفسنا وداخل حدود دولتنا ! لقد اتخذنا فورا ودون تردد طريقا مغايرا واستراتيجية أصابت العالم بالصدمة فى بادىء الأمر ولكن ويا للدهشة ! سرعان ما أثارت نقاشا جادا حول مستقبل النظام المالى وحدث تبادل لوجهات النظر ما كان يمكن تصوره قبل ذلك ، وفى الأسطر التالية سأوضح ما قمنا به ولماذا؟ ولكنى أولا : أجد نفسى مضطرا إلى أن استشهد بما قاله **«كيسنجر»** فى مقالته- إننى أشعر بأنه لو كنت أنا الذى

نطق بالكلمات التى أوردها « **كيسنجر** » فإن معظم الناس كانوا سيرفضونها باعتبارها دعاية مهاتيرية ولكننا هنا أمام مسئول سابق فى الحكومة الأمريكية ومرجع خبير يحظى باحترام واسع فى المسائل الدولية ، يعبر عن وجهات نظر كان يمكن أن تعتبر ببعض المقاييس تجديفاً خطيرا قبل سنة أو سنتين من ذلك يقول « **كيسنجر** » : «أن صندوق النقد الدولى المؤسسة الرئيسية المناط بها مواجهة الأزمة يسهم فى حالات عديدة فى تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسى ، والصندوق الذى أجبرته أزمة العملات على تولى مهام لم يخلق أصلاً لها فشل فشلاً ذريعاً فى إدراك الأثر السياسى لأفعاله ! وباسم مبدأ السوق الحرة يسعى الصندوق دوما وبجرة قلم إلى إزالة أى ضعف فى النظام الاقتصادى للدول المتأثرة بغض النظر عما إذا كانت هذه العوامل هى التى تسببت فى الأزمة أو لا ، ومثل الطبيب الذى يصف نوعاً واحدًا من الدواء لأى نوع من الأمراض ؛ فإن علاج الصندوق الذى لايتغير يطالب بإجراءات التقشف وأسعار الفائدة المرتفعة لمنع هروب رأس المال ، وكذلك خفض قيمة العملة للحد من الواردات وتشجيع الصادرات ، وكانت النتيجة هى انخفاض هائل فى مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة بأرقام كبيرة ومزيد من الصعوبات التى تضعف المؤسسات السياسية الضرورية لتنفيذ برامج الصندوق» .

وبالتالى فبدلاً من إعادة الانتعاش إلى الاقتصاديات المنهكة يظل صندوق النقد الدولى يحفر القبور لنفسه وللدول التى تدخل فيها بكثافة . والسؤال الملح اليوم ليس هو ما إذا كان علينا ضبط وتوليف الأساليب التى يطبقها الصندوق والتى تم توضيحها بجلاء أو كيفية عمل ذلك وإنما القضية الحقيقية هى ما إذا كنا سوف نسمح طواعية لاقتصادياتنا بأن تظل تحت رحمة طبيب لا يملك سوى نوع واحد من الدواء يعالج به كافة الأمراض وتحت رحمة حفنة من المحترفين لا إحساس لهم بالتاريخ أو المسئولية الإنسانية ! إن إجابتى عن هذا السؤال هى : لا بملء الفم .

إجراءات قاسية لمواجهة زمان قاس

منذ أن بدأت أزمة العملات في منتصف عام ١٩٩٧م ، توجهت بنداءات متكررة للقيام بعمل دولي لوقف تجارة العملة المدمرة ومنع الاستثمارات قصيرة الأجل في سوق الأسهم . في خريف عام ١٩٩٧م تحدثت في هونج كونج عن الحاجة إلى تنظيم نشاطات المضاربين بالعملات لحماية الدول النامية على وجه الخصوص ، ولكن صوتي كان بمثابة صرخة في واد . لقد قوبلت وجهة نظري بالسخرية في عالم يتحرك بسرعة هائلة نحو العولمة وإزالة الحواجز وتحرير التجارة . وقيل وقتها إنّ أيّ نوعٍ من التنظيم سوف يعرقل الاستثمارات الدولية وبالتالي يجلب مزيداً من الضرر للدول النامية .

وعندما لم نحصل على استجابة جادة لمطالبتنا بالإجراءات التنظيمية قررت أنا وحكومتي أن نمسك بالثور من قرنيه ونوجد حلاً خاصًا بنا ، وفي بداية شهر سبتمبر عام ١٩٩٨م ، وبعد دراسة دقيقة وشاملة لكافة الخيارات قررت ماليزيا أن تستعيد السيطرة على تدفق الأموال وبصورة أساسية عن طريق إجراءين هما أولاً : عودة فرض سعر ثابت للتداول مقابل الدولار ، وثانيًا : عودة الأموال المودعة في الخارج بالعملة الوطنية «الرنجت» وبالتالي الاحتفاظ داخلنا بكامل موجودات بلادنا ، إضافة إلى ذلك قمنا بفرض قيود جديدة على تجارة الأسهم لتفادي الآثار الضارة لعمليات بيع النسيئة التي تعتمد على هبوط الأسعار وإدخال درجة أكبر من الشفافية إلى تعاملات سماسرة البورصة . وبموجب ذلك فإن عمليات شراء الأسهم التي تتم في ماليزيا لابد من أن تتوقف لمدة عام على الأقل قبل أن يتم بيعها مرة أخرى ، هذا الإجراء غير شائع في العالم وإن كانت شيلي في أمريكا الجنوبية على سبيل المثال لديها قانون شبيه ذلك .

كان من الطبيعي أن تحدث الإجراءات التي طبقناها تحركات وردود فعل لدى الدوائر المالية وكذلك لدى وسائل الإعلام التي كانت تساير الإجراءات التقليدية . ومما يجدر ذكره هنا أن بعض المحظورات التي تحيط بمعدلات الصرف الثابتة بدأت تتآكل بوضوح في صيف

عام ١٩٩٨م . وقال الاقتصادى الشهير الدكتور **«بول كروجمان»** من معهد ماساشوسيتس فى عدد أغسطس من مجلة فورشون : «إن الأمر ربما تطلب إجراءات قاسية لمواجهة زمان قاس» . وما كان يعنيه بالإجراءات القاسية هو بالضبط ما قمنا به نحن : العودة إلى نظام معدلات الصرف الثابتة ، وسواء اعتبر الناس أن الطريقة غير العادية التى اتبعتها ماليزيا لمعالجة الأزمة كانت قاسية أو لا فإن ذلك لم يكن ضمن اعتباراتنا ، فلم يكن أمامنا خيار سوى أن نلجأ إلى الابتكار واتخاذ أسلوب جديد تمامًا ، حيث إن الإجراءات التقليدية أثبتت عدم جدواها وفعاليتها .

من السهل جدًا إدانة الأساليب غير التقليدية ، ولكن يتعين علينا جميعًا أن ندرك أننا لا نتعامل مع وضع عادى هو نتاج فعل ، وعلى الرغم من أن الاتجار فى العملة ليس بالأمر الجديد إلا أن التطور التقنى قد أحدث تغييرًا جذريًا فى الطريقة التى تتم بها المتاجرة فى العملات ، ولم يعد التجار يحملون معهم مبالغ نقدية أو حتى أوراق مالية لتحويلها إلى العملة المطلوبة ، وأصبح بالإمكان وباستخدام الكمبيوتر تحويل مبالغ ضخمة فورًا من وإلى أى مكان فى العالم ! ولحماية أنفسهم من التغيرات الفورية فى معدلات الصرف والتى تجعل من المستحيل عمل حسابات مسبقة بشأن تكاليف النشاط الاقتصادى أو عمليات استيراد وتصدير فإن أصحاب الأعمال يلجأون إلى أسلوب الوقاية ؛ وهو نوع من الضمان ضد تذبذب الأسعار .

هذه الأساليب الجديدة للاتجار فى العملات جعلت الطرق التقليدية المتعارف عليها فى التعامل مع الطبيعة المتقلبة لأسعار الصرف غير ذات جدوى ولا فائدة من ورائها ، حيث إن إجراءات رفع معدلات الفائدة وتجميد الاعتمادات ومعادلة الميزانية وفرض ضرائب عالية وجميع روشتات صندوق النقد الدولى قد أثبتت فشلها بكل بساطة .

ما العمل إذًا؟ المثل الشعبى لأهل الملايو يقول : «إنك إذا ضللت طريقك إرجع إلى حيث بدأت» ، ولكى تبتكر طرقًا جديدة لعمل الأشياء فإنه يجدر بك إعادة فحص

الأساليب القديمة لتحديد مكامن القوة والضعف فيها ، ومن ثم تعديلها لابتكار أساليب جديدة تمامًا . هذا هو بالضبط ما فعلته ماليزيا فى شهر سبتمبر ١٩٩٨م ، ففى السابق كانت قيمة العملات تحدد بقيمة الذهب وفى وقت لاحق جاء نظام معدل الصرف الثابت المعروف بنظام بريتون وودز واليوم فإن العودة إلى نظام الذهب لم يعد مجديًا ولكن مداولاتنا أقنعتنا بأن أفضل الخيارات يتمثل فى العودة إلى معدل ثابت لسعر الصرف والذى كان قد مكن اقتصاديات ما بعد الحرب العالمية الثانية من الانتعاش كما هو واضح .

لا تستطيع دولة بمفردها إعادة نظام سعر الصرف الثابت للعالم ، وكنا فى ماليزيا محتاجين إلى طريقة لاستخدام معدل صرف ثابت يتم تطبيقه فى دولة واحدة فقط بغض النظر عما إذا كانت دول أخرى سوف تحذو حذونا أم لا ! الإجابة الوحيدة القابلة للتطبيق تكمن فى توطين الرنجت وجعله يساوى شيئًا خارج البلاد ، وبهذا الحل فإنه لا أحد باستثناء الناس الذين يمارسون الأعمال التجارية داخل ماليزيا يحتاج إلي سعر الصرف الذى حددته الحكومة الماليزية ، فنحن لا نفرض حلولنا على الأطراف الأخرى أو نجبرها على أن تلعب بالأسلوب الذى حددناه نحن ، وخارج ماليزيا سوف يتم استخدام عملات أخرى وهذه التجارة الخارجية سوف تتم بالكامل فى دول أخرى .

من المهم معرفة أن قرارنا بتوطين عملتنا الوطنية لم يكن بالقرار غير العادى حقًا . فالتحكم فى تدفق الأموال عبر الحدود إجراء شائع حتى فى وقتنا الحالى بين الدول المتقدمة ، لقد تم اعتقال ومحاكمة ماليزيين فى دول متقدمة بتهمة عدم الإعلان عن المبالغ المالية التى يحملونها معهم لدى عبور بعض الحدود ، وحتى أعظم قوة اقتصادية عالمية ؛ أى الولايات المتحدة لديها قوانين صارمة تحكم المبالغ التى يسمح بإدخالها وإخراجها من البلاد .

لقد كانت ماليزيا ولا تزال أكثر تحررًا من العديد من دول العالم . لقد كان بإمكانك حمل أية كمية من الأموال داخل وخارج البلاد دون الحاجة إلى تعبئة بيانات أو الإعلان عن أى شىء ، وهذه الحرية الزائدة عن الحد هى التى أدت إلى تدفق أموالنا خارج البلاد

ليستخدمها تجار العملات لخفض قيمة العملة الوطنية ! وتقوم الدول الأجنبية فعلاً بإعطاء معدلات فائدة مغرية لإغراء الرنجت وكسبه مما يجعل بنوكنا تفتقر إلى الاعتمادات .

ولإبقاء الرنجت داخل البلاد حاولنا فى البداية تقديم معدلات فائدة عالية ولكن ذلك لم يكن فعالاً إطلاقًا ، ومن ثمَّ أدت الفوائد المرتفعة والنقص فى السيولة إلى جعل شركاتنا غير قادرة على تسديد فوائد القروض حتى تستطيع الاستمرار فى العمل وتحقيق ربح معقول ، ولهذا انخفضت أسعار الأسهم مما جعل الشركات أقل قدرة على تسديد الفوائد على القروض إلى أخذتها من البنوك ، وأطلت فى الأفق احتمالات انهيار على نطاق واسع للشركات والأنشطة الاقتصادية المختلفة مما هدد بجعل المؤسسات ذات الوضع الجيد لقمة سائغة فى أيدى الأجانب ، ومع انخفاض أسعار الأسهم لأدنى معدل لها وخفض قيمة الرنجت فإن باستطاعة الأجانب الاستيلاء على الشركات الماليزية بثمن بخس ! ومع هذا ظلت الحكومة مصرة مع ذلك على أن يتم قصر الأسهم الأجنبية فى الشركات المحلية على نسبة محددة فقط ، وبالتالى تزايد الضغط على العملة وأسعار الأسهم لإجبارنا على طلب مساعدة صندوق النقد الدولى وإخضاعنا لشروط فتح السوق التى يفرضها الصندوق ، ولكى نتفادى هذا المصير قررنا تطبيق تقييد صرف العملة ومنع بيع الأسهم الماليزية عن طريق النسيئة ، وبهذه الطريقة يمكن السيطرة ولو جزئيًا على الاستغلال الذى تمارسه ما يسمى بقوى السوق .

بجعل الرنجت عملة سارية فقط داخل الحدود الماليزية ؛ استعادت الحكومة السيطرة على معدل الصرف ، وقمنا بتحديد سعر الصرف بمبلغ ٣,٨ رنجت للدولار الواحد بينما ظل السيعر مقابل العملات الأخرى يعتمد على أسعار تلك العملات مقابل الدولار .

أما بالنسبة لسوق الأسهم والأسعار المتدنية للأسهم فقد كان الإجراء المتخذ يهدف إلى جعل الاتجار فى الأسهم أكثر شفافية ، وبدلاً من وجود عدد هائل من الأسهم مسجلة بأسماء شركات معينة فإن بورصة كوالالمبور الآن تطلب تسجيل هذه الأسهم بأسماء

المالكين المستفيدين . وأى تعامل داخل الشركات المعنية لن يتم الاعتراف به . هذا الإجراء أدى إلى وقف التعامل فى أسواق الأسهم غير القانونية وأجبر الأسهم على أن تعود إلى بورصة كوالالمبور . فكان الأثر الفورى هو انتعاش الأسهم بمعدلات معقولة .

بعد أن أصبح الرنجت غير قابل للتداول خارج ماليزيا تم إجبار المبالغ الموجودة بالرنجت فى الدول الخارجية على العودة إلى البلاد ، ومن هنا تم التغلب عندئذ على الجزء الأكبر من مشكلة السيولة ؛ حيث عادت بلايين الرنجات ، وبدأت بوادر الانتعاش على الاقتصاد الماليزى تظهر سريعًا وارتفعت احتياطيات الأموال وسجل ميزان المدفوعات فائضًا . وارتفعت مبيعات السيارات والمنازل مما أدى إلى انتعاش الصناعات ، وتأثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى المجالات الإنتاجية بصورة سلبية وتقبل مجتمع الأعمال ضوابط معدلات الصرف ولم يجد صعوبة فى القيام بنشاطه التجارى ، وتم بالفعل القضاء على الحاجة إلى الوقاية من تقلبات العملة ، حيث أثبت هذا الإجراء أنه يشكل ميزة حاسمة لدى قيام الشركات بإعداد قوائم أسعارها وميزانياتها .

الآن أصبح بالإمكان خفض معدلات الفائدة بمستويات معقولة دون أن يتعرض الرنجت وسوق الأسهم إلى هجمات تجار العملة ومضاربى أسواق الأسهم ، وأصبح بإمكان الشركات التى لا تستطيع تسديد قروضها أو الاقتراض من البنوك بسبب ارتفاع معدلات الفائدة أن تفعل ذلك الآن من التدفقات النقدية التى بحوزتها وأن تقدر ميزانياتها المستقبلية بكل ثقة ، وكان العديد من الشركات قد تضرر عندما قام البنك المركزى الماليزى بخفض فترة القروض الواجبة التسديد من ستة أشهر إلى ثلاثة أشهر ، واتخذ هذا الإجراء أساسًا لإرضاء صندوق النقد الدولى ولكن ذلك لم يساعد مؤسساتنا التجارية التى وجدت نفسها فى ضائقة مالية خطيرة ، ومع خفض ضماناتها الإضافية وأسهمها بسبب أزمة العملات والمطالبة بتسديد ديونها فى فترة أقصر وأسرع وجدت الشركات نفسها وهى تواجه مشكلة ذات وجهين يصعب الخروج منها حتى فى ظل ظروف اقتصادية أفضل ، فقد كانت معظم

سياسات وإجراءات البنك المركزى تستهدف على ما يبدو المجتمع الدولى بدلاً من المجتمع التجارى المحلى ، واليوم وفى ظل ضبط سعر الصرف والعودة إلى نظام مالى أكثر معقولية أمكن الحد من مشكلة القروض بدرجة كبيرة وأصبح الجميع الآن يركزون على تحسين الظروف أمام العمل التجارى سواء أكان أجنبيًا أم محليًا .

إن ضبط أسعار الصرف ليس مثل فرض الرقابة على تدفق رؤوس المال ؛ فرؤوس الأموال يمكن أن تدخل وتخرج من ماليزيا دون قيود ، وبالطبع فإننا نطلب تسجيل مثل هذه التحركات ومراقبتها ولكن هذا إجراء متبع فى كل دول العالم .

الاتهامات بأن ماليزيا تعزل نفسها عن المجتمع الدولى لا أساس لها ؛ فماليزيا دولة تجارية ونحن لا نستطيع عزل أنفسنا إذا كنا نريد المتاجرة مع العالم ، ومن الغريب أن ضوابط سعر الصرف أدت على ما يبدو إلى تشجيع وانعاش التجارة التقليدية فى السلع والخدمات بدلاً من خنقها ، ولم تعد هناك ضرورة إلى اللجوء إلى التحوطات ضد الخسائر المتوقعة بسبب تقلبات العملة وقد أدى ذلك إلى خفض تكلفة العمل التجارى ، وأصبح بالإمكان الدخول فى عقود طويلة الأجل للتوريدات أو مشاريع البناء دون خوف من أن يفقد الرنجت قوته الشرائية خلال فترة العقد .

إن من أهم مقومات النجاح المثمر فى العمل التجارى هو الاستقرار واستقراء المستقبل ؛ فالإجراءات التى اتخذتها الحكومة الماليزية استهدفت تحقيق استقرار شامل ودائم ؛ سياسيًا واقتصاديًا وماليًا واجتماعيًا فى الحاضر والمستقبل ، وقد كان الأشخاص الوحيدون الذين لن يستفيدوا من الإجراءات التى تم تطبيقها هم تجار العملة والمضاربون فى أسواق الأسهم ، وفى حال خسارتهم فلن يذرف أحد دمعة عليهم فهم يستحقون الخسارة ومن حق الناس استعادة مستقبلهم الذى سرق منهم .

ينبغى الاعتراف رغم ذلك بأن ما تقوم به ماليزيا ليس مضمونًا بأن يحقق النجاح المطلوب ! ومثل كل الاستراتيجيات هناك جوانب ضعف وثغرات كما أن هناك احتمالاً بأن

نتسبب نحن فى إضعاف ما نقوم به ، وبالطبع سوف يحاول الغرب قطع الطريق علينا والبحث عن ثغرات لتوسيعها واستغلالها لتوسيع الهوة ، ويجب علينا أن نكون مستعدين كذلك لحماية أنفسنا واستراتيجياتنا والاستمرار فى ابتكار وسائل جديدة . علينا التأقلم باستمرار مع الوضع واتخاذ كل ما هو مطلوب من إجراءات ، ولا ينبغى أن نفرح كثيراً لمجرد أن بعض الناس قد أقروا بأننا قد فعلنا الصواب ، ونحن لا يمكننا فى هذه المرحلة أن نتبادل التهانى ، وبهذه السرعة فنحن لم نستطع بعد الحصول على قبول واسع لدعوتنا لتنظيم عمليات المتاجرة فى العملات على نطاق العالم . ومما لا شك فيه أن الاتهام سيوجه إلينا مرة أخرى بالمحسوبية والمحاباة ومحاولة تفضيل بعض الشركات وخداع الشعب .

أين هم أصحاب الحظوة؟

على ذكر ما يعتبر محاباة للأهل والأصدقاء فإن الجدير بالملاحظة هنا ما حدث عندما انهار فجأة صندوق «لونج تيرم كابيتال مانجمنت» LTCM فى نهاية شهر سبتمبر عام ١٩٩٨م . وهو صندوق بلغ رأسماله تريليون دولار كما ذكرنا من قبل ، وكان هذا أكبر صندوق لتغطية الخسائر من نوعه فى العالم ، حيث ضم مجلس إدارته العديد من العلماء الاقتصاديين الحاصلين على جائزة نوبل ، وعلى الرغم من ذلك لم يستطع أى أحد إعطاء إنذار بوقت كاف بأن كارثة عظيمة كانت على وشك الحدوث .

إن لعبة الأموال ذات المخاطر الكبيرة التى كان يمارسها صندوق LTCM تجسد العوائق والمخاطر التى تعترى نظامنا المالى الحالى كما تبين أنه لم يبق سوى القليل من الأثر الأخلاقى فى اقتصاديات العالم ، وحتى بين الأساتذة المشهورين الذين احتفت بهم لجنة جائزة نوبل للتقدم الأكاديمى ومساهماتهم القيمة لصالح البشرية .

عندما بات واضحًا أن صندوق LTCM سوف يخسر مبالغ طائلة (لم يتضح بعد مدى الخسارة الكبيرة التى تعرض لها الصندوق ، حيث أن الصندوق ظل يطالب بالشفافية

والانفتاح من الآخرين ولكن من غير أن يلزم هو نفسه بذلك) ، أمر مجلس الاحتياطى المركزى فى الولايات المتحدة البنوك الغربية بإنقاذ الصندوق بمبلغ ٣بليون دولار ، وحيث إن البنوك وبتعليمات من مدرائها كانت قد استثمرت فعلاً فى الصندوق فإنها استخدمت أموال المساهمين لإنقاذ نفسها ! طبعًا هذا لا يمثل محاباة ومحسوبية فى نظرهم ولكن استخدام أموال المساهمين لإنقاذ نفسك على ما أعتقد يعتبر أسوأ من المحاباة والمحسوبية .

لقد جرى تنفيذ المناورات الرامية لإنقاذ صندوق LTCM بسرعة وحذاقة لدرجة أن العالم لم يلاحظ ما كان يحدث ، ولقد استطاع الأمريكيون بقدرة قادر أن يحولوا الاهتمام بهذا الفشل الكبير وينفوه بعيدًا عن الأنظار بالاستمرار فى إلقاء اللوم على اليابانيين باعتبارهم سبب معظم مشاكل العالم الاقتصادية .

لقد أجبر فشل صندوق LTCM الغرب على إمعان النظر جيدًا فى تجارة العملات ، ووجدت الدول الغنية التى ظلت تعلن بكل اعتزاز بأنها محصنة ضد أثار أزمة العملات الآسيوية ، وجدت نفسها غير آمنة من شر أعمال تجار العملة ونشاطاتهم المدمرة .

حتى صندوق النقد الدولى أقر الآن بالحاجة إلى تنظيم الاتجار فى العملات واتضح فعلاً أن الحاجة أمُّ الاختراع .

لقد كانت أحداث العام الماضى فعلاً مؤلمة للغاية لنا وأحدثت لدينا بلبلة شديدة . ووجدنا أنفسنا فجأة لا حول لنا ولا قوة وغير مستعدين للتعامل مع وضع تسبب فيه الآخرون ، ولقد اتهمونا بممارسة المحاباة والمحسوبية على الرغم من أن أكبر المحابين موجودون فى عالم المال الغربى على ما يبدو .

يحاول معظمنا فى البداية التعامل مع وضع جديد باستخدام أدوات قديمة وبطرق تقليدية ، ومن الصعب دائمًا التخلى عن النموذج السائد والنظر إلي العالم من زاوية مختلفة تمامًا ، معظم الناس لايرغبون فى التشكيك فى العرف السائد معتقدين أن الطريقة المعمول

بها هى الصحيحة .

وفى ظل الأزمة العالمية الحالية فإن الأساليب التقليدية سوف تؤدى إلى الركود أو الدمار . فالمحافظون لا يتقدمون أبدًا ، وفى زماننا الراهن وفى ضوء السرعة والحجم اللذين يتحرك بهما الاقتصاد فإن الذين يخشون التغيير سوف يفوتهم القطار ، ويظلون قابعين حيث كانوا . وفى هذا العالم الحديث فإن سرعة التغيير آخذة فى الازدياد وإذا فشلنا فى مجاراة الزمن فإن مصيرنا سيكون التخلف ، بينما تتحرك الأشياء من حولنا بسرعة . إن التدخل وتجربة أساليب جديدة لحل المشكلات يتطلب استخدام العقل ووجود رغبة لنقد الحاضر والبحث عن طرق لتغييره للأفضل . كل ذلك ربما يوصف بأنه إجراءات متشددة أو حتى لا يمكن احتمالها ولكن علينا أن نتذكر كلمات أشهر عالم وهو «**ألبرت أينشتاين**» الذى قال : «إن العالم لن يتجاوز أزمته الحالية باستخدام التفكير نفسه الذى تسبب فى حدوث الأزمة» .

آدم سميث واليد الخفية

اشتهر «**آدم سميث**» بأنه الأب المؤسس للاقتصاديات السياسية الحديثة ، وفى أكثر مؤلفاته شهرة «ثروة الأمم» عام ١٧٧٦م يتحدث عن يد خفية تتولى تنظيم الأسعار وضبط السوق؟ هذه اليد الخفية أصبحت شبحًا مقدسًا بالنسبة لأنصار السوق الحرة الذين يرون أن أى شكل من أشكال التدخل الحكومى هو بمثابة معاهدة مع الشيطان .

وعلى الرغم من أن «**آدم سميث**» لا يناقش هذه اليد الخفية فى معالجته إلا أن علينا أن نتذكر أنه مدرك بالفعل للأهمية القصوى للدولة . لقد حاول «**سميث**» حسب اعتقادى إقامة توازن بين السوق والحكومة ، وأشار فعلاً إلى رغبته فى الابتعاد عن إستراتيجيته القائمة على مبدأ عدم التدخل كلما كانت هناك أسباب قاهرة تستوجب إجراءات حكومية كما هو الحال فى العمل المصرفى والعملات وحتى معدلات الفائدة . «**سميث**» يجادل أيضًا بقوله : «إن الحكومات بتوفيرها لمتطلبات الدفاع والعدالة الاجتماعية والبنية الأساسية يمكنها تهيئة

الظروف والمتطلبات الرئيسية لإقامة اقتصاد السوق والوفرة العالمية التى تمتد لتصل إلى أقل الناس طبقة» .

لم يكن «**سميث**» يعتقد بأن الثروة هى كل شىء ، بل كان يؤمن بعكس ذلك تمامًا ؛ إذ عمل لإنشاء مجتمع مثالى يكون أكثر استقرارًا ومدنية ويمكن فيه الحد من نزعات البشر وميولهم السيئة نحو الجشع واكتناز الأموال ، ولقد ساعدت الثروة الكبيرة الناس على أن يصبحوا أكثر حبًا لعمل الخير ، ومن الواضح أن تركيز سميث على الدور الإيجابى للحكومة فى «ثروة الأمم» جرى التقليل منه فى كثير من الأحوال .

إن الروح التى عبر عنها «**آدم سميث**» والمتأصلة فى نظرته الرفيعة للمجتمع المحترم مع وجود اقتصاد فعال لا تختلف عن أهداف ماليزيا طويلة الأجل ، فإن الطريقة التى يعمل بها السوق ليست سوى وسيلة واحدة لتحقيق الرقى والتطور المستقر ، بينما تشكل الحكومة الوسيلة الأخرى ، وبخلاف العالم الذى يتصوره سميث فإن علينا البحث باستمرار عن أفضل ما يمكن تحقيقه بالجمع بين الحكومة والسوق ؛ وهو توازن لا يزدهر فيه أحدهما على حساب الآخر ، وفى اعتقادى أنه طالما لم تُدر الأسواق لمنفعة حفنة من الرأسماليين الأغنياء فى دولة متقدمة وإذا تم ضبطها وتنظيمها والإشراف عليها بصورة جيدة وبحرص شديد يمكن أن تصبح قوة هائلة لصالح المجتمع سواء أكان هذا المجتمع محليًا أم دوليًا ، إن نظرة ماليزيا للقرن الجديد المتمثلة فى رؤية عام ٢٠٢٠م ، تعتمد فى مجملها على الجهد والطاقات الخلاقة للأفراد والشركات والقوى المحركة للسوق .

من المؤكد أن الحكومات تمثل شيئًا أكبر من مجرد كونها شر لابد منه . وكما أراها فإن الحكومات تضع وتحافظ على الشكل العام الذى لا يمكن بدونه للأسواق الحرة المقبولة أن تستمر . بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومات تتعامل مع تجاوزات السوق غير المرغوب فيها لتضمن حماية مصالح المجتمع ولتضمن أن آثار ما يطلق عليه الخبراء الاقتصاديون تعبير المظاهر الجارية (وهذه تنشأ عادة من الجرى الأعمى وراء المصالح الذاتية) لن تؤدى إلى

استغلال الضعفاء . فسعادة الأغلبية هى التى يجب أن تسود على الدوام . وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه دون وجود شكل ما من الإشراف الحكومى .

ماهية الحكم فى زمن العولمة

ما الحالة العالمية للحكم اليوم؟ بكلمة واحدة يمكن وصفها بالفوضى ؛ ولقد أجبرت حكومات على التخلى عن جزء كبير من صلاحياتها ويبدو أن دورها فى حكم الدول قد ضعف ؛ فاللاعبون الجدد تسببوا فى تآكل سلطة وصلاحيات الحكومات وما رأيناه مؤخراً من فعل قوى السوق لايمت سوى بالشىء اليسير جداً لتصورات **«آدم سميث»** ، فنحن لم نشهد بالتأكيد خلف الوفرة والغنى العالمى الذى تحدث عنه **«سميث»** ولكننا شهدنا العكس من ذلك تماما ، ولكى نعيد بناء شرق آسيا والاقتصاد الدولى فإننا الآن فى حاجة ماسة للدخول فى نقاش جاد حول ما يشكل الحكم الجيد فى العالم المعاصر .

إن أى نقاش بشأن الحكم لابد أن يسمو فوق التقسيم المخل بين الحكومة باعتبارها مصدر تقييد وتنظيم ، والسوق باعتبارها مصدر حرية وانطلاق ، حيث إن الحكم يستهدف إيجاد التوازن الصحيح المتمثل فى الخلطة المناسبة التى تمكننا من توفير أعلى مستويات للمعيشة بما فى ذلك الاكتفاء الذهنى والمادى لأكبر عدد من الناس بغض النظر عن العرق أو اللغة أوالجنس أو اللون .

عندما كنا نتحدث عن الحكم كنا نعنى بصورة عامة ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شئون الدولة ، وهذا التعريف يشمل عمومًا سلسلة معقدة من الآليات والعمليات والعلاقات والمؤسسات التى يقوم عبرها موظفو الخدمة المدنية والحكومة بإدارة الشئون المتعلقة بالحياة العامة ، غير أن الظروف الحالية قد أوضحت أن الحكم لم يعد يقتصر على سيطرة الدولة الشاملة ، فالعديد من الجهات التى قامت باختيار نفسها بنفسها أصبحت اليوم تدعى الحق فى أن يكون لها دور فى حكم البلاد بما فى ذلك ما يسمى

بالمنظمات غير الحكومية (NGOs) والتى تعمل بتناسق مع دول أخرى ، وكذلك مجموعة المنظمات الدولية مثل : منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى ومنظمة التنمية الاقتصادية وغيرها وهى فى غالبيتها قد أنشأت بواسطة الدول الغنية فى الغرب .

الدور الذى تقوم به هذه المنظمات المختلفة سواء على المستوى الوطنى أو العالمى لم يتم تحديده بالضبط حتى الآن ، وعلى الرغم من وجود العديد من المنظمات غير الحكومية الفعالة والجادة فإن الكثير منها يعمل على أخذ القانون فى يده ويمارس نفوذًا مشبوهًا باتباع طريق أبعد ما يكون عن الديمقراطية ، وتمارس كل هذه الجهات الى تتخطى الحدود الدولية وأساليبها الخاصة بها على بقية العالم متجاهلة تمامًا مبادئ السيادة الوطنية التى تدّعى هى بكل فخر بأن أجدادهم هم الذين بشروا بها .

لقد دخل إلى مجال الحكم الآن مناخ جديد له قوة هائلة ، وفى عالم مشغول دائمًا بالثروة الاقتصادية لدرجة التخلى عن الرفاهية الاجتماعية والسياسية فإن قوى السوق أصبح لها دور مسيطر فى الحكم ، ومما لا شك فيه إن قوى السوق التى ترفض الاعتراف بالحدود الوطنية أصبحت تفترض الآن أن من حقها تأديب الحكومات الوطنية ! ولا عجب فى أن الهم الوحيد القوى للسوق أصبح هو مضاعفة الأرباح بغض النظر عن الضرر الذى يمكن أن يسببه ذلك للناس بخلاف المستفيدين المباشرين .

من الطبيعى ، بل والضرورى للحكومات أن تخلق وتحافظ على مناخ ملائم للنشاط الاقتصادى ، فإن معظم إيرادات الحكومة فى النهاية تأتى من نشاطات وأرباح الأعمال التجارية ، ولكن ينبغى أيضًا على الحكومات أن تهتم وتتجاوب مع حاجات المجتمع والضروريات السياسية ، إن النشاط التجارى عمومًا لا يهتم كثيرًا بالحاجات الاجتماعية والسياسية وبالنسبة له فإن الحكومات موجودة للحفاظ على استقرار المجتمع والوضع السياسى ؛ حتى يتمكن رجال الأعمال من ممارسة نشاطهم فى جو مستقر وأن يحققوا الربح .

ما قوى السوق هذه؟ إذا تحدثنا بصورة شاملة فإن كافة المستهلكين وكل شخص يشترك فى عمل تجارى سواء أكان صغيرًا أم كبيرًا يجب أن يشكلوا جزءًا من قوى السوق . ولكن مؤخرًا أصبحت قوى السوق الحقيقية والتى تلعب دورًا مهمًا فى أية نقاشات حول الحكم الدولى هى أساسًا الرأسماليين والصناديق الذين يستثمرون فى الأسهم ويتاجرون فى العملات . لقد أصبح هؤلاء يشكلون قوى السوق الحقيقية ؛ لأنهم ببساطة يستطيعون ممارسة نفوذ هائل على طريقة آداء اقتصاديات الدول ، ولقد نادت قوى السوق وكسبت الدعم للانتقال الحر لرؤوس الأموال غير المحدودة عبر الحدود ؛ حتى تستطيع الاستثمار ومضاعفة أرباحها دون قيود وهى مصرة على أن ذلك يجسد روح التجارة الحرة ؛ إذ أنه بدون التدفق الحر لرأس المال عبر الحدود لن تكون هناك تجارة حرة .

لقد عجّل احتمال مساهمة تدفق رأس المال بكميات كبيرة فى تحقيق النمو السريع لاقتصاد الدولة بقبول الدول النامية بما يسمى بالسوق الحرة ، حيث إن بإمكان الدول الفقيرة بالتأكيد أن تنمو بسرعة وتصبح غنية فى زمن قصير بالسماح لرأس المال الأجنبى بالاستثمار فى الأسهم والسندات إلى جانب بناء المنشآت الإنتاجية التى يمكن أن تفيد من ميزة المنافسة التى توفرها الأيدى العاملة الرخيصة وتدنى مستويات المعيشة ، ولكى تحسن جاذبيتها بوصفها مراكز للاستثمار فإن معظم الدول النامية تبنت نظام التحويل الحر لعملاتها الوطنية الأمر الذى يجعلها تحت رحمة نظام لمعدلات الصرف لم يعد تحت سيطرة الحكومات .

هذه الاستراتيجيات نجحت لبعض الوقت واستطاعت تحقيق المعجزات . فجأة بدأت الدول الفقيرة تنمو بمعدلات غير مسبوقة ، وارتفعت أسعار الأسهم لمستويات فاقت كثيرًا الموجودات أو الأداء التجارى نفسه ، وقويت العملات تمشيًا مع الاقتصاد المزدهر . وغمرت البنوك العالمية الحكومات والشركات بالعروض المغرية لتوفير قروض كبيرة لتمويل كل ما يخطر على البال . وبدا أن مبدأ حكم السوق الحرة سليم وفعال .

بعدها انفجر الوهم ، حيث سمحت الدول النامية طواعية واختيارًا أن يتم تحديد

أجندة حكم السوق الحرة من قبل أنصار السوق الحرة وقوى السوق ، وكان يتعين علينا أن نكون أكثر حذراً وننظر إلى المخاطر المترتبة على التخلى عن الكثير من استقلالنا .

ليس هناك أى حكم مغروس فى نظام السوق الحرة الذى يعتبر من آخر اهتماماته ؛ الحفاظ على توازن بين الأرباح ومصلحة رجل الشارع . وفى الواقع فإن نوع الحكم الذى أتت به قوى السوق كان أساسًا انتقاميًا يهدف إلى تأديب الحكومات التى يُزعم أنها فاسدة أو غير فعالة .

وبالتالى عندما تمارس كبريات المؤسسات والشركات الآسيوية نظام التوظيف مدى الحياة وتريح الحكومة من عبء توفير ضمانات اجتماعية لمواجهة أخطار البطالة فإن قوى السوق تطالب بأن تقوم الحكومة بتوفير شبكات للسلامة ؛ حتى يمكن لأصحاب العمل فصل العمال بسهولة ، واليابان على سبيل المثال تجد نفسها اليوم فى وضع صعب ، غير قادرة على الاحتفاظ بنظام التوظيف مدى الحياة والذى كان مثار فخر واعتزاز للأمة كلها . إذا رفضت الحكومة إلغاء نظام التوظيف فإن قوى السوق يمكن أن تهاجم الاقتصاد وفى أى وقت عن طريق تخفيض العملة وأسعار الأسهم ، وهذه الهجمات يقصد بها تأديب الحكومة ؛ حتى تقبل بالنظام الجديد الذى يسهل فيه فصل الموظفين .

وسواء أرضينا أم أبينا فإن المنظمات الدولية وغير الحكومية وقوى السوق قد أصبحت تشكل الآن جزءًا مكملاً للحكم فى أية دولة ، وقوى السوق بالتحديد لا تعرف الرحمة ولا تهتم بمصير المواطن العادى ، ويتعين على الآلة الإدارية أن تتكيف مع الوضع الجديد بحيث لا يكون لها سوى سلطة محدودة لكى تحكم وهو ما يؤدى بالتالى إلى التقليل من فعاليتها . والسؤال هو : هل بإمكان الحكومات فى الوقت الحالى التكيف مع الوضع الجديد بحيث تقل سلطة الحكومة وتزيد سلطة الحكم الذاتى؟

التنظيم من الداخل فكرة جذابة ، والبعض يعتقد بقوة بأن الاقتصاد الدولى لابد له من أن ينظم نفسه من الداخل بالكامل فهذه هى الطريقة الوحيدة كما يزعمون لزيادة

الفعالية التى تؤدى بالتالى إلى زيادة الثروة وتحسين مستويات المعيشة ؛ واحسرتاه ! لم يعد العالم ذلك العالم البسيط ولم يعد الناس يهتمون ويحبون الخير لغيرهم كما كانوا فى السابق . بالطبع سيكون مجتمعًا رائعًا إذا استطاع كل عضو أن يمسك نفسه من الوقوع فى الخطأ . ولكن للأسف فإن ذلك يتطلب الكثير جدًا من الأخلاق إلى جانب ذلك فإنه ليس من السهل لكل شخص أن يحدد ما هو الصحيح وما هو الخطأ ؛ إذ أن ما يعتبره البعض صحيحًا ربما كان فى نظر الآخرين هو عين الخطأ ، وبالطبع فإن ممارسة البعض لحقوقهم يمكن أن تتعدى على حقوق الآخرين أو تلغيها بالكامل ، وبدون وجود لاعب له القوة التى تمكنه من أن يقرر ويحكم وينفذ فإن المجتمع الذى ينظم نفسه من الداخل أو الاقتصاد الذى يحكم حركته من الداخل محكوم عليه بتفشى النزاع والخلافات إن لم يكن الفوضى الشاملة .

المجتمعات إذًا فى حاجة إلى مؤسسة تمتلك السلطة المطلوبة ، الحكمة السائدة المتمثلة فى أبجديات علم السياسة تقول إنه وعلى الأقل ضمن أية دولة فإن المؤسسة التى تختارها الأغلبية هى التى يمكن لها أن تحكم بطريقة عادلة ، ولضمان عدم سوء استخدام السلطة لابد من وضع نظام للمحاسبة والتدقيق ، وفى الديمقراطيات الحقيقية فإن إجراءات السلامة هذه يوفرها فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وإذا كنا نؤمن بصوت الشعب أو على الأقل غالبية الشعب فإن المؤسسات المنتخبة لابد من أن يكون لها الرأى النهائى بشأن أى خلاف ، ولكن واستنادًا إلى قوة المؤسسة المنتخبة فإن الرأى النهائى يمكن أن يكون لدى أى من المؤسستين الأخريين .

إجراءات المحاسبة والتدقيق فى النظم الديمقراطية ليست كاملة المثالية ، ولكنها رغم ذلك تظل تمثل درجة عالية من الشرعية والنظام ، ولكن عندما يتم إدخال القوى الأخرى التى لم يتم أبدًا إعطاؤها السلطة للعمل نيابة عن الشعب فى عملية الحكم فإننا عندها نتحرك بعيدًا عن الحدود الواضحة التى تحكم علم السياسة .

وحتى فى الوقت الذى تجبر فيه الحكومات على اقتسام السلطة وتسعى فيه جاهدة للتكيف مع الواقع الجديد فإن علينا مواجهة التحدى الإضافى المتمثل فى التقنية الحديثة . فثورة المعلومات يفترض فيها أن تكون جيدة وتساعد على أن تصبح الحكومات أفضل خبرة ومعرفة وفعالية . وإلى جانب ذلك فإن استخدام الكمبيوتر وتقنية المعلومات الأخرى يعطى الفرد سلطة وقوة أكبر كما يقال مما يؤدى إلى إشاعة مزيد من الشفافية والمحاسبة فى المجتمع .

من المؤسف أن نرى الآن أن المعلومات يمكن أن تستخدم حسب الأهواء ولإرضاء نزعات الآخرين ، ففى صيف عام ١٩٩٨م وضع أحد الأشخاص فى كوالالمبور تقريراً على شبكة الإنترنت يقول : بأن أعمال شغب سوف تحدث فى المدينة من قبل عمال أجانب مسلحين ، عند ذلك أصيبت المدينة بأسرها بحالة من الذعر وقام الناس بإفراغ أرفف المحلات التجارية وأصيب النشاط التجارى بالشلل ، وفقدت البلاد ملايين الرنجات قبل أن تتمكن الحكومة من تهدئة السكان وكشف المحاولة الخبيثة لرسالة الإنترنت ، والآن أصبح بإمكان كافة أنواع المعلومات عن الأفراد والزعماء والحكومات وأسواق الأسهم أن تنتقل بحرية لتصل إلى أى شخص يمتلك جهاز كمبيوتر ويمكنه استخدام شبكة الإنترنت ! وأصبح بالإمكان تشويه أفكار الناس وكذلك القرارات التى تتخذها الحكومة بكل سهولة ، وبما إن الكثير من المعلومات التى تنتقل بسرعة ليست بالضرورة شيئًا جيدًا كما أنها لا تؤدى إلى حكم الشعب كما يدعى البعض ، وربما وجدنا متعة فى تدفق وسهولة الحصول على المعلومات فى عالم بلا حدود ولكن من الواضح أن الأمر سوف يستغرق وقتًا طويلاً قبل أن نتعلم كيفية التعامل مع تقنية المعلومات لصالح الحكم الجيد .

هذا هو السيناريو الذى نشهده الآن . وربما يفسره الآخرون بطريقة مختلفة كما أن البعض سوف يمجد دور قوى السوق فى تأديب الحكومات ، ولكن الحقيقة الباقية هى أن تدخل قوى السوق فى شئون الحكومات قد تسبب فى إلحاق البؤس والشقاء بملايين الناس فى العديد من الدول ، ومهما تكن الأفكار الجديدة حول الحكم فإننا لا يمكن أن نفترض بأن

الحكومات والإدارة أصبحت شيئًا من الماضى ، ربما يتطلب الأمر إجراء تعديلات من جانب الجهات الإدارية ، ولكن سيظل لهذه دور تقوم به رغم ذلك . والمجتمعات لابد من أن تحقق تنمية مستدامة لتحسين مستوى أعضائها وخاصة الفقراء منهم وهى مهمة يستحيل إنجازها دون وجود تخطيط منهجى منظم . وفى عالم يسوده عدم النظام ، حيث يصبح بإمكان أى شخص المشاركة فى حكم الدولة فإنه لابد من الحفاظ على المكنة الإدارية فى حالة عمل ولابد من زيادة مرونتها لتتمكن من التعامل مع كل طارئ .

حالة الحكم لا يمكن أن تؤدى إلى تحسين الوضع بسرعة ، بل إن الوضع سوف يسوء قبل أن يتحسن ؛ والإداريون لابد من أن يتبادلوا الآراء والخبرات بصراحة لتفادى تكرار الأخطاء وخلق فوضى ونحن مقبلون على قرن وألفية جديدين ، وإذا كنت لا تريد أن ينتهى بك المطاف وتجد نفسك تغرد خارج السرب لا حول لك ولا قوة فى وجه التغيير الكاسح يتعين عليك ليس فقط أن تتماشى مع الواقع ، بل أن تتعلم بقدر ما تستطيع وتعرف كل شىء عن العالم الجديد والأخذ فى البروز وكيف يمكن خلق مجتمع أفضل عبر نظام حكم أفضل . إن أنظمة الحكم ليست غاية فى حد ذاتها وإنما هى وسيلة تؤدى إلى غاية ، وعندما تفشل الأنظمة فإنها يجب أن تذهب ولكن مصالح الناس وحكومتهم تظل دائمًا هى الأساس .

التحدى الأكبر الذى يواجهنا والذى يتعين على الدول أن تتحد فى مواجهته والتغلب عليه يتمثل فى إيجاد نظام سليم وفعال لحكم عالمى للمستقبل ، وللأسف فإنه لا يوجد بعد إجابة لهذا السؤال ولا يمكن إبراز نموذج جديد مشرف فى هذا الكتاب ، حيث إن الأحداث حول آسيا تتواتر وتتطور بسرعة بدرجة من عدم التنبؤ بحيث لا نستطيع معها أن نرى إلى أين نحن متجهون ! ولهذا السبب بالذات فإننى أرى أن الأمر يستدعى فوراً فتح حوار ونقاش حول الحكم الذى ينبغى أن يسود فى الألفية القادمة .

إذا استمر الوضع فى شرق آسيا فى التدهور فإن هناك احتمالاً حقيقيًا لحدوث عدم استقرار وثورات والإطاحة بحكومات منتخبة ديمقراطيًا ، بل وحدوث حروب عصابات صغيرة ، ولا أحد يرغب فى حدوث مثل هذا السيناريو ولكن إذا قررت الشركات الأجنبية شراء أعداد كبيرة من المؤسسات التجارية الآسيوية المتوفرة الآن بأسعار زهيدة فإن النتيجة سوف تكون مزيدًا من الحقد والعداوة والاحتكاكات بين الملاك والعمال المحليين ، وأنا أشك فى أننا سوف نشهد اندلاع حروب فورية بسبب الأزمة الحالية ولكن ربما انتعشت جماعات حرب المدن ، وأيضًا المخربون والإرهابيون الجدد ذوو الأهداف العجيبة نتيجة للتوترات التى تحدث فيما بين طبقات المجتمع .

الوصفة الطبية المطلوبة لتفادى مثل هذا الوضع ليست بالمعقدة وهى تتمثل ببساطة فى الآتى : اسمحوا لنا بمراجعة اقتصادياتنا لا تحاولوا إعاقة جهودنا ولا تخربوا ما نقوم به من عمل ، ولا تسعوا دون رحمة أو شفقة إلى تخفيض عملاتنا ! نحن قادرون بما فيه الكفاية على إعادة إحياء اقتصادياتنا ويمكننا فعل ذلك فى غضون أشهر قليلة إذا سمح لنا بالاستمرار فى المهمة دون تدخل مدمر .

اللاعبون الأساسيون الحقيقيون القادرون على التغلب على الأزمة الاقتصادية الحالية ليسوا هم اليابان أو دول شرق آسيا الأخرى كما يقال ، بل الدول الغربية وأولها الولايات المتحدة التى لها النفوذ الحقيقى على الاقتصاد الدولى ؛ فالولايات المتحدة هى وحدها التى تمتلك القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية التى تمكنها من إحداث التغييرات الهيكلية فى النظام الحالى للتعاملات المالية والاقتصادية فيما بين الدول ، حيث إن بإمكان الحكومة الأمريكية منع تجارة المضاربة فى العملات إذا رغبت فى ذلك ، وبالطبع أنا لا أعتقد بأن ذلك سوف يحدث فهناك بكل بساطة الكثير من المصالح الثابتة التى سوف تحارب للمحافظة على الوضع الراهن .

نحن نقبل بالحاجة إلى تبادل العملات ولا يمكننا المتاجرة بخلاف ذلك غير أن نوعية الاتجار بالعملة التى جلبت الفوضى والضرر الشديد لاقتصاديات كثير من الدول النامية لا علاقة مباشرة لها بالاتجار فى السلع والخدمات ؛ فتجارة العملة كما يقال هى أكبر عشرين مرة من ناحية النقود من تجارة العالم فى السلع والخدمات ، ولكن ما المزايا والفوائد التى نحصل عليهامنها؟ بخلاف عدد قليل من الأشخاص الذين يكسبون مبالغ مالية ضخمة فإنها لم تحدث أية زيادة فى معدلات التوظيف أو أى نمو فى النشاط التجارى أو فى ثروات الأمم والشعوب ، وكانت التجارة فى السلع والخدمات من الناحية الأخرى تسهم بنصيب كبير فى التنمية الاقتصادية ورفاهية الشعوب ؛ فهى تخلق وظائف جديدة ونشاطات تجارية وصناعات وشحن وتأمين وتؤدى إلى بناء الطرق وخطوط السكك الحديدية والموانئ والمطارات والكثير من ضروريات الحياة التى تفيد البشرية .

تجارة العملة تعامل النقود باعتبارها سلعة ولكن النقود ليست سوى رمز دون قيمة جوهرية ؛ فالنقود ليست كالمطاط أو الصفيح أو الذهب ، والقيمة التى تحملها النقود هى ما نتفق نحن على إعطائها لها ، وبالتالى فإن القيمة يمكن خفضها أو رفعها حسب الرغبة ، الشىء المؤسف أنه عندما تنخفض العملة فإن الشعوب والدول تصبح فقيرة فجأة رغم أنها لا تستحق المصير السيىء الذى أوصلها إليه أولئك الأشخاص الذين يتلاعبون بقيمة العملة .

من الواضح أن تجارة العملة والمضاربة فى الأسهم كما تمارس اليوم تخدم مجموعة صغيرة من الناس ، وإذا كان لنا أمثل فى إدارة الأزمة المالية الآسيوية ومنع حدوث أزمات مشابهة فإن علينا التعامل مع المضاربة فى العملات واستغلالها ، وأفضل إجراء هنا هو أن يتم بالكامل منع تجارة العملة لأغراض المضاربة ، فإذا كان هناك شىء لا يسهم فى رفاهية هذا العالم فلماذا لا يتم وقفه بالكامل؟ إذا تعذر تحقيق ذلك فإنه يجب فرض ضرائب باهظة على مثل هذه المعاملات وتنظيمها ؛ فتجارة العملة يجب أن يتم تعريتها ووضعها فى الضوء ؛ فلقد عمل العالم سويًا من أجل منع غسيل الأموال بواسطة الإرهابيين والمجرمين

وليس هناك سبب يمنع العالم من أن يعمل سويًا لتنظيم تجارة العملة إذا كان لابد من السماح لهذه التجارة فإنه يجب تسجيلها والترخيص لها فى الدول التى ينشط فيها التجار ويجب دفع ضرائب إلى الدول التى يجرى استخدام عملاتها لتحقيق الأرباح ، إضافة إلى ذلك فإن المبالغ التى يتم التعامل معها فى اليوم الواحد يجب أن تكون محدودة ولا يسمح لأية عملة بالتغلب والتأرجح إلا فى حدود ضيقة قبل وقف التعامل ، مثل هذه الإجراءات والقوانين سوف تؤدى بالتأكيد إلى منع التجار والصناديق من تحقيق نوعية الأرباح التى اعتادوا عليها . ولكن لماذا نشعر بأن علينا حماية الربحية الزائدة لتجارة العملة؟

ليس من المستحيل التمييز بين المضاربة الصريحة والاستثمار الحقيقى فى الطاقة الإنتاجية لأية دولة ، إن ماليزيا رحبت على الدوام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة طويلة الأجل التى ساهمت فعلاً فى زيادة الإنتاجية ، والحقيقة أن الجزء الأكبر من نمونا الاقتصادى قام على استثمارات الشركات الأجنبية المباشرة فى بلدنا ، والقيود التى فرضناها على أسواق العملة والأسهم فى خريف عام ١٩٩٨م لم يكن المقصود بها خنق هذه الاستثمارات ، بل بالعكس فقد ظللنا نحاول اجتذاب المزيد من الشركات الأجنبية إلي مجال منطقة لتطوير تقنية الكمبيوتر المتطورة تقع خارج العاصمة -مالتى ميديا سوبر كوريدور- مع إعطاء إعفاءات ضريبية وحوافز اقتصادية أخرى ، ونقوم عادة بمنح المؤسسات الأجنبية مزايا خاصة وتوفير ظروف أكثر ملاءمة مما تحصل عليه مؤسساتنا المحلية ؛ أنا لست ضد الأجانب على الإطلاق أو ضد الشركات أو التجارة الأجنبية أو التبادل الثقافى على نطاق العالم .

ولكن علينا أن نسأل أنفسنا دائمًا وبصراحة تامة ما إذا كانت الأفعال التى تحدث فى المسرح الاقتصادى تخدم بالفعل المصلحة العامة أم أنها فقط تؤدى إلى إثراء حفنة من الرأسماليين ، ولا يجب علينا التخلى ببساطة عن الأفكار السامية وأن نعبد ونحن مُغمَّضُو الأعين يوتوبيا الأسواق الحرة الخيالية التى تدعى أن حرية انتقال الأموال تسمو فوق رفاهية الشعوب .

إحياء العقلية التجارية الآسيوية

إحياء المهارات الآسيوية التجارية يمثل أحد مفاتيح إعادة بناء الاقتصاد وتحقيق الرفاهية ، وخلال العقدين الماضيين لعبت هذه المهارات دوراً حاسماً فى نهضتنا لكى نصبح دولاً متطورة بالكامل ، وكما ذكرت سابقاً فنحن نتبنى ذوا المهارات التجارية وقمنا بإنشاء وزارة لتطويرها .

ظل الناس يقولون إنه لا ينبغى للحكومات أن تساعد ذوا المهارات والعقليات التجارية وأن علينا أن نبقى بعيداً عنهم ونتركهم يمارسون نشاطهم وحدهم ، إنَّ أحداً ينكر حاجة هؤلاء إلى مساحة ليتحركوا بحرية ولكن من المؤكد أن الحكومات يمكن أن تعمل شيئاً لخلق الجو الملائم والصحيح ، وبما أن ٢٨فى المائة من أرباح الشركات تذهب للحكومة الماليزية فى شكل ضرائب شركات فقد كنت أقول باستمرار إن الدولة بالفعل شريك بنسبة ٢٨فى المائة فى أية شركة صغيرة كانت أم كبيرة .

نحن نستطيع وسوف نعمل على مساعدة الشركات الصغيرة والأفراد الذين لديهم الشجاعة والتصور الكامل لإنشاء أعمالهم التجارية الخاصة بهم ، وهذه مهمة ملحة فى الوقت الحالى ، حيث يعانى الجو الاقتصادى العام لدينا من الفوضى وحيث يمكن أن يعتبر حتى التفكير والحلم بالمستقبل ضرباً من خداع الذات .

إن سعينا لحماية شركاتنا الصغيرة من أن يجرفها بعيداً تيار الاقتصاد العالمى لا يعتبر تعبيراً ساذجاً للحماية أو الاحتكار ، ولكى نخلق جواً ملائماً للمؤسسات الصغيرة فى بلادنا كان لابد لنا من أن نقدم مزايا وتسهيلات وأيضاً الدرجة المطلوبة من الحماية عندما يستدعى الأمر ذلك .

لقد أصبح لدينا فى ماليزيا صناعة السيارات فقط لأننا قمنا بحمايتها ، فإذا قمت باستيراد سيارة كاملة التصنيع إلى البلاد فإنك ستدفع ضريبة باهظة وإذا أحضرتها فى شكل

أجزاء وقطع فإن الضريبة ستكون أقل وإذا قمت بتصنيع السيارة داخل البلاد فإن الضريبة ستكون فى حدها الأدنى ؛ لقد كانت تلك هى الطريقة الوحيدة أمامنا لقيام صناعة السيارات فى دولة صغيرة مثل ماليزيا . الحجة ضد هذا الموقف كانت هى لماذا نريد أن تكون لنا سيارتنا الوطنية الخاصة بنا؟ لماذا لا نقوم بشراء السيارات الأخرى ونفرض عليها ضرائب لدى استيرادها ؛ إذ أن هناك العديد من صانعى السيارات العظماء الذين ينتجون سيارات ذات جودة عالية فى شتى أنحاء العالم؟ ربما كان ذلك صحيحًا ولكن إذا لم يكن لدينا صناعات مثل صناعة السيارات فإننا لن نفيد من مزايا هذه الصناعات ، سنصبح معتمدين إلى الأبد على الدول الأجنبية وغير قادرين على إقامة مجتمع تجارى نشط .

مهما كان الشكل الذى سيتخذه النظام الاقتصادى العالمى الجديد فإن أصحاب المهارات والعقلية التجارية لابد لهم من أن يحصلوا على نصيب من هذا النظام الجديد ؛ لن يكون ذلك سهلاً ، وكما رأينا فى السابق ربما لا تكون هناك شركات صغيرة موجودة لكى يتحصل عليها هؤلاء التجار كما أن الأفكار الجديدة لمنتجات جديدة لن تعيش طويلاً كما كان الوضع فى السابق ، إن العمر الافتراضى للسلع والخدمات أخذ يتناقص كل يوم كما أن الأسواق سواء محلية كانت أم عالمية صارت هى الأخرى أكثر حساسية عما كانت عليه .

طبعًا ؛ سيكون هناك شباب صغار أذكياء يكتشفون شيئًا فى عالم التجارة الإلكترونية أو الكمبيوتر أو الاتصالات اللاسلكية التى ستتعرض للاستغلال من قبل المغامرين ؛ فالتجار لا يعيشون فى فراغ وكل عمل تجارى هو فى الحقيقة المحصلة النهائية للفرص التى يوفرها الجو المحيط بك ويعتمد ذلك بدرجة كبيرة على المناخ الاقتصادى الأكبر . إن إعادة بناء حكومة مستقرة ومد يد المساعدة للشباب الطموح من ذوى المهارات التجارية يأتى على قائمة الأولويات فى مهمتنا التى تستهدف إعادة بناء آسيا وتجهيزها للألفية القادمة .

الفصل السابع

هل سيصبح القرن الحادى والعشرون القرن الآسيوى بالرغم مما حدث؟

من نصيب من سيكون القرن الحادى والعشرون وهو أول قرن فى الألفية الثالثة؟ توجيه هذا السؤال بطريقة غريبة يوضح إلى أى مدى خضعت معظم سنوات الألفيتين الماضيتين لسيطرة الأوروبيين المسيحيين . وحقيقة أن العالم اليوم بأكمله تقريبًا يطبق التوقيت المسيحى تمثل دليلاً على الأثر العظيم والدائم الذى أحدثته الثقافة الأوربية والسيطرة الاستعمارية الأوروبية على العالم .

إذا نظرنا إلى التاريخ الحديث جداً فإننا نجد أن القرن التاسع عشر كان هو قرن أوروبا ، وبوضوح ؛ إذ انتشرت الرأسمالية الصناعية عبر القارة الأوروبية وهيمنت إمبراطورياتها واقتصادها الصناعى على العالم ، أما الجزء الأكبر من القرن العشرين كان قرن أمريكا وبالتحديد الجزء الأخير منه ، وظلت أمريكا بثرواتها وقوتها العسكرية تحدد وترسم الأچندة الدولية كما أن كلاً من اقتصادها وثقافتها اخترقا بقية دول العالم . كل ذلك يعتبر معلومات عامة ، وبالنسبة للأوروبيين والأمريكيين فإن هذا التفوق أمر مسلم به وبمثابة هبة من السماء بأن تسود ثقافتهم واقتصادهم العالم كله .

غير أنه فى الثمانينات والتسعينات بدأت تظهر شروخ فى هذه النظرية العالمية . فالنمو والتنمية المتسارعة التى شهدتها آسيا شجعت بعض الناس على تحدى الهيمنة الغربية . وبدأ العديد من الزعماء السياسيين وخبراء الاقتصاد ومخططى المستقبل ، وهم فى غالبيتهم من داخل آسيا مع وجود كثيرين آخرين فى الغرب ، يعتقدون فى قدوم قرن آسيوى . ومع كل تلك الديناميكية والنمو السريع الذى شهدته اقتصاديات آسيا الوليدة فإن مركز الجذب للاقتصاد العالمى كان فى طريقه إلى أن يتحول فى القرن الحادى والعشرين كما كان يقال فى

كثير من الأحيان . كان بعض الناس يعتقدون أن التغير الاقتصادى سيؤدى إلى انتقال مشابه فى القوة السياسية والثقافية بعيدًا عن أوروبا وأمريكا وباتجاه آسيا ، ومن الواضح أن الكثيرين قد شعروا بأن آسيا أصبحت نجمًا ساطعًا مقدرًا له أن يرى المستقبل بينما الذى تضعف فيه أوروبا وأمريكا وتنحدران باستمرار .

هذه الرؤيا ببروز قرن آسيوى أعطت بعض الآسيويين شعورًا بالفخر وصل فى بعض الحالات إلى الغرور . وأصبح من المألوف أن تسمع من المروجين لهذا القرن الآسيوى من يقولون إن دورنا لكى نحكم العالم سوف يحين قريبًا .

فى الجانب الآخر صار العديد من الأوروبيين والأمريكيين ينظرون إلى احتمالات السيطرة الآسيوية بكثير من القلق ، وأصبح القرن الآسيوى الافتراضى هو المادة المفضلة فى حلقات النقاش فى الجامعات والندوات الدولية وكان التركيز فى الغرب ينصب على الخطر الذى يمكن أن يجلبه مثل هذا التطور على البشرية بأجمعها ، وبالنسبة لمعظم المتضررين فإن «الخطر الأصفر» سوف يعم مرة أخرى ، فجماعات «**جنكيز خان**» والمغول الجدد على وشك إلحاق الدمار والخراب بالعالم ، يقتلون ويغتصبون ويخطفون الفتيات ذوات الشعر الناعم بعد ذبح الرجال الشجعان .

لسبب ما كانوا يعتبروننى من ضمن المروجين لفكرة القرن الآسيوى ! ربما كانت صراحتى وأفكارى الواضحة تجاه عدد من القضايا هى التى فُسرت من قبل كثير من الأجانب على أنها نوع من الغطرسة ؛ فالآسيويون لا يتوقع منهم أن يعبروا عن آرائهم بقوة ووضوح ويفترض أن ثقافتنا تُعلمنا أن نكون هادئين ومطيعين بصورة عامة ، أو ربما كان إصرارى على التمسك بالقيم الآسيوية وأن هذه القيم يمكن أن تكون على الأقل فى جودة إذا لم تكن أفضل من القيم الأخرى ، قد أُسيء تفسيره على أنه يعبر عن رغبة فى السيطرة على بقية العالم .

فى أعقاب انهيار المعجزة الآسيوية تجدد الاهتمام بالنقاش حول القرن الآسيوى مع شعور القوى الغربية بالنصر أو على الأقل بالارتياح لعدم احتمال بروز أى قرن آسيوى فى المستقبل المنظور ، والآسيويون الذين تبنوا مثل هذه الرؤى فى الماضى فقدوا الثقة ولم يعودوا متأكدين من قدرتهم مواجهة العالم ، وبالتالى فإن السؤال : «من هم أصحاب القرن الجديد؟» قد أخذ بعداً جديداً من حيث الأهمية .

هل نستطيع الانتقال من الهيمنة إلى التعايش؟

لا أفهم لماذا تم تصويرى على اعتبارى من المبشرين بالقرن الآسيوى بينما كنت فى الواقع قد تحدثت ضد الفكرة فى عدة مناسبات ولم يكن ذلك حديثًا فى غرف مغلقة أو داخل حدود ماليزيا وإنما فى مؤتمرات دولية فى آسيا وأوروبا ، لقد كررت مراراً القول بأنه لن يكون هناك أبداً قرن آسيوى على الأقل إذا كان ذلك يعنى سيطرة منطقة واحدة هى آسيا على بقية العالم .

الأزمة الاقتصادية الآسيوية فى حد ذاتها لم تغير وجهة نظرى فى هذا الموضوع ، وفى اعتقادى أن فكرة السيطرة الآسيوية على العالم هى فى حد ذاتها مجرد سراب يحيط به جو من التسرع ؛ فالقرن الآسيوى لن يأتى وعصر السيطرة الآسيوية على هذا الكون لن يأتى ونحن فى آسيا لا يجب أبداً أن نتطلع إلى هيمنة جديدة ونستبدل شراً بشر .

إن عصر الإمپريالية والهيمنة لابد وأن ينتهى ويدفن ويحتفل بمراسم الدفن . والقرن الحادى والعشرون لا ينبغى أن يبشر بانبعاث الإمبريالية ، ولا يجب أن يكون هناك تلويح بالهيمنة على نحو خاص ولا تمجيد للهيمنة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم ثقافية ، فلعنة الإمبريالية لن تكون أقل شراً لمجرد أنها إمپريالية آسيوية .

لقد أصبح موضوع الهيمنة قضية متفجرة ، إذا أخذنا فى الاعتبار الطريقة التى تم بها استغلال الاقتصاديات الآسيوية والتى تم بها تركيع الدول الآسيوية خلال السنتين

الماضيتين ، الموضوع الساخن لم يعد هو ما إذا كانت آسيا سوف تسيطر على العالم وإنما ما إذا كان باستطاعتنا أن نصبح متحررين من هيمنة قوى خارج سيطرتنا ، ولسوء الحظ فإن الكثير من الآسيويين قد نظروا إلى الأزمة الاقتصادية باعتبارها عودة للإمبريالية ولكن فى شكل جديد .

قبل سنوات فقط كنت أقول بأننا نتحرك نحو قرن عالمى تسود فيه الرفاهية لكل الناس بغض النظر عن مواقعهم الجغرافية فى العالم ، وستكون هناك بالطبع خلافات وتحديات كبيرة فى السعى للتغلب على الفقر والجوع وعدم المساواة ولكننا فى اعتقادى لدينا الفرصة لبناء عالم تستطيع فيه كافة الأديان أن تعيش وتنمو بحيث لا تتمكن قوة عظمى واحدة أو كتلة من القوى أن تفرض شروطها على الدول الأخرى ؛ إن الدول الآسيوية لا تسعى لأن تتطور وتزدهر فقط لكى تحرم الآخرين من ثرواتهم وحقهم فى حياة أفضل ، والازدهار المتزايد الذى يحدث فى العالم ليس مجرد لعبة يكسب فيها البعض على حساب البعض الآخر ويحسِّنوا من مستويات معيشتهم .

فى مثل هذا العالم ستظل بعض الدول أكثر قوة من الدول الأخرى . فى آسيا كما فى إفريقيا فإن بعض الدول القوية جدًا ربما تظهر على السطح بينما تظل دول أخرى فى موقف وسط أو تعانى الفقر ، وإذا استمرت الصين فى سيرها نحو الليبرالية والنمو الاقتصادى فإن العدد الكبير للسكان فى تلك الدولة سوف يجعل منها قوة دولية نافذة ، وأنا لا أستطيع أن أتصور رغم ذلك وجود عالم تهيمن فيه منطقة واحدة مرة أخرى على بقية المناطق بالكامل ناهيك عن عالم تقوم فيه حفنة من التجار فى السوق الدولية بإذلال دولة بعد أخرى .

إن السيناريو الذى أتصوره فيه العديد من القوى معظمها اقتصادية وليست عسكرية ؛ القوى الأمريكية والأوروبية ستستمر متمتعة بنفوذ كبير ولكن مع انضمام بعض الدول الآسيوية والأمريكية اللاتينية والإفريقية إلى القائمة ، إنَّ كل هذه القوى ستعمل قبل كل شىء على إنها قوة محركة لبقية العالم ، تستثمر فى الدول الفقيرة وتوفر أسواقًا لمنتجات

الاقتصاديات النامية ، وستسعى أفرع الشركات فى القوى الاقتصادية إلى أن تنشىء مصانع لها ، حيث التكلفة منخفضة مما سيؤدى بدوره إلى إثراء الدول الفقيرة ، إنَّ هذا هو السيناريو الذى لا أرجو فقط أن يتحقق فى يوم ما ، بل إننى مؤمن به إيمانًا قويًا . لقد أوضحت فى كثير من خطبى وكلماتى هذا التصور الذى آمل أن يكون واضحًا لكل مراقب وهو تصور لا علاقة له بالآراء المتغطرسة التى تتحدث عن حلول قرن من السيطرة الآسيوية على العالم .

عندما أرجع بذاكرتى إلى الوراء أرى أننى كنت مثاليًا جدًا فى نظرتى للعالم ، ربما كان معدل النمو السريع والتحسن الواضح فى مستوى معيشة الشعب الماليزى والدول الآسيوية الأخرى هو الذى غذى الشعور المتزايد بالتفاؤل ، ولقد انفتحنا على العالم وقمنا بتحرير اقتصادنا وإلغاء القيود ورحبنا بالمستثمرين الأجانب وحتى بالمضاربين معتقدين باستمرارية تقدم البشرية وطبيعتها الحسنة ، ربما كنا ساذجين فى فعل ذلك ! ولكن ألم يكن يقال لنا باستمرار إن عصر العولمة ، حيث الأسواق المفتوحة سوف يكون نعمة يفيد منها كل شخص؟ ! كما كان يقال وقتها إنه حتى الدول الفقيرة يمكنها أن تنضم وتشارك فى الوليمة الدولية للتطور الاقتصادى .

لقد تعلمنا بعد تجربة قاسية أن السيطرة والإذلال لا ينتميان إلى الماضى ، وحيث يسود المال فإننا لا يمكن أن نؤمن بكل سذاجة فى «طيبة» البشرية كما لا يمكننا تفادى عالم سيحاول فيه أصحاب الثروات الكبيرة الحصول على المزيد من الثروة بفضل سيطرتها على الفقراء والضعفاء .

من السابق لأوانه الاعتقاد فى التحول من الهيمنة إلى التعايش كنموذج ينطبق على العالم بأسره ولو أننا كنا وقتها أكثر حرصًا وحذرا ولم نعتقد بدرجة كبيرة فى المبشرين بالعولمة الاقتصادية فلربما كنا قد استطعنا تفادى بعض الألم الذى نعانى منه اليوم . إن الأزمة الحالية لم تتسبب فيها دولة أو إقليم بعينه ولكن ما يحكم العالم هو نظام من القيم والأساليب يعطى الأغنياء الحق فى استغلال الفقراء . الأغنياء كانوا دائمًا يستغلون الفقراء

ولكن حجم وسرعة تحرك العمليات الاقتصادية العالمية اليوم يزيد كثيرًا من الآثار المدمرة لمثل نظام القيم هذا ، ورغم ذلك فإن أنبياء الرأسمالية العالمية التى لا تخضع لأية قيود مازالوا يبشرون بالتعاليم نفسها ! إن قانون المال ما زال هو السارى وعليه فإننا سوف نشهد استمرار الهيمنة بدلاً من التعايش ، ونعانى من العداوة بدلاً من أن نفيد من الاحترام المتبادل والصداقة .

القرن العالمى لابدآت

أكدت الأزمة الآسيوية الحاجة إلى العمل لخلق قرن عالمى حقيقى ؛ لأن هدفنا يجب أن يكون بناء عالم جديد يتميز بالحرية والمساواة والإخاء ، عالم جديد تسود فيه ديمقراطيات مسئولة ومنتجة ، عالم جديد يتميز باحترام متبادل أوسع وتفهم أوسع واحترام أوسع لمصالح ومشاعر الآخرين واهتمام أكبر بالهموم الدولية المشتركة تلك مسئولية كافة الدول فى الشرق والغرب والشمال والجنوب .

إنها مهمة جبارة وأى احتمالات لتحقيق تقدم ملحوظ تجاه هذا الهدف الطموح باتت اليوم أبعد مما كانت عليه قبل سنوات ، حيث إن اهتمامنا الفورى الذى يجب أن توجه نحوه كل الطاقات يتمثل فى انتشال اقتصاديات شرق آسيا من المستنقع الحالى إلا أننا ما لم نتعامل مع القضايا الأكبر التى أمامنا فلن نعرف أبدًا متى سيتم جرنا مرة أخرى إلى قلب المستنقع؟ نحن فى حاجة إلى قرن وألفية يميزهما توازن سليم بين القيم المادية وغير المادية . إننا نريد عالمًا لا يقرر فيه المال الأجندة وإنما يتم فيه استخدام المال أداةً قوية ومفيدة لتحسين مستوى معيشة الناس .

التوازن الآخر الذى يجب أن نستهدفه ؛ هو التوازن بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ، لقد كان هناك زمن فى الماضى لعب فيه الآسيويون دورًا مهمًا فى تغيير تركيبة الثقافات والأديان والسياسات فى العالم ، وإذا كان باستطاعتهم فعل ذلك فى الماضى فإن

بإمكانهم أن يفعلوا الشىء نفسه مرة ثانية ، ليس عن طريق العدوان والحروب وإنما بإحداث توازن فى ضغوط الأوربيين والأمريكيين .

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن لعب دور القوة الموازنة ليس مثل محاولة فرض الهيمنة . وأنا هنا لا أقول بأن على الآسيويين أن يواجهوا الأمريكيين أو الأوروبيين بالقوة فى محاولة لجعلهم أقل ميلاً لاستخدام أساليب لىّ الذراع لفرض إرادتهم ونظرتهم العالمية على بقية الجنس البشرى . لا أحد يحتكر المعرفة ، لا الآسيويون ولا الأوروبيون ولا الأمريكيون ، وإذا كان لنا أن نصنع قرنًا عالميًا يقوم على التعايش والازدهار للجميع فلربما تطلب الأمر التخلى عن مبدأ طبيعة الأشياء ، وسيتطلب الأمر كذلك إيجاد معايير ومقاييس جديدة للمعرفة والحكمة يكون فيها الآسيويون شركاء مع الآخرين على قدم المساواة .

أولاً وقبل كل شىء يحتاج الآسيويون إلى استعادة الثقة بأنفسهم ؛ إذ إنه بدون ذلك لن يكون هناك أى تبادل للمعرفة والحكمة ناهيك عن خلق معرفة جديدة ؛ الآسيويون اليوم كما هو معروف مصابون بخيبة أمل ومشتتون ويقفون فى وضع المدافع الضعيف . هل بالإمكان أن يصبح الوضع غير ذلك؟ إذا استمررنا على ما نحن فيه فإن دور الآسيويين فى القرن الحادى والعشرين لن يكون مختلفًا عن دورهم الحالى وفى هذه الحالة فإنهم يستحقون أن يظلوا تحت سيطرة الأوروبيين فى عالم يسوده عدم المساواة وغياب العدل .

إن مستقبل الآسيويين يجب أن يقرره الآسيويون أنفسهم . وإذا قررت آسيا أن تقبل بالهيمنة الأوروبية والأمريكية المستمرة على العالم فإن مناخًا من عدم المساواة والكبت سيسود بسرعة ؛ وهو مناخ لابد من أن يكون فى نهاية المطاف مضرًا بآسيا إن لم يكن بالعالم بأسره ، أما إذا قررت آسيا بدلاً من ذلك أن تلعب دورًا فعالاً فى شئون العالم وأن تواجه وتقوم بتصحيح المواقف والسياسات المالية والاقتصادية الخاطئة للأوروبيين ، عندئذ سيكون هناك أمل فى عالم أكثر عدلاً ومساواة ؛ عالم يتعايش فيه القوى والضعيف فى سلام وازدهار . إن التوازنات المطلوبة ليست توازنات القوة وإنما المطلوب الآن هو أن يعمل

الآسيويون على عرض ودفع وجهات نظرهم على ضوء تجاربهم الخاصة وماضيهم وحاضرهم ؛ تجاربهم الإيجابية وإيمانهم بأنفسهم وهى الخصائص التى كانت سائدة لديهم حتى عام ١٩٩٧م ، وتجاربهم المرة منذ ذلك الحين .

فى خطب ألقيتها قبل سنتين من الأزمة الآسيوية كنت أسأل سؤالاً أصبح له اليوم أهمية قصوى : هل سندخل نحن «الآسيويون» القرن الحادى والعشرين مجرد هدف للعلاقات الاقتصادية الدولية أم بوصفنا عاملاً فاعلاً بالكامل فى العلاقات الاقتصادية الدولية؟ هل سنصبح الجائزة ، الضحية ، ساحة المعركة الاقتصادية التى يتعارك فيها الآخرون فى القرن الحادى والعشرين دون أن يكون لنا رأى فى العالم الواسع الذى ستوضع قوانينه فى مكان آخر؟ أم سنصبح لاعبين نتمتع بكامل الأهلية ، قادرين على أن نقدم المساهمة التى نحن أهل لها لتحقيق تنمية وتطور أفضل لمصلحة البشرية بشكلٍ عام؟

القضية التى نواجهها فى بداية القرن الحادى والعشرين قبل كل شىء هى ما إذا كان سيسمح لآسيا بأن تصبح شريكًا كاملاً على المسرح الدولى ، إنَّ دور اليابان هنا واضح ؛ فاليابان هى أكثر الدول تقدمًا وتطوراً فى آسيا وهى فى موقف يؤهلها لكى تصبح زعيمة أولى فى الشئون الدولية ؛ إنَّ اليابان يجب أن تكون قدوة جيدة لآسيا بأن تتبنى القضايا التى تهم الدول الآسيوية وتتوقف عن اعتبار نفسها دولة أوربية متقدمة فى الشرق ؛ إن اليابان تملك المصداقية التى تؤهلها للقيادة ليس نحو تحقيق هيمنة آسيوية فى قرن آسيوى ، وإنما نحو صنع عالم أكثر مساواة فى القرن العالمى الذى يجب أن نتحرك جميعًا نحوه .

صدام الحضارات الذى لن يحدث أبداً

يقول العالم السياسى الأمريكى الشهير «**صامويل هنتنجتون**» فى رسالته المثيرة للجدل «صدام الحضارات» (١٩٩٣) ثم فى كتابه «صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمى» (١٩٩٦) : «يبدو أن العالم مقبل على صدام ليس بين الدول وإنما بين حضارات

العالم جميعها» ، ما يروج له الكاتب هو نظرية تقوم على التسلسل التاريخي ؛ إذ إنه في البداية ظهرت صدامات بين القبائل في بداية التاريخ البشري ، ثم بعد ذلك تطور الأمر إلى صدامات بين الممالك الصغيرة وبعد ظهور الدولة بدأت الصدامات بين الدول ، والخطوة الطبيعية التالية في هذا السلم هي أن المستقبل لابد وأن يحمل بين طياته الصدام بين الحضارات ، غير أن العالم لم يتحرك أبدًا أو سار وفقًا للنظريات الأكاديمية ولكن كلما أمعنت في إشاعة مثل هذا النوع من التفكير والترويج له فإن هناك احتمالا لحدوث صدامات .

من نافلة القول إننا لا نحتمل وجود عالم يسوده صدام بين الحضارات وبدلاً من ذلك علينا التفكير في الكيفية التي تستطيع بها الحضارات أن تتعلم وتتبنى القيم الجيدة لدى كل منها وتقوم بتجديد المجالات التي تتلاقى فيها بدلاً من التركيز على بؤر الصراع ؛ إذ ركزت فقط على الاختلافات والنزاع فإنك ستحصل على مزيد من الاحتكاك ولكن إذا اخترت التركيز على التعاون والمجالات المشابهة فإنك تستطيع العمل بتقارب أكبر مع الآخرين .

في ماليزيا ؛ غالبية السكان من الملايو المسلمين غير أننا نعيش في سلام مع الهنود والصينيين والمنحدرين من أصل برتغالي والعديد من المجموعات العرقية التي تعتنق الديانة الهندية والبوذية والمسيحية وغيرها ، وهذه العناصر المختلفة تشكل جزءًا من الهوية الماليزية الوطنية . وإذا حدث أن وقعت اشتباكات بسيطة بين المجموعات فإنها عادة تحدث بفعل مجموعة صغيرة من الناس من ذوي المصالح العتيقة .

إن احتمال حدوث صدام رئيسي بين الحضارات الإسلامية والغربية ضئيل للغاية حتى في عالم اليوم ، حيث تسود الأزمة الاقتصادية ، المنظرون الغربيون الذين يروجون لوجهة النظر هذه يميلون إلى تناول الظواهر المتطرفة للإسلام ، ثم يستنتجون أنها تمثل الحضارة الإسلامية عامةً . إن غالبية المسلمين يعيشون في سلام مع بعضهم البعض ومع العالم من حولهم ، ربما كانت هناك عناصر مهووسة ، ولكن أقلية بسيطة جدًا من المسلمين هي التي لديها الرغبة في أن تشتبك مع الحضارات الأخرى .

إن إظهار الإسلام ، وربما الثقافة الآسيوية بشكل عام ، باعتباره يشكل أحد التهديدات الرئيسية لمستقبل المجتمع الدولى يعتبر أمرًا خطيرًا وغبيًا فى الوقت نفسه ، وهو يمثل فقدانًا مدهشًا للذاكرة أو عدم المقدرة على التفكير السليم متناسيًا تماما تاريخ أوروبا الطويل القائم على الاجحاف والاضطهاد العرقى والدينى . فعلى مدى ٣٠٠ أو ٤٠٠ سنة لم تحتمل محاكم التفتيش الإسبانية وجود ديانات أخرى وأمعنت فى اضطهاد وطرد اليهود والمسلمين من أسبانيا والشك حتى فى الذين تحولوا إلى الديانة المسيحية وسؤالهم عما إذا كانوا فعلاً مسيحيين حقيقيين وتم إحراق أعداد كبيرة من الناس بسبب معتقداتهم .

إن تاريخ الغرب عبارة عن سلسلة طويلة متراصة من الصراعات والاضطهاد للأقليات ، فالمسيح وبطرس كانا من بين المضطهدين ، وكان يُلقى بالمسيحيين أمام الأسود فى روما لتفترسهم وعندما أصبح المسيحيون أنفسهم أغلبية مارسوا الفظائع نفسها ضد الآخرين .

لماذا اللجوء الآن مرة أخرى إلى ترويج فكرة الصدام بين الحضارات والأديان؟ إن علينا بدلاً من ذلك أن نعمل لكى تتمكن الحضارات من التعايش مع بعضها ؛ فالتعايش يجب أن يكون مهمتنا الأساسية ، بل إننى أكثر من ذلك أعتقد أن تعايشًا هشًا لن يكون محتملا هو الآخر . لماذا علينا فقط تقبل الاختلافات؟ لماذا لا نستسيغها ونجد فيها متعة؟ كيف تكون حياتك غنية وذات معنى إذا كان كل ما تفعله هو الاعتماد على الجبن السويسرى وحرمان نفسك من الاستمتاع بالأطعمة الفرنسية والإيطالية والصينية والتايلندية والمالاوية وغيرها؟ لماذا لا تستمتع وتحتضن وتصنع وليمة من الثقافة؟

كنت دائمًا أسأل الأوروبيين : لماذا يتفهم الكثيرون فى أوروبا ويقدرون حقيقة أن الموسيقى الآسيوية يجب أن تتطور بطريقتها الخاصة وألا تصبح تقليدًا أجوف لموسيقى الخنافس وإزنافور وموزارت ، بينما لا يحتمل الكثيرون وجود أى شكل من الحكم الآسيوى لا يكون نسخة من الحكم الأوروبى ؟ لماذا يتفهم الكثيرون فى أوروبا ويقدرون الفن الآسيوى

ويحتفون بتنوعه الواسع ويرحبون بحقيقة أنه ليس مجرد نسخة من الفن الأوروبى بينما يصر الكثيرون على أن الطرق والأساليب الآسيوية لممارسة التجارة والاقتصاد والسياسية والإدارة لا يمكن أن تكون شرعية ما لم تصبح نسخة طبق الأصل من الأساليب الأوروبية؟ لماذا يعترف بالموسيقى والفن والثقافة الأوروبية بينما يجرى اضطهاد ورفض القيم الآسيوية والأساليب الديمقراطية الآسيوية من جانب الكثيرين عندما يجدونها مختلفة؟

لابد من أن يكون هناك قدر كبير من التواضع وقليل من الغطرسة من كلا الجانبين من المؤكد أننا لا نريد أن نعيش فى منازل نمطية ونرتدى ملابس نمطية ونستمع إلى موسيقى نمطية لا تنوع فيها؟ إننا لا نستطيع قبول نظرية للتعايش تقول إن على جميع الناس أن يكونوا نسخة واحدة يخضعون للقوانين والتيار العالمى للرأسمالية ، إن ذلك لا يعبر بالتأكيد عن فكرتى الخاصة عن مستقبل الثقافة العالمية .

الجيل الجديد

المستقبل دون شك للشباب ، والمهمة الأخرى العامة التى تواجهنا كلنا اليوم هى التأكد من أننا لا نقوم بحرمان الشباب من الفرص المتاحة لهم وبالنسبة للشباب أنفسهم يظل التحدى أمامهم فى القرن الحادى والعشرين هو التخلى عن تركة الماضى ، وعلى شباب القرن الجديد أن يفكروا فى أنفسهم باعتبارهم المواطنين الحقيقيين للعالم ، وينبغى عليهم أن ينسوا اعتبارات اللون والعرق والتفوق والدونية ، عليهم أن يفكروا فى المساواة ، ليس على أساس الثروة المادية فقط وإنما باعتبارهم أعضاء من الجنس البشرى نفسه ؛ فالعالم المفتوح الحدود الذى سيعيشون فيه لا يجب أن يقوم على أساس المعلومات وتدفق رأس المال ولكنه يجب أن يكون عالمًا بلا حدود فعلاً بإزالة الحواجز والتفرقة الناتجة عن الثروة غير المتكافئة والقوة غير المتكافئة ، واللون والعرق وعدم التسامح بين الأديان ، وفوق كل ذلك فإن شباب القرن الحادى والعشرين لا يجب أن يسمحوا بوقوع صدام بين الحضارات .

على شباب القرن الحادى والعشرين أن يفهموا تمامًا أن العالم عبارة عن كرة دائرية وأنه ليس هناك دولة تدعى أنها شرقية أو غربية باستثناء ما تمثله للآخرين ، إن اليابان تعتبر دولة غربية مثل الولايات المتحدة وبالقياس نفسه فإن الولايات المتحدة تعتبر دولة شرقية . نحن جميعًا لدينا الحق فى أن نعتبر أنفسنا شرقيين أو غربيين دون تضمينات بأن ذلك متفوق أو أقل درجة .

على شباب القرن الحادى والعشرين أن يكيفوا أنفسهم مع عالم لم يصبح صغيراً فقط وإنما يجب ألا يظل منقسمًا بين الشرق والغرب . عليهم أن يعتبروا الأرض كلها موطنًا وبلداً لهم والهدف النهائى لانتمائهم . عليهم المحافظة على التقاليد والثقافات الوطنية وفى الوقت نفسه فإن جميع عادات وثقافات الدول الأخرى لها نفس الأهمية والقيمة ويتعين احترامها من قبل الجميع . ستكون هناك حضارة عالمية واحدة على الرغم من أنه لابد أن يسمح بالاختلاف بين العادات الفردية والمستويات والأفكار .

لقد بزغ فجر عصر المعلومات وأطل علينا ومعه يأتى عالم بلا حدود لا تستطيع فيه أية دولة أن تعيش معزولة كالجزيرة النائية ، وسيخرج من صلب ذلك حضارة عالمية ينتمى إليها الكل .

التحدى الذى يواجه شباب القرن الحادى والعشرين هو التكيف مع هذا القرن العالمى مع الاحتفاظ ببعض التنوع العرقى والدينى الذى سيجعل من العالم مكانًا مثيرًا للانتباه وبالنسبة لشباب آسيا فإن إدراكهم لشكل وديناميكية القرن الحادى والعشرين سوف يحدد الدور الذى سيقومون به وطبيعة القارة الآسيوية التى ستبرز إلى الوجود .

مناشدة لبداية جديدة

قبل ألف سنة وبينما كانت أوروبا تتجه نحو الألفية الثانية كان «العالم المتحضر» وقتها يعانى من يأس شديد . كان رجال الدين المتعلمون ، وبالتالى سكان أوروبا ، كلها مقتنعين بأن العالم سينتهى وبعد مرور ألف سنة بالضبط على ميلاد المسيح .

يوم القيامة كان على الأبواب ، وبالتالى انطفأ النشاط التجارى والسياسى وخبا تفكير الناس وقدرتهم على الابتكار وعاش الكثيرون فى خوف من المستقبل وما يخبئه لهم الغد . ساد وقتها فى العالم المتحضر حالة من القنوط والخوف التام ، فإذا كانت البشرية والعالم فى طريقهم إلى الانقراض فما الفائدة من التخطيط أو العلم للمستقبل؟ وأتت الألفية الثانية ولم ينته العالم الذى كانت أوروبا قد استعدت وانتظرت نهايته .

واليوم ونحن نستقبل الألفية الثالثة فإن الكثير من الناس يتوقعون نهاية العالم وأصبح بمن فى ذلك سكان آسيا يخشون من مستقبلهم الماثل أمامهم ، إن علينا اليوم أن نركز ليس فقط على النهاية وإنما على بناء بداية جديدة ، دعونى أناشدكم أن نعمل على صنع بداية جديدة ، أن نقوم بجهد متواصل وجاد تشارك فيه آسيا وأوروبا وأمريكا وأفريقيا والبشرية كلها لكى نبنى ولأول مرة فى تاريخ العالم اتحادًا واحدًا عالميًا لتحقيق المصالح المشتركة والازدهار المشترك لشعوب العالم بحيث يتم فيه ضمان وحماية كرامة أطفال العالم جميعهم .

لم يكن ذلك ممكنًا أبدًا فى الماضى البعيد إما بسبب العجرفة والغطرسة الثقافية أو الأيديولوجية أو بسبب بعد المسافات والحواجز الجغرافية ومحدودية التقنية ، ولم يكن ذلك ممكنًا فى الماضى القريب ؛ لأن العالم كان مقسمًا إلى مجموعات متنافسة ولأن الاعتبارات المادية كانت هى الطاغية فوق كل القيم الأخرى .

ولأول مرة أصبح بالإمكان حدوث قرن عالمى . ليس من حق أية دولة بمفردها أو شعب أو منطقة أن ترث المستقبل ؛ فجميع الأمم والشعوب والأقاليم يجب أن تحظى بفرص متساوية . وآمل أن يرث العالم كل الناس الذين يتمتعون بالموهبة والحرص وينصرون الحق . المستقبل فى اعتقادى يجب أن يكون لكل من له عزيمة صادقة ورغبة فى الإسهام فى الجهد المشترك . نعم للعولمة ولكن لا للتناسق والتماثل القائم على الهيمنة . نعم للثروة المادية التى تكفى الجميع لينعموا بها ، ولكن لا لسيطرة المال وتحكمه فى كل العالم .

فى المجال الاقتصادى ؛ حيث صار الكثير من التشاؤم والظلام يحجب رؤيتنا فإننى أرى سيناريو ربما يبدو مثاليًا ولكنه قابل للتحقق بالنسبة للجيل القادم :

- إعادة اكتشاف أوروبا لطاقاتها الهائلة بفضل نضجها وعبقريتها .
- انتعاش اقتصادى ضخم تحققه أمريكا نابع من عقليتها التجارية الجبارة وقدرتها التنافسية .
- صعود آسيا بفضل مواردها البشرية غير المحدودة ، وقدرتها على الاجتهاد فى العمل والجهد البشرى الخارق عندما يتم تحفيزه ، وسعيهم لتحقيق الإنتاجية الشاملة لمجتمعاتهم المتعددة .
- تنمية وتطوير الموارد البشرية والأرضية الهائلة لإفريقيا بواسطة سكان القارة والعالم كله بجهد متواصل مشترك .
- لا مساعدات ولا قروض إنما بدلاً من ذلك استثمارات مشتركة يجب أن يتم فيها وبالكامل تعويض رغبة إفريقيا فى مشاركة الآخرين فى مصادرهم وطاقاتهم غير المحدودة .
- وأخيرًا التخلى عن المجابهات السخيفة الموروثة من عصر الحملات الصليبية ، كفوا عن ربط الإسلام بالإرهاب ؛ إذ إننا نعرف أن المسيحيين واليهود والبوذيين قاموا بنسف عدد أكبر من المنازل وقتلوا أعدادًا أكبر من الناس تفوق كثيرًا ما فعله المسلمون .

إن كافة وسائل وأساليب الإرهاب قد تم فعلاً اختراعها فى أوروبا وأمريكا . والحملات المستقبلية يجب أن تكرس لإزالة الخلافات وإعادة البناء . هذا هو التصور وهذه هى المهمة التى ينبغى على الشباب بالتحديد أن يعملوا لتحقيقها بكل إخلاص وتفان . إنَّ علينا أن نسعى لخلق تيار اقتصادى جديد فى كل ركن من هذا العالم يرتفع فيه الجميع إلى مستويات أعلى بغض النظر عن الموقع الجغرافى .

كيف إذًا يمكن تحقيق هذا التيار الجديد من الديناميكية والازدهار فى وقت تشير فيه كافة المؤشرات إلى تفشى الركود واتساع دائرة الفقر والبؤس؟ هل نحن فى حاجة إلى بحور من حسن النية والدعم الأجنبى والتضحيات؟ إذا كنا فى حاجة إليها فإن علينا أن نتخلى عن

الهدف ، فإن البشر لم يتحولوا بعد إلى مثل تلك المخلوقات الطيبة .

كل المطلوب هو قدر معقول من الرغبة النفسية المستنيرة التى تنبع حتى من أكثر التصورات ضبابية ؛ وهى رغبة مستنيرة نابعة من قدر من المعقولية قادرة على أن ترى أبعد مما هو ماثل للعيان ، رغبة مستنيرة نابعة من قليل من الشجاعة والزعامة والمقدرة على أن نفعل ما نعتقد بأننا يجب أن نفعله .

وكما أكد آدم سميث تماما على اليد الخفية فى العملية التى تخلق بها الدول الثروات فإننى أود هنا أن أؤكد على تحول أحادى فى التفكير بأن أصف الطريقة التى يمكن بها السعى بجد نحو تحقيق الاتحاد العالمى ، دعونى أطلق على هذه الطريقة مسمى «الكتف الخفى» . لفترة طويلة ، سواء أرضينا أم أبينا ، ظلت البشرية والدول تحت رحمة فكرة «أفقر جارك» . هل نحتمل منظر الآخرين وهم يحققون قدرًا من النجاح خاصة إذا تفوقوا علينا؟ هل نقوم ببذل أى قدر من الجهد باستثناء تقديم الحسنة ، وهو أمر يرضينا نفسيًا ، لمساعدة الآخرين على تحقيق التقدم الحقيقى مقارنة بالجهد الذى نبذله لهزيمة الآخرين وتحطيمهم؟

تصور عالمًا نعمل فيه بجد ونشاط على تحقيق الرفاهية بتشجيع جيراننا على ذلك بدلاً من أن نسعى لإفقارهم ، ونحن هنا نقوم بوضع أكتافنا الخفية لكى تجر عرباتهم . وأتصور النتائج العظيمة التى يمكن تحقيقها إذا كان العالم بأسره لا يخضع لسيطرة نزعة إفقار الجيران وإنما تدفعه نوازع وسياسات تحقيق الرفاهية للجيران .

هل يعتبر ذلك مثالية بعيدة عن الواقع ؟ إذا كان ذلك فعلاً مثالية غير واقعية لجيل مضى ، فدعونا نأمل ألا تكون كذلك بالنسبة للجيل القادم ، فى الثمانينات والجزء الأول من التسعينات كانت العجائب التى أمكن تحقيقها بفضل هذا الكتف الخفى لافتة للنظر والآن لابد من إعادة هذه الروح على نطاق عالمى . وكما توضح لنا الأزمة الحالية فإن سياسة إفقار الجيران تعنى حرمان كل شخص بما فى ذلك نفسك من التقدم والازدهار على المدى الطويل .

دعونى أعود إلى البداية ؛ حيث أوضحت أن الطمع والجشع قد ألحق الفقر بآسيا وبأجزاء أخرى كثيرة من العالم أصابها فيما بعد جحيم التحكم القاسى للمال . هذه بالتأكيد ليست المرة الأولى التى يتسبب فيها الجشع الذى لا يخضع لأية قيود فى سقوط ضحايا من الناس الأبرياء ولكن الحجم والسرعة اللذين حدثا بهما ذلك فى آسيا فى عام ١٩٩٧ - ١٩٩٨م وربما لسنوات أبعد من ذلك تعتبر غير مسبوقة فى تاريخ البشرية . إن الجشع البشرى يمكن فقط السيطرة عليه بواسطة المجتمع بشكل عام والجشع على المستوى العالمى يمكن السيطرة عليه فقط بجهد وتعاون دوليين إذا استمر المجتمع الدولى فى إطلاق أيدى المستثمرين الأقوياء الجشعين فإن هؤلاء لا يهمهم إذا خلفوا وراءهم تلالاً من الدمار واليأس لإشباع شهوتهم لحب المال . الضحايا الذين هم أكثر بكثير من المتسببين فى هذه المآسى لديهم كل الحق فى أن يقولوا لا لذلك النظام وأن يسعوا لصنع عالم أفضل . إن الأمر فى كثير من الأحيان يتطلب حدوث أزمة لتغيير واقع معاش . دعونا نأمل بأن يكون ذلك هو الوضع اليوم وهو أن العالم يرغب وقادر على إحداث التغيير قبل أن تتحول الأزمة إلى كارثة ، وأن بإمكاننا أن نناقش بحرية ونبحث القضية التى أمامنا فى حوار دولى لا تعكره الأهواء والعداوات القديمة .

خاتمة

الأوروبيون ميالون للحرب ولاكتساب وامتلاك الأشياء ، ولم يحدث أن مرَّ عام واحد فى تاريخهم دون أن يكونوا مشغولين بحرب أو قتال ! السلم بالنسبة لهم لا يعنى عدم القتال وإنما هو مجرد حالة من الحرب غير الرسمية ، واليوم تراهم يقومون بإنفاق الأموال على مقدرتهم الحربية فقط للاستمرار فى محاربة الآخرين والتغلب عليهم ، ومن حين لآخر سيقومون بإلقاء قنابل وصواريخ لإشباع نزعاتهم الميالة للحرب .

هذه الخصائص التى تتميز بها حضارتهم جعلتهم يطورون أكثر الآلات الحربية فعالية والمجهزة بأكثر الأسلحة قدرة على الدمار ، ومن أجل المعدات التى يجرى تطويرها باستمرار شنوا الحرب ضد بعضهم البعض ومع كل شخص فى أى مكان فى العالم !

تاريخهم بالتالى هو سلسلة لا تنتهى من الحروب ؛ كل واحدة منها أشد ضراوة ودمارًا من التى سبقتها ، وحتى قبل أن ينتهوا من واحدة تراهم يبدأون فورًا فى الإعداد للحرب القادمة تحت ذريعة مفادها أنه إذا كنت تريد السلام فلابد لك من أن تستعد للحرب .

اللوجستيات هى التى تحدد حجم وانتشار حروب الغزو والاستيلاء لديهم ، وعندما طوروا علم الملاحة وعبروا المحيط الأطلسى بنجاح لم تعد هناك حدود لحروبهم .

كما نقلت الآلات والمعدات الحربية الخاصة عبر المحيطات للدخول فى حروب غير متكافئة ضد شعوب أقل نزعة نحو القتال وأضعف تسليحًا تسكن آسيا وإفريقيا والأمريكتين ولم يتم إعطاء أى اعتبار لحقوق هذه الشعوب التى سكنت هذه الأراضى قبل قرون من وصول الأوروبيين .

بالنسبة للأوروبيين فإن أى أرض كانت تطؤها أقدامهم تعتبر مكتشفة حديثًا وبالتالى

تصبح قابلة للاحتلال . فقد اخترعوا حتى الفكرة التى تقول إن الله قد أرسلهم لحمل الحضارة إلى الشعوب الوثنية . وإذا قاوم السكان المحليون احتلالهم المتحضر فإنه ببساطة سيجرى تجاهلهم أو إزاحتهم من على وجه البسيطة . لقد انقرض العديد من القبائل والأجناس التى كانت تسكن تلك المناطق مع قيام الأوروبيين بتوسيع نفوذ حضارتهم .

وفى أوروبا نفسها استمروا فى النزاع حول غنائمهم فيما وراء البحار ، ومرة أخرى خاضوا حروبًا لتقسيم وإعادة تقسيم الأراضى التى استولوا عليها فى كافة أنحاء العالم .

وبحلول العقد الثانى من القرن العشرين كانت كل مناطق الأمريكيتين وإفريقيا قد أصبحت تحت الحكم أو الاحتلال الأوروبى .

وفى آسيا جرى اقتسام الإمبراطورية العثمانية بين البريطانيين والفرنسيين والروس فسقطت آسيا الوسطى تحت السيطرة الروسية ، بينما تم تقسيم جنوب وجنوب شرقى آسيا بين البريطانيين والفرنسيين والهولنديين والأمريكيين .

بقيت دول آسيوية قليلة مستقلة من بينها الصين واليابان وتايلاند ، وباستثناء اليابان التى كانت قد أتقنت تكنولوجيا آلة الحرب الأوروبية فإن الدولتين الأخريين كانتا من الضعف بحيث لم تستطيعا مقاومة الهيمنة الأوروبية .

وعلى الرغم من ضعفها فإن الصين كانت تمثل مشكلة خاصة . وبمساحتها الواسعة والعدد الهائل لسكانها المجتهدين الأذكياء كانت من الضخامة بحيث لم تستطع أى من القوى الأوروبية استعمارها ، وفشلت محاولات تحويلها إلى الديانة المسيحية وحتى تسميمهم بمخدر الأفيون . وعليه فقد اقتنع الأوروبيون بإقامة مقاطعات صغيرة كانت مهمتها الأساسية تذكير الصينيين بإذلالهم على أيدى الأوروبيين .

ورغم حجمها ومواردها البشرية الهائلة لم تستطع الصين مقاومة الهيمنة الأورَّوبية ولكنها ظلت مصدر تهديد أمام السيطرة الأوروبِّية الكاملة وتمثل الخطر الأصفر .

كانت الحرب العالمية الثانية نتيجة لاستمرار التنافس الأوروبى المستمر على إمبراطورياتهم . وكانت شرسة ومدمرة لأبعد الحدود كما اخترعوا خلالها أسلحة بعد أسلحة من أكثر الأنواع فتكًا لقتل أكبر عدد ممكن من الناس . وسعى كل جانب لاختراع السلاح النهائى ؛ وهو القنبلة الذرية ، وعندما استخدمت القنبلة كان من الطبيعى أن تلقى على دولة آسيوية . وحتى الأوروبيين أنفسهم أُصيبوا بالصدمة لرؤية حجم الدمار الذى أحدثوه .

مرة أخرى جروا العالم بأسره إلى هذه الحرب وكان على كل دولة أن تقف مع أحد الجانبين ، وعلى الدول التى استقلت حديثًا أن تختار بين القوتين العظميين . لم يكونوا يعرفون وقتها ولكن اتخاذ ذلك الخيار ضمن فعلاً استقلال تلك الدول . كانت تواجه إغراءً من كلا الجانبين وإذا حدث وأصبح أحدهما لا يطاق فإنها تتحول إلى الطريق الآخر وبهذه الطريقة حافظت على استقلالها .

المواجهة بين الغرب الأوروبى والشرق الأوروبى بدأت وكأنها قد تستمر إلى ما لانهاية ، وفجأة انهار الأوروبيون الشرقيون وانتهت الحرب الباردة بانتصار الأوروبيين الغربيين ، وبدا كأن السلم العالمى سوف يتحقق أخيرًا .

غير أنه وكما أشير إليه سابقًا فإن الأوروبيين ميالون إلى الحرب والاستيلاء . والسلام بالنسبة لهم مجرد مخدر . لابد لهم من حرب ولكى يحصلوا على الحرب فإنهم لابد أن يجدوا عدوًا . الآن وبما أن الأوروبيين على الأقل فى سلام مع بعضهم البعض فإن الوقت قد حان لكى يتجهوا نحو شعوب غير أوروبية .

أصبحت المطالبة هى حرب بين الحضارات ؛ الحضارة الأوروبية لابد أن تحارب الحضارة الكونفوشوسية والبوذية والإسلامية . وإذا أُزيلت من على وجه الأرض فإن ذلك سيشفى لبعض الوقت النزعة الاستيلائية لدى الأوروبيين .

رغم ذلك يبدو أن الأوروبيين قد فقدوا شهيتهم للموت والمجد ، فقد أصبحوا يخشون وصول التوابيت التى تحمل جثث جنودهم إلى بلدانهم ولا يحتملون عدم معرفة ما إذا كان مفقودو الحرب قد ماتوا فعلاً . . فهم يريدون حربًا نظيفة يقتل فيها الأعداد فقط ويصابون . بينما يبقى جنودهم سالمين ؛ حتى يعودوا إلى بلادهم وسط هالة من التمجيد والإعزاز .

بناء على ذلك يجرى تطوير أسلحة جديدة باستمرار يمكن إطلاقها من مسافات بعيدة دون أى خطر على الأشخاص الذين يقومون بإطلاقها ، ولكن بالمصادفة أو التخطيط تم اكتشاف سلاح يمكن أن يجبر العدو على الركوع على قدميه دون إلحاق أقل درجة ممكنة من الخطر بمستخدمه ، بل إنه بإمكان الشخص الذى يستخدم ذلك السلاح كسب بلايين الدولارات عن طريق تشغيل ذلك السلاح المتمثل فى النقود أو رأس المال ، لقد أصبح من الممكن شراء أو استدانة عملات الدول ، ثم بيعها بعد ذلك لتخفيض قيمتها وبالتالى إفقار تلك الدول وشعوبها !

ربما كانت هناك مؤامرة وربما لم تكن غير أن مراكز البحوث الأوروبية العظيمة ليست ببعيدة عن اختراع ذلك السلاح المادى من أجل تحقيق النصر مع الربح ، وفى غضون أيام كان ذلك السلاح الشيطانى الذى لا يبدو أنه من النوع المميت قد أجبر دول شرق آسيا ، التى أخذت تبرز إلى الوجود بكل طموح وقوة ، على الركوع والاستسلام .

لقد كان أمرًا غريبًا رؤية هذه الدول المتعافية اقتصاديًا والتى برزت فى شرق آسيا متحدية سيطرة الأوروبيين على الأسواق وهى تنهار فجأة ، لقد أصاب الفشل بنوكها ومصانعها وفقد الملايين وظائفهم وأصبحوا فى مواجهة الجوع والموت واندلعت أعمال الشغب وأطيح بالحكومات .

غير أن عملية إخضاع واستعمار هذه الدول لم تكتمل بعد ، ولإكمال العملية فإن هذه الدول يجب أن تخضع للسيطرة الكاملة للأوروبيين ، ولتحقيق ذلك يجرى استخدام تشكيلة متنوعة من المعدات والوسائل من أبرزها صندوق النقد الدولى .

وبمجرد أن تجد الدول التى هاجمها تجار العملة وسماسرة سوق الأسهم نفسها فى مواجهة صعوبات مالية بحيث تصبح غير قادرة على تسديد القروض وتمويل النشاط التجارى وتفادى العجز الكبير فى ميزانية الدولة واحتمال حدوث حالات إفلاس فإن صندوق النقد الدولى يتدخل عارضًا تقديم القروض ، لا أحد غير الصندوق يقدم القروض وإذا عرضت أية دولة تقديم الدعم لإنقاذ الوضع فإنها تُبلغ بكل بساطة بأن تتخلى عن ذلك ، فالصندوق وحده هو الذى يقدم المساعدة وخطة الإنقاذ .

قروض الصندوق لا تأتى مجانًا فهى مرتبطة بمجموعة كبيرة من القيود ، وليس أمام الحكومات سوى أن تجعل نفسها تحت السيطرة الكاملة للصندوق ولا يجوز اتخاذ أية قرارات دون موافقته .

معظم هذه الدول تطورت وحققت نموًا بتقديم نوع من الحماية لنشاطاتهم التجارية وصناعاتها وهذه هى الطريقة الوحيدة التى تمكنها من التنافس مع الدول الغنية المتقدمة . وبالوقوف خلف بعض الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز فإن الدول تستطيع ليس فقط تحقيق النمو والازدهار ، بل إنها تصبح بالفعل قادرة على منافسة الدول المتطورة فى الأسواق العالمية ، والآن يصر الصندوق على إزالة الرسوم الجمركية وفتح الاقتصاد أمام الأجانب ؛ وهم الشركات والمؤسسات الأوربية الضخمة ذات النفوذ الواسع ، ويتعين بذلك السماح لبنوكهم ومؤسساتهم بالمجىء لتعمل بحرية دون أية قيود وتقوم بشراء البنوك والشركات المحلية ؛ فالسكان المحليون لا يجوز تفضيلهم أو إعطاؤهم أولوية ؛ لأن ذلك يعتبر محسوبية ومحاباة دون الأجانب ، بل إن الأوروبيين لا يعتبرون فى عداد المحسوبية ويجوز تقريبهم .

المحصلة النهائية لذلك هى الاستيلاء الكامل على الاقتصاد من جانب الأوروبيين ، وبمجرد تحقيقهم لذلك يصبحون فى موقف يمكنهم من السيطرة على السياسة أيضا فى تلك الدول ، فى أمريكا الوسطى تخضع الحكومات لسيطرة مدراء مزارع الموز الأجانب . وليس من الصعب تصور أن تتم ممارسة هذه السيطرة بواسطة البنوك والشركات والبيوتات التجارية

الكبرى المملوكة للأجانب بمجرد أن يستولى هؤلاء على كافة النشاط الاقتصادى ، وفعليًا فإن الدول التى استقلت من قبل لن تعود مستقلة كما كانت وسوف تصبح مجرد جزء من الإمبراطورية الاقتصادية الجديدة للإمبرياليين الأوروبيين الجدد .

فى أثناء ذلك فإن مكناتهم الدعائية الهائلة سوف تعمل بكل قوة . كما تقوم وسائل إعلامهم المكتوبة والإلكترونية بتبرير ما يقومون به من أفعال ، وإذا تسببت عملياتهم فى تقويض استقرار المجتمعات والدول أو فى حدوث مجاعة على نطاق واسع أو أعمال شغب ونهب واغتصاب وقتل ، فإن مكناتهم الدعائية ستلقى باللوم على الضحايا وحكوماتهم . ويتم تجاهل كون تلك الدول والشعوب قد قامت بتحقيق استقرار وتطور بلدانهم بكل نجاح قبل حدوث الأزمة المالية العاصفة ، فهم قد حققوا كل ذلك بطريقة خاطئة وإذ عملوا على تقييد المشاركة الأجنبية فى أنشطتهم التجارية المربحة ، وتفضيل بنى جلدتهم وأهلهم فهم متهمون بالمحاباة والمحسوبية ، بناء على ذلك فإنهم يستحقون أن يزعزع استقرارهم ويتم إفقارهم . ولابد لهم حينذاك من أن يخضعوا لمشيئة الأوروبيين ؛ إن الأمر ليس استعمارا وإنما هى مهمة ومسئولية الأوروبيين لجلب أسس وتعاليم الحضارة للسكان المحليين .

لكن الصين لا زالت تمثل عقبة ؛ فعندما قررت الانفتاح على العالم احتفظت بنظامها السياسى وبسيطرتها على عملتها ، ونتيجة لذلك تطورت بسرعة هائلة وهى فى طريقها لأن تصبح قوة دولية حقيقية يسندها اقتصاد ضخم .

ولأنها لم تسمح بأن يتم تدويل عملتها لم يستطع تجار العملة تخفيض قيمتها وإفقار شعبها كما فعلوا مع الدول الأخرى فى شرق آسيا ، ولم يكن بالمستطاع استخدام السلاح المالى المعيارى ذى المواصفات الموحدة ضد الصين .

ولكن ماذا سيحدث للصين لو احتفظت عملتها بسعر صرفها كما هو ، بينما انخفضت أسعار عملات شرق آسيا؟ عمليًا سترتفع قيمة عملتها . وكلما انخفضت قيمة عملات شرق آسيا فقدت الصين المقدرة على المنافسة ضد تلك الدول ؛ الأمر الذى سيؤثر

على النمو الاقتصادى الصينى .

النمو السريع للصين جاء نتيجة لانخفاض تكلفة منتجاتها التى ظلت تغزو أسواق العالم ، والدول الوحيدة التى بإمكانها منافسة الصين هى دول شرق آسيا ، وعلى افتراض أن دول شرق آسيا قد أصبحت فعليًا تحت حكم الأوروبيين وأنها استخدمت العملات المحلية ذات القيمة المنخفضة وكذلك المقدرة الإنتاجية لهذه الدول لتنافس الصين ، فإن مقدرة الصين التنافسية سوف تزول عندئذ ، وسيتعرض تحركها السريع لكى تصبح دولة متقدمة بالكامل مع كل ما يحمله ذلك من تبعات للإبطاء أو حتى التوقف .

من الطبيعى أن ذلك لم يدر بخلد الأوربيين عندما حثوا الصين على عدم تخفيض عملتها «اليوان» ، وسواء أشاءوا أم أبوا فإن أثر اليوان القوى نسبيًا على العملات الأخرى لشرق آسيا كان واضحًا ؛ فالفوضى نفسها وعدم الاستقرار السياسى اللذان حدثا فى جنوب شرق آسيا سيصيبان الصين ! ومع انشغال الصين ومعاناتها من مشاكل داخلية فإن الغرب سيكسب الوقت الذى يمكنه من تعزيز نفوذه ، وسيساعد عملية التعزيز هذه كثيرًا استخدام الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لجنوب شرق آسيا ، وربما تم إقناع جنوب شرق آسيا لتهاب الصين وتعتقد أن من مصلحتها الارتباط الوثيق مع الغرب لاحتواء الصين .

هذه بالطبع مجرد تخيلات ؛ فالأوروبيون تخلوا عن الأفكار الخاصة بالإمبراطورية الدولية ، والعولمة يمكن توقعها فقط باعتبار أن العالم قد انكمش وأصبح كتلة واحدة وساهمت سهولة الاتصالات فى جعلنا جميعًا جيرانًا متقاربين ، ويتعين علينا الآن إزالة كافة الحواجز القائمة بيننا وهى العوائق التى تحول دون تدفق رؤوس الأموال ، أما العوائق أمام انتقال التكنولوچيا وأمام هجرة الناس فلابد من أن تبقى ؛ إذ لا يمكن أن تكون هناك هجرة واسعة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية حتى مع وجود عالم بلا حدود ، ذلك أمر آخر جديد تمامًا ، وليس ذلك هو المقصود بالتحرر والعولمة وإزالة القيود ؛ فالأمر لا يعدو أن يكون نعم لحرية انتقال رؤوس الأموال ولا لحرية انتقال التقنية والناس .

القرن الآسيوى

قبل أزمة العملة كان الآسيويون ممتلئين ثقة فى المستقبل ، وكان القرن الحادى والعشرون سيصبح قرنهم ؛ أى القرن الآسيوى وكان من المنتظر أن الدول الآسيوية خاصة فى الشرق الأقصى كانت ستحقق معدلات نمو خرافية ، ولم تكن تزداد غنى وثروة فقط ، بل كانت أكثر تقدمًا كذلك فيما يتعلق بالتطور التكنولوچى والصناعى ، ومع وجود بليونين من المواطنين المثابرين الأذكياء فإن بإمكان شرق آسيا أن تصبح قوة اقتصادية أكبر من أوروبا وأمريكا مجتمعتين .

وسواء أكانت هناك هزة اقتصادية أم لم تكن فإن ذلك التصور الآسيوى للمستقبل كان يعانى من التصدع ، القرن الحادى والعشرون لن يكون من نصيب أية قارة ، لكنه سيكون القرن العالمى .

الأزمة الاقتصادية التى تسبب فيها الأوروبيون لن توقف القرن العالمى . فتيسير وسائل السفر والاتصالات من كل نوع قد أدى بالفعل إلى أن يصبح العالم قرية صغيرة وسينكمش العالم أكثر من ذلك ، وسواء أشئنا أم أبينا فإننا سوف نجد أنفسنا جميعا سائرين إلى جانب بعضنا البعض ، نربت على أكتاف بعضنا البعض ، نحن الذين ننتمى إلى كل قارة ولون وجنس .

الناس سيتحركون ، والحواجز الجغرافية أو تلك التى من صنع البشر لن توقفهم عن الانتقال من دولة لأخرى ، سيتحركون بأعداد قليلة فى البداية ولكن الحركة ستتسارع وتتعاظم كلما تقدم القرن .

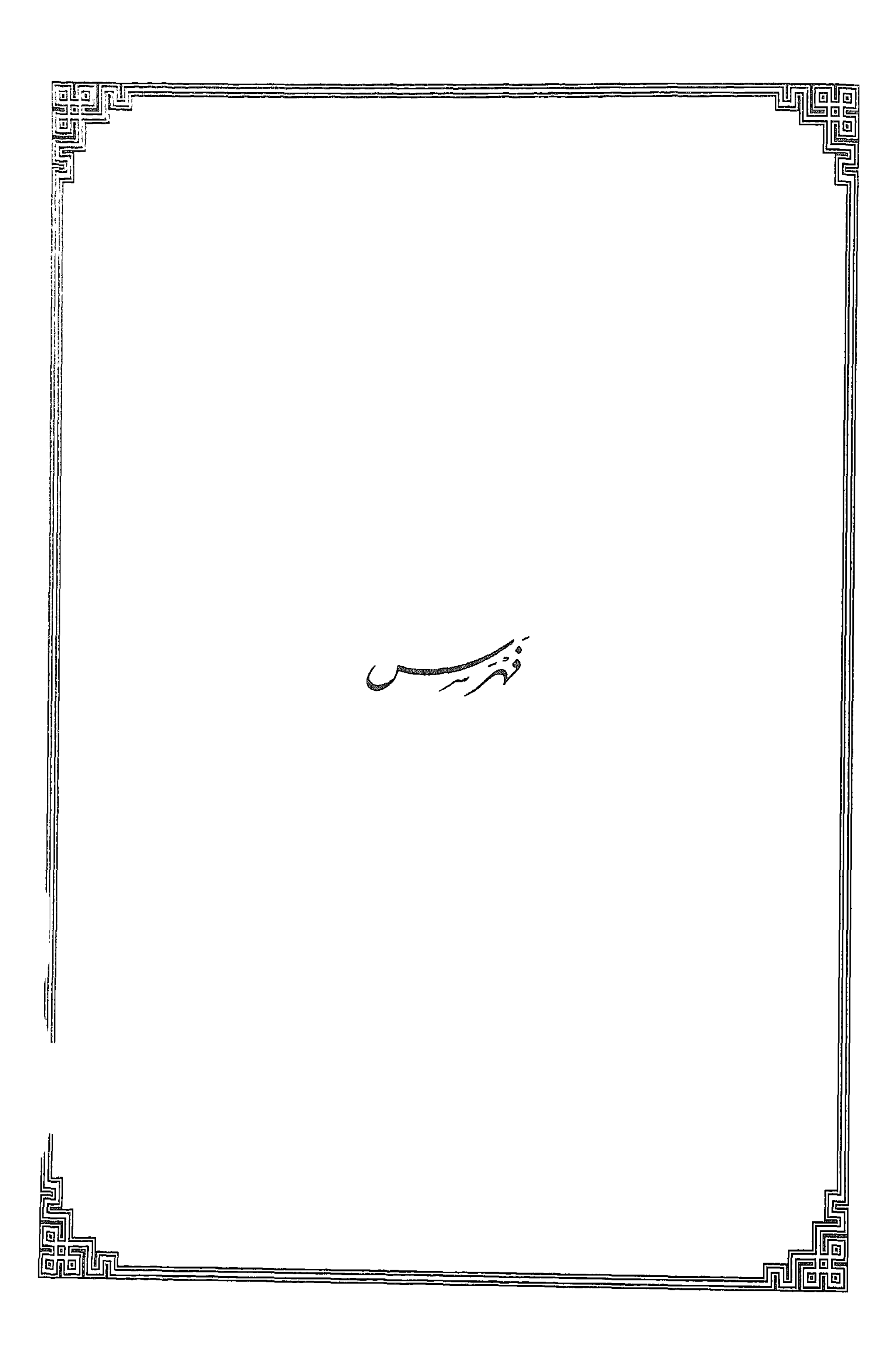
ستتلاشى بسرعة الدولة ذات العنصر العرقى الواحد وكل دول العالم ستصبح متعددة الأعراق والأجناس وبالتالى متعددة الثقافات . الجماعات العرقية المختلفة فى كل الدول ستتصالح لتعيش سويًا .

الشعوب ستتزاوج وتتعايش مع بعضها ؛ أطفالها سيكونون من أبوين مختلطين لا هم بالسود ولا هم بالبيض أو السمر أو الصفر ؛ لونهم سيصبح صعب التحديد ، ثقافاتهم ستمتزج كذلك ، بالنسبة للكثيرين لن تكون هناك أية ديانة ينتمون إليها ، وسيكون هناك صراع بين الذين يريدون أن يحتفظوا بمعتقداتهم الدينية والذين يرفضون أى نوع من الروحانيات .

هناك شيء واحد مؤكد ؛ وهو أنه لن يكون هناك شيء قاطع وواضح مائة فى المائة . كل شيء جائز ويمكن أن يحدث ، ومحاولات البقاء متميزًا ومحددًا ستفشل ، ولن يكون هناك صدام بين الحضارات وإنما سيتصارع الناس الذين ينتمون إلى حضارات مختلفة محليًا داخل الحيز الجغرافى نفسه ، أمَّا الحضارات التى ستتصادم فهى ذلك الجزء من العالم الذى ربما لا يزال مرتبطًا بجزء آخر أو تم دمغه فعلاً على أنه غير واضح المعالم .

محاولات احتواء الصين أو آسيا لابد وأنها ستفشل عاجلاً أم آجلاً . التقدم البشرى والتطور فى آسيا ربما يكون قد تعرض لعملية إبطاء بسيطة ولكن لا يمكن وقفه إلى الأبد ، المحاولات الأوروبية للسيطرة على العالم سوف تفشل كما ستفشل كل محاولة أخرى من جانب أية حضارة أو مجموعة عرقية ، ومن المؤكد أن الآسيويين لن يسيطروا على العالم غير أنهم والشعوب المختلطة التى تعيش فى آسيا سيحتلون مكانتهم المستحقة ويأخذون نصيبهم المستحق من العالم فى القرن الجديد .





فهرس



١ - الأعلام

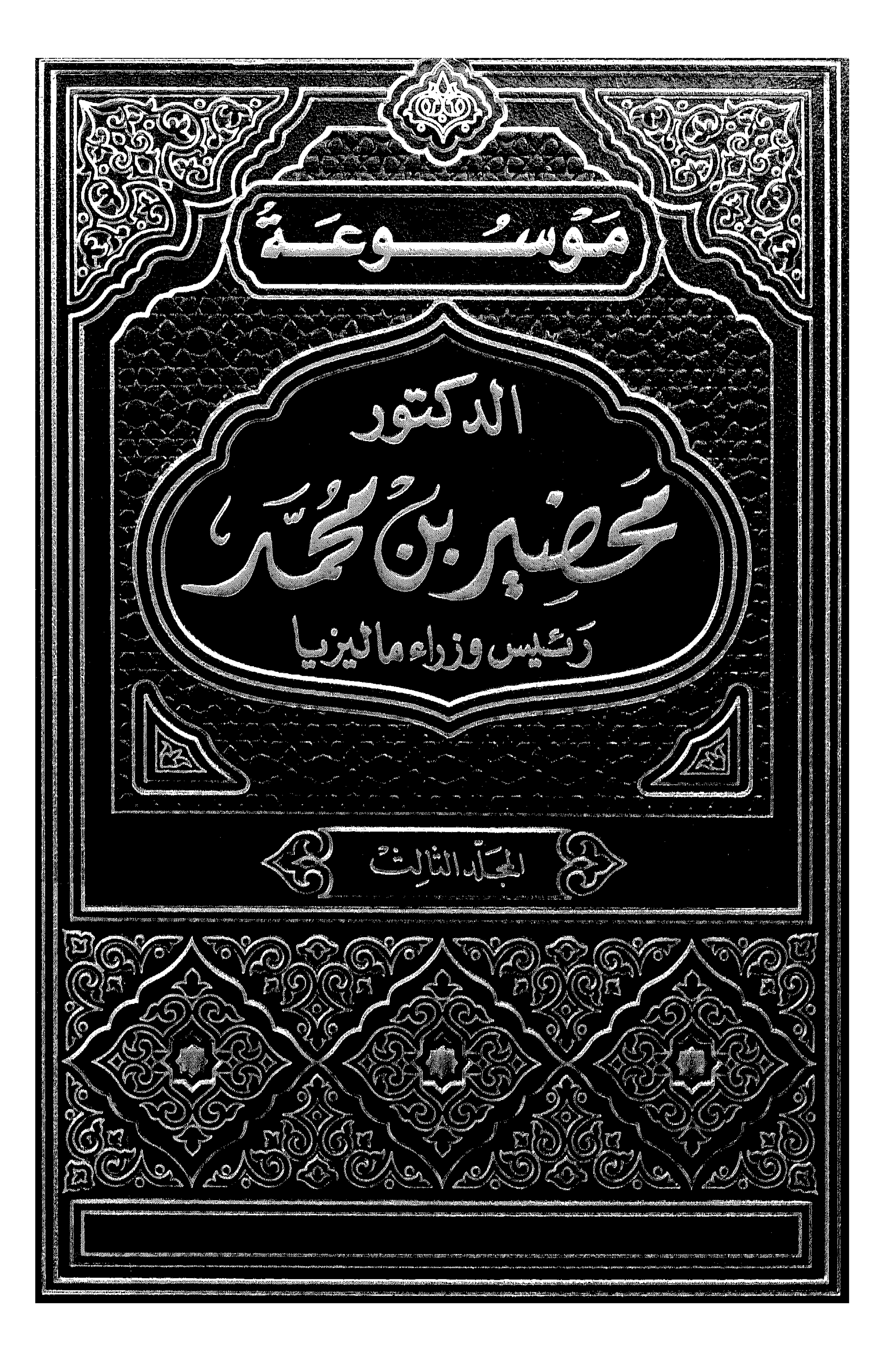
٢- الأَمَاكِنُ

٣- المُنَظَّمَاتُ وَالْهَيْئَاتُ وَالْمُؤْتَمَرَاتُ

٤ - الأحداث الكبرى

٥ ـ مُصطلحاتٌ وعِباراتٌ أساسيّةٌ




موسوعة
الدكتور
محضير بن محمد
رئيس وزراء ماليزيا
المجلد الثالث